جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد

الموضوع:

دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا
دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائروالمملكة العربية السعودية ومصر
2010-1970

من إعداد المترشح:

حاج بن زيدان

تحت إشراف:

أ.د.نصرالدين شريف

لجنة المناقشة:

أ.د.محمد بن بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.نصرالدين شريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مقررا
أ.د.شعيب بونوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د.دربال عبدالقادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
أ.د.سالم عبدالعزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
أ.د.يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2013/2012

الفهرس

	المقدمة العامة - تمهيد - أهمية الدراسة - إشكالية الدراسة - فرضيات الدراسة - الدراسات السابقة - حدود الدراسة - منهج الدراسة	أ-ح
	الفصل الأول: قراءة في موضوع النمو الاقتصادي	
I - 1	فهم النمو الاقتصادي	01
I -1-1	مفهوم النمو الاقتصادي	02
I-1-2	أهمية النمو الاقتصادي و أسبابه	05
I - 1 -3	طبيعة النمو الاقتصادي	06
I-1-4	عوامل قياس النمو الاقتصادي	07
I-1-5	محددات النمو الاقتصادي	12
I-1-5-1	الرأسمال المادي والبشري	14
I-1-5-2	الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي	15
I-1-5-3	الشأن المالي والمؤسساتي	16
I-1-5-4	التبادلات التجارية الدولية	18
I- 2	قراءة في أدبيات النمو الاقتصادي	20
I-2-1	المذاهب الكلاسيكية	21
I-2-1-1	نظرة أدم سميث إلى النمو الاقتصادي	22
I-2-1-2	دافيد ريكاردو	23
I-2-1-3	مالتوس و النمو الديمغرافي	24
I-2-1-4	شومبيتر و فكرة المنظم	26
I-2-2	النظرة الحديثة للنمو الاقتصادي	27
I-2-2-1	الفكر الكينزي للنمو الاقتصادي	28

2-2-2-I	نظرية هارود – دومار	30
3-2-2-I	الفهم الكالدوري للنمو الاقتصادي	32
3-2-I	النمو الخارجي والداخلي والتباعد	34
1-3-2-I	النمو الخارجي	34
2-3-2-I	النمو الداخلي	37
3-3-2-I	التقارب والتباعد في ظل موضوع النمو	39
الفصل الثاني: الإنتاج البترولي والنمو الاقتصادي		
1-II	دوال الإنتاج و الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	44
1-1-II	دالة الإنتاج	44
2-1-II	أشكال دوال الإنتاج	48
1-2-1-II	دالة الإنتاج ذات العناصر المتكاملة	48
2-2-1-II	دالة الإنتاج لكوب دوقلاس	49
3-2-1-II	دالة الإنتاج ذات المرونة الثابتة	51
4-2-1-II	دالة إنتاج الطاقة	53
2-II	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	54
1-2-II	تعريف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	55
2-2-II	حساب TPF	57
3-2-II	حساب مؤشر TFP	58
3-II	قراءة في الاقتصاد البترولي	60
1- 3-II	نظريات حول الإنتاج البترولي	62
1-1- 3-II	إنتاج الموارد الطبيعية وTPF	62
2-1- 3-II	نظرية Hubert	63
3- 1- 3-II	نظرية Hotteling	66
4- 1- 3-II	العلة الهولندية	69
2- 3-II	إنتاج وطلب البترول والنمو الاقتصادي	76
1-2- 3-II	العرض البترولي	78
2-2- 3-II	الطلب البترولي	78

الفصل الثالث: تقلبات أسعار البترول والنمو الاقتصادي		
III -1	أسعار البترول من خلال النظرية الاقتصادية	90
III -1-1	سعر البترول	90
III -1- 1-1	تعريفات لسعر البترول	91
III -1- 2-1	ميكانيزمات سعر البترول	92
III-1-2	أنواع أسعار البترول	95
III– 2	الموارد الطبيعية وأسعارالبترول والنمو الاقتصادي	104
III-2-1	دور الموارد الطبيعية في عملية النمو	104
III-2-2	كيف يؤثر توافر الموارد الطبيعية على النمو؟	105
III-2-3	الصدمات البترولية السعرية،الأزمات الاقتصادية و النمو	106
III-2-4	الأثر المتبادل بين النمو وتقلبات أسعار البترول	108
III-3	نماذج عن النمو في ظل تقلبات أسعار البترول	109
الفصل الرابع:دراسة تحليلية وقياسية حالة:الجزائر،المملكة العربية السعودية ومصر 1970–2010		
IV-1	نظرة شاملة حول النمو لدى دول المينا	129
IV-2	النمو الاقتصادي للجزائر بدلالة تقلبات أسعار البترول	143
IV-2-1	الإطار المرجعي لقياس أداء الاقتصاد الجزائري	144
IV-2-2	سيناريو نمو الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول	149
IV-2-3	نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو في الجزائر	158
IV-2-3-1	تحليل إحصائي لقيم الناتج المحلي الخام	159
IV-2-3-2	تحليل قياسي لقيم الناتج المحلي الخام	160
IV-3	تحليل نمو الملكة العربية السعودية وقياسه	162
IV-3-1	قراءة في بحوث حول النمو لدى المملكة	162
IV-3-2	قراءة تحليلية للنمو لدى المملكة العربية السعودية	167
IV-3-3	نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو في المملكة العربية السعودية	178
IV-3-3-1	تحليل إحصائي لقيم الناتج المحلي الخام	178
IV-3-3-2	تحليل قياسي لقيم الناتج المحلي الخام	179
IV-4	دراسة تحليلية وقياسية للنمو لدى مصر	181
IV-4-1	دراسات حول النمو في مصر	181

2-4-IV	نظرة تحليلية للنمو لدى مصر	184
3-4-IV	نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو في مصر	194
1-3-4-IV	تحليل إحصائي لقيم الناتج المحلي الخام:	194
2-3-4-IV	تحليل قياسي لقيم الناتج المحلي الخام	195
	الخاتمة العامة	204-199
	المراجع	214-205
	الملاحق	

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

1/الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-I	أدوار النمو الاقتصادي	4
2-I	وضع النمو الاقتصادي عالميا	6
3-I	العلاقة بين النمو والمالية حسب لوفين	16
4-I	العلاقات بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر "مالتوس"	25
5-I	نظرة كينز إلى مكونات النمو الاقتصادي	29
6-I	بيان نظام النمو المتوازن لدى كالدور	33
7-I	أنواع التقارب الاقتصادي	40
1-II	تمثيل للعناصر الثلاثة لدالة الانتاج	49
2-II	واقع البترول عالميا ومنحنى هوبرت لإنتاج البترول في المستقبل	64
3-II	مستوى الاستثمارات البترولية لبلدان المينا عام 2010	65
4-II	الاحتياطات البترولية المؤكدة عالميا 2001 و 2010	66
5-II	آثار المداخيل البترولية على إنتاج السلع التبادلية وغير التبادلية	73
6-II	الاحتياطي البترولي العالمي 1975-2010	79
7-II	منحنى علاقة النمو الاقتصادي بالطاقة	84
8-II	ظاهرة النمو الاقتصادي العالمي في ظل النمو والطلب البترولي	86
1-III	هيكل الإيرادات العامة في البلدان العربية النفطية	89
2-III	التداخل بين مختلف أنظمة أسعار البترول	96
3-III	رهن المنتجات البترولية عبر الزمن	103
1-IV	درجة تبعية دول المينا للمداخيل البترولية	413
2-IV	نسب الاستثمارات القطاعية في العالم	140
3-IV	تقدير أفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط للجزائر	158
4-IV	اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي 1970-2010	177
5-IV	نمو الناتج المحلي الخام لمصر 1970-2010	187
7-IV	بيان المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الخام لمصر	193

2/ الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-I	اللاستقرار لهارود [نمو على خطى شفرة الحلاقة]	31
1-II	حصة البترول الخام في صادرات الدول البترولية	70
2-II	إنتاج البترول لبعض دول المينا (الأوبك)	77
1-IV	أرقام عن نمو الناتج ومعدل التضخم لدول منطقة المينا ما بين 1960-2000	136
2-IV	أهم تواريخ أزمات مالية لدول من المينا	141
3-IV	معدلات نمو القيمة المضافة حسب كل قطاع	150
4-IV	حساب النمو للجزائر 1969-2000	151
5-IV	تطور الاستثمارات والناتج الخام 1967-1990	152
6-IV	مقارنة تركيبة الناتج المحلي الخام السعودي لعامي 1994/1969	173
7-IV	بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية 2007-2010	177
8-IV	مستوى مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام لمصر	189

3/الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	نتائج اختبار متغيرات النموذج باستخدام برنامج SPSS – الجزائر
02	نتائج اختبار متغيرات النموذج باستخدام برنامج SPSS – المملكة العربية السعودية
03	نتائج اختبار متغيرات النموذج باستخدام برنامج SPSS – مصر

الإهداء والتشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسولنا الكريم

إلى الوالدين الكريمين

إلى عائلتي

إلى الإخوة والأخوات

إلى السادة الأستاذة الكرام من مؤطر ،أعضاء لجنة المناقشة

وزملائي الكرام

أهدي هدا العمل المتواضع واشكر دعمهم لي.

ع.بن زيدان

المقدمة العامة:

يقرأ من خلال الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية، أن أداء الأنشطة المختلفة فيها عاجز عن بلوغ مستوى الطموح. يرجع هذا القصور إلى الإختلالات الهيكلية المتفاوتة للإقتصادياتها الناجم عن أخطاء في السياسات الاقتصادية حيث العديد من هذه البلدان يعولون بنسبة عالية على العوائد المالية البترولية، مما يجعلهم في تبعية لظروف الأسواق العالمية. ومنذ أواخر سنة 2008، تعيش الدول أزمة مالية عالمية تداخلت تفسيراتها مفتقرة إلى الحلول القاطعة مؤثرة بالسلب على عوائد البترول التي تدعم الهيكل المالي، مثل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(المينا)[1]، إذ قد يرى لأعراض العلة الهولندية تواجدا في الاقتصاد الوطني ناهيك عن اقتصادات بلدان من المنطقة.

بهذا أصبح البترول من أهم القضايا والدعائم التي ليس لبلدان المنطقة منئ عنه في ظل تباين تركيبتها الإنتاجية والاستهلاكية، عوائده من ركائز التنمية الإقتصادية، لهذا تسعى هذه البلدان لمعرفة ميكانيزمات السوق البترولية بعمق والتنبؤ بإفرازاتها ونتائجها وحتى التأثير فيها. أما التي تستهلكه دون إمكانية إنتاجه فيحذوها الترقب الاقتصادي الشديد الحذر من الارتفاع المفرط، ورغم ما يكتنف اقتصادياتها من عبء إستيراد البترول ومشتقاته، إلا أن معدلات نموها مقنعة مقارنة بتلك المحققة لدى البعض مثل الجزائر.

كذلك تنبع أهميته كسلعة من الفارق الكبير بين نفقات إنتاجه والأسعار التي يدفعها المستهلكون، فيحسن مستوى ميزان المدفوعات، رصيد الخزينة ورصيد العملة الصعبة. في السنوات الأخيرة تم التصريح أكثر من مرة بالظرف الحسن للاقتصاديات البلدان المصدرة له من المنطقة بسبب تلك الفورات البترولية، وعكس ذلك خلال الصدمات العكسية؛ كما عرف الاقتصاد العالمي أزمات أثرت على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، مما استوجب التساؤل حول وضع منحى الاقتصاد الوطني مقارنة مع اقتصادات المنطقة في كل ظرف. ترقى تجارة خام البترول إلى نسب عالية من التجارة العالمية، لتصبح مقترنة بأي تقلب في أسعاره وبالتالي الميزان التجاري فمستوى الأداء الاقتصادي(النمو الاقتصادي) لكل الدول الذي يبرز من نتائج تحسن مستوى الناتج المحلي الخام ومستوى التوجيه الراشد للموارد المحصل عليها في تفعيل إنتاجية البلد.

أصبحت السوق البترولية العالمية تتميز بحرية أكبر،وأصبح لعاملي العرض والطلب دورا أساسيا في تحديد أسعار البترول، على الرغم من إتباع الأوبك إستراتيجية المحافظة على احتياطاتها البترولية لأقصى فترة ممكنة وإضعاف احتياطات المناطق الأخرى. زاد دور التجارة العربية الخارجية ولم يلحظ لها أثر إلا بارتفاع مستوى تصدير البترول. إحتلت دول من منطقة المينا مكانة كبيرة في السوق العالمية للبترول كدول مصدرة.

---

[1]- **دول المينا(MENA :Middle East & North Africa Countries) هي**:

مصدرة الجزائر، البحرين، إيران، العراق، الكويت، عمان، قطر، الإمارات المتحدة العربية، المملكة العربية السعودية و اليمن.

مستوردة جيبوتي، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس ومصر.

منذ السبعينيات اعتمدت هذه الأخيرة على مداخيل البترول، فطغت الوظيفة الريعية الإنتاجية على كافة الوظائف الاقتصادية الأخرى، مما خلق صعوبة فك إستراتيجية النمو عن إيرادات البترول. اتضحت صعوبة ذلك مع بداية الثمانينيات عندما عرفت أسواق البترول تقلبات واضطرابات ما زالت أثارها قائمة.

عرفت دول المينا ومن بينها الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر بنشاطها الاستثماري والإنتاجي في قطاع البترول وهذا بإمكانات إنتاجية واحتياطات وإمدادات متفاوتة؛ مما كان له أثرا ايجابيا على معدل النمو الاقتصادي. حفز هذا الأمر مساعي دعم البرامج التنموية للتحسن النوعي الحاصل في الموارد المالية الكبرى المتأتية عن الارتفاع الهائل في أسعاره. كما أبدت التغيرات المفاجئة منذ المرحلة الرابعة لعام 2008 بالنسبة للبعض أحوالا جديدة، فما هو حال النمو الاقتصادي في هذه الظروف؟ وما الشيء المستقرأ مستقبلا؟ وما هي الرهانات المصاحبة للمستجدات التي أفرزتها الأسواق المالية العالمية والتي قد تفرزها...؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذا الموضوع من تلك الأطروحات التي تكمن في تغيير الطلب والعرض العالميين على البترول. إن المشكلة بالنسبة لمصدري البترول من دول منطقة المينا هي القدرة على التنبؤ بإمكانية استمرار أسعاره المرتفعة الحالية والتي تواجه انخفاضا مفاجئا بسبب الهزات التي تضرب السوق المالية العالمية رغم خطط الإنقاذ المعتمدة من طرف الدول المتضررة بدءا بالدول الكبرى، ويقابله في نفس الوقت القلة الآخرون بخصوصية اقتصادية متباينة عن الأولى ولكن لديها نمو فعال. ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والنمو الإقتصادي عبر الأهداف التفصيلية التالية:

- تحديد أهم العوامل التي تؤثر على النمو الإقتصادي وفي دول العينة بشكل خاص.
- التعرف على تأثر ترتيبة الصادرات البترولية دون غير البترولية على النمو الإقتصادي لدى دول العينة.
- إبراز العلاقة بين أسعار البترول ومعدل النمو في الأجل الطويل لدول العينة واتجاه الأثر هذا.
- دراسة المتطلبات والسبل التعويضية والتكميلية أو البديلة للبترول الداعمة للنمو الإقتصادي.

إشكالية الدراسة:

إن السؤال المركزي للدراسة يتمثل في: **كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدى دول المينا؟**

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة:

1- ما هي محددات النمو وما علاقة الإنتاج البترولي بالنمو الاقتصادي؟

2- كيف يتأثر النمو الاقتصادي لدى دول المينا بتقلبات أسعار البترول حالة ارتفاعها أو انخفاضها؟

3- ما هو حال النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الخام)لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر عندما ترتفع أسعار البترول أو تنخفض خلال الفترة 1970-2010؟.

فرضيات الدراسة:

يساعد إرتفاع أسعار دول المنطقة على الخروج من الضوائق المالية وعسر الدين، لكن هذا غير كافي في تمويل الاقتصاد وإقحامه في زمرة الاقتصادات الانتقالية، حيث سيبقى الخوف دائما سيد القرارات الإستراتيجية للدول، لعدم استقرار الأسعار وارتباطها بعدة عوامل خارجة عن نطاقها في أغلب الظروف. في ظل الأزمة الحالية 2008، عاودت الأسعار الانخفاض بعدما استبشرت الدول المنتجة بضخامة الريوع المحصلة، ورغم العودة في الارتفاع إلا أن واقع الظرف الاقتصادي العالمي المتذبذب أصبح له هاجسا لدى دول المنطقة وأخرى نحو تحقيق أو إستمرارية مستوى الأداء الاقتصادي، حيث النمو الاقتصادي العالمي الحالي ضعيف مقارنة ببداية هذه العشرية؛ إذ أدى انخفاض النمو لدى الاقتصادات المتقدمة إلى انخفاض الصادرات وعدم القين في الأسواق المالية وليست الاقتصادات الصاعدة والنامية والعربية بالأخص محصنة من مغبة هذه التطورات مما يستدعي مراقبة إحتمالات فورة النشاط الاقتصادي.

وعليه يتصدر هذا الجزء فرضيات هامة وأولها مدى الفهم الصحيح للنمو الإقتصادي والعوامل الداعمة له، وكذا الظروف المحيطة بالتسعير البترولي مما أتاح للبلدان فرصة مسايرة هذا المنتج دون الإصغاء العقلاني لحقيقة الظروف الاقتصادية من خلال التنويع الإنتاجي على الساحة الدولية. مما سبق سرده، يمكن حصر فرضيات هذا البحث كما يلي:

- هناك علاقة بين تغيرات التركيب الهيكلي للناتج المحلي الخام والنمو الاقتصادي، حيث إن تنوع في تركيبة الناتج المحلي الخام تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وبالتالي تحقيق نمو في ظل تأثيرات الصدمات البترولية.
- نظرا لعلاقة إنتاج البترول والنمو الاقتصادي المؤكدة من المقاربات النظرية والأعمال التطبيقية، فإن النمو الاقتصادي الحاصل – بين الموجب والمرغوب أو السالب – هو الذي يحدث التقلبات السعرية للبترول.
- النمو الاقتصادي لدول المينا رهين بتقلبات أسعار البترول فمن دون البترول لا يتم تحقيق أي نمو.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي إهتمت بموضوع النمو الاقتصادي في ظل تلك التقلبات السعرية للبترول وبالأخص لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجد:

– ورقة بحثية[1] لـ (Brument.H & Ceylan.N.B) تحت عنوان " The impact of oil price shocks on economic growth of selected Mena countries"، حيث عالجت الورقة تأثير الصدمات البترولية السعرية على نمو الناتج لدول منطقة المينا سواء كانت من دول مصدرة أو مستوردة. اعتمد الباحثان على دراسة قياسية،

[1]- Brument.H & Ceylan.N.B(2005), ***The impact of oil price shocks on economic growth of selected Mena countries***, Conference paper,12th Annual conference ERF 19-21 December 2005,Egypt, **www.erf.org.eg**, Consulté le 31/1/2011,pp.1-32

وتحليل نسبة الواردات الصافية من البترول إلى الناتج، وكذلك نسبة صادراته إلى إنتاجه ، باعتماد على منهج القياس مثل VAR و SVAR للفترة 1960-2003.

من نتائج الدراسة كان لارتفاع أسعار البترول أثرا ايجابيا، وذو دلالة عند الدول المختارة في الدراسة من بينها: الجزائر وإيران والعراق والأردن والكويت وعمان وقطر وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة في حين غاب التعبير عنها في اقتصاديات كل من المغرب والبحرين ومصر وجيبوتي ولبنان واليمن. لينتهي البحث بتوصيات مفادها إعادة هيكلية هذه الاقتصاديات وخاصة المصدرة للبترول ودعمها لقطاعات الأخرى وتحفيزها، في حين على الدول المستوردة من المنطقة إقتناص الفرص الكفيلة بعدم تكبيل نفقاتها ودعم القطاعات الإنتاجية بوجه أصح.

-كان لموضوع النمو في دول المينا شأن عند (Hakura.D,2006) من خلال تقديم ورقة بحثية[1] ضمن الملتقى الدولي تحت عنوان المؤسسات والنمو الاقتصادي في البلدان العربية الذي نظمه صندوق النقد الدولي. كان العمل بعنوان "Growth in Middle East and North Africa". عمدت الباحثة إلى الإشارة إلى مستوى الأداء الاقتصادي لدى دول المنطقة من خلال دراسة قياسية للفترة 1980-2000 لعينة إجمالية قدرت بـ 75 بلد من فئتين، الأولى، البلدان المتطورة وعددها 21 أما الثانية البلدان النامية وعددها 53. هذه الأخيرة تضمنت عشرة دول من المنطقة مقسمة بين ثلاث من الخليج العربي ودولتان من الدول المصدرة للبترول وخمس من غير المصدرة للبترول. أشير إلى المحددات التي أسهمت في النمو الاقتصادي لدى دول المينا دون إغفال لما حققه البترول من دور في ذلك، منتهية بنتائج مفادها أن دولا من المنطقة، وخاصة المصدرة تمتاز ببيئة إنتاجية مفرطة التبعية لظروف الأسواق البترولية العالمية، محسنة بذلك ظروفها حين يتحسن الوضع، أما الدول الفقيرة من البترول فوضعها كان بوجه آخر مطمئنا لاعتمادها على التنويع الاقتصادي، كما تمت الإشارة إلى كافة العراقيل والقيود التي تواجه كافة البلدان منبهة بضرورة الإصلاح والحوكمة.

- دراسة[2] أخرى للباحثيين (Makdisi.S, Fettah.Z & Limem.I,)، تضمنت بحثا بعنوان "Determinants of growth in MENA countries" . إهتم العمل بمعرفة محددات النمو لدى بلدان المنطقة خاصة للفترة الممتدة بين 1960-2000. بينت نتائج الدراسة أن عدم كفاءة وفعالية بعض العوامل هي التي كبحت النمو رغم ما حققه من أرقام منها الرأسمال والانفتاح الاقتصادي ونوعية المؤسسات والرأسمال البشري وشدة التأثر بالصدمات الخارجية. أخذت الدراسة بالحسبان المعطيات الاقتصادية لدول عدة مهمة على الساحة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإنتاجية عوامل الإنتاج. لتخلص الدراسة بضرورة التنويع الإنتاجي والخروج عن ملامح الاقتصاد البترولي وتقوية اقتصادياتها اتجاه الصدمات الداخلية والخارجية.

---

[1] - Hakura.D(2006), ***Growth in Middle East and North Africa*** ,Working paper ,IMF publication, **www.imf.org/external/pubs/ft/wp/.../wp0456.pdf** , pp.1-37

[2] - Makdisi.S, Fettah.Z & Limem.I(2000), ***Determinants of growth in MENA countries*** , Working paper **www.arab-api.org/jodep/products/.../wps0301.pdf,** pp.1-49

– ورقة بحثية[1] ناقشت موضوع تأثر النمو الاقتصادي لدى الدول البترولية من خلال العنوان التالي" An empirical growth model for major oil exporters". قد قدم هذا البحث الأكاديمي، كل من (Esfahani.H.S , Mohaddes.K & Pesaran.M.H)، حيث عملت الورقة على تفسير ظاهرة النمو لدى دول بترولية ذات وقع اقتصادي هام على المستوى العالمي بعضها متواجد ضمن منطقة المينا على أن تكون الدراسة القياسية تقضي بمقارنتها مع دول أخرى. أشارت الدراسة إلى دور البترول في الدعم الدائم للنمو لديها وموقعه الفعلي ضمن دالة الإنتاج على المدى الطويل وفق دلائل مستقاة عن بيانات لدول تسع هامة وهي: إيران والكويت وليبيا ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وفنزويلا عن منظمة الأوبك، إضافة إلى اندونيسيا والمكسيك والنرويج. حسب الدراسة التقديرية، تم الإشارة إلى وجود رابطة بين الناتج الحقيقي والناتج الأجنبي والدخل الحقيقي للبترول؛ وأن للصدمات آثار على دخل إنتاج البترول والناتج الأجنبي لهذه الاقتصاديات.

– وقد ناقش ملتقى دولي بالجزائر العاصمة خلال سنة 2005 موضوع النمو في المنطقة، وكان من ضمن البحوث المقدمة عمل مقدم من طرف (محمد سعيد أوكيل) تحت عنوان "معضلة النمو الاقتصادي وآفاقه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". تضمن البحث بداية تنوعت مابين التفاؤل والتشاؤم حول الأرقام المحققة في بلدان المنطقة. يعزى هذا إلى البنية الهيكلية لدول دون أخرى منها من توجهت نحو الاندماج في اقتصاديات العالم، وأخرى بقيت رهينة التعديلات والإصلاحات وغياب الحوكمة، وبحسبه تكمن الإشكالية في تصميم، ضبط وإدارة الموارد التي هي متوفرة بالقدر الضروري لذلك، ليخرج بنتيجة ضرورة الفهم الجيد لعملية النمو واختيار الاستراتيجيات المناسبة، اعتبارا لعامل الوقت والتكلفة والجودة، موصيا بالتنويع الإنتاجي والرأسمال البشري والتنافسية.

حدود الدراسة:

يعتبر نطاق الدراسة محدداً بدراسة وتحليل ظروف تحقق النمو الاقتصادي في منطقة المينا، أين ستتركز الدراسة التحليلية والقياسية معا على بلدان منطقة المينا على غرار الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر خلال الفترة 1970-2010. هذا الأمر في ظل تقلبات أسعار البترول الدولية التي لم تر ثباتا لا على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل وتحليل أثر ذلك على الميزانية العامة للدولة والأداء الاقتصادي ككل.

سنتطرق إلى الجوانب المتعلقة بأسعار البترول ومعدلات الإنتاج، طاقات الإنتاج، مستوى الاحتياط عبر الفترات الداعمة للموضوع. سنعتمد في هذا العمل على دراسة تحليلية، إحصائية وقياسية لأثر تقلبات أسعار البترول في الأسواق المالية العالمية على النمو الاقتصادي لدول العينة ومقارنته بذلك المحقق والمحصل لدى دول المنطقة في فترة نراها (1970-2012)، حيث أن إستخدام الأسلوب المطروح سابقا جاء لإثبات العلاقة أو نفيها

[1] - Esfahani.H.S ,Mohaddes.K & Pesaran.M.H(2012), ***An empirical growth model for major oil exporters***, Working paper N° 680,May, **www.erf.org.eg**, Consulté le 31/1/2011,pp.1-30

وأي له أثرا على الآخر استنادا على بحوث أكاديمية تخصصت في الشأن وبيانات حديثة وتبني المستجدات الحاصلة في المعطيات والمفاهيم والتحاليل والإحصائيات ذات العلاقة بموضوع الواردة في كافة أنواع المراجع المعتمدة.

منهج الدراسة:

إتباعاً لضوابط منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات التطبيقية ولتحقيق أهداف الدراسة، فإن موضوع البحث سيتم تناوله في أربعة فصول رئيسة. تم إنتهاج أسلوب وصفي تحليلي وقياسي خلال العمل هذا. تم من خلال الإطار النظري دراسة كافة القراءات التحليلية والتجريبية الكلاسيكية والمعاصرة التي نظمت البحث المرتبط بالنمو الاقتصادي وأسعار البترول والأسواق المالية الدولية وكذلك تلك العلاقة، على أن تنحصر القراءة التجريبية على الفترة المذكورة سالفا وقد رافق هذه المدة تقلبات عديدة في أسعار البترول مما أوجد أداءات اقتصادية مختلفة لدى دول العالم المنتجة والمستهلكة على السواء. بالنسبة للدراسة التجريبية ستخص الجزائر والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. يتبع في هذا العمل المنهج المذكور سلفا بالاعتماد على مفاهيم ورؤى اقتصادية لمجمل العناصر المؤلفة للموضوع من وجهة الاقتصاد الكلي بالاعتماد على إحصائيات وأرقام محلية ودولية في كافة المؤشرات الاقتصادية المستخدمة.

في أول فصل، تم إعطاء فكرة حول النمو الاقتصادي بالتطرق إلى مفاهيم شاملة عنه ثم إبراز أهم النظريات التي تتناوله. وفي الفصل الثاني تم التطرق لموضوع الإنتاج والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وعلاقتها بالنمو، حيث سيضمن هذا الفصل قراءة لموضوع البترول كمنتج يتأثر بقانون السوق وتواجده ضمن مكونات الناتج المحلي الخام وبالتالي النمو الاقتصادي. أما الفصل الثالث يتضمن دراسة لتلك الأسعار العديدة وغير المنتهية للبترول مما يدعم خططها التنموية أو يهلك مسعاها انطلاقا من تقلباتها، داعمين الفصل هذا بأهم البحوث والدراسات الأكاديمية التي نظرت في علاقة البترول بالنمو من منطلق أنه مورد طبيعي ليتم الانتهاء بأهم الملاحظات التي أخذت في تبريره كعامل نمو أو دون ذلك أي أثر توافر هذا المنتوج الريعي.

في الفصل الأخير، سيتم إعداد دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدى دول المينا وبالأخص العينة المقصودة. فالعمل على ربط موضوع النمو الاقتصادي وبتلك الثقافة الإنتاجية أحادية القطب التي تغذي الاقتصاد الوطني ومقارنته بما هو حاصل للدول ضمن العينة، وهذا خلال الفترة المذكورة. لنخلص في خاتمة نهائية إلى ضرورات النمو الاقتصادي الأمثل الذي يوجب على دول المينا أن تسلك طريقه وفق الوفرة الريعية الحاصلة والعوز في الميزة النسبية لمنتوج وطني. وفي الأخير يتم تقديم نتائج محصلة من القراءة المنتهجة وتوصيات كفيلة بمعالجة معضلة النمو الاقتصادي للدول البترولية العربية في ظل اعتمادها بدرجات متفاوتة لدى البعض على الموارد الأولية الاستخراجية دون الأخرى.

الفصل الأول:قراءة في موضوع النمو الاقتصادي

تمهيد:

الملاحظ أن المجتمعات في تطور دائم مما زاد في حاجاتهم وطلبهم على السلع، والخدمات كما وكيفا، وحرصا من الدول على مواكبة هذه التطورات المستمرة، وجب أن يكون هناك نمو للناتج الحقيقي بصفة دائمة ضمن مسار مناسب له ما يكفل للدول استنتاج مراكز القوة الاقتصادية ومراكز الضعف.

منذ أن ارتبط الاقتصاد بإيرادات المنتجات البترولية، لوحظ أن اقتصاديات البلدان المصدرة له تسجل معدلات نمو متواترة ضعيفة أكثر مما هي قوية في بعض الفترات المصاحبة لازمة أسعار البترول، هذا أدى وما زال يؤدي إلى التساؤل، والحيرة لدى الاقتصاديين، إذ أنه رغم الفرص المتاحة لها، ورغم غناها الوفير، إلا أنها تشهد تذبذبا في نموها، وإن حدث فهو ضعيف، ومؤقت، وفي حقيقته قيمة لا حجما (اسميا لا حقيقيا).

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية، وأكثرها أثرا في واقع الأفراد، ومستقبلهم. فهو وسيلة رئيسية لازدياد حصّة الفرد من الناتج، وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع. تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي، وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة من أجل تحسينه ودعمه؛ هذا يتطلب تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو، ثم التعرض إلى المحددات التي يمكن أن تؤثر في أهم عوامل مصادر النمو ومساره .

إن معرفة مصادر النمو أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة،حيث أن التركيز على النمو الطويل الأجل قد لاقى اهتماما واسعا من الاقتصاديين منذ خمسينيات القرن الماضي؛ فنظريات النمو المختلفة السائدة حاليا مرتبطة ارتباطا كبيرا بالنظريات الكلاسيكية الحديثة التي تم تطويرها خلال تلك الفترة، وعلى وجه الخصوص نموذج [Solow] ونموذج [Swan] اللذان يعتبران حجر الزاوية لهذه النظريات، أضف إليهم الاقتصادي [Romer].

I - 1- فهم النمو الاقتصادي:

يظهر لدينا اليوم أن أكبر الدول المستوردة للبترول رغم الارتفاع المذهل لأسعاره المكبل، المثقل كاهل ميزانها التجاري في حالات النمو الطبيعية، كأن دبوس خدش لوحة خشب، فما زالت صامدة،بغض النظر عن إفرازات الأزمة المالية المعاصرة، وأزمات الديون التي ما فتئت تضرب بلدان عدة كاليونان، وهزة البقاء أو الاضمحلال التي تراود عملة اليورو، وحقيقة النمو المحصل لدى الدول الآسيوية.

أما دول المينا، خاصة المصدرة للبترول، مازالت تمشي على خطى النمو البطيء، ربما رقمه أعلى قيمة أما حجما فهو يسير،يقف بعيدا من مسار العولمة، ومن لحق بها، وكذا الاستفادة من التكامل الاقتصادي، فالدول الصاعدة والأوربية أقل وفرة اقتصادية من حيث البترول عن دول MENAP، فهل بلغ مستوى فهم النمو الاقتصادي لديهم، وتحسينه أحسن درجة من دول العينة كمثال؟

I -1 -1-مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر هذا الميدان مقارنة بالبحوث الأخرى متأخراً من حيث بداية الاهتمام، لكنه تسارع فيما بعد لتظهر عدة نماذج تبحث في تفسير الظاهرة والعلاقة بين الناتج، عوامل الإنتاج وإنتاجية العوامل الداخلة في المعادلة. إن المفهوم النمو الاقتصادي الأوسع يعبّر عنه بزيادة الإنتاج السلعي، والخدماتي للاقتصاد مدة زمنية معينة، فحسب تفسير F.Perroux، النمو الاقتصادي يعبّر عنه "بالزيادة المدعومة خلال مدة، أو عدة فترات زمنية طويلة المدى لمحدد الإنتاج بالحجم. وعليه كلاسيكياً، يستخدم علماء الاقتصاد النمو الاقتصادي"[1] من وجهة زيادة الإنتاج خلال مدة طويلة، أما على المدى المتوسط فيستخدم مفهوم التوسع الذي يناقض فيه فهمه معنى الركود.

عند تعريف النمو الاقتصادي يجب دراسته من جانبين: الأول إحصائيا، ثم نظرياً؛ فتحليل ظاهرة النمو الاقتصادي يطرح تساؤلات عن كيفية تقديم الحلول، فمن هذا النسق التحليلي يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه سلوك خاص لبعض المتغيرات الاقتصادية بدلالة الزمن. لهذه المتغيرات دورا في تبني طريقة مواتية لقراءة الظاهرة، وتؤدي في نفس الوقت إلى القراءة الكمية للتنمية، ومؤشرات للنمو(الناتج المحلي الخام والناتج المحلي، الخام الفردي).

ارتبط النمو الاقتصادي كثيرا بالقدرة الشرائية، مستوى العيش، ومستوى الرفاه لدى الناس عامتهم. وعلى هذا الأساس يعرف بعض الاقتصاديين " بأنه التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي"[2]، ويدعم هذا توافر ما يكفل مواجهة الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للأعوان الاقتصاديين، وكذا عملية الحد من الندرة النسبية للموارد، والمواد فيحدث إنتاجا.

من جانب آخر يعرف S.Kuznets النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة، والتكيف المؤسساتي والإيديولوجي المطلوب لها"[3]، وهو ظاهرة كمية يعبر بها عن الزيادة في السكان وفي الناتج الوطني.

يظهر أن النمو يعبر عن الصيرورة الزمنية التي من أجلها يرتفع الإنتاج، وحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

جاء في قراءة لـLagnas.L أن الدول تأخذ بمبدأ دعم النمو الاقتصادي، والحرص على ضبطه وفق ما تملكه في ظل المستجدات العالمية بقوله: إن تطور النظريات الاقتصادية والنمو ليس بالضرورة متزامنين لكل على

---

[1]- من حيث الفهم الضيق، يقصد به زيادة في الإنتاج الاقتصادي فقط، أي لا يضم كافة التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالفهم المقصود عند تعريف التنمية الاقتصادية لاقتصاد في حالة توسع. يقاس النمو الاقتصادي عادةً باستخدام مؤشرات اقتصادية ومن أهمها الناتج المحلي الخام، به تقاس كتلة القيم المضافة من طرف مؤسسات البلد، يضاف إليها رصيد الميزان الخارجي، وبهذا يمكن الحصول فعليا على قياس كمي لحجم الإنتاج.

[2]– محمد ناجي حسن خليفة(2001)، ***النمو الاقتصادي*** ،دار القاهرة مصر، ص:7.

[3] - Todaro & Smith(2003), ***Economic Development***, Addison Wesley, 8ème Edition, p.85

الأقل ومنذ فترة الثلاثينيات، بحسب أفكار الكينزيين إعتادت الحكومات التفكير في النمو داخل إطار متماسك. كما يقرأ لدى آخرين أن "النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يفهم توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع، والخدمات التي يحصلون عليها"[1].

ومن خلال دراسات عدة، يعبر عن النمو الاقتصادي بأنه زيادة مدعومة في إنتاج السلع على مستوى المخطط الوطني في مدة معينة ويقاس عموما من خلال زيادة الإنتاج المحلي الخام [PIB/GDP][2]، أو زيادة الناتج المحلي الخام بالنسبة إلى السكان.

يعاب على الناتج المحلي الخام على أنه محدد كمي ناقص لعدم اعتبار في الحسبان بعض العوامل مثل:

-العمل الموازي والمنزلي.

-التهرب والغش الجبائيين.

-تغيرات السعر الذي يؤثر على الناتج عند عامة دارسي النمو...

يعرف النمو الاقتصادي عموما بأنه نمو في ثروة الفرد، وعملياً هو زيادة مستوى الدخل الفردي وتحسينه أو زيادة الإنتاج الفردي. عادةً ما يستخدم الناتج المحلي الخام الفردي الحقيقي كمعيار لقياس ذلك. دراسات مشابهة تأخذ بمستوى العيش ومستوى التعليم ومعدل الإنجاب، والوفيات كمؤشرات للقياس. حسب (Delorme و al، 1983) فإن النمو، هو "زيادة في حجم إنتاج البلد"[3]. بهذا الفهم يجب استنتاج ضرورة دعم عوامل حياة الفرد لتحسين كفاءته الإنتاجية. يؤخذ على النمو أنه يحسّن مستوى المخرجات (السلع والخدمات) من أجل دعم الكفاءة الاقتصادية لعوامل الإنتاج على مدار الزمن.

عرف بعض الاقتصاديين النمو الاقتصادي بأنه زيادة في كميات السلع، والخدمات المنتجة من قبل بلد في مدة زمنية طويلة تقاس عاما بعد عام، مبرزين ذلك عبر ما يحصل في الناتج الوطني الصافي من زيادة؛ وحسب دراسة بحثية عن المجلس الوطني الاقتصادي، والاجتماعي الجزائري أعطت النمو الاقتصادي تعريفا بأنه "عملية خلق الثروات، وأن العمل هو العامل الأساسي المحقق لهذه الثروات "[4]. بهذه النظرة الأخيرة، يلاحظ أن المجلس في اعتبر أن العمل من المتغيرات الداعمة لعودة توازن الإنعاش الاقتصادي.

النمو الاقتصادي هو معدل زيادة الإنتاج، أو الدخل الحقيقي في دولة خلال فترة زمنية معينة، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة استغلال

---

[1] - عبد القادر محمد عجمية(2000)، ***اتجاهات حديثة في التنمية***، الدار الجامعية للنشر، ص. 13

[2] - PIB : Produit intérieur brut/ GDP : Gross domestic product

[3]- Delorme.C.D.J & Ekelund.R.B.J(1998) , ***Macroeconomics***, Business publications, INC, Texas, p.51

4-CNES(2005), ***Rapport Eléments de débat pour un pacte de croissance***, Commission perspectives de développement économique et social, Alger, pp.5-7

الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الدخل الوطني، والعكس صحيح. يرتبط النمو بالمستوى المعيشي للأفراد، والمجتمع، وعليه يعرف بأنه " زيادة سنوية مئوية للناتج الوطني الخام، أو الناتج المحلي الخام الحقيقي لكل ساكن على مدى طويل هو قياس غير كامل للزيادة نسبة المستوى المعيشي الاقتصادي"[1]. ولتحديد نسبة النمو الاقتصادي لأي بلد تعتمد بعض الدلائل، والمؤشرات الكمية من خلال طريقتين:

1- تحديد معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، أو الناتج الوطني الصافي بغرض قياس التوسع الإنتاجي.

2- تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، بغرض التعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في البلد، ومقارنته بذلك المحقق في البلدان الأخرى.

حسب P. A. Samuelson فـ"النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد، أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي"[2]، ليعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته.

في ظل وجهات النظر هذه، تظهر إشكالات تعتبر عوائق البحث الفكري القياسي للموضوع ودوافعه حيث تقتضي البحث، والتدبر وحسن التسيير منها:

-أهم القوى الكابحة للنمو الاقتصادي.

-المهام الأساسية للدول التي لها معدل نمو اقتصادي متذبذب.

-المواضيع ذات صلة بالنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي.

من التعاريف السابقة تبين أن النمو الاقتصادي يعني بالأدوار التالية

الشكل(I-1):أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع

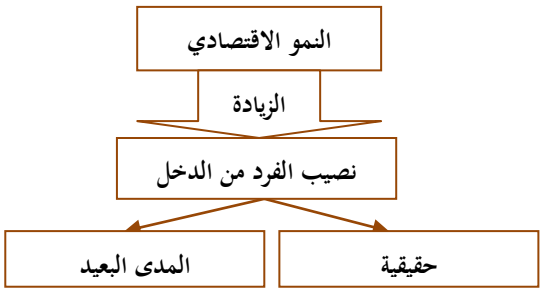

المصدر: من إعداد الطالب

إن فهم النمو الاقتصادي الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، أو إجمال الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي الذي يكمن في التأكيد على ما يلي:

1- حدوث زيادة الناتج المحلي الخام مؤدية إلى زيادة "الدخل الفرد الحقيقي"[1]؛

[1]-Begg.D & Autres(2002), ***Macroéconomie***, Edition Dunod, p.303
[2]-Samuelson.P.A & Nordhaus.W.D(2000), ***Economie,*** Edition Economica 16ème Edition, p.518

2- زيادة حقيقية لا نقدية سواء على مستوى دخل الفرد أو دخل الدولة ويظهر هذا جليا في الاقتصاد الجزائري حيث أن إنتاج البترول ثابت بنفس الوعاء الإنتاجي تقريبا، فلا يرى تغييرا بالزيادة في الإيرادات إلا عند ارتفاع أسعار حيث هذه الزيادة نقدية تضخمية ظرفية(قد تطول أو تقصر)[2].

I-1-2 -أهمية النمو الاقتصادي وأسبابه:

يتبين من التعاريف الواردة سابقا، أن النمو الاقتصادي يعطي الصورة الحقيقية لزيادة مستوى المعيشة، وتوافر الزيادة في السلع، والخدمات، وفرص العمل للمواطن، وتكمن أهميته في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. أما عن أسبابه فهناك حصر لأربعة عناصر تنوعت بين الكمية والنوعية وهي:

- المصادر الطبيعية.
- المصادر البشرية.
- السلع الرأسمالية.
- التكنولوجيا.

هذه العناصر تعتبر المقومات الأساسية لزيادة الإنتاج التي تعطي الاقتصاد القدرة على تحقيق نمو ناتج الحقيقي إضافة إلى بعض العناصر الأخرى.كان للمنظمات الدولية المتخصصة في الشأن الاقتصادي قراءات للموضوع، فمثلا الصندوق النقد الدولي يعبر عن النمو الاقتصادي كدالة وفق التركيبة التالية:

النمو=تا(التضخم، تقدم التصحيح الهيكلي العام، عوامل التصحيح،حجم الحكومة،الشروط المبدئية للاقتصاد،إذعان لبرامج الدعم لصندوق النقد الدولي)[3].

إن حياة الإنسان تحسنت، وتطورت أكثر مما كانت عليه مند حوالي 100 سنة بسبب التغيير الاقتصادي، والتكنولوجي الحاصل إذ أن المردود العالمي تضاعف إلى أكثر من الثلثين في النصف الأول من القرن السابع ليزيد أكثر في النصف الثاني حسب مقارنة الإحصائيات العالمية؛ أضف إلى ذلك الرفاه، والتربية، ومؤشرات أخرى الدالة على تحسين المستوى المعيشي؛ تطورت نحو الأحسن، وخاصة الدول المنتجة للبترول المصدرة له، التي خرجت بفضل حظها الجيد من زمرة "الدول الفقيرة"[4]. يبرز الشكل الموالي صورة ضمنية عن مستوى النمو في العالم الفترة 1980-2005:

---

[1]- بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في البلد بحسب المعادلة التالية: **"معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل الفردي – معدل النمو السكاني" .المصدر**: عطية . ع . ع(2000)، ***اتجاهات حديثة في التنمية***، الدار الجامعية إسكندرية، مصر، 2000 ص.ص: 11 – 12

2- بيد أن النمو الحقيقي يعبر عن ما يرد إلى الخزينة بسبب ذلك النمو الإنتاجي في حجمه. حيث أن حقيقة النمو الفعلي الذي لم تستطيع الجزائر تحقيقه منذ مدة طويلة الذي يكمن في تطبيق القراءة الموالية: " **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفرد الحقيقي – معدل التضخم**" ، المرجع السابق ص.12

[3] - Havrylyshyn.O & Others(1999), ***Growth experience in Transition countries : 1940 – 1998***, IMF Edition, p.35

[4]- مثلا الصومال، كينيا وإثيوبيا كمثال.

الشكل(I-2): حالات النمو الاقتصادي عالميا

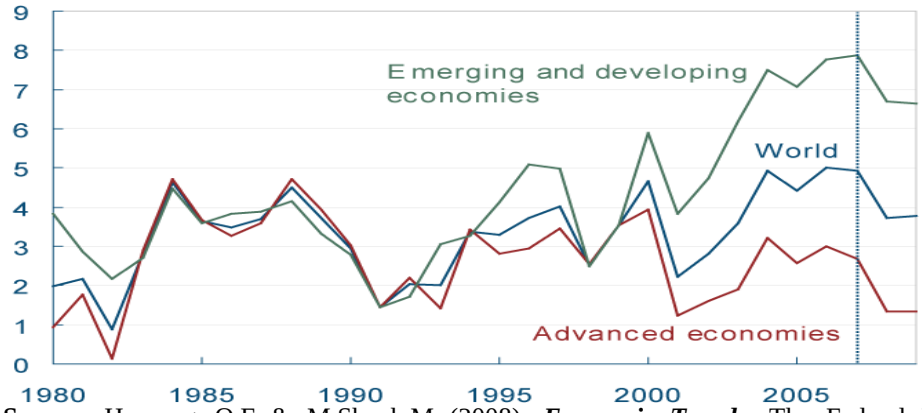

Source: Humpage.O.F & M.Shenk.M (2008), ***Economic Trends***, The Federal Reserve Bank of Cleveland, p.131.

الاهتمام بدراسة هذا الموضوع يراد منها لفت الانتباه إلى مواقع القوة، والضعف، مواقع التوجيه خطأ للإيرادات، وكذا الصحيح منها، هذا باعتباره مقياسا يفسر، ويبين مدى القوة الاقتصادية للبلد، ومن أي مصدر كانت مثل ما هو حاصل في حالة السلع الريعية الأولية(البترول).

I - 1- 3 -طبيعة النمو الاقتصادي:

لقد مرّ قرن، ودخلنا قرنا آخر يتغذى من إيديولوجيات، مفاهيم، أطر، تكتلات، نظريات، أزمات، دروس وأطروحات سابقة في حل المشكلات الاقتصادية. ومنذ الخمسينيات، بدأ الاهتمام بالموضوع يظهر جلياً في كتابات أهم علماء الاختصاص، وبهذا برز نقاش جاد بين رواد النماذج الاقتصادية في كيفية تسويغ النمو. المنطلق كان من النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيكيين (Solow ؛ Swan)، فبيّنوا أن على المدى الطويل يتّجه الاقتصاد إلى حالة السكون، حيث أن المحدد الوحيد للنمو هو التقدم التكنولوجي(محدد خارجي). بعد عدة أعوام ظهر ما يعرف ما يسمى بالنمو الداخلي على يد: (Romer، 1986 ؛ Lucas، 1988 ؛ Srossman & Helpman، 1991) الذين أكدوا التنوع في الميكانزمات الداخلية للنمو، ومن الملاحظات المستنتجة:

1- قد يعبر عن النمو الاقتصادي بزيادة الموارد المتاحة والسكان، إذ أصبح السكان رأسمال هاما (دعم التنمية البشرية(IDH[1])).

2- التقدم الاقتصادي يتحقق من خلال نمو الموارد المتاحة أكثر من نسبة زيادة السكان.

3- لحين يرتفع الدخل، تزيد قيمة وهدف ارتفاع النفقات على مستوى الكلي والجزئي.

تعارف معظم الاقتصاديين على عنصري رأسمال، والسكان، وضرورتها في إحداث النمو الاقتصادي، إذ يأخذ بها كمحددات، وعليه كل ما يجدد الاستثمارات، وكل ما يدعم، ويرفع، ويزيد في موجودات الرأسمال هو محفز للنمو الاقتصادي يضاف إليها شروط أخرى منها الإطار المؤسساتي، والقانوني والتنظيمي.

[1]- مؤشر التنمية البشرية: Indice du développement humain

إن الناتج الوطني ،ودخل الفرد من الناتج يعتبران مقياسا أساسيا لقياس مستوى الرفاه، ومعيارا لقياس الإنتاجية الذي نحصل عليه كنتيجة لقسمة الناتج القومي على حجم العمالة، والزيادة في الإنتاجية هي التي تؤدي عبر الزمن إلى زيادة مستوى المعيشة، والإنتاجية .يتحقق هذا من مصادر عدّة أهمها:

-زيادة رؤوس الأموال.

-تحسين نوعية العمل، نوعية البحوث والتطوير.

-جلب التكنولوجيا.

I-1-4- عوامل قياس النمو الاقتصادي:

اهتمت أبحاث اقتصادية بعملية النمو الاقتصادي، وسعت إلى قياس معدلاته،محددة عوامله، وكيفية التأثير فيها.كما اهتمت الأبحاث الحديثة بشأن توضيح المتغيرات المفسرة للنمو من خلال الناتج المحلي الخام حيث وجدت صعوبة في حصر ذلك نسبة إلى الملاحظات المتحصل عليها؛ فمثلا في الأدب الذي درس نمو الناتج المحلي الخام، تم إدراج أكثر من ألف متغير لشرح النمو حسب عدة أكاديميين. لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي، ومع ذلك فهناك من يجملها في عناصر سبق ذكرها مضافا إليها ما يلي:

-تراكم الرأس المال.

- التخصص والإنتاج الواسع.

-عوامل بيئية.

قد تصعب الدراسة، وتحديد نطاق النمو الاقتصادي بتأثير هذه العوامل لبلد معني، ولهذا يفضل معظم الاقتصاديين توكيد ثلاثة عوامل أساسية، ويمكن قياس أثر القوى العاملة والرأسمال، بينما من الصعب قياس التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة ويمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة، في ثلاثة عوامل هي:

1. الزيادة التي تطرأ على رأسمال عن طريق الاستثمار، والتكوين الرأسمالي.
2. الزيادة التي تطرأ على عدد أفراد القوة العاملة.
3. التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى ازدياد إنتاجية رأسمال، والعمل مع مرور الزمن، إذ إن "الإبداع التكنولوجي"[1] هو محرك أساسي للنمو.

تطورت أساليب الإنتاج تاريخيًا تطورا مترافقا مع تطور قدرات الإنسان على الإنتاج من خلال العمل الذي ساهم في خلق قيم مضافة كبيرة؛ وبالتالي كان سعيه للحياة مكمل لعملية النمو التي ساهمت في خروجه من "مرحلة الركود إلى النمو الاقتصادي المستدام"[2].

[1]-Duval.G(2002), ***Innovation et croissance***, Revue Alternatives économiques N° 35- Hors série, 3ème trimestre, pp. 21-23

[2]-Golar & Moav (2002), ***Natural Selection & the Origin of the Economic Growth,*** World Bank April,p.63

يضاف إلى ذلك عنصر المواد الطبيعية، والأولية التي لها علاقة وطيدة جدا بالموضوع. في الواقع أن التقدم التقني يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عملية الإنتاج، مثل استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى، مما يخفض تكاليف الإنتاج كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات المعروفة وصنع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل. في كل هذه الأحوال يؤدي التقدم التقني إلى زيادة الناتج مع مرور الزمن حتى ولو ظلت كمية الرأسمال، والعمل في غضون ذلك دون تغير. لهذا صار ينظر إلى التقدم التقني باعتباره عنصر ثالث من عناصر الإنتاج إلى جانب عنصري رأسمال، والعمل، ويؤثر التقدم التقني في زيادة الكمية الناتج عن طريق سريان الزمن لهذا غالبا ما يستخدم رمز الزمن (t) للدلالة على عامل التقدم التقني، وتأخذ الدالة الإنتاج في هذه الحالة الصيغة التالية:

$$Y = f(K_t, L_t)$$

بصفة خاصة أن هذه الدالة تأخذ الشكل التالي:

$$Y = e^{\delta} g(K, L)$$

حيث δ هوعدد ثابت

$e = 2.71828$ العدد النيبيري

$g(K, L)$ دالة ذات المتغيرين K, L

حيث: gK معدل نمو رأس المال، gL معدل نمو العمل، gt معدل نمو التقدم التكنولوجي.بعد عمليات اشتقاق وتعويضات نحصل على كتابة معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

$$g = E_K.gk + E_L.gL + gt$$

ويتضح في هذه العلاقة أن معدل النمو الاقتصادي هو حصيلة "عوامل ثلاثة"[1].

ولقياس القيمة المضافة المنتجة من قبل المجتمع، يستخدم الاقتصاديون الناتج المحلي الإجمالي. في هذا الإطار يعرف النمو بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي، أو حصة الفرد من الناتج الوطني أي الزيادة في حجم السلع، والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة، التي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد.

---

[1]- **العامل الأول:** هو ازدياد كمية رأسمال الذي يسهم في معدل النمو الاقتصادي بالجداء E_K . gK أي بجداء مرونة دالة الإنتاج بالنسبة إلى رأسمال E_K في معدل نمو رأس المالgK .إن ازدياد كمية رأس المال يؤدي إلى ازدياد الناتج وتحقيق النمو عن طريق الاستثمار وعوامل زيادته مثل تخفيض سعر الفائدة والضرائب على الأرباح وتحسين المناخ الاستثمار.

العامل الثاني: ازدياد كمية العمل الذي يسهم في معدل النمو الاقتصادي بالجداء $E_L.gL$ أي جداء مرونة دالة الإنتاج بالنسبة إلى العمل E_L في معدل نمو العمل gL. في الواقع إن ازدياد كمية العمل المستخدمة تؤدي إلى ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال مما يؤدي إلى ازدياد الطلب على ،وبهذا يكون لازدياد العمل على زيادة الناتج أثران مباشر وغير مباشر يعمل عن طريق ازدياد كمية رأسمال.

العامل الثالث: هو التطور التقني (التقدم التكنولوجي) الذي يسهم في معدل النمو الاقتصادي بالكمية gt.إن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى ازدياد الإنتاجية الحدية لرأس المال أو ازدياد الإنتاجية الحدية للعمل أو لكليهما.

حسب تعريف P. A. Samuelson ، فإن قياس ناتج اقتصاد بلد ما يكون بمعرفة الناتج المحلي الخام هذا الأخير يحتسب من خلال أسعار السوق لكل السلع، والخدمات النهائية. يوجد طريقتان لقياس الناتج المحلي الخام الأسمى، الذي يقاس تبعا للأسعار الجارية في السوق، أما الحقيقي فيحسب من خلال الأسعار الثابتة(مثال أسعار سنة 1995).يبقى الناتج المحلي الخام الحقيقي من أحسن قياسات الممكنة لمستوى الناتج ونموه. يعبر عن الناتج المحلي الخام الحقيقي بالمعادلة[1]:

$$\text{PIB réel} \quad \frac{\text{PIB nominal}}{\text{Niveaux des prix}}$$

وعليه " يجب أن نلاحظ من البداية أن أي نشاط اقتصادي، لا يعدو أن يكون إما عرضا لسلعة و/ أو خدمة، وإما طلبا لسلعة و/ أو خدمة، والعرض لا بد أن يسبقه إنتاج، والطلب لا بد أن يدعمه دخل، والإنتاج هو الذي يولد الدخل وإنفاق الدخل هو الذي يضمن استمرار تدفق الإنتاج، وهكذا فإن النشاط الاقتصادي الكلي ينتظم في منظومة ثلاثية أبعادها: الإنتاج – الدخل – الإنفاق "[2].

يطلق على زيادة كمية الناتج المحلي من عام إلى آخر اسم نمو الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي، فمثلا النمو الاقتصادي لعام 2011 هو الفرق بين كمية الناتج المحلي لعام 2011 وتلك كمية لعام 2010 حيث يرمز للنمو الاقتصادي بـ Δy ولدينا:y_{2011} ,y_{2010}

$$\Delta y = PIB_n - PIB_{n-1} = y_{2011} - y_{2010}$$

إذا قسمنا النمو الاقتصادي Δy على كمية الناتج لعام 2010 نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي لعام 2010 وليكن كالتالي:

$$\text{Taux de croissance} = \frac{PIB_n - PIB_{n-1}}{PIB_{n-1}} = \frac{y_{2011} - y_{2010}}{y_{2010}}$$

كما يبقي لاعتماد الناتج المحلي الخام حدودا في "عملية حساب النمو"[3] علما أن $y = PIB$ هو الدخل المحلي الخام من منطلق فهم الاقتصادي الكلي:

$$PIB = Y = C + I + G + X - M$$

C= الاستهلاك ، I= الاستثمار ، G= الإنفاق الحكومي ، M= الواردات، X= الصادرات.

فإذا كان النمو الاقتصادي لبلد يعرف من خلال التغيير في نسبة ناتجه المحلي الخام لكل سنة نسبة، وعليه فإن النمو الاقتصادي يقاس من خلال ثلاث وجهات نظر:

---

[1]- Stiglitz.J.E(2000), ***Principes d'Economie moderne***, Edition Deboeck University 2ème Edition, p.16

[2]– كامل بكري وآخرون(2003)، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية مصر،ص.29

[3]-Quinet.E(2010), ***Mesurer la croissance : au-delà du PIB***, Revue problèmes économiques N° 3006- 10 Novembre, pp.31-32

1- وجهة نظر الأولى: تأخذ الاستعمالات، أو الطلب، فالناتج المحلي الخام هو مجموع الاستعمالات النهائية الداخلية (الاستهلاكات النهائية) التكوين الخام لرأس المال الثابت، التغيرات في المخزونات يضاف إليه الصادرات، ويطرح منه الواردات.

2- وجهة نظر الإنتاج: يحسب الناتج المحلي الخام من خلال جمع القيم المضافة الخام يضيف إليها الضرائب على النواتج ويطرح الإعانات على النواتج.

3- وجهة نظر الدخل: من خلال "حساب الناتج المحلي الخام"[1].

قدمBosserelle.E علاقة رياضية باعتبار أن معدل النمو منتظم لكل فترة، ويأخذ نفس نهج متتالية هندسية "كما يلي:

$$PIB_n = PIB_0 (1+T)^n$$
$$Y_n = Y_0(1+T)^n$$

n: عدد السنوات.

Y: المتغير المدروس هو الناتج المحلي الخام.

T: معدل النمو السنوي المتوسط"[2].

وهناك من يأخذ لقياس درجة نمو دولة وتقدمها وازدهارها معايير أخرى:

1- معايير الدخل: حيث يرى أن الدخل، هو المؤشر الذي يستخدم في قياس النمو، ودرجة التنمية والتقدم؛كما يقترح بعضهم قياس النمو على أساس "الدخل المتوقع"[3] وليس الدخل الفعلي؛

2- معايير اجتماعية: تتضمن "المعايير الاجتماعية" عدة مؤشرات خاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، والتغيرات المصاحبة كالصحة؛ والتعليم؛و الثقافة والتغذية.

3- معايير هيكلية:هي كل ما تعلق بقضايا الإصلاحات، وبرامج الإنعاش و"التصحيحات الهيكلية"[4].

حسب النموذج النيوكلاسيكي فإن النمو الاقتصادي ينتج عن العلاقة بين عنصرين هما الرأسمال، والعمل. السؤال الذي يطرح هو: إلى أي مدى يمكن إلحاق نمو الإنتاج إلى عوامل دون العوامل السابقة الذكر؟ لهذا قام صولو بتجزئة نمو الإنتاج إلى ثلاثة مركّبات:

---

[1]- الناتج المحلي الخام =أجور العمال المدفوعة للوحدات المقيمة + الفائض الخام للاستغلال والدخول المختلطة للوحدات + الضرائب على الإنتاج وعلى الاستيراد المدفوعة – إعانات الاستغلال المستعملة وعليه معدل النمو تعبر عنه بالمعادلة المذكورة سابقا كما له علاقة ارتباطيه ومهمة بمتغيرات عبر الزمن (t) التالية:السعر،الإنتاج،التصدير،الدخل،الاستهلاك والاستيراد.

[2]-Bosserelle.E(2004)**, *Dynamique économique*** Edition Gualino Paris, pp.32-33

[3]- **الدخل المتوقع**: القصد من المتوقع هو مرجعه أن بعض الدول لها إمكانيات وثروات غير مستعملة، وهي بداية البحث والتنقيب عنها مما يتيح لها فرصة تحسين دخلها، كما هوحال الجزائر في موضوع تحسين مواردها من واجهة البترول والغاز (التنقيب والبحث).

[4] - حالة الجزائر عبر كامل مخططاتها وبرامجها(مثل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، المخطط الخماسي للاستثمارات العمومية–2014/2010) المتوالية، تعطي نظرة عن الموضوع.أضف إلى ذلك بعض المعايير المفروضة من طرف هيئات دولية كصندوق النقد الدولي وشروطه التي يفرضها على الدول الطالبة منه العون.

- العمل.
- رأسمال المال.
- إنتاجية عوامل الإنتاج.

هذا النوع من القياس لإنتاجية عوامل الإنتاج يعود إلى متبقي صولو. لحساب هذا استخدم صولو دالة الإنتاج لـ "كوب دوقلاس" منطلقا من معادلة النمو البسيطة كالتالي:

$$Y = f(A, L, K) \longrightarrow \mathcal{I}$$

حيث: A : إنتاجية عوامل الإنتاج؛ L: العمل؛ K: رأسمال.

باستخدام دالة كوب دوقلاس نحصل على:

$$Y = A\,K^{\propto} L^{1-\propto}$$

من هذا أوجد صولو عاملاً آخر مفسراً لظاهرة النمو، وهي عامل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP)[1]، وما استخدم دالة كوب دوقلاس في هذا الإطار إلا للمعرفة المسبقة بفعاليتها في الإجابة على الأطروحة لأنها تفسر ثبات غلات الحجم. المتغير A غير ثابت فهو يتغير بحسب تغير أشكال دوال الإنتاج المعتمدة في حالات على عوامل أخرى.

كما يحسب نمو الناتج المحلي الخام من خلال الطريقة[2] التالية:

Taux de croissance du PIB	**= taux de croissance de la PTF**	**+ E_K taux de croissance du capital**	**+ E_L taux de croissance du travail**

هذه الدراسات تبين مدى اعتماد البحوث الاقتصادية على دالة كوب دوقلاس، كمرجع لحساب النمو الاقتصادي، في حين تختلف مركبات الحساب وفق خصوصية اقتصاد البلد المعني بالدراسة مثل الاقتصاد الجزائري الذي له من الخصوصية الأحادية المفرطة في إنتاج المحروقات(البترول) المختلف عن الاقتصاد الأردني أو التونسي.

النظريات الحديثة للنمو،منذ بروز Romer أخذت منحى آخر مغايرا لما سبق، خاصةً إذا تعلق الأمر بدور التقدم التكنولوجي في النمو. أول الإسهامات تركز على تراكم رأسمال البشري حسب (Lucas، 1988؛ Stokey وHelpman، 1991؛ Segerstrom، Anant وDiropoulons، 1990؛ Segerstrom، 1991 ؛ Aghion وHowitt، 1992)[3]. هذه الدراسات جاءت لتبحث في الإشكاليات المرتبطة بالنمو، التي اختلفت إجاباتها.

تبرز الآراء أن أهمية إدراج عامل التقدم التكنولوجي في مسار النمو، إذ إن من بين مقدمات حصوله هو قرارات التكوين، والاستثمار في البحث، والتطوير. من خلال العنصر الأخير تمكن استظهار ظروف السياسات الاقتصادية، والنهج التنموي المرغوب تحقيقه للأهمية الحقيقية له، حيث يمكن معرفة نطاق النمو وآفاقه عبر عدة إمكانات (مردودية الاستثمار، والتعليم، والتعلم، والتكوين ومردودية البحث، والتطوير).

---

[1] -TFP : Total factor productivity(Anglais) / PTF: Procduvité totale des facteurs(Francais)

[2] -Ajab.A.A & Dubois.J.L(2009), ***Croissance et Développement au Cameroun : D'une croissance équilibrée au développement équitable***, Edition Langoa Cameroun, p.39.

[3]-Saint Paul.G(1996), ***Les nouvelles théories de la croissance économique et leur implications pour la politique économique et l'analyse de la concurrence internationale***, Revue française d'économie Vol 11 N° 3, p.12

عرفت نظريات النمو انتشارا واسعا، واهتمت أكثر بعنصر الموارد الطبيعية لمدى علاقتها بسلوك الدول والفرد، وخلصت القراءات الأكاديمية إجمالا إلى عوامل النمو كما يلي:

سلوك المستهلك	يعتبر العمل عامل إنتاج،كمية العمل، والتحفيز المرتبط به، وبيئة العمل.
تكوين الرأسمال	الاستثمار في البنى التحتية، والتجهيز، والادخار الوطني، وعلاقته بالاستهلاك.
التقدم التكنولوجي	تطور المعارف، والاستثمار في البحث، والتطوير، والمهارة.
الموارد الطبيعية	الطاقة، والأرض، والمياه، والبيئة،.....

I-1-5 - محددات النمو الاقتصادي:

عالجت نظريات النمو الاقتصادي أسباب الفروقات بين مستويات العيش بين الدول، حيث أعتبرت النظريات الحديثة، بالأخص المتعلقة بالنمو الداخلي، النمو ظاهرة اقتصادية، مناقضةً لما جاء في فكر Solow، لاعتباره النمو الاقتصادي ظاهرة طبيعية.

يناقش موضوع النمو الاقتصادي كثيراً هذه السنوات الأخيرة في البحوث الأكاديمية، والخطابات السياسية، الملتقيات الدولية، وغير ذلك من المناصب الممكن ذكره فيها معطيا إياه توصيفا رغم عدم الاتفاق على مركباته، حركيته، وآثاره؛ فلم يصبح حاليا قضية بسيطة بل أكثر من ذلك تقنية تستدعي اليقظة، وقضية اجتماعية، وسياسية مما تتطلب "دورا أكبر للدولة"[1]، علاقته بالمجتمع، وما مسؤولية المؤسسات عن ذلك؟. من هذا المنطلق يبرز إلى الوجود أن النمو الاقتصادي في حد ذاته ظاهرة، وإشكالية الاقتصاد الكلي (العمل، والإنتاج، والاستهلاك، والادخار..).

خلال العقدين السابقين، اعتبر البحث في محددات النمو الاقتصادي من أهم قضايا البحوث النظرية والتقديرية، إذ لم يتفق أهل الاختصاص على إجماع فكري واحد الذي يبرز دور المتغيرات التي تحدده. أهم القراءات التي يمكن اعتمادها في هذا النطاق: القراءة النيوكلاسيكية المؤسسة على نموذج Solow، مبينا أهمية الاستثمار في ذلك. أما أحدث قراءة نظرية النمو الداخلي المؤسسة من قبل العالمين Romer وLucas، اللذان أعطيا أهمية كبيرة لرأسمال البشري وقدرات الإبداع. على العموم، بنية الاقتصاد الكلي تحفز النمو من خلال التقليل من عدم اليقين، وعدم الاستقرار الكلي (الإنتاج والاستثمار)، والتضخم، والبطالة، والسياسة المالية، والعجوزات الكبرى، والجباية، والانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية. هذه العناصر كان لها وجود في أدبيات النمو الاقتصادي، باعتبارها محددات الأداء الاقتصادي.

ومن أبرز القراءات البحثية لمحددات النمو الاقتصادي، ما جاء في كتابات (Kameudy & Meguire ، 1985؛ Grier & Tullock ، 1989؛Barro ، 1991)[2]. قدموا نماذج اقتصادية فعالة، لعدة دول، وإحصائيات

[1]- تدخل الدول مثل حال الأزمة المالية 2008(مخطط الإنقاذ المالي للولايات المتحدة الأمريكية).

[2]-Petrakos.G & Others(2000)**, *Determinants of economic growth : The experts view***, DYNAREG Research project working paper N° 20, pp .3-10

واسعة جدا وتقنيات قياسية متطورة كثيرا لإثبات ذلك. عملوا على دعم البحوث، وتأكيد الأطروحات بأكثر دقة، وأمان للمحددات المعنية بالدراسة. رغم هذا يبقى العجز البحثي يكمن في الإجماع الكلي الموحد حول المحددات، مما أبقى البحوث تركن في عدة إطارات، ونماذج فكرية محصورة. هذا الموضوع لم ينحصر على الباحثين الأكاديميين، بل ارتقى إلى جهود المنظمات الدولية، والإقليمية التي تتبنّى البحث العلمي، والدراسات كنهج لجهودها، وكذلك صانعي القرار وأرباب العمل.

في أغلب البحوث الأكاديمية حول الموضوع، يرجع الأصل إلى النظرية النيوكلاسيكية لـ"Solow "، التي من أهم مبادئها:

- ثبات الغلات (العوائد).
- تناقص الإنتاجية الحدية لرأسمال.
- التقدم التكنولوجي.
- الإحلال بين رأس المال والعمل.

بحوث متقدمة أخرى، أخذت رواقا آخر متبنية التقدم التكنولوجي بأنه مفتاح للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. هذا ما أدى إلى ظهور نظريات النمو الداخلي، في هذا الإطار أبرر هؤلاء مصادر النمو الاقتصادي الجديدة المتمثلة في المعرفة الجديدة، والإبداع.

تناولت الطرح الأخير بحوث نماذج النمو الاقتصادي الداخلي مؤكدة من خلالها علاقة قوية بين الإبداع، والبحث والتطوير، والنمو الاقتصادي. يعتبر لـ "الإبداع، والبحث والتطوير دورا في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج، بسبب الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا التي تتيح إدخال آليات، وميكانيزمات وتقنيات للتحسين من أداء المؤسسات الإنتاجية، ونوعية المنتوج، ومن ثم النشاط الاقتصادي ككل"[1]. ومن أهم الكتابات التي ناقشت هذه الجزئية يوجد (Fagerberg، 1987 ؛ Lichtenberg، 1992 ؛ Ulku، 2004 ؛ Meguire & Kormendi، 1985 ؛ Grierand & Tulkok، 1989 ؛ Barro، 1997/1991 ؛ Fischer، 1993 ؛ Rebelo & Eesterly، 1993 ؛ Sala-i-Martin & Barro، 1995 ؛ Romer 1990 ؛ Aghion & Grossman & Helpman 1991 Howritt 1992)) . عمل هؤلاء على إبراز دور السياسات الاقتصادية الكلية في ذلك، التي يمكن أن تؤثر في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي عبر الاستثمار في الرأسمال البشري، والبُنَى التحتية، تحسين مستوى أداء المؤسسات، والهيئات الحكومية وفق آرائهم.

كما يعتبر الاستثمار من أهم محددات النمو الاقتصادي حسب ما جاء لدى النيوكلاسيكيين، ونماذج النمو الداخلي. عند رواد فكر Solow ، للاستثمار أثر مؤقت على عكس رواد النمو الداخلي، في سياق هذا التحليل، عدة كتابات، وأبحاث أكاديمية حاولت، وأكدت العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي(Kormendi & Meguire ؛ De long & Summers، 1991 ؛ Levine & Renett، 1992 ؛ Mankiw، 1992 ؛ 1985

[1]-Amable.B & Boyer.R(1992), ***The R&D-productivity relationship in the context of new growth theories : some recent applied research***, Revue CEPREMAP N° 9211 –Janvier, pp.1-17

Aierbach & al، 1994 ؛ Barro & Sala-i-Martin، 1995 ؛ Sala-i-Martin، 1997 ؛ Easterly، 1997 ؛ Bond & al، 2001 ؛ Podrecca & Camai، 2001) .

بسبب تنوع التوجه الفكري، تعددت القراءات والأبحاث الأكاديمية المتخصصة، وانتهجت الطريقة القياسية كحل أنجع لإبراز مواقع القوة، والضعف للمتغيرات، والمحددات المؤثرة في النمو الاقتصادي.

I-1-5-1- الرأسمال المادي والبشري:

بيّنت عدة نماذج، أن الرأسمال البشري يلعب دوراً مهما في نمو نصيب الفرد من الدخل؛ فحسب (Lucas، 1988) الرأسمال البشري يتراكم بطريقة داخلية ويعتبر المحرك الأساسي للنمو، مقترحاً بذلك طريقتين لهذا التراكم(التراكم من خلال التعليم (تكوين الأفراد والنشاط الإنتاجي: ; Tamura ;1991,Glomm & Ravikumar 1992, Autume & Michel, 1994)[1] ؛ مثلا من الدراسات التي عالجت مبدأ معدل التمدرس كانت على يد كل من (Barro,1991 ;Mankin & Romer ,1992 ;Weil,1992 ;Levine & Renelt,1992)[2]؛ التراكم من خلال عملية التعلم بالممارسة). عالجت عدة بحوث أكاديمية حديثة، عنصر الرأسمال البشري مؤكدة أنه يؤدي دوراً مهماً في النمو الداخلي. بين الاقتصاديين من أمثال (Barro،1991,2000 وLee،1995،1993) أن معدل النمو مربوط بالإيجاب بمستوى الرأسمال البشري، الذي يقاس بمستوى التعليم وأشارا بأن هذا الأخير لهآثاراً إيجابية.

حسب Romer، للرأسمال البشري خصوصية أساسية في تحديد مسار النمو للبلد، فإن قياس وزن البلد وأهميته يرجع إلى ما يمتلك مخزون الرأسمال البشري، وليس بالكثافة السكانية، فكلما كان مخزون الرأسمال أكثر أهمية زاد الأثر على النمو. وعليه يبرز بأن للرأسمال البشري وجود في التحليل النيوكلاسيكي أي أنّ النمو الاقتصادي على المدى الطويل يحصل بوجود عوامل متراكمة، لذا يمتلك الرأسمال البشري مكانة أساسية من خلال التقدم التكنولوجي الذي يخلق النمو على المدى البعيد.

منذ بداية القرن الحالي، عملت الدول النامية على تحسين مستوى الرأسمال البشري من خلال رفع مستوى التعليم والتكوين، وعليه أصبح التعليم رافعاً لمستوى الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاجية(حالة دول المينا منذ 70). ويتميز التعليم بثلاثة آثار إيجابية لمسار التنمية:

- نشر جيد للمعرفة وتحسين المعارف.
- اكتساب مؤهلات والمهارة.

في هذا الإطار، درس جونز[3] (2002) نوعية الرأسمال البشري لدى الدول المنتجة للبترول منطلقا من دالة الإنتاج التالية:

$$Y_t = A_t^{\sigma} K_t^{\alpha} H_{Yt}^{1-\alpha}$$

[1]-Fabre.A(2001), ***Education, croissance et convergence : Analyse au sein d'un modèle à générations imbriquées***, Revue économie politique N° 111- Sept/Oct, pp.765-783

[2]-OCDE(2010), ***Le cout élevé des faibles performances éducatives***, Edition OCDE, p.13

[3]- بلقاسم العباس و وشاح رزاق(2011)، ***رأسمال البشري والنمو في الدول العربية***،ورقة بحثية منشورة على موقع المعهد الربي للتخطيط، العدد رقم 43، يوليو 2011،ص.ص:1-44.

Y_t الإنتاج الكلي، A_t مخزون الأفكار، K_t مخزون رأسمال، H_{Yt} الرأسمال البشري المستخدم في عملية الإنتاج. وباعتماد افتراضات رياضية، واقتصادية وظرفية خرجت الدراسة بأن الرأسمال البشري في تحسن.

I-1-5-2- الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي

أخذ موضوع الإنفاق العام الحكومي، حيزاً في الدراسات المتعلقة بالنمو،ف (Barro، 1997) أوجد علاقة نسبية بين الإنفاق العام للاستهلاك، والناتج المحلي الخام، والتربية ونفقات الاستهلاك العام، حيث أن هذا الإنفاق له أثر سلبي في الناتج وبالتالي النمو. أما (Zon & Swaroop & Devarajan، 1996) أكدوا العلاقة الإيجابية بين "الإنفاق العام والاستهلاك"[1]. كما أوجد (Caselli، Esquirel ،Lefort، Easterly 1996، Loayza ،Montiel، 1997)، علاقة إيجابية بين مستوى الإنفاق العام، والناتج المحلي الخام، والنمو الاقتصادي.

دراسات حديثة أيّدت الرأي القائل بوجود تأثير بين الإنفاق العام للاستثمار العمومي و الخاص ومسار النمو، مثل ما جاء على يد كل من (Knight، Villanueva & Loayza، 1993 ،Singh & Nelson، 1994، Rebelo & Easterly، 1993 Kumar & Khan، 1997)،الذين أبرزوا وجود علاقة بين مستوى الاستثمار العمومي في البُنَى التحتية، والنقل والاتصال و النمو.

أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر، له دور أساسي في تدويل النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر المصدر الأول لنقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي. هذا الدور المهم تم إبرازه من خلال نظريات نماذج النمو الاقتصادي الداخلي، حيث عمدت البحوث، والدراسات إلى تبيان مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (Borensztein & al، 1998 ؛ Hermes & Lensink، 2000 ؛ Lensink & Morrissey، 2006).

I-1-5-4- الشأن المالي والمؤسساتي:

منذ التسعينيات من القرن المنصرم، بَدَا للمؤسسات المالية دورٌ في تحسين معدل النمو، وهذا ما تبرزه البحوث الأكاديمية، وقراءات المنظمات الدولية في ذلك. فقد درس العديد من الكتّاب عملية تقدير العلاقة عبر نماذج أكثر تبريراً للموضوع، والتحرير المالي يؤثر حتماً على التطور المالي، وبالتالي النمو، فالأدبيات المناقشة لهذا الموضوع عملت لوجود علاقة بين الايجابية و السلبية.

تعود الدراسات الأولية القياسية لأثر الأنظمة المالية على النمو (Goldgnith، 1969 ؛ Mac-Kinnon، 1973 ؛ Shaw، 1973). الإشكالية التي كانوا يرغبون في حلّها، هي قياس آثار التحولات، والتقلبات والضغوط المالية على النمو. النتيجة التي خرجوا بها هي أن القطاع المالي يسرع من النمو ويحسّن من الأداء الاقتصادي للبلد من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال نحو القطاعات الأكثر إنتاجاً.كما تم النظر في التحرير المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي عبر أكاديميين من بينهم (Levine,1997)، وقد عدد في الإطار خمس حجج تدخل ضمن آلية الأثر كما هو مبين في الشكل أدناه:

[1]- يقاس من خلال نسبة النفقات الجارية إلى معدل الإنفاق الكلي للفرد.

الشكل(I-3): العلاقة بين النمو والمالية حسب لوفين

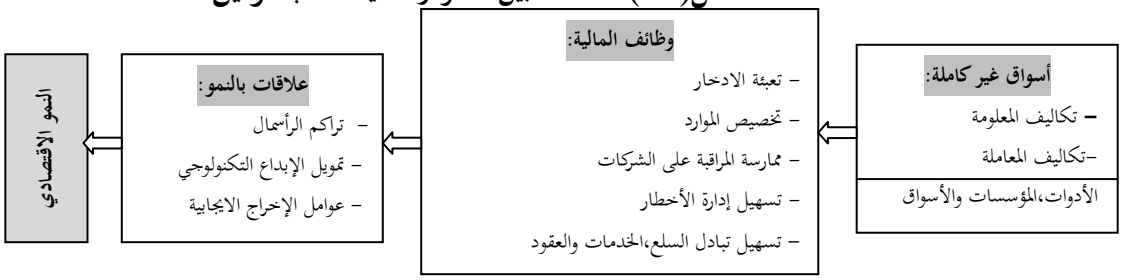

Source: Levine.R(1997), ***Financial developement and economic growth***, Journal of Economic literature, Vol XXXV, p.691.

أكدت كتابات حديثة، أن للتضخم والاستقرار الاقتصادي أثرا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل حيث أن(Fisher، 1993) أوجد رابطة في هذا الأمر، مبرزا أن التضخم يفسر عدم قدرة الحكومة على متابعة الوضعية الاقتصادية ومراقبتها للبلد، مما يكون له أثر على الاستثمار، وبالتالي انخفاض مستوى النمو.

في موضوع التضخم، هناك إبراز علاقة سلبية بين مستوى التضخم، والنمو. بين ذلك: (Fisher، 1993 وDe Gregorio، 1993, Righi وVillien، 1993,Ireland، 1984)، اختلفت رؤاهم في تبرير وجود العلاقة السلبية بين مستوى التضخم، تباين معدل التضخم والنمو. آخرون قالوا انه ليس هناك علاقة بين الأمرين، ولكن زيادة الأسعار هي التي تختص بالتأثير.

عمل بعض الأكاديميين على قراءة علاقة الاستقرار الاقتصادي بالنمو من خلال عوامل أخرى كدرجة الثقة في الاقتصاد و"مدى تحقيق السياسة الاقتصادية لنتائجها من خلال التنظيم المؤسساتي، واستقرار الاقتصاد الكلي(Stiglitz & alii ;2006)"[1]، "معدل الصرف الحقيقي"[2]، الانحراف المعياري للتضخم، ونمو الإقراض المحلي (Aizenman وMarion، 1993؛Bleaney، 1996).

للتطور المالي وجود في البحوث الأكاديمية التي اختصت في موضوع ظاهرة النمو الاقتصادي مثل أعمال(Beck، Levine وLoayza، 2000 ؛King وLevine، 1995). في هذا المجال البحثي، على العموم استخدم الباحثون عدة محددات التطور المالي، حجم النظام المالي المقاس عبر تعهدات القطاع نسبة إلى الناتج، أهمية البنوك نسبة إلى البنك المركزي، نسبة حصص القروض المقدمة إلى المؤسسات الخاصة إلى مجموع القروض الممنوحة، وقيمة القروض هذه نسبة إلى الناتج. هذه المؤشرات كان الغرض منها تفسير النمو الاقتصادي مثل:

- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

[1]-Taouil.R(2002), ***La trilogie impossible de la stabilité macro-économique au Maroc***, Revue Tiers Monde N° 202 /2, pp.131-148

[2]-Briones.I(2001), ***Théorie de la croissance et taux de change réel : Une approche néoclassique***, Revue économie internationale, N°86/2, pp. 49-75

- الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
- الاستقرار السياسي و السياسة النقدية.
- "سعر الصرف"[1] و"سياسة الموازنة، والضرائب"[2].

وبقدر ما كان هناك اتفاق، وإجماع على وجود علاقة، فإن آخرين فندوا ذلك من بينهم (Demetriades et Hussein، 1996؛ King,1995،Ronbini & Sala-i-Martin وLevine، 1992). إن تطور الأسواق المالية وتوسع في الوسائط المالية تدعم التنمية الاقتصادية على اعتبار أن المستثمرين يقومون بالتمويل الذاتي لمشاريعهم، وعليه الوضعية الاقتصادية الجيدة للبلد تقضي بتشجيع التعميق المالي ونشاطات الوساطات.

توجد عدة بحوث عالجت أثر التطور المالي على النمو، (King، Levine وLoayza، 1999)، De Gregorio وGuidotti، 1995 وOdedokun،1998) (Estrella & Hardouvelis ;1991, Estrella & Mishkin ;1997,Estrella & al ;2003,Giacomini & Rossi ;2006, Moneta ;2005, [3](Duarte & Amabe 1996 ،Saint-Paul ؛ 1985 ،Jung ؛ 1966 ،Patrick .al ;2005, Rudebusch & Williams ;2009 وChatelain، 1995) حيث بيّنوا العلاقة السببية بين المتغيرين، وانصب اهتمامهم على العلاقة بين التطور المالي، وسعر الفائدة، والضغط المالي(سعر الفائدة المنخفض، وبرامج الإقراض لكافة المؤسسات والأفراد) والنمو في إطار ما سبق يُجمِع الكثير على أنّه من خلال التطور المالي يتم التحرير المالي، وتنوعه، وتشبّع المنتجات المالية، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية، وانخفاض درجة الاعتماد على السوق المالية الموازية، مما يحسن من مستوى أداء المؤسسات المالية المتخصصة وتطورها, وبهذا يمكن الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي للبلد .

محدد ومصدر آخر أُخِذَ عليه بأنه داعم للنمو الاقتصادي، هو الإطار المؤسساتي ، إذ إن للمؤسسات دورا كبيرا في صناعة الأداء الاقتصادي ودعمه، وأول من أبرز هذا المحدد (Lewis، 1995 ؛ Ayres، 1962). حول هذا العنصر ظهرت عدة كتابات من أهمها (Krack & Keefer، 1995 ؛ Mauro، 1995 ؛ Hall & Jones، 1999 ؛ Rodrik، 1999 ؛ Acenogle et al، 2002).

Easterly، 2001 برر أن المتغيرات الكلاسيكية، لا يمكنها أن تؤثر على النمو الاقتصادي، إذا لم يكن هناك استقرار وثقة في البنية المؤسساتية؛ قياس هذا الأثر كان من خلال بحوث أدرجت الفساد، والملكية الفكرية، ونوعية القوانين، واللوائح والبيروقراطية ، والثقة بحكومات البلدان عبر التأكد من عدم وجود أخطار تنصلها من العقود المبرمة (حالة تأكيد حكومات غربية مع المجلس الانتقالي الليبي على ضمان العمل بالاتفاقيات السابقة – رؤى عن نتائج الربيع العربي 2011–...).

[1]-Aloui.C & Sassi.H(2005), ***Régime de change et croissance économique :Une investigation empirique***, Revue Economie internationale N° 104-04, pp.97-134.

[2]-Minea.A & Villieu.P(2009), ***Impôt, déficit et croissance économique : un réexamen de la courbe de laffer,*** Revue Economie politique N° 119-Juillet/Aout, pp.653-675

[3]-Ferrara.L(2010), ***Les variables financières sont elles utiles pour anticiper la croissance économique ? Quelques évidences économétriques***, Revue économique Vol 61 N°3, pp.645-655

قام عدة باحثين خلال السنوات الأخيرة بجهود بحثية لقياس نوعية البنية السياسية مستخدمين متغيرات عدة منها الاستقرار السياسي، الحرية السياسية والمدنية، النظام السياسي، محددين عدة متغيرات سياسية التي يمكنها أن تؤثر في النمو وهي:

- الديمقراطية، والإيديولوجيات السياسية(الجمهورية الثانية المصرية).
- الاستقرار الحكومي، والعنف والتقلبات السياسية (الربيع العربي).

I-1-5-1-3- التبادلات التجارية الدولية

لا شك أن للتجارة الدولية والسياسة التجارية دورا في تطوير اقتصاديات الدول النامية. هذا الجانب تم دراسته والاهتمام به من قبل (Helpman وGrossman ؛ 1989، 1990، 1991)، حيث يمكن لهذه الدول أن تستفيد من حرية التجارة الدولية التي بواسطتها ييسهل الولوج إلى التكنولوجيات والمعارف الجديدة. يلاحظ جلياً أن الإبداع، والتكنولوجيا، والمنتجات الجديدة عالية الجودة ومستويات البحث، والتطوير توجد لدى الدول المتطورة من دون النامية. في هذا السياق الأخير، ومن منطلق نقل التكنولوجيا يمكن التحسين من نوعية منتجات الدول النامية وجودتها، مما يسمح بتطوير هياكل الإنتاج، واكتساب الميزة النسبية؛ وقد ترتقي المنتجات إلى دخول الأسواق العالمية، وبهذا يمكن لهذه الدول معرفة مستوى أدائها الاقتصادي.

حول عنصر الانفتاح الاقتصادي، فإن الأدبيات، والبحوث التي تخصصت في هذا المحدد، رأت أنه كلما زاد الانفتاح على التجارة، وحركة رؤوس الأموال، ارتفع "نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام"[1] وتسارع النمو. هذا التبرير جاء في أطروحات:(Dollar، 1992 ؛ Sachs & Warner، 1995 ؛ Edwards، 1998 ؛ Dollar & Kraay، 2000). في هذا الإطار يقاس مستوى التحرير التجاري من خلال نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام:

$$\text{Openess to trade ratio} = \frac{\text{Exports}}{\text{GDP}}$$

كما أن "الانفتاح"[2] على التجارة يدعم تزايد كفاءة تخصيص الموارد، ومنه على المدى القصير تتم عملية تحفيز النمو. في ما يخص هذا العنصر، يوجد عدة قراءات، وتحاليل أكاديميين، ومنظمات اقتصادية دولية، عملت على تبيان أهمية هذا المتغير، وأثره على النمو الاقتصادي. أكدت البحوث الحديثة أن درجة "الانفتاح الاقتصادي"[3](التجاري) في دعم النمو وتحفيزه. تبين دراسة لـ (Sachs & Warner1997) أن الاقتصاديات أكثر

[1]-GDP per capita, PIB par tête, PIB hab

[2]-Fontagné.L & Guérin.J.L(1997), ***L'ouverture, catalyseur de la croissance***, Revue économie internationale N° 71-3eme trimestre, pp.135-165

[3]- يعرّف بأنه إلغاء كافة الحواجز أمام المبادلات التجارية وحرية حركة رؤوس الأموال، وقد أُثريَ هذا الموضوع من خلال عدة بحوث وأعمال خاصةً في العشرية الأخيرة.

انفتاحاً تنمو بـ 2% إلى 2,5% نسبة إلى الدول الأخرى، حيث يتم قياس الانفتاح التجاري من خلال مؤشر أعدّ بالاعتماد على شروط هي :

- مستويات الرسوم، والحواجز غير الجمركية.
- معدل سعر الصرف في السوق الموازي.
- وجود أو عدمه الاحتكار العمومي للسلع الموجهة للتصدير.

ساند هذا الرأي (Greenaway، Morgan وWright، 1998 ،Frankel وRomer، 1999) في بحوثهم مؤكدين وجود أثر إيجابي واضح للانفتاح التجاري الدولي على مستوى الدخل الفردي، باعتباره مؤشرا للانفتاح، تم دراسة الموضوع باستخدام علاقة بسيطة بين الناتج الوطني الخام الفردي، وحصة الصادرات ضمنه بغرض تبيان الرابطة الإيجابية بين نمو الصادرات (Villanueva ;1991,Khan &) (Santoso-Paulino ;2002,Khan & Goldstein ;1982[1] وزيادة المدخلات، (Michaley)[2].

قام هؤلاء (Michaley، 1977؛ Balassa، 1978 ؛ Tyler، 1981 وFeder، 1983)[3]، بدراسات عن الدول النامية تقضي بالكشف عن آثار العلاقة بين مستوى أداء الصادرات، والنمو.بينت هذه الأعمال بأن الصادرات هي متغير مفسر وتلعب دوراً أساسيا في الرفع من مستوى الناتج المحلي الخام.(Tyler، 1981) كان أول من قاس أثر التوسع في الصادرات من منظور دالة الإنتاج النيوكلاسيكية. اقترح من خلال هذا إدراج كافة الصادرات،كمدخل إضافي في دالة الإنتاج الكلية للاقتصاد، وبهذا يوصي الدول النامية على دعم قطاع الصادرات، لأن هذا الأخير ينشط، ويسرع عملية النمو.

يختلف دور التجارة الخارجية في زيادة معدل النمو، والناتج في الدول النامية اختلافا جوهريا عن دوره في البلدان المتطورة حيث هذه الأخيرة تعتمد طريق مضاعف التجارة الخارجية عبر المعادلة التالية:

$$M_T = \frac{1}{1-b+e-m}$$

إذ : M_T : مضاعف التجارة الخارجية.

b : الميل الحدي للاستهلاك.

e : الميل الحدي للصادرات.

m : الميل الحدي للواردات.

---

[1]-Johnson.D(2006), ***Exportations et croissance économique : une analyse empirique sur le Togo***, Revue du CAMES Vol 7 N° 2-2006, p.269

[2]-Lewer.J.L & Van den Berg.H(2003), ***How large is international trade's effect on economic growth ?***, Journal of economic surveys Vol. 17, No. 3, p.363

[3]-محمد يونس عبده عبد الحليم(1998)، ***فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية :الحالة المصرية***، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين جامعة الأزهر ، ص.ص:329 -330.

بين تقريرUNCTAD 1992 أن للصادرات دورا مهما في النمو الاقتصادي، لأنها تعبر عن مركبات الطلب الكلي، ولها وأثر المضاعف على الإنتاج الوطني.كما أن نمو الصادرات يخفض من قيود سعر الصرف، ويدعم الخزينة العامة بما يمكنها من تمويل الاستثمارات، ويؤدي إلى توسع الإنتاج، والصادرات، واستغلال اقتصاد الحجم وزيادة العائد. هذا يحسن عبر عدة قنوات التقدم التكنولوجي المرتبط فعليا بالنمو الاقتصادي من منطلق هذه الحجة النظرية عمدت دول المنطقة إلى صناعة مستقبلها الاقتصادي من الثروة البترولية والفرص المتاحة لها من ذلك.

I-2- قراءة في أدبيات النمو الاقتصادي:

من التجار الفينيقيين إلى التجار الصقليين، إلى تجار طريق الحرير، من الماركنتليين في القرن السادس عشر إلى تاريخ مفعم بالتحولات، الحياة الإقتصادية تغيرت من الشكل الزراعي، مقايضة المنتجات إلى الإقتصاد الجديد الذي يكتسب طابع التطور التكنولوجي، والرقميات، وحساسيته للمستجدات العالمية، الأزمات المالية المفاجئة، التي قد تحدث في أي وقت وأي مكان.

هذه التحولات كان لها وجود في تطور نظريات الدراسة للنمو الاقتصادي منذ الخمسينيات، ولكن بشيء من التأخر مقارنةً مع نظريات فروع الاقتصاد الأخرى، ولكن عرفت تطوراً ملحوظا موجِداً بذلك عدة نماذج مثل النموذج الكلاسيكي، والنموذج النيوكلاسيكي، و"النموذج الداخلي"[1]. هذه النماذج جاءت لتفسّر النمو الاقتصادي، من خلال إبراز العلاقة بين الإنتاج، عوامل الإنتاج وإنتاجية العوامل الداخلة في التركيبة. يحدد النمو الاقتصادي من خلال عدة عوامل منها التجارة الخارجية، و"الاستثمار"[2]، والتقدم التكنولوجي، والبحث والتطوير(الإنفاق العمومي على هذا القطاع عبر الاستثمار ؛التحفيز الجبائي والرأسمال البشري David & al ;2000, Guellec & van Pottelsberg ; 1997,Hall ;1992,Aghion & Howitt ;1998, Saint Paul ;1993,Guellec & Ioannidis ;1997,Harthoff ;1998,Mairesse ;2000,Brouwer & Kleinknecht ;1999)[3].

خلال سنوات الستينيات، كان الغرض من نظريات النمو الاقتصادي شرح كافة المعاينات المتعلقة بالتوسع، المساعدة على التخطيط، فهم عمل آليات السوق. فرغم توافر المعطيات الإحصائية، إلاّ أن التبريرات الفكرية، والقياسية لمحتوى هذه النظريات، لم ترقَ إلى حل الإشكالات الاقتصادية للبلدان.

اهتمت الأدبيات، وتساءلت عن كيفية وإمكانية أن تصبح الدول أكثر غنى، وكيف لمستوى العيش أن يتحسن. لهذا اجتهد العديد من الاقتصاديين في التطوير النظري، والقياسي، والإحصائي لموضوع النمو والبحث في تبرير مساره. فالأقدم يعود إلى (Adam Smith، Paul Romer، Rober Lucas، Rober Solow، Nicholas

[1]-Romer.P.M (1994), ***The origins of endogenous growth***, Journal of economic perspectives N° 8, p.189
[2]-Parienty.A(2004), ***Croissance et investissement***, Revue Alternatives économiques N° 225 – Mai, pp.66-69.
[3]-Le Bas.Ch(2004), ***Demand growth as determinant of R&D expenditures :An empirical model in the schmooklerian tradition***, Revue d'économie industrielle N° 105- 1er Trimestre, pp.11-22.

Kaldor، Roy Harrord وكذا Evsey Domar). هؤلاء قلّة في قائمة طويلة وحديثة، وقد تنوعت أفكارهم:منهم من انتقد الآخر، ولكن يبقى تاريخ الفكر الاقتصادي يجمع إسهاماتهم المهتمة في إيضاح الظاهرة.

النقاط الأساسية التي أتى بها آدم سميث عن موضوع نظرية النمو في كتابة "ثروة الأمم" هي أن التخصيص، والمبادلات، يجب أن تحسن الاقتصاد لينمو، فيما يتمّ في الأسواق من مبادلات كنتاج لمعاملات أفراد، ومؤسسات ومنظمات تأتي من قرارات تتعلق بما لدى البلد من ثروة عامة. فالعلاقة بين التخصيص وتعميم تكنولوجيا جديدة، هي مغلقة، والحكم على أداء اقتصاد ما ينبع عن ثروة الفرد من عموم الأفراد، أو السكان، ولم يهمل آدم سميث دور المؤسسات في ذلك من خلال كتابته عن القوانين، واللوائح والتنظيم.

I-2-1- المذاهب الكلاسيكية:

إن موضوع النمو ليس حديث النشأة، لأن دارسين قدماء، وكلاسيكيين، كان لهم السبق في طرح إشكالاتهم ذات العلاقة بالموضوع. آدم سميث ربط مسار النمو الاقتصادي بتقسيم العمل وكذا الربحية الإنتاجية، ودافيد ريكاردو أظهر نوعاً من التفاؤل المؤكد، حيث تتضمن نظريته المهتمة بالتوزيع، مبينا أن الربح هو الدخل المتبقي المؤدي إلى تراكم رأسمال وتوقف النمو يعني الإقتصاد في حالة ركود. كما جاءت مساهمة A. Young معطية ما جاء به آدم سميث، وألفريد مارشال أهمية كبيرة، فقد أكد أهمية التقدم التكنولوجي وأعتبره مصدر اللغات المتزايدة، ومؤشر التغير، غير أن النماذج هي التي تطورت حديثا بوجه أوسع.

I-2-1-1 - نظرة آدم سميث إلى النمو الاقتصادي:

في كتابة ثروة الأمم لآدم سميث (1776)، الذي تضمن مبدأ زيادة إنتاجية المؤسسة تزداد مع حجم إنتاجها. برزت قاعدة زيادة تقسيم العمل، وزيادة التخصيص يسمح بزيادة الإنتاجية لكل عامل مع قليل من المهام، أو العمل.

إن القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ آدم سميث حتى المدرسة الحديثة، هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي.كل هذه النظريات حاولت تفهم تراكم رأسمال، فضلاً عن العوامل الاقتصادية التي تدعم، أو تعوق عملية التراكم. لقد بين الاقتصاديون الكلاسيكيون كيف أن النمو يمكن أن يعاق بسبب الضغط السكاني مع تلك المشكلة الاقتصادية الواردة في مبدأ الندرة في قالب يتحدث عن التنمية. النمو

الاقتصادي يصدر عن نمو عدد من العامل فقط، ذلك لوجود علاقة بين ثروة البلد والمستوى العددي للسكان النشطين:

$$Y = f(L)$$

Y : ثروة البلد

L: عدد السكان النشطين.

جاء في فكر آدم سميث أن دور الدولة، وتدخلها في الشأن الاقتصادي يجب أن يكون محدوداً، إذ يؤدي الادخار إلى زيادة رأس المال، والطلب على رأسمال لهدف الاستثمار يكون تلقائياً، حيث أن حالة التوازن السوقية مرجعها قوى خفية ولتوسيع السوق المحلية يجب العمل على تسويق الإنتاج إلى الخارج، فيحصل تقسيم العمل تلقائياً، ومن ثم زيادة الإنتاج تنمي الدخل الوطني. إن التوسع السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب، وتوسيع السوق؛ ومنه نخلص أن آدم سميث يعتمد على أساسيات ثلاثة هي:

1- تراكم رأس المال
2- النمو السكاني ⟸ $y = f(K, L, N)$
3- إنتاجية العمل

حيث: y: الإنتاج؛ K: رأس المال؛ L : العمل؛ N: الأرض.

أكد آدم سميث من خلال نموذجه، أن هناك علاقة بين المتغيرين الأخيرين وهما التقدم التقني، وتقسيم العمل، إذ أن كثافة تقسيم العمل في مجال الإنتاج السلعي، يؤدي إلى تعميق ظاهرة تقسيم العمل، وتوسيعها. هذه العلاقة تؤثر في حصيلة الإنتاجية. خلص الاقتصادي آدم سميث إلى أن "إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يعد حافزاً لزيادة السكان، حيث يعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب"[1].

بالقدر الذي تحدث في هذا العالم محفزات النمو، تحدث المعوقات، والقيود؛ منها:

-مناخ الدولة، وموقعها بالنسبة إلى الدول الأخرى.

-محدودية الاستعمال الكامل للأرض المتوافرة، وندرة الموارد الطبيعية.

I-2-1-2-دافيد ريكاردو:

بعد آدم سميت، جاء "دافيد ريكاردو" موضحا كيفية ظهور الركود في كافة الاقتصاديات وانتشاره. رأى أن توزيع الدخل مابين الطبقات الثلاثة للمجتمع تقيد مسار النمو الاقتصادي. العامل يتلقى أجره والملاك يتلقون الريوع، والرأسماليون يحصلون على أرباح، وفوائد، إذ إن العمال يستهلكون كل ما يحصلون عليه من أجور، والملاك

[1]-P.Combemal & J.P.Piriou(2003), ***Sciences économiques et sociales : Nouveau manuel***, Edition La Découverte, p. 629

العقاريين ينفقون ريعهم، أما الرأسماليون يعيدون استثمار ما يحصلون عليه، وعليه قسم الجماعات الإقتصادية إلى ثلاثة:

-الرأسماليون.

-أصحاب الأراضي.

-العمال.

النظرة الحدية للأرض سميت بالاقتصاد الريكاردي، والذي يعتمد على الإبقاء والحفاظ على معدل الربح هو أساس ضمان استمرارية مسار النمو. حسب فكره ربحية رأسمال هو عبارة عن دخل متبق الذي يعبر عن حصة إجمالي الدخل غير المتحصل عليه من قبل ملاك الأراضي والعمال. يظهر جليا من هذا التفسير أن هذا الاستثمار الفائض (الجزئية أو نسبة الناتج غير المستهلكة المحددة) تمكن من تراكم رأسمال، وبالتالي حصول النمو الاقتصادي.

تعبيرا عن ما جاء في فكرة ريكاردو رياضيا من منظور الناتج الصافي المحصل عن الريع في اقتصاد، تؤخذ سلعة واحدة مثلاً (القمح) حيث الإنتاج له علاقة بعامل العمال (N) ورأسمال يظهر هنا مال إحلالي أو مال الأجوركما يسمح بصيانة اليد العاملة في فترة المسار الإنتاجي، ليكتب النموذج كما يلي:

دالة الإنتاج ذات عامل واحد

$$\begin{cases} Y = f(Nt) \\ f' > 0 \\ f'' < 0 \end{cases}$$

$$Y = rt\ kt + Wt\ N_t$$

الناتج الصافي للريع، أو الحاصل عن الريع بين الرأسماليين والأجراء.

$$Y = (1 + rt)\ kt$$

مجموع الريع يجمع من قبل الرأسماليين.

معدل الأجر هو تابع $\dfrac{Wt = Kt + 1}{Ws}$

لاحتياطي رأسمال ومستوى الإنتاج

$$\frac{Nt + 1 = Kt + 1}{Ws}$$

خلاصة فكره حول النمو الاقتصادي، تكمن في اعتباره ناتج عن عملية تراكم رأسمال، وأصل التراكم هو الفائض المتوفر بين الناتج الصافي للريع، والأجر الذي يظهر على أنه كلفة مبدئية وضرورية في عملية الإنتاج.

يختلف ريكاردو عن سميث في منهاج بحثه، فقد تحدث عن القيمة الريع، والأجور، والتجارة الخارجية، والذي يهم هو النمو الاقتصادي من خلال ما جاء في فكره. لقد اعتمد أن ندرة الأراضي الزراعية هي السبب في حصولها على الريع، إذ تتزايد هذا كلما زاد الطلب على منتجاتها، وحتى بافتراض أن رأسمال قد يستخدم بدلاً

من العمل في الإنتاج الزراعي، فإن الأمر لن يغير شيئاً في رأيه، وذلك لأن رأسمال ما هو إلا عمل مخزون. لم يعتقد أن التقدم التكنولوجي في الزراعة له أهمية تذكر، أي بأن هذا التقدم ليس له أثر في هذا القطاع الذي كان سائداً آنذاك في الحد من سريان تناقص الغلة، في زيادة الإنتاج، وعدم ارتفاع التكلفة.

I-2-1-3 - مالتوس والنمو الديمغرافي:

في أواخر القرن 18 ، ظهر "روبرت مالتوس" بقلقه الاقتصادي حول ثبات عامل الأرض في نفس وقت "تزايد السكان"[1] الذي قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي للعمل، والذي يوصل إلى نمو سكاني أكبر من الإنتاج الفردي الزراعي مما يحدث جوعا فموتا فانخفاضا تدريجيا للعدد السكاني.

المعروف عند كل دراسي الاقتصاد بأن مالتوس[2] لاحظ تزايد السكان وفق متوالية هندسية أما الغذاء وفق متوالية حسابية، مما يخلق الخطر الديمغرافي، ولهذا اعتبر من الاقتصاديين المتشائمين. شدة تشاؤمه انتقدها الاقتصاديون الذين جاؤوا بعد (Solow) الذي رأى أن النمو الاقتصادي ظاهرة مستدامة، غير أن هؤلاء الكلاسيكيين كانوا يظنون أنه ظاهرة وقتية.

كان لموضوع النمو الاقتصادي مكانة في فكر هذا العالم طرح موضوع التنمية من "منطلق أنها الفرق بين أقصى ناتج قومي إجمالي منتظراً نهائياً ، والناتج القومي الفعلي"[3]. أبرز مالتوس في تحليله أن العمال طبقة فقيرة، تعيش في مستوى الكفاف، فإنهم لا يستطيعون أن يقتطعوا أي جزء من أجورهم للادخار، أي أن دخل العمال يساوي استهلاكهم.ولكن الرأسماليين من الناحية الأخرى يقومون بتوزيع دخلهم من الأرباح (p) إلى ادخارهم (S) وإلى الاستهلاك(c):

$$P = y = c + s$$

إذا قام الرأسماليون باستثمار جميع مدخراتهم، فان التوازن يتحقق أي $S = I$: (S) الادخار الكلي يساوي الاستثمار (I).

الدول النامية التي تأخذ بعض خصوصيات نظرته، سعت إلى تفادي أثار الظاهرة برفع إنتاجية الزراعة مع نهج إستراتجية تحديد النسل(الصين) ،مما سمح بتحول اليد العاملة إلى قطاع الصناعة، استعمال الأجهزة الصناعية لغايات زراعية، وفلاحية. لقد تم تفادى تبعات الشؤم المالتوسي من خلال التقدم التكنولوجي الذي حصل بعده بدرجة كبيرة إلى يومنا هذا، ومتزايدة في كافة المجالات الداعمة، حيث أن الزراعة أحد القطاعات التي عرفت تحسنا كبيرا في النمو.

---

[1]-Clerc.D(2004), ***De l'état stationnaire à la décroissance***, Revue de l'économie politique N° 22-Avril.Mai. Juin, p.79

[2]- قال مالتوس يجب أن يتزايد وفق الموارد المتاحة والمتوفرة وأن لا ندخل في حالة المجاعة واستدل على هذا من خلال نسبة الشعب الأحمر عند اكتشاف أمريكا وأرضه التي احتلت فقد كان قليلاً جداً بشساعة القارة.

3- عبد الرحمن يسري أحمد(2003)،***تطور الفكر الاقتصادي*** ،الدار الجامعية الإسكندرية،ص.20

تتلخص فكرة مالتوس في الزيادة السكانية، التي يترتب عنها ارتفاع منحى عرض العمل، مما يعني خفضا في الأجور، وهكذا يصل إلى مستوى الإجرائي حد الكفاف. هذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزا للمنتجين على استثمار المزيد من أموالهم، وبذلك يزيد من معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن تصور هذه العلاقات من خلال الشكل التالي:

الشكل (I-4) :العلاقات بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر "مالتوس"

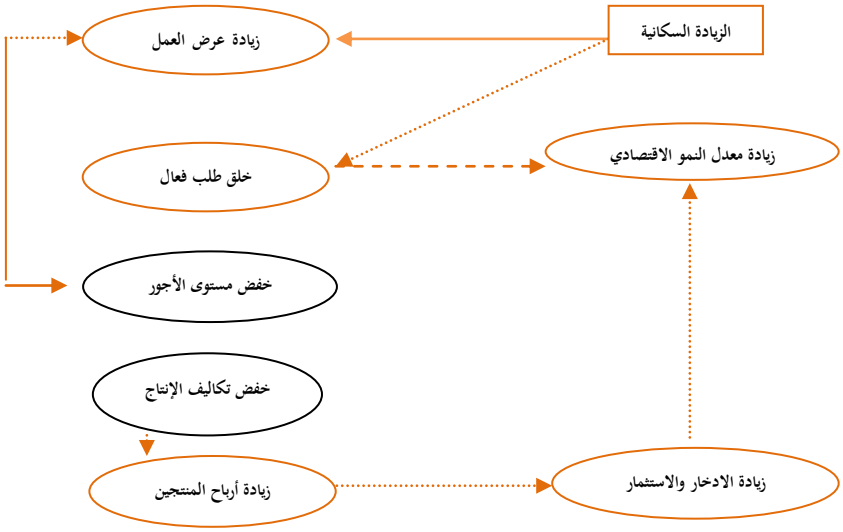

Source: Malthus.T(1999), ***Essai sur le principe de la production***, Edition Seghers, p.67

يعتبر T. Multus كذلك من روّاد هذا الفكر المفترض بأن المخرجات، هي دالة العمل والأرض، حيث قيمة الأرض وحجمه محدودة بكمية، لكن العمل يمكن أن ينمو (يزداد أو ينقص) بحسب مستوى الولادات، أو الوفيات، معطياً لدالة الإنتاج شكلاً:

$$Y = f(L, N)$$

Y: المخرجات الحقيقية (الإنتاج الحقيقي).

L: العمل.

N: القيمة الثابتة للأرض.

وبما أن العمل مرتبط بالأرض المحدودة (مخزون ثابت)، فإن الإنتاج يتراجع مع الوقت، هذه القراءة كثيراً ما تمّ نقدها.

إن الكلاسيكيين أبدوا اهتماما كبيرا لنمو الفائض الاقتصادي، لهذا قاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية، وعملية النمو الاقتصادي في الفترة الطويلة جدا؛ فبحثوا بذلك جميع العوامل التي تصوروا أن لها أثر على تحديد النمو الاقتصادي. هذه النظريات مازالت حتى الآن تعتبر إرثا في الفكر الاقتصادي.

I-4-1-2- شومبيتر وفكرة المنظم:

درس العالم "J.Schumpete"، لا توافق الفكري بين أراء ماركس، وأراء النيوكلاسيك المتعلقة بالنمو الاقتصادي[1]. لم يكن مقتنعا بأن عملية النمو ذات طبيعة منسقة تدريجية كما صورها النيوكلاسيك. يرى هذا المفكر أن النمو الاقتصادي يأخذ مكانه في بعض المجالات أخذا سلسا.

"في نظرية التطور لسنة 1912، بين أن الانتقال من دائرة (الربح=صغر الثبات التقني) إلى التطور يجب هز هذا الاقتصاد الروتيني وزعزعته من خلال إعادة تنظيم عوامل الإنتاج في موضوع دائرة الأعمال (1939). حيث أدخل إجراء أخذه في علوم الأحياء، والخلق والتدمير، هما طرفان في ديناميكية واحدة، هذا الفكر الرأسمالي شابه ما جاء به كارل ماركس اللذان فهما مبدأ التطور الذي له تصور نيوكلاسيكي للتوازن"[2].

كان أكثر تفاؤلا من مالتوس ووصل بالنسبة إلى إمكانية النظام الرأسمالي في تحقيق أعلى مراتب النمو الاقتصادي، متوقعا اضمحلاله لأسباب اجتماعية أكثر ما هي اقتصادية. أثنى شومبيتر على بعض ما جاء في فكر ماركس حول مدى كفاءة النظام الرأسمالي، وقوته في حمل التقدم الاقتصادي إلى أبعد حد.

جاء J.Schumpeter بفكرتي "مبدأ التدمير الخلاق"[3] والمنافسة من أهم عوامل النمو. التدمير الخلاّق حسب شومبيتر، يتم وفق منافسة كاملة، ومستوى ثابت من التكنولوجيا من أجل توظيف الموارد. مناقشته لموضوع المنافسة تضمن تلك الشراسة بين المؤسسات في إطار مملكة المنافسة. فكرة التدمير الخلاّق تأخذ بموضوع التغير الهيكلي التي ترتكز على إحلال منتجات جديدة محل تلك القديمة، فرص عمل جديدة مكان أخرى، وطرق إنتاجية، أو إنتاج جديدة مغايرة لتلك القديمة. ما جاء به يعتبر إضافة، وتغير المستخلص من جوهر تحليل الاقتصاديين الكلاسيكيين خاصة تلك العلاقة بالقوانين التي تحكم توزيع الدخل، وكيف تؤثر في إمكانيات النمو الاقتصادي؟.

يرى شومبيتر أن المنظم هو دافع النمو وفق الإمكانيات المتوافرة إذ كان غرضه تحقيق التقدم، والنمو بشكل أسرع. هذه الفكرة الرئيسية التي جاءت في نظريته ضمن النموذج من خلال الاعتقاد بـ"أن الادخار (S) يعتمد على الأجور (W) والأرباح (R) ومعدل الفائدة (r) بالصورة التالية:

$$S = S\ (W, R, r)$$

كما أشار إلى أن الاستثمار الإجمالي (I) ينقسم إلى استثمار ذاتي (I_A)، واستثمار (Ii)، فالأول يعتمد على التقدم الفني، واكتشاف موارد جديدة، والثاني يعتمد على مستوى الأرباح ومعدل الفائدة، وتراكم رأسمال.

كما أن التقدم التقني (T)، واكتشاف الموارد (K) يعتمدان على عرض المنظمين (E):

$$T = T\ (E)$$
$$K = K\ (E)$$

---

[1]-Demazière.C(2007), ***Développement, croissance et environnement trois notions aux relations complexes : Un tour d'horizon des controverses***, Revue Cahiers français (développement et environnement) N° 337,30 Avril pp.3-7

[2]-Delles.J.P(2001), ***Economie Contemporaine***, Edition Ellipses, p.186

[3]-Parienty.A(2004), ***Progrèss technique, flexibilité et croissance***, Revue Alternatives économiques N° 221-Janvier, pp.69-70

إلاّ أن عرض المنظّمين، يعتمد أساسا على معدل الأرباح، والظروف الاجتماعية التي تمكّنهم، أو تحفّزهم على أداء عملهم"[1] .

حسب شومبيتر النمو الاقتصادي الطويل الأجل في النظام الرأسمالي لا يمكن تفهمه، إلا عندما ينظر إليه في صورة تقلبات اقتصادية.كما سبق التأكيد أن فكره يشبه ذاك الذي عند ماركس في تأكيد الطبيعة الديناميكية غير منسقة لعملية النمو.

I-2-2 - النظرة الحديثة للنمو الاقتصادي:

بالضبط منذ 1945، "نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر موضوع النمو الاقتصادي"[2] إلى الوجود كظاهرة أساسية يجب أن تدرس لعدة مسببات: أولاها الانكماش الاقتصادي العالمي لسنة 1929 الذي كان شديدا، فالدول الرأسمالية لم تخرج من عنق الأزمة إلا بعد الحرب بوقت، مما أدى هذا إلى طرح سؤالين مهمين:

- لماذا هذا التوقف في النمو؟
- ما هي الإجراءات الكفيلة للخروج من الوضع ؟

تضاربت الأفكار، والتصورات التي بزغت في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، ومازالت إلى وقتنا الحالي تضر بالاقتصاديات العالمية، وتحط من الدخل الفردي العالمي نجد:

- الفقر.
- المجاعة.
- اللامساواة في التطور.
- الأمراض، والأوبئة الخطيرة.

هذه الرباعية أصبحت من أهداف الألفية الثالثة، التي تنادي هيئات عالمية كبرى بمواجهتها، والإنقاص من درجتها، فهل ينجح العالم في تحقيق هذا؟.... هذا يعني أن تتحسن الدخول الوطنية فالدخول الفردية أي نموا اقتصاديا مرض لكافة بلدان العالم.

الجهود، والدراسات المعاصرة الواسعة في الموضوع أظهرت نظريات مفسرة له، وعديدة يمكن ترتيبها وتصنيفها. النظريات تقترح وضع ميكانيزمات أساسية من خلال نماذج للاقتصاديين (نموذج هارود–دومار)، الذي يرتكز على فكرة مفادها أنه في أي بلد يوجد معدل فعلي للادخار الذي يقابله معدل واحد للنمو يعبر عنه بالمعدل الضامن للنمو، الذي يمكن اعتماده اعتمادا دائما، منتظما ومتوازنا. يوضح مرة أخرى أنه لما يكون المعدل الطبيعي أقل من معدل النمو المرغوب فيه، ينجز عنه فائض في الطاقة الإنتاجية لا يستعمل استعمالا كاملا بسبب عدم وجود العمل اللازم لاستعمال كل هذه الطاقة؛ فإما أن يكون هذا المعدل أكبر من المعدل

---

[1]- سالم توفيق النجفي(2000)، ***أساسيات علم الاقتصاد***، جامعة الموصل،ص.321.

[2]-Salama.P(2007), ***Comprendre la croissance volatile en Amérique latine Grace à l'Histoire,*** Revue Problèmes économiques N° 2917 du 14 février, p.36

المرغوب فيه، ومنه تصبح الطاقة الإنتاجية تحت الطلب ضعيفة لا تستطيع تشغيل الجميع، فتنتج البطالة، والحالة الأخيرة هي التي يتساوى فيها هذا المعدل مع المعدل المرغوب فيه، حيث وتيرة النمو الديمغرافي تسمح بتوفير عدد العمال اللازم فقط لاستعمال الطاقة الإنتاجية التي تخلق تحت تأثير الطلب.

تم الاهتمام بهذه الظاهرة في الألفية السابقة –خاصة النصف الثاني– حيث أول نموذج حديث هو النموذج الكنيزي المستنبط من قبل هارود ودومار إذ خرجا "بنتيجة عامة"[1] مفادها أن في اقتصاد السوق مسار النمو الاقتصادي يكون غير ثابت، والتوازن فيه يأخذ خصوصية شفرة الحلاقة. جاء الفكر النيوكلاسيكي من لدن صولو للنظرة التشاؤمية واحدث دراسة ترتكز على ليونة معامل رأسمال.

I-2-2-1- الفكر الكينزي للنمو الاقتصادي:

حدث تغير فكري للموضوع منذ الثورة الصناعية إلى الثورة التكنولوجية الحالية، إذ إن الفهم الحالي يأخذ بمعيار التقدم التكنولوجي، والابتكار كعامل حيوي وموضوعي في النمو الاقتصادي، أضف إلى ذلك العلوم، "البحث والتطوير" (R&D)[2].فكيف كان ينظر كينز (1883–1946) إلى النمو الاقتصادي؟.

"بيّن كينز عكس ما جاء به ريكاردو، انطلاقات عدة اقتصاديين أثناء الأزمة العالمية أن المشكلة الاقتصادية هي إشكال تنظيمي، وحتمي، وتحلّ هذه المشكلة من خلال امتلاك سياسة اقتصادية. النمو يتوقف عندما توجه وتتوجه طاقة الإنسان (العامل) إلى مهام أخرى ذات أولية من الإنتاج"[3] .

يذهب كينز أبعد من الكلاسيكيين في دراسته الموضوع معترفا بإمكانية الاحتفاظ بالإنتاج في المستوى المطلوب رغم النمو السكاني، وذلك من أجل الجزء القليل الذي يسمح به تراكم رأسمال. قال كينز في دراساته: إن النمو الاقتصادي يحفّز بالطلب، ويكبح بالادخار. اهتمّ بالشروط اللازمة للنمو الاقتصادي الوطني، واعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو. يشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك. يرى كينز في نموذجه أن "زيادة الاستثمار توصلنا إلى زيادة مهمة للناتج والدخل على المدى القصير، حيث أن الاستثمار المرتفع جدًّا لا يزيد فقط من الطلب الكلي، بل يزيد من الدخل ويؤثر بطريقة غير مباشرة في زيادة الطلب الاستهلاكي"[4].

الأساس التحليلي لكينز يعتمد على دوال أساسية:

- دالة الاستثمار.
- دالة الاستهلاك.
- دالة السيولة.

و أقر بأن التوازن في سوق السلع، والخدمات يستوجب مساواة بين الاستثمار والادخار I = S.

---

[1]-Todaro.M.P & Smith.S.C(2003)***, Economic development***, Addison-Wesley Edition, p.113-115

[2]-R&D: Research and develpment

[3]-Clerc.D(2004), ***De l'état stationnaire à la décroissance : Histoire d'un concept flou***, Revue L'économie politique N° 22, Avril, p.83.

[4]-Begg.D & Autres(2002), ***Macroéconomie***, Edition Dunod, p.08

إن التحليل لدى كينز في موضوع النمو الاقتصادي يهمل أثر التقدم التكنولوجي، الذي يتدخل لإعطاء فعالية جديدة للاستثمار كل سنة. هذا بشكل يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه من جهة نحو الانخفاض من أثر التراكم الكبير شيئاً فشيئاً للرأسمال، ومن جهة أخرى نحو الارتفاع، وهذا ملخّص حول ما جاء به كينز ذي العلاقة بالموضوع:

الشكل (I-5) :نظرة كينز إلى مكونات النمو الاقتصادي

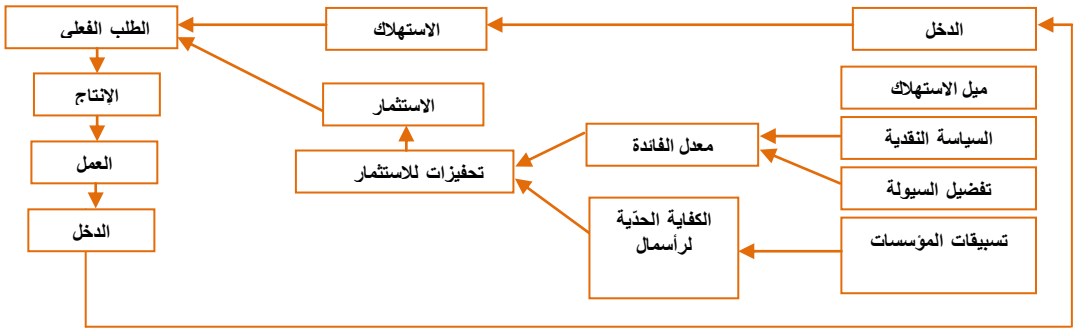

Source: Combenale.P & Piriou.J.P(2003), op.cit, p.703.

ظهر النمو الاقتصادي في طيات أطروحات كوندرسات، و تيركو ثم الكلاسيكيين(آدم سميث، وجون ستيوارت ميل، و مالتوس، وريكاردو، وشومبيتر ويونغ). هذا ما تم ذكره كمرحلة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي، تلاها كينز بقراءاته حيثيات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وما بعدها. ظهرت مشكلات التوازن إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعدها بدأ الاهتمام الأكبر، والصريح بموضوع النمو، وبدأ التفصيل فيه ما بين المحتمل، الفعلي، الأمثل و"ديناميكية النمو عبر دراسة محدداته، العوامل الداخلية والعوامل الخارجية"[1].

I-2-2-2- نظرية هارود – دومار:

في أول الأمر أعتبر هارود النمو ظاهرة خارجية، ولكن منذ بداية 1980 عدها أمرا داخليا. أخذ النموذج اسمهما، حيث ارتكزا على دور الادخار في زيادة الاستثمار، ويجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج الوطني الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال الرأسمال الثابت، ومن أجل زيادة معدل النمو الاقتصادي، فلا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة وتسمى هذه الاستثمارات الإضافية زيادة في مخزون رأسمال.

ينطلق هارود و دومار من عدة افتراضات في هذا السياق هي":

- علاقة اقتصادية مباشرة، ثابتة بين الحجم الكلي رصيد رأسمال القومي والناتج الوطني؛
- ادخار الاقتصاد القومي بنسبة معينة وثابتة من دخله الوطني؛
- الاستثمار القومي هو مقدار الإضافة في رأسمال القومي"[2].

---

[1]-De Boissieu.C(2010)**, *La croissance : ruptures ou continuité***, Revue Problèmes économiques N° 3006- 10 novembre, pp.19-21

1- دريان محمد ناصف وآخرون(2003)، ***النظرية الاقتصادية***، الناشر جامعة إسكندرية، ص.147.

عرف نموذج هارود–دومار "بالنمو المتوازن أي الناتج المحلي الخام ومكوناته (الطلب الكلي)، يزداد إلا إذا توافقت زيادة الاستثمار مع معدل نمو الناتج المحلي الخام المسمى بالمعدل الضروري. هذا الأخير يطابق تزايد الطلب بنفس مستوى وتيرة الطاقة الإنتاجية"[1]. هذا يعني أن النمو المتوازن يكون بتزايد رأسمال، والإنتاج بمعدل واحد (ثابت). إذ إن في اقتصاد السوق يكون مستقرا إذا تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الضروري.

ظهرت إشكالات حول وتيرة معينة للنمو المتناسب بين الاستثمارات، والطلب. فأجمعا على اعتبار متغيرين يؤثران في الدخل الوطني هما:

- نسبة الادخار، أو الاستثمار للدخل الوطني؛
- الزيادة (التغير) في إجمالي الإنتاج القومي المترتبة عن زيادة رأسمال، أو إنتاجية الاستثمار.

لتحديد معدل النمو المرغوب فيه الذي يعبر عن رغبات المستهلكين بواسطة الميل الاستهلاكي (C) أو الميل للادخار (S)، نفترض أنه يلزمنا (K) وحدة نقدية من الاستثمار لتحفيز خلق طاقة إنتاجية بـ (واحد) وحدة نقدية في ظل هذه الشروط إذا حققنا في سنة واحدة استثمار مساوي لـ (K) وحدة نقدية سنشهد في السنة المقبلة ارتفاع الإنتاج بوحدة نقدية واحدة وينجر عن هذا الأخير ارتفاع في الاستهلاك بـ [C] وحدة نقدية، وزيادة في الاستثمار ب [S] وحدة نقدية حيث:

$$S = (1 - C)$$

حسب هذا النموذج، فإن معدل النمو الاقتصادي يعرف بمعدل الدخل الوطني الحقيقي يشترك في تحديد النسبة التي يدخر لها المجتمع من دخله الوطني التي يحولها إلى الاستثمار في طاقات إنتاجية عينية، ومعامل رأس المال/الإنتاج.

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي، وأسهلها تطبيقا، وفي هذا الصدد بينت الدراسات أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأسمال، ويعتمد في مثله على معطيات خارجية، سلوكية، وتقنية.قدم هارود–دومار سببين رئيسيين لعدم استقرار النمو المرغوب فيه، والنمو الطبيعي وهما:

- عدم التعامل بين المعدل المرغوب فيه، والمعدل الطبيعي.
- اللاستقرار بجوار معدل التوازن.

الفارق بين هاذين الاقتصاديين، هو أن الأول اعتمد على مبدأ المعجل [المسرع] لبناء نظرية الاستثمار قادرة على شرح نمو الدخل، وعدم الاستقرار، أما الثاني فحاول تحديد قيمة الاستثمارات الضرورية للنمو. بالنسبة إلى دومار كان هدفه توسيع نظرية كينز للحصول على نظرية الناتج أكثر وضوحا، وللتشغيل بقصد تحديد تغيرات المدى القصير للنمو في المدى الطويل. حول التوازن الغائب بسبب غياب الإحلال بين رأسمال، والعمل يترجمانه في هذا الجدول:

الجدول(I -1): اللاستقرار لهارود [نمو على خطى شفرة الحلاقة]

[1]-Begg.D & autres, op.cit, p.29

اختلال التوازن تضخمي $\Delta I > I > s/v$	لا توان انكماشي
المضاعف< المسرع حالة غير متوقعة من طرف هارود	المضاعف < المسرع أمر محتمل للنظام ميل حتمي في الإفراد في الاستثمار

Source: Dellas.J.P **, op.cit,** p.190

المفكرون مثل (Solow)و(Tobin)، أرجعوا الموقف إلى جمود مرونة ميكانيزمات الإنتاج وعدمها (معامل ثبات رأسمال). علل هذا الأخير صواب هذا الموقف بقول إن الميكانزم الذي يسمح بمبادلة بين رأسمال العمل لا يرغم الاقتصاد على النمو فوق شفرة سكين (حلاقة).

عمل هذين الباحثين(Harrord و Domar) [1] على توسيع التحليل الكينزي القصير المدى الذي كان مفعولاً لآثار مستوى الاستثمار، والادخار على مخزون الرأسمال، وكذلك حول طاقة الإنتاج، ليوسع الأمر لمدة أطول (مدى طويل). لم يكن بأي حال إلغاء فكرة الإنفاق الاستثماري يرفع، أو يزيد من مخزون رأسمال. نظريتهما أكدت أهمية تراكم الرأسمال كمصدر للنمو؛ بما أنه يمكن الفوائض في الميزانيات تضمن أن تحل محل الادخار المحلي، وعليه تصبح السياسة المالية الأولى في دعم الاستثمار، كما للحكومات دورا في ذلك.

هذا الرأي أدى إلى بروز عدد آخر من الرواد منهم (Lewis 1954-1958 ؛ Restow 1960 ؛ Fei وRanis، 1964). هؤلاء يعتبرون أن معدل الادخار مفتاحاً لفهم مسار التنمية، والإقلاع في نمو مستدام.

يقرأ في هذا المنظور النيوكلاسيكي، أن محدد معدل النمو لأي اقتصاد يكمن في نمو السكان، بالإضافة إلى السياسة الجبائية كعنصر يمكنه المساهمة في ذلك. يُضاف إلى ما سبق، التقدم التكنولوجي الذي ينظر إليه بأنه الأهم والمحوري في عملية النمو النيوكلاسيكي و بأنه خارجي.

I-2-2- 3 -الفهم الكالدوري للنمو الاقتصادي:

معظم من جاؤوا بعد كينز تأثروا بفكره ولا يعني هذا التأثير أنهم شاطروه الرأي، حيث يوجد من أخذ الاتجاه المعاكس، ولكن يبقى له الدور الكبير –كينز– في دراسة السياسة الاقتصادية الكلية.

يعتبر كالدور أول من درس التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي ذي علاقة بالتراكم، ووتيرة النمو. هذا ما يعرف بقانون (Loi Kaldor- Verdoon)[2]. حيث أنه أنشأ نموذجين للنمو بهدف تحديث الدراسة الاقتصادية للنمو، ويشهد خصوصية دراساته ثلاث:التقدم التكنولوجي والادخار والاستثمار.

إن هارود كان يعتبر معدل تغير الدخل ورأسمال متغيرات داخلية. شاطره في الرأي Kaltchi، بإبرازه أن " الميل للادخار حساس للتغيرات التي تحصل للأسعار. هذه الحساسية مهمة في موضوع نظريته للتوزيع. من هذا

[1]-Gilles Dostaler(2006), ***Roy Harrord, créateur de la théorie de la croissance***, Revue Alternatives économiques N° 248-juin, pp.77-78

[2]-Le Bas.C & Tunzelman.N.V2004), ***Croissance industrielle, demande et activités technologiques***, Revue d'économie industrielle N° 105- 1er Trimestre, pp.9-10

Voir aussi dans la même revue un article : Mark Knell, ***Structural change and the Kaldor-Verdoorn law in the 1990s***, pp.71-83

المنطلق أكد إمكانية المساواة بين الاستثمار والادخار على مستوى العمالة الكاملة بواسطة التغير في توزيع الدخول. تساءل كالدور في سنوات 1960 على سبب ضعف معدل النمو في المملكة المتحدة، إذ بين أن ازدهار الإنتاجية كان مبينا ومعللا"[1]. لم يستعمل دالة الإنتاج التقليدية بل اعتبر دالة للتقدم التكنولوجي:

- تزداد الإنتاج (الإنتاجية) برفع مستوى العامل البشري؛
- تزداد نسبة إلى التراكم التي ترفع رأسمال الفردي بسبب الأجهزة أو الآلات الجديدة(حسب قانون الغلة المتناقصة للتقدم التكنولوجي).

استعان كالدور في برهانه بإمكانية "استقرار النمو المتوازن في ظل العمالة الكاملة، ولكن بشرط وجود ميكانيزم تكييف الميل المتوسط للادخار وضبطه،كما تضمنت أفكاره موضوع توزيع الدخل من منطلق أن الميل المتوسط للادخار يتغير بدلالة شروط توزيع الدخل الوطني. بعد دراسة قياسية حصل على المعادلة:

$$\frac{S}{Y} = Sw + (Sp + Sw)\frac{P}{Y}$$

كالدور اعتبر معدل الادخار دالة متزايدة من جهة الأرباح إذ يرى أن معدل النمو مضمون المعبر عنه $g\frac{P}{Y}$ يصبح هو كذلك دالة متزايدة لمعدل الربح، ومعدل النمو الطبيعي، مع الانتباه إلى أن معدل النمو سيسمح بضمان توازن سوق العمل؛ والبيان الموالي يبين أن معدل الربح (π) يسمح بالحصول على نظام النمو الاقتصادي المتوازن في ظل العمالة المطلقة:

الشكل (I-6): بيان نظام النمو المتوازن لدى كالدور

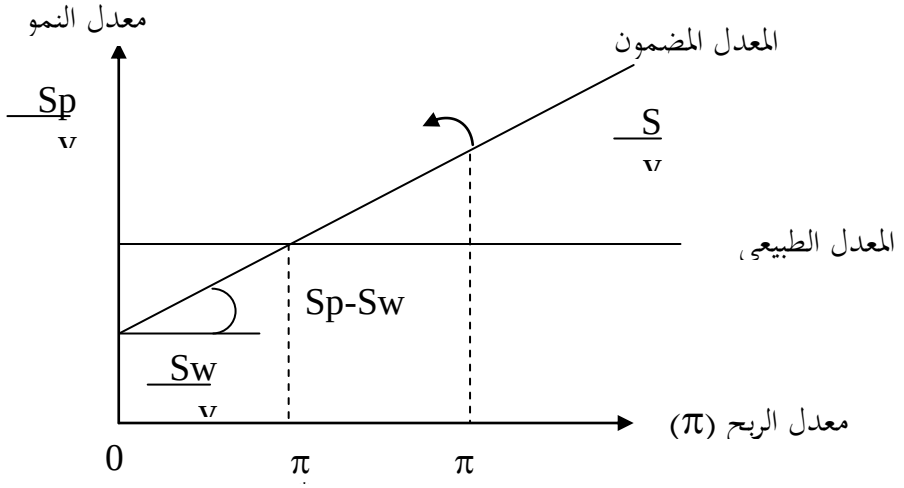

Source: Bosserelle.E(2004), ***Dynamique économique***, Edition Gulina, p.101

[1]-Frois.G.A(2003), ***Croissance Innovations Bulles spéculatives***, Edition Economica, p.53

PE: هي نقطة العمالة الكاملة. هذا التوازن هو مستقر، حيث عندما يكون $\pi < \pi_1$ (قيمة التوازن). فمعدل النمو المضمون < معدل النمو الطبيعي ($G_N < G_g$)"[1].

هذه العلاقة الجبرية أمكنته من تبيان أن معدل النمو المضمون، ومعدل النمو الطبيعي غير مستقلين عن بعضهما. يستعمل كالدور الفرضية الكينزية، التي تقول "إن الاستثمار يمكن أن يدرس كمتغير مستقل"[2]. كما أكد "أن احتمالية مواصلة النمو مرهونة بزيادة المخرجات من مبدأ الاستثمار إذ هناك متغيرات خارجية تحدد معدل الربح"[3].

في النظرية النيوكلاسيكية، يعرف معدل النمو الطبيعي بأنه مجموع معدل نمو السكاني، وعامل التقدم التكنولوجي؛ أما في فكره فيحدد معدل النمو من خلال الطلب، وليس بالموارد ذات العلاقة بالعمل ورأسمال.

I-2-3 - النمو الخارجي والداخلي والتباعد:

عندما يقرأ الاقتصادي بيانات دول العالم، نجد منها المتقارب فيما بينها على الرغم من اختلاف البنى الاقتصادية، وأخرى تتقارب في بناها لكن معدلات النمو متباعدة جدا. لذا يبرز توجها إلى خلق الصلة بين معدلات النمو لدول أقاليم الدول الصاعدة، والمتطورة، والنامية والعربية؛ وعليه تبرز اتجاهات التحاليل نحو مفهومي التقارب، والتباعد، والتفاوت في توزيع الدخول. في العصر الحديث، دخل الاقتصاد العالمي عصر التقارب حيث تسارع النمو في دول عدة، وتسارع النمو بوتيرة أكثر.كما تشير بعض تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن نصيب الفرد من الدخل في كثير من اقتصاديات الأسواق الناشئة أقرب بكثير منه في الاقتصاديات المتقدمة والسؤال الذي يطرح نفسه حول تقارب، أو تباعد دول المينا في نموها ونصيب الفرد لديها.

I-2-3-1- النمو الخارجي:

كان لنموذج هارود–دومار نظرة في موضوع النمو الاقتصادي، خاصة عند ذكرهما وضع شفرة السكين (شفرة الحلاقة). هذه النظرة لدى بعض النيوكلاسيكيين كانت غير مقبولة، ومنهم الاقتصادي صولو الذي رد على الفكر التشاؤمي السابق الذكر من خلال بعض "الفرضيات "[4]. خرج صولو بنتائج أنه للحصول على التوازن في نموذجه يجب تحقيق شرط "INADA"[5] .

---

[1]-Bosserelle.E, op.cit, p.101

[2]-Arrous.J(1999), ***Les théories de la croissance***, Edition du Seuil, p.153

[3]-Henin.P.I, op.cit, p.263

[4]-Bosserelle.E, op.cit, p.110

5-Ukai.Y (2005), ***Economic analysis of information system investment in banking industry***, Springer Hicom Japan, pp.217-218.

نموذج صولو يحدد بطريقة عقلانية عمل اقتصاد السوق سلعة واحدة مثله مثل نموذج هارود مع الإبقاء على المبدأ الكينزي القائل:

$$I = S$$

ويضاف إلى هذا دالة الإنتاج ذات عوامل قابلة للإحلال في ظل عمالة كاملة، مع الارتكاز على الفرضيات المبينة سابقا.

اعتبر صولو التقدم التكنولوجي متغيرا خارجيا وحياديا بالمفهوم الهارودي، وعليه فإن التقدم التكنولوجي كمصدر ثابت للنمو، ولمعرفة فعالية هذا العنصر وأثره فلابد من استخدام دالة مهمة هي دالة الإنتاج المتعارف عليها :

$$Y = f(K_t, L_t)$$

أدخل التقدم التكنولوجي المعبر عنه بـ A على دالة إنتاج كما يلي:

$$Y = Af(K, L)$$
$$Y = f(K, A(t)L)$$

في موضوع نموذج صولو مع التقدم التقني، استنادا إلى ذلك يلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة، ولتوليد نمو متوسط دخل الفرد في المدى البعيد ليتم إدخال مفهوم التقدم التقني.

إذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام F (K, L) يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأنية في مختلف تأثيرات التقدم العملي:

1- التقدم التكنولوجي الذي يقصد إنتاجية العامل الذي يأخذ الشكل:

$$Y = F(K, AL)$$

حيث A هو مؤشر التقدم التقني ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر هارود.

2- التقدم لتكنولوجي الذي يقصد إنتاجية رأسمال، ويأخذ الشكل:

$$Y = F(AK, L)$$

يسمى هذا النوع من التقدم التكنولوجي تقدما حياديا من وجهة نظر صولو.

3- التقدم الحيادي من وجهة نظر هيكس، يأخذ الشكل:

$$Y = AF(K, L)$$

إن معدل النمو طويل المدى لدخل الفرد يساوي معدل نمو التقدم التكنولوجي، وهو معدل معطى من خارج النموذج، وذلك لأن A هي المتغير الوحيد مع الزمن.

على لسان Solow في حوار نشر سنة 1994 بمجلة The Journal of Economic perspectives بعنوان آفاق عن نظرية النمو الاقتصادي، "الانتباه الذي أخذته نظرية النمو الاقتصادي ينقسم إلى ثلاث مراحل

متوالية خلال نصف القرن الماضي، الأولى يخص أعمال هارود و دومار ...المرحلة الثانية تخص تطور النموذج النيوكلاسيكي، وإني أرى بعض المفارقة في التعريف الصحيح، وأخيرا المرحلة الثالثة: نشأت عن ما نساه وفشل فيه النموذج النيوكلاسيكي"[1].

حسب صولو، نصيب الفرد من النمو إلى الاستثمار في الرأسمال التقني (الآلات، والأجهزة، والبرمجيات، والبنى التحتية، ...). إذا فاق نصيب الفرد من الاستثمار مستوى (قيمة) اهتلاك الرأسمال الفردي الموجود، فلكل عامل جهاز (آلة) أكثر أداءً (عالي الأداء) يمكن أن تنتج بأحسن وضع. على كل حال، إذا تم زيادة قيمة رأسمال الفردي، فالإنتاج يزيد، ولكن ليس بنفس النسبة (مبدأ الغلة المتناقصة) حيث تثبت التجارب الإنتاجية بأن زيادة رأسمال الفردي بقوة متواصلة ستخلق زيادة إنتاجية متناقصة وعليه النمو الفردي سيتوقف، هذا ما يسمّيه صولو بالفجوة العادية.

يعتمد نموذج صولو فرضيات المدرسة النيوكلاسيكية القائلة:

- كل ادخار يجب أن يستثمر.
- الغلة متناقصة.
- إحلال الرأسمال بالعمل بحسب التكاليف المرتبطة بكل عنصر.
- المنافسة الحرة.

كما لم يهمل بعض الظروف لهذا الأمر:

- مستوى إنتاج البلد يحدد من خلال الاستثمار الفردي المحقق، أي إذا لم يحقق مستوى الحالة المنتظمة، فالاستثمار الإضافي يصبح مولداً للنمو الاقتصادي.
- يشرح مظاهر استدراك البلدان حالات النمو المفلح متأخرا، كما تم اعتماد ضمن هذا النموذج، فرضية امتلاك أو "خصوصية التقارب"[2]. فقد كان صولو متفائلا بأن كل بلد يعمد إلى الاستثمار أكثر فإنه سيعرف نمواً أحسن. بهذا يمكن التوجه نحو حالة التقارب بما أن كل الدول تكون أقرب إلى حالتها المنتظمة لمعدل استثمار معروف تعرف نمواً أقل من تلك الأقل اقتراباً من هذه الحالة.

بحسب هذا النموذج، إدراج الاستثمار في الرأسمال البشري إلى الاستثمار في الرأسمال التقني، يسمح بشرح أحسن لتقارب بعض البلدان وقراءة أحسن لتباين نمو الدول المتطورة والفقيرة.وعليه الالتحاق بالركب، والسعي نحو تحقيق التقارب الذي يأتي من مجهود الاستثمار في الرأسمال البشري والرأسمال التقني.

---

[1]-Solow.R.M(1995) ***Les évolutions de la théorie croissance***, Revue Problèmes économiques N° 2432,19 juillet, pp.01-07

[2]- لانت بريتش(1996)،***فلننس ما يقال عن التقارب:التفاوت قائم في الماضي والحاضر والمستقبل***، مجلة التمويل والتنمية عدد جوان، صندوق النقد الدولي،ص ص.37-41

خلال الفترة (50-60)، تعرّض مفكرو هذا النموذج إلى بعض حدود، ومعوقات النمو، التي يجب تخطيها من خلال إضافة عامل التقدم التكنولوجي إلى عاملي العمل، ورأسمال. وحسبهم فهو خارجي، حيث معدل النمو/ الفرد على المدى الطويل يتحدد من خلال متغير خارجي(معدل التقدم التكنولوجي).

الأعمال، والمجهودات الأكاديمية التي عملت على تقديم إيضاحات، وتفسيرات للنمو على المدى الطويل في هذا الإطار تعددت مرتكزة على اعتماد التقدم التكنولوجي كمحور لذلك، وأخذوا على عاتقهم بأن فرضيات المنافسة يجب تفسيرها؛ منها وجود فرضيات الغلة الثابتة لعوامل الإنتاج (العمل غير المؤهل، رأسمال، الأرض).

حسب دراسة Solow، فإنه يبرز لكل عامل (العمل، والرأسمال والتقدم التكنولوجي) مساهمة في النمو، إذ كانت مرجعاً، ومنطلقا المختصين مثل Denison (1962، 1967)، الذي حاول إبراز مختلف سياسات النمو ومعدلاته، و توسيعاً أكثر، قام Uzawa، 1969 باعتبار أن الاقتصاد المعني بالدراسة يحوي قطاعين:

- قطاع سلع استهلاكية.
- قطاع إنتاج سلع استثمارية.

مع افتراض ثبات اهتلاك رأسمال، وزيادة ثابتة للعمل باعتباره خارجياً؛ يتم تحديد الأسعار للسلعتين، استجابة للطلب الكلي، فلوحظ أن كافة المداخيل المحصلة، تم دفعها لشراء سلع استثمارية، وكذا مداخيل العمال وجهت لشراء السلع الاستهلاكية. قام Uzawa بالإبقاء على الفرضيات المعتمدة من قبل Solow، فقد بيّن من خلال فرضية إمكانية تحقيق التوازن في وضعية السكون الموجودة، فإن النمو يتجه نحو السكون لمستويات الرأسمال، والعمل معطاة أو محددة. كما أبرز أنه إذا كان قطاع السلع الاستهلاكية أكثر كثافة وفق عامل الرأسمال نسبة إلى قطاع السلع الاستهلاكية، فإن التوازن في حالة السكون ليكون وحيدا ومستقرا.

وجد لنموذج صولو حدودا منها فرضيات المنافسة بحتة، وكاملة، وتحدب التقنيات المقدمة من طرف صولو. دالة الإنتاج حسبه تشمل عوامل قابلة للإحلال، وتمتاز بتناقص الإنتاجية الحدية للعوامل وثبات الغلة.

في إطار هذه الأعمال، وجدت انتقادات للموضوع، وبالأخص دالة الإنتاج الكلية لصولو(Hicks، 1950 و Hall، 1991).لتكن دالة الإنتاج ذات عوامل قابلة للإحلال ذات الشكل التالي:

$$Y_t = A_t F(N_t, K_t)$$

A: مؤشر الإنتاجية؛ N: مدخلات العمل؛ K: مدخلات الرأسمال؛ t: الزمن.

يؤخذ على هذا النموذج أنه غير كافي بسبب الفرضيات التي اعتمدتها في تحقيق النمو على المدى الطويل، حيث يرى أنه عند تراكم العوامل، فإن فعاليتهم الحدية تنخفض، مما يحدث توقعاً في النمو على المدى الطويل، وكفاءة عاملي الرأسمال والعمل؛ على هذا الأساس ظهرت النظرية الحديثة مبنية على محورين أساسيين هما:

- يمكن لمتغيرات المخزون، التراكم على المدى الطويل، حيث ثبات إنتاجية عوامل التراكم. هذه المتغيرات يمكن أن تحفز المستوى التكنولوجي للبلد (الرأسمال البشري أو الطبيعي)؛
- إدراج قطاع البحث والتطوير الذي يتم تمويله من العوائد المستقبلية لإنتاج المؤسسة.

I-2-3-2 - النمو الداخلي:

في سياق هذا العنوان تم بروز نظريات البحث والتطوير، والنشر التدريجي للإبداعات التكنولوجية، وبالخصوص على يد أعمال Romer الذي يعتبر مصدر نظريات النمو الداخلي. هذا النموذج يأخذ بتراكم ووجود أربع عوامل أساسية:

- الرأسمال الطبيعي.
- التكنولوجيا.
- الرأسمال البشري.
- الرأسمال العمومي.

النموذج النيوكلاسيكي للنمو يعتمد في محتواه على خارجية معدل النمو على المدى الطويل؛ هذا يعتمد بدوره على اليد العاملة النشيطة، ومكاسب الإنتاجية. أما نظريات نماذج النمو الداخلي جاءت لتعطي تفسيراً آخر لعدم إمكانية تبرير تلك الفروقات في نمو البلدان، حيث تعرف هذه النظريات معدل النمو المثالي الذي يعتمد على الخصوص سلوك الأعوان الاقتصاديين.رغم اختلاف الوضعيات الاقتصادية، بسبب عدم التشابه في تراكم المعرفة التكنولوجية، والرأسمال البشري، والتقدم في نوعية المنتوجات(الجودة)؛ فإن روّاده يجتمعون على مبادئ هي:

- تخصيص مورد نادر بين إنتاج سلعة نهائية، ورأسمال منتج.
- عدم تحدب في مضمار ديناميكية تراكم رأسمال.

رؤية أخرى لنماذج النمو الخارجي، إذ يؤخذ التعلم من خلال التجربة كعامل في ذلك (Romer 1986، 1990) ، فبمجرد حصول تلقي المعرفة كمدخل في دالة الإنتاج، وأصبح التوازن التنافسي متوافقاً مع غلة الحجم المتزايدة، فإن عامل المعرفة يقدّم إنتاجية حدية متزايدة. على عكس النماذج التقليدية التي ترى أن النمو، أو معدل غلة الاستثمار، ومعدل نمو الدخل الفردي تتناقص بدلالة مستوى الرأسمال الفردي.

كما يعتبر Romer بأن المحدد الأساسي لنمو مستدام على المدى الطويل يكون سببه الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة حيث تكون الغلات متناقصة، أي أن الاستثمار من هذا النوع لا يرفع من مستوى المعرفة. تزايد المستوى المعرفي لن يكون ملكية خاصة للمؤسسة، فإنشاء معارف جديدة (إيجاد) عبر مؤسسة قد يرفع من إنتاج مؤسسات أخرى منافسة، حيث أن المعرفة تعطي إنتاجية حدية متزايدة والتوسع في الإنتاج بسبب تحسن المستوى المعرفي يعطي ما يسمّى الغلة المتزايدة.

يخرج Romer بخلاصة مفادها أن نموذج النمو وفقه يعود إلى ثلاثة عناصر هي:

- خارجية التعلم عبر الخبرة.
- الغلة المتزايدة في الإنتاج.
- الغلة المتناقصة للتكنولوجيات الجديدة المتوافقة مع التوازن التنافسي.

تمّ التوسع في نموذج Romer من خلال العالم (Young 1991)، معتمداً في فرضياته على اقتصاد بلدين منفتحين، مفترضاً وجود هذين البلدين ذوي مستويات تنمية مختلفة (واحدة متطورة أحسن من الأخرى)، ومختلفين في المستوى التكنولوجي لإنتاج السلع. "المبادلات"[1] بين البلدين تؤدي إلى تخصص الأول المتطور في إنتاج سلع تحتاج لتكنولوجيا عالية، والثاني في سلع أقل من ذلك. في إطار هذا الباب بحسب مفهوم الميزة النسبية، يرى أن إنتاج السلعة الأولى ذات التكنولوجيا العالية تؤدي إلى التعلم من خلال التجربة، مما سيؤدي إلى نمو البلد المتطور وفق مبدأ أثر التبادل الحر.

يرجع روّاد النمو الداخلي للتقليل من أهمية النموذج النيوكلاسيكي للأسباب التالية:

- معدل النمو هو خارجي، ولا يعتمد على سلوك الأعوان التالية، كالاستثمار، والبحث، والجباية(Romer)؛
- خصوصية هذا النمو وعدم إعطاء رؤية، ونظرة للفروقات الموجودة بين البلدان، ومناطق من العالم (Barro-Sala-I-Martin، Quah 1990، 1990)؛
- لا تفسر عدم حركة الرأسمال ووجوده في البلدان الغنية إلى الدول الفقيرة، حيث تكون الإنتاجية الحدية للرأسمال منخفضة التي يجب أن تكون مرتفعة إلى مستوى معين (Lucas، 1990)؛
- حاول بعض الاقتصاديين حل الإشكال بإمكانية الاتجاه نحو النمو المتوازن، وأرجعوا أسباب الفوارق بين الدول بسبب نقطة الانطلاق التي تضمنت فوارقاً في النمو(Christiano، 1989 ؛ Barro، 1989)؛
- عند عملية إدراج التقدم التقني للرأسمال في محاولة إعطاء تفسير النمو، فإن ذلك لم يحسن من موضوع الفوارق هذه (Grilishes، 1988 ؛ Fraumeni، Gallop، Jorgenson، 1987 ؛ Baumol، 1986 ؛ De Long، 1988 ؛ Wolf، Baumol، 1988).

تقضي نظرية النمو الداخلي، بأنه للحصول على شروحات مرضية للنمو الحقيقي، يجب إدخال عوامل مفسرة قبل تطور الرأسمال والعمل اللذان يظهران في النموذج الكلاسيكي ظهورا طبيعيا مثل ما جاء في موضوع مستوى الرأسمال البشري.

تضمنت رؤى بعض المفكرين، بإنه يمكن تطبيق نماذج النمو الداخلي على الاقتصاديات المنفتحة (Krugman، 1990 ؛ Romer، 1990 ؛ Helpman، Grossman، 1989، 1990 ؛ Dinopoulos، Anant وSegerstrom، 1987 ؛ Feenstra، 1990). فالنتائج المتحصل عليها من قبل هؤلاء كانت واضحة ومفسرة فعلاً للعلاقة، في حين هناك بعض المعارضة الفكرية لذلك أسباب منها موضوع الحمائية.

[1]-Elsenhans.H(2000), ***La théorie de la croissance endogène modifie-t-elle radicalement la théorie de développement ?,*** Revue Tiers Monde XLI N° 164- Octobre/Novembre, pp.729-747

هذه أهم مبادئ هذا الفكر التي جاءت في أدبياته، وتقضي القاعدة في هذه القراءات بتحليل نماذج النمو الداخلي مع العوامل الخارجية، فيجب عدم نسيان أطروحات النموذج النيوكلاسيكي، حيث أن زيادة الرأسمال على المدى الطويل لا يمكن أن تتحقق إلاّ إذا زاد مستوى التقدم التكنولوجي.

I-2-3-3 - التقارب والتباعد في ظل موضوع النمو:

إن قراءة المعطيات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للقرن الحالي، تبرز تلك الفوارق بين الدول، دول العالم أصبحت متباينة في تركيبتها الاقتصادية، ودول متطورة، ودول تحاول الرقي بنفسها إلى المصاف المذكورة سابقا (BRICS)[1] ودول لم تجد لنفسها انطلاقة سوية من أجل تحسين مستوى الدخل الفردي. هذا الأمر أوجد عدة تساؤلات حول أسباب تلك الفوارق، وكيف يمكن معالجتها من خلال دراسة موضوع النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

حسب نظرة نموذج Solow-Sowan، فإن هناك تقارب بين دول العالم في معدل النمو الاقتصادي ومستويات الدخل، إذا ما تشابهت بعض المحددات الهيكلية (تكنولوجيا الإنتاج ومعدل الادخار، معدل التقدم التكنولوجي) لدى الدول الفقيرة نسبة رأسمال/العمل ضعيفة مقارنة مع الدول المتطورة. هذا يخلق ناتجا هامشياً لرأسمال عالٍ جدّا. وعلى أساس تساوي معدل التقدم التكنولوجي، نمو اليد العاملة، وكذا معدل الادخار المحلي، يحصل نموا في مخزونها من رأسمال مما يجعله يفوق المحصل لدى الدول المتطورة، ثم يعود ليتم تقاربه نحو نسبة رأسمال/العمل ونسبة رأسمال/الإنتاج.

نتيجة عدم اقتناع العديد من الاقتصاديين بنماذج النمو الاقتصادي التي تعتمد على المصادر الخارجية للتقدم التكنولوجي في تفسير نمو الإنتاجية في المدى الزمني الطويل، تم تطوير نماذج النمو يكون فيها التقدم التكنولوجي مدفوعا بحوافز اقتصادية تتحدد داخل النموذج. تعددت النماذج التي تم تطويرها، ولخصت أهم صفاتها ضمن هذا الشكل التوضيحي عن موضوع التقارب بن الدول :

الشكل(I -7): أنواع التقارب الاقتصادي

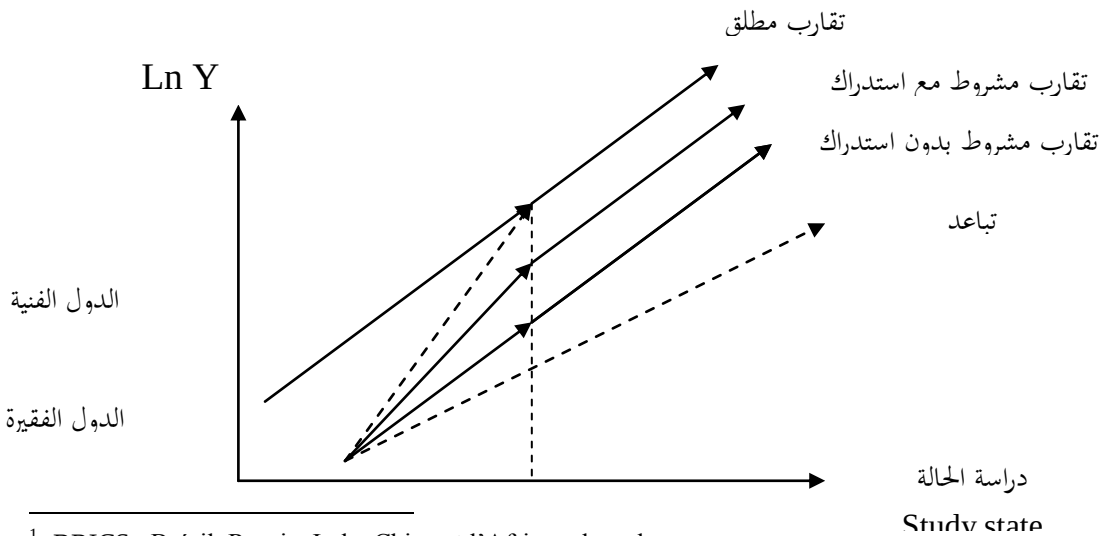

[1]- BRICS : Brésil, Russie, Inde, Chine et l'Afrique de sud.

Source: Avallone.N & Nicolas.F(2002), ***Théorie de croissance***, Document de travail de la CDC Edition groupe caisse des dépôts, p.08

لا يتم "التقارب"[1] إذا ما لوحظ فعليا مفارقات بين مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، ومعدل الادخار، ومعدل التقدم التكنولوجي مثلا، إذا كانت الحواجز الجمركية للمبادلات الدولية متساوية مثلها لدى الدول الفقيرة، والدول المتطورة. إن إمكانية الولوج إلى التكنولوجيا العالية يكون محدوداً، ومعدل نمو الدخل الفردي لدى الدول الفقيرة يبقى أقل من الدول الأخرى.

في هذا الإطار، فإن نماذج عدة للنمو الاقتصادي، وبالأخص الداخلي "(مثل نموذج AK)"[2]، أدرجت إمكانية تدعيم الفوارق بين مستويات الدخل، ومعدل نمو الدخل، حسب العوامل الخارجية، أو ربحية الإنتاجية المحصلة من المدخلات الخاصة إثر نشاطات البحث والتطوير. فغلة رأسمال البشري، والطبيعي المتناقصة لا تُنْتَج، ولن تكون هناك مقاربة. وعليه نموذج صولو–صوان يتنبأ بالتقارب، ونماذج النمو الداخلي لا يحقق ذلك، وهذا هو سبب الاهتمام بموضوع التقارب.

مفاهيم عدة استخدمت في شرح التقارب مثل ما جاء في بحوث (Barro وSala-i-Martin وMankiw، Romer وWeil، 1992)[3] مستخدمين B-convergence (المطلقة والمشروطة) وكذلك B -convergence، التي يتم العمل بها، وتحليلها وفق تقنيات الانحدار عبر المقاطع، هؤلاء درسوا معاملات B-convergence المطلق وB-convergence المشروط وكذا b-convergence. هذه المعاملات تعتمد عادة عند استخدام تقنيات الانحدارات.

قراءة لـ (De la Fuente، 1997) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت أن مستويات الدخول الفردية للدول الصناعية انخفضت جدا، وهذا ما عبّر عنه بـ b–convergence، ومقارنةً بالدول النامية وخاصةً الإفريقية، فقد وجد أن هناك اتّساع الهوّة بين مستويات الدخل، وأكّد هذا (Quah)(1996 و1997)، بوجود ميل متشابه للتباعد لمداخل الدول، أصبحت بهذا الدول الغنية أكثر غنى والدول الفقيرة أكثر فقراً.

الفكر الذي درس موضوع التقارب يلغي نوعين من المعطيات:

- تقارب في المستويات.
- تقارب في المعدلات.

في الحالة الأولى، يعمد إلى الاتفاق على توحيد مستويات الدخول الفردية على المستوى العالمي، أما الحالة الثانية، فالقصد بتوحيد، أو معيارية معدل النمو.

---

[1] -Bourguignon.F(1997), ***Pour une approche individuelle de la convergence***, Revue économie internationale N°71-3ème trimestre, p.09

[2]-Angeletes.G.M(2003), ***Lecture notes : Economic growth***, MIT Department of economics, Spring, p.109

[3]-Cohen.D(1992), ***Tests of the convergence hypothesis : A critical note***, Revue CEPREMAP N° 9208, pp.1-22

حسب الفكر النظري لنموذج صولو، يقضي بالتقارب المطلق حول مستوى رأسمال الفردي متشابه لكافة البلدان مع سرعة استدراك سريعة. أما روّاد الفكر الداخلي للنمو غيّروا من فهم التقارب بقولهم: إن البلدان لا تتقارب في مستوى رأسمال الفردي، والتكنولوجيا، بل نحو معدل نمو لكل اقتصاد بلد.

يلي هذا، العمل على إمكانية جمع بعض الدول باعتماد بعض الاعتبارات كالمخزون الأولي للرأسمال البشري مثلاً، وهناك تحضر فكرة نوادي التقارب. في نفس النادي، أو الفريق؛ وخلال عملية الهيكلة، البلدان التي هي بعيدة عن مستوى التوازن الساكن عليها اكتساب نمو اقتصادي فعال. من هذا المنطلق حول موضوع التقارب تظهر فكرة الانضمام، أي فريق يدرج ضمنه البلد المعني (فريق التقارب) فالبلدان الأقل نمواً ستسعى إلى التوازن طويل الأمد، ومنه يمكن أن يبرز لدينا ارتباط سلبي بين معدل النمو المتوسط، والمستوى الأولي للدخل الفردي.

ثار نقاش حول نموذج صولو في مدى إمكانية تحقيق تقارب في الدخول الفردية في العالم. عموماً التقارب يعني أن الاقتصاديات الأقل دخلاً، أو المنخفضة الدخول يجب أن تنمو باتجاه تلك المرتفعة لدى الدول الأخرى بما أن عليها النمو بسرعة حتى تلحق بالركب، أو تفوقه. حسب النموذج النيوكلاسيكي، فإن تقارب الاقتصاد لا يمكن أن يتحقق إلاّ في سوق تنافسية. ناقشت أدبيات عدة هذا الموضوع، ونماذج قياسية أوجدت بغرض تفسير الظاهرة من هذه الوجهة. الرؤى انقسمت إلى ثلاث بغرض تحديد محددات، واتجاهات التقارب كالتالي:

- الرؤى الأولى تأخذ التقارب الحقيقي هو مسار طبيعي، وأمر عاد يعتمد في الأصل على قوانين السوق، والأمر يتعلق بمدى سرعة هذا التقارب بما يتوافق وحجم السوق.
- الفريق الثاني، ينكر وجود التقارب الفعلي بين الدول الفقيرة، والغنية في ظل التنافسية الحادة التي تسود السوق، لكن هذا الفريق يأخذ بفكرة الاتجاه نحو الاستقطاب أو تعميق التباعد، وعدم المساواة.
- ثالثاً، يعتبر التقارب الفعلي ضرورة، وأمراً ممكناً في ظل سوق المنافسة، من منطلق أن السياسات الاقتصادية وجدت لتخفض، أو تنقص من غياب العدالة في الدخول، أو التباعد إلى غاية تحقيق النظام الاقتصادي تشبعا، و المسماة بالكتلة الحرجة لدعم الاكتفاء الذاتي من عملية "التقارب الحقيقي"[1].

قد يحدث التقارب بشروط أومن دونها، فالمشروط يقضي أن تتقارب بلدان، أو مناطق نحو حالة استقرار خاصة. أما المطلق، أو غير المشروط فيكمن في تقارب حاصل نحو حالة الاستقرار المشترك. ولتحقيق هذه الرؤى، أو دراستها تمّ اعتماد نماذج ترتكز في حساباتها الإحصائية على البيانات المقطعية لعدة دول. عندما يحصل التقارب بين دولتين (اقتصاد بلدين)، يمكن معرفة إلى أي مدى تحقق هذا التقارب وسرعته (معدل التقارب). أما إذا تعددت البلدان فالتقارب يحسب عن طريق السلاسل الزمنية (Murthur K. Somesh، 2005). حسب (Jonathan Temple، 1999 ؛ Vasco M. Carvallo وَAndrew C. Hervey، 2005) أنه إذا زاد مستوى العوائد، أو الغلة لدى الدول الفقيرة فمعدل التقارب سيكون سريعاً، أما إذا تناقصت غلات الحجم فإن المعدل سينخفض.

[1]-Lancu.A(2001), ***Real convergence and integration***, National institute for Economic Research, Romania, p.1

التقارب يكون موجودا بوجود تناقص غلات الرأسمال، فالدول التي لديها مستوى رأسمال/العمل ضعيفا، يمكن أن تحقق مستويات التوازن، ونمواً عاليا. هذا يسمى "بالتقارب المشروط"[1] لأن مستويات توازن رأسمال والإنتاج نسبة للعامل تعود إلى الميل إلى الادخار، والنمو السكان.

خاتمة:

إن دراسة النمو الاقتصادي بينت أن للظاهرة تاريخا طويلا وحافلا، واليوم أكثر مما سبق يعتبر حقل بحث، ودراسة رغم الصعوبات الكامنة في حجية التصور، والفكر المبرر له. لهذا قال شومبيتر إن الرغبة والحرص على فهم الظواهر الاقتصادية لن يتأتى إلا بالتحكم الكافي في المعطيات التاريخية. قد يعاب هنا عدم التطرق لما جاء في فكر ابن خلدون الذي تطرق له Olivier de la Grandville في كتابه نظرية النمو الاقتصادي إذ يبرز ضرورة التطرق لإسهامات المفكرين عبر الزمن الذين أثروا نظريات النمو الاقتصادي بداية من العلامة ابن خلدون.

أهم التوجهات الرئيسية للفكر الاقتصادي كان في البحث عن تحسين شروط العيش. إن أي تحسين يكون مطابقا في كل فترة مع زيادة الدخل الحقيقي للفرد. قد يعاب على هذه الجزئية، عدم التطرق والإشارة إلى النظريات الحديثة كالتي تبحث عن التقليل من مفعول المتغيرات الخارجية، وجعل النمو داخليا وغيرها لسبب أن العمل الذي كان على سبيل المثال، وليس الحصر ومع هذا كله لا يجب نسيان أمر تعلق بالبحث والمهارات كما جاء على لسان Malinvaud باعتبار أن "في النماذج المستخدمة ظاهرة أكثر أهمية تتعلق بتراكم المعارف، والمهارات التقنية بالإضافة إلى تأثيرها في نمو هذا التراكم الذي تؤثر فيه متغيرات خارجية مهمة ناتجة عن مبدأ تحلل الحجم المتزايدة"[2].

النظرية الحديثة في تحليل النمو تعتبر أن عامل التقدم التكنولوجي له دور في تحديد النمو عكس نماذج نيوكلاسيكية القديمة. وجهت انتقادات للنظريات الاقتصادية المستخدمة بكونها لا يمكن التأكد منها تطبيقا وبالأخص تلك المناهج التي أدت إلى تغيير السياسة الحكومية حيث أن "الانتقاد الموجه لسياسات النظريات الجديدة للنمو وجهت أساسا لزيادة القيمة للإنفاق الحكومي"[3].

عموما حول النظريات الاقتصادية للنمو، كان الهدف منها حل مشكلات التخصيص الأمثل عبر الزمن للموارد النادرة من أجل غايات متعددة(عوامل الإنتاج). الإنتاج موضوع جدير بالدراسة وذو علاقة كبيرة بهذا الفصل باعتباره محركا، وداعما لقضية النمو، وعن العلاقة بين البترول، والنمو الاقتصادي، فالأول هو منتوج جاء عن عملية إنتاج، فحقق الظاهرة الثانية. عرفت نماذج النمو تطورات، وتغيرات في محتواها، فمن حياد التقدم التقني، إلى التقدم التقني الخارجي، ثم الداخلي، ثم إدراج التعلم من خلال التطبيق، والغلة المتزايدة، والبحث

[1]-Manzocchi.S & Martin.P(1997), ***Modèle de croissance néoclassique et flux des capitaux***, Revue Economie internationale N° 72-4ème trimestre, p.09

[2]-Malinvaud.E(1993), ***Un regard sur les nouvelles théories de croissance,*** Revue Economique N° 2511-2511, Mars 1993, p.22

[3]-Henin.P.I & Ralle.P(1997), ***La croissance endogène***, Revue Economique N° 2617, p.94

والتطوير والاستثمار في الرأسمال البشري؛ كما لا يمكن إهمال – بأي حال– دور سلوك الادخار على النمو الطويل الأمد. يلاحظ أن بعض النظريات سهلة التطبيق، والتجريب، في حين أخرى تتّسم بالصعوبة لاعتمادها على خيار متغيرات مثل دور مختلف أنواع الاستثمارات في ذلك، وخاصةً لدى الدول الفقيرة.

الفصل الثاني: الإنتاج البترولي والنمو الاقتصادي

للوصول إلى موضوع أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، وجب التطرق إلى تاريخ النمو ودراسة مصادره. هذا من منطلق أن البترول هو منتوج إلى جانب منتجات أخرى، أو وحيد حسب ممتلكات الدولة الإنتاجية وثقافتها الاقتصادية. لقد تطورت نظرية الإنتاج كغيرها من النظريات الاقتصادية الأخرى تطوراً كبيراً، منذ عهد الفيزيوقراطيين. أما في العصر الحديث، يقوم النظام الاقتصادي على مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل، حيث أخذ مفهوم الإنتاج معنى أوسع وأكثر شمولا، لهذا يعتبر الإنتاج حاليا بأنه خلق المنفعة أو زيادتها وليس خلق المادة فقط.

وكذا كان لدوال الإنتاج وجود في القراءات الأكاديمية، فمثلا نموذج صولو أعطى رؤية مجددة لموضوع دالة الإنتاج بأن لها عوائد ثابتة حيث أن "مضاعفة كل من العمل ورأسمال يؤدي بدوره إلى مضاعفة قيمة الإنتاج"[1]. ومن هذا المنطلق تطلب العمل هذا إثراء لموضوع دوال الإنتاج كما هو مذكور أسفله.

II-1- دوال الإنتاج والإنتاجية الكلية للعوامل:

تعارف الاقتصاديون على إطلاق مفهوم الإنتاج على الأنشطة وعمليات مختلفة، على أن تلك العمليات والأنشطة هي التي تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما لدى الفرد لتحويل مادة عديمة النفع في حالتها الأولية إلى مادة قابلة للاستخدام سواء لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك النهائي (البترول والغاز)، لذلك تعتبر عمليتي الاستخراج والتحويل بمثابة خلق للمنفعة.

II-1-1- دالة الإنتاج:

طبقا للنظرية الحديثة فإن المكونات الأساسية لعملية الإنتاج هي:

- رأسمال.
- العمالة.
- التكنولوجيا.

هذه العناصر هي المدخلات الأساسية للمخرجات المتمثلة في السلع والخدمات. وبهذا فالإنتاج المحتمل من اقتصاد معين يمكن تحديده من خلال المعادلة:

$$Y = A\, f(K, L)$$

Y: الدخل؛ A: التقدم التكنولوجي؛K : الرأسمال؛ L: العمل.

[1] -Romer.D(2006),***Advanced macroeconomics***, 3rd Edition,p.07

للمعادلة التالية Y = f (K, L, T) معنى حسب J.J. Silvestre إذ يعتبر "العلاقة لها معنيين:

- المعنى الأول فهي تعبر عن تحول تقني الذي من خلاله تتحصل على ناتج واحد بالتوفيق بين العمل و استعمالات الآلات.
- المعنى الثاني، لها معنى نظري دقيق تخلص نظرية اجتماعية للإنتاج التي من خلالها يتنافس الأعوان المستثمرين فيها بينهم، وذلك لتكون مداخلهم من خلال أشكال الثروة والتي هي الأخرى ناتجة عن نشاطها "[1].

حسب R. Frisch تبقى عوامل الإنتاج تتمثل في كل أنواع الاستخدامات السلعية والخدماتية، بغرض إحداث فرق بين عوامل الإنتاج والمنتوجات. إن عدد عوامل الإنتاج التي تدخل في عملية الإنتاجية قد يكون مرتفعا جدا. عادة ما تؤخذ بعين الاعتبار مجموعة محدودة منها:

K	العوامل التي تنتمي إلى الرأسمال
L	العوامل التي تتمثل في اليد العاملة
N	الموارد الطبيعية أو عنصر الأرض
E	العوامل التي تتمثل في التنظيم
T	عامل آخر يعبر عنه بالتطوير التقني

حيث "تأخذ دالة الإنتاج في هذه الحالة الشكل التالي:

$$Q = f (K, L, N, E, T)$$

رغم هذا التحديد، يظهر التحليل معقدا. يبقى إذا التعامل بخمس متغيرات ليس سهلا وربما غير مفيد وبخاصة في الأجل القصير أو المتوسط، حيث لا يكون لعنصر التنظيم ولا لعنصر الأرض أثر هاما على عملية الإنتاج "[2].

كما أن عناصر الإنتاج تنقسم إلى عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. وعليه يجب استخدام هذه العوامل في صورتها نمطية كما تمليه النظرية الاقتصادية. الخروج عن هذا الإطار يؤدي إلى عدم مسايرة المسار الداعم للنمو والدخول في حالة انحراف عن الاستخدام السليم واستحسان وجود بدائل. لذا فإن "معرفة تلك العلاقات وفهمها فهما تاما تستعمل على تحقيق دالة الهدف في السياسة الاقتصادية وقد ضم هذا الجزء فضلا عن طبيعة العلاقات بين الموارد الاقتصادية مؤشرات الاختبار لتحديد حجم الموارد المستخدمة في الإنتاج"[3].

---

[1]-Belmokadem.M(1994),***Efficience de l'appareil productif***, Tlemcen, p.37

[2]- إلمان محمد الشريف(2003)،***محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية*** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2،ص. 4.

[3]- سالم توفيق النجفي(2000)، ***أساسيات علم الاقتصاد*** ، مطبعة جامعة الموصل العراق،ص.99

دالة الإنتاج هي "العلاقة التي تربط بين الموارد الاقتصادية المستخدمة في العملية الإنتاجية والناتج الذي تحصل عليه من هذه العملية، ويمكن صياغته دالة الإنتاج إما في جدول حسابي أو في شكل بياني أو صيغة رياضية"[1]. تتحدد طبيعتها عن طريق شكل العلاقة الموجودة بين المتغير. تسمى العلاقة بين العنصر المتغير والناتج علاقة خطية. تتضمن الدالة الإنتاجية[2] المشتقات الاقتصادية التالية:

-الإنتاج المتوسط.

-الإنتاج الحدي.

-مرونة الإنتاج.

من أكثر الأمثلة المعروفة لدالة عوامل الإنتاج في ظل النظرية الكلاسيكية الجديدة، دالة إنتاج Cobb – Douglas المعروفة في الشكل التالي:

$$Y= A\ K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

حيث أن α تشير إلى نصيب رأسمال ما من قيمة الإنتاج، أما $\alpha-$ فترمز لنصيب القوى العاملة. طبقا لهذه المعادلة، حجم الإنتاج في الاقتصاد ما يمكن أن يزيد في ثلاث حالات:

-زيادة رأسمال المادة.

-زيادة القوى العاملة.

-تحسين التكنولوجيا المستخدمة.

يجب الإشارة إلى أن (A) لا ترمز فقط للتكنولوجيا ولكن في الواقع (A) تشير للعديد من العناصر غير المحددة بشكل. الإنتاج يمكن أن يزيد إذا ازداد المخزون الرأسمالي (K) وذلك من خلال الاستثمار والتراكم الرأسمالي وزيادة القوى العاملة (L) بإضافة للمتغير الأخير والمتمثل في مجموعة من العناصر مثل:

-مستوى التكنولوجي المستخدمة.

-مستوى التعليم والتدريب للأفراد.

-مدى وجود سياسات اقتصادية سليمة.

-تهيئة مناخ مساعد على جذب الاستثمارات.

---

[1] - سالم توفيق النجفي ، مرجع سابق ، ص.100

[2]- من خصائص الدالة تميزها بمعدل ثابت في التزايد. بمعنى أنه لو تم مضاعفة رأسمال و القوى العاملة فإنه من المتوقع أن يتضاعف الإنتاج، ثاني خاصية تتمثل في أن دالة الإنتاج تخضع لما يعرف بقانون تناقص غلة الرأسمال.

ترى النظرية الحديثة أن الاقتصاد يمكن أن ينمو من خلال زيادة معدل الاستثمار. يمكن تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمارات، ولكن مع تعاظم الزيادة والتراكم الرأسمالي فإن معدل الزيادة في النمو سيتناقص (قانون تناقص الغلة).

الفائدة من دراسة الإنتاج على المستوى الوطني هي مزدوجة: فهي تفسر أولا،كيف ولماذا يتم النمو الاقتصادي تاريخيا، ومن جهة ثانية تحاول أن تصوغ "تنبؤات متوسطة وطويلة الأجل"[1]. حسب الدراسة لدالة الإنتاج فهي أنواع:

– دالة الإنتاج المنبثقة عن تحليل Leontief Walras التي يرمز لها بـ IO، ويقصد بها Input Output.

– دالة الإنتاج الشهيرة COBB–DOUGLAS، والتي يرمز لها بـ CD.

– دالة الإنتاج CES[2] المعروفة دالة ذات مرونة الإحلال الثابتة.

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت "فترة جديدة في تاريخ دوال الإنتاج مع العالم DOUGLAS ومساعده، وانصبّ الاهتمام في مجال النشاط الصناعي. يعدّ عام 1924 بداية الدراسات، التي توضح العلاقة بين الناتج ومدخلاته في عرض شكل العلاقات الإنتاجية بوساطة معامل الانحدار المتعدد، وكان ذلك من الدراسات التي أنجزها Ezekiel, Black, Tollez.

في عام 1941 استخدم K. Kamiya بجامعة طوكيو معادلة Cobb Douglas لتعرف العلاقة بين الناتج من حقول الأرز ومدخلاته. ثم قام الاقتصادي Heady باستخدام معاملات المرونة لمختلف عناصر الإنتاج لعينات من حقول زراعية لتربية المواشي وعدّ الأرض والعمل والمباني والأصول المتغيرة مدخلات في الدالة.

عندّ Hicks التقدم العلمي له أثر مستقل سواء بالنسبة للعمل أو رأسمال. يتأتى تأثيره بزيادة الناتج الحدي للموردين المذكورين، ومنه فإن الدالة تأخذ الشكل الآتي:

$$Q = A(t)\, f(K, L)$$

حيث A(t) يعرف بالتقدم العلمي بوصفه عاملا، ومن ثم فإن تغيره يشير إلى التأثير الحاصل في التطور العلمي في مجال النشاط الزراعي.

بالرغم من أن Harrod كان يعتقد بأن التطور والتقدم العلمي يعدّ متغيّراً مستقلاً، إلا أنه اختلف في تحليل Hicks فقد أشار Harrod إلى أن نسبة رأسمال إلى الناتج تبقى ثابتة وليس نسبة رأسمال إلى العمل. يعني هذا أن التطور العلمي يؤثر على مورد العمل، وأخذت دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Q = f(K, A(t), L)$$

يعدّ A (t) رقما قياسيا لتطور إنتاجية العمل.

[1]–Bernier.B & Simon.Y(2006), ***Initiation à la macroéconomie***, Dunod, 8ème Edition, p.130

[2]-CES : Constant elasticity of substitution إنتاج ذو مرونة ثابتة

II-1-2 - أشكال دوال الإنتاج:

قبل استدراج أنواع وأشكال دوال الإنتاج، وجب تبيان العلاقة بين الناتج المحلي الخام ودالة الإنتاج. على مستوى مؤسسة، يتغير الإنتاج بإضافة أو إنقاص في العمل/رأسمال، وكما سبق الذكر أدى هذا إلى ظهور دالة الإنتاج من خلال علاقة تقنية. إذا كانت Q هي الكمية المنتجة و(L)، (K) هما كميات العمل وكميات رأسمال على التوالي، هذا يوصلنا إلى الشكل العام لدالة الإنتاج المتعارف عليها:

$$Q = f(L, K)$$

الناتج المحلي الخام لبلد ما يقيس القيمة المضافة لمجموع المنتجين ومن المنطقي والمسلّم به اقتصاديا أن مستوى الناتج المحلي الخام يرتبط ارتباطا وثيقا بكميات العمل المستخدمة في هذا الاقتصاد، ومنه تتحقق لدى المجتمع دالة إنتاج وطنية. من منطلق هذه الديناميكية الاقتصادية، النمو الاقتصادي يكون مضمونا سواءً :

- من خلال زيادة كميات عوامل الإنتاج المعبأة؛
- من خلال تحسين المزيج الإنتاجي.

النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي سعت إلى جعل إنتاجية العامل داخلية مفسرة من خلال متغيرات مثل:

- مجهود R&D والاستثمار في العمل؛
- مجهود الاستثمار الجماعي في الهياكل القاعدية، التشريعات، النقد، التربية والتكوين.

يوجد إبداع في فكر أشكال دوال الإنتاج وحجمها مثال ذلك علاقة النمو الاقتصادي بالاقتصاد الجديد،حيث توجد عدة أنماط لدالة الإنتاج المتاحة حاليا التي تعبّر عن العلاقة بين الإنتاج و مدخلاته، وهذا تفصيل عنها.

II-1-2-1 - دالة الإنتاج ذات العناصر المتكاملة:

تسمى هذه الدالة بدالة ليونتاف لتوافقها مع تقنية المدخلات والمخرجات المقترحة من طرف هذا العالم. هذه الدالة عبارة عن دالة ذات غلة حجم ثابتة. تتمثل هذه الدالة في كون عناصرها متكاملة بحيث حجم الإنتاج يتحدّد وفق نسبة معيّنة من كل عنصر من عناصره:

$$\begin{cases} L = aY \\ K = bY \\ M = cY \end{cases}$$

والتي تصاغ في الشكل التالي:

$$Y = \min\left\{\frac{L}{a}, \frac{K}{b}, \frac{M}{c}\right\}$$

تصاغ في الشكل التالي عند الرتبة μ:

$$Y = \min\left\{\frac{L}{a}, \frac{K}{b}, \frac{M}{c}\right\}^{\mu}$$

$$\min\left\{\frac{\lambda L}{a},\frac{\lambda K}{b},\frac{\lambda M}{c}\right\}^{\mu} = \lambda^{\mu}\min\left\{\frac{L}{a},\frac{K}{b},\frac{M}{c}\right\}$$

$$= \lambda^{\mu} Y$$

إن المعدل الحدي للإحلال ومرونة الإحلال معدومان.تعتبر هذه الدالة أي دالة الإنتاج ذات عوامل ووسائط ثابتة عن أبسط فكرة لدالة الإنتاج وتتمثل في تحديد عدد معين (a) من العمل اللازم لإنتاج وحدة واحدة من (Y)، وتثبيت مبلغ معين، (b) من رأسمال اللازم لإنتاج نفس الوحدة (Y) ومنه نستنتج الشكل التالي لدالة الإنتاج:

$$\begin{cases} L = aY \\ K = bY \end{cases}$$

هناك من يسميها دالة الإنتاج IO والمشتقة من عبارة Input Output واللذان أحدثا الشكل هما العالمان Walras – Leontief. سمّيت هذه الدالة باسمِ هذين العالمين لاعتمادهما على مبدأ ثبات النسب بين عوامل الإنتاج.في الواقع يمكن تمثيل هذه الدالة بيانيا على أساس الإنتاج الكلي، وذلك باللجوء إلى الهندسة الفضائية معتبرين تلك المتغيرات الثلاثة المعروفة (L, K, Q):

الشكل(II-1):تمثيل للعناصر الثلاثة لدالة الإنتاج

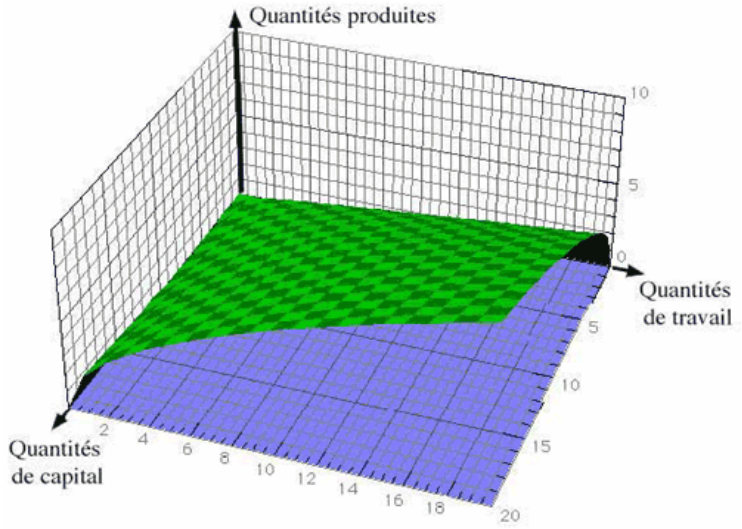

Source : Kohli.U(1999), ***Analyse macroéconomique***, Edition De Boeck, p.384

بشكل عام يمكن استخدام هذه الدالة كلما وجد فرعا أو قطاعا أو جهازا إنتاجيا يتميز ببنية تقنية صلبة أو غير مرنة.

II-1-2-2 - دالة الإنتاج كوب دوقلاس:

تضافرت جهود الاقتصاديين P. DOUGLAS و COBB في إيجاد دراسة للإنتاج أمثل. كان لهما الحظ الوافر في ابتكار دالة الإنتاج المعروفة باسمهما وهي أكثر الدوال استعمالا وحجة في الاقتصاد. تستعمل في تفسير النمو الاقتصادي ومصادره، رغم ظهور دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة، والتي يرمز لها بـ (CES).

" دالة كوب– دوقلاس تسمح بوصف ميكانيزمات النمو وشرح الظاهرة:

$$Y = A\,K^{\alpha}\,L^{1-\alpha}$$

حيث K و L هما مستوى مخزون رأسمال والعمل المتوفر في زمن معين[1]: الإنتاج الفردي $\frac{Y}{L}$ يعبّر عنه

$$. A\left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}$$

α تشير إلى نصيب رأسمال من قيمة الإنتاج، أما $1-\alpha$ فترمز لنصيب العمالة. طبقا لهذه المعادلة فإن حجم الإنتاج في اقتصاد ما، يمكن أن يزيد في ثلاث حالات:

– زيادة رأسمال.

– زيادة القوى العاملة.

– تحسين التكنولوجيا المستخدمة.

وA تشير لأكثر من التكنولوجيا المستعملة ويعبّر عنها بتلك العناصر غير المحددة بشكل تام والمعرفة بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

استعمل كوب و دوقلاس المؤشرات الإحصائية لحساب المعاملات الثلاثة، بافتراض أن A يساوي إلى الواحد مقدمين له عدة تفسيرات مرجعه أثر التقدم التكنولوجي. أما J. Lecaillon فعبر عن A بأنه ثابت عن معامل تابع للوحدات الظاهرة المدروسة. عدة دراسات أعطت شكلا مبسطا لدالة كوب دوقلاس لإثراء موضوع النمو الاقتصادي:

$$Y = L^{\alpha}\,K^{1-\alpha}$$

تعتبر هذه الدالة مستمرة ذات مردودية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجمل الدراسات المتعلقة بالنمو والإنتاج، تستخدم دالة الإنتاج كوب دوقلاس بوصفه مرجعا معتمدا دون الأنواع الأخرى من دوال الإنتاجية، وهذا لفاعليتها.

إذا كان الاقتصاد يتكون من N منظمة، لها كلها نفس دالة الإنتاج كوب دوقلاس، أين $y_{i,t}$ تعبر عن إنتاج كل منظمة، $L_{i,t}$ و $K_{i,t}$ كمية العمل ورأسمال المستخدم من طرف كل منظمة، فيتم الحصول على الدالة التالية[2]:

$$y_{i,t} = K_{i,t}^{1-\beta}\left(A_t\,L_{i,t}\right)^{\beta}$$

حيث A_t تعبر عن التغير في التكنولوجيا.

[1]-Prager.J.C(2002), ***La politique économique aujourd'hui***, Ellipses, p.113

[2]-Frois.G.A(2003), ***Connaissance, Innovations et Bulles Spéculatives***, Economica, pp.46–48.

استنتج الباحثون عند ربط النمو الاقتصادي ،نمو الإنتاجية الكلية للعوامل والاستثمار الأجنبي المباشر، بأن تقدير نمو الإنتاجية الكلية للعوامل يظهر تلك الفوارق المفسرة والظاهرة بين قطاعات الاقتصاد(مصادر تمويلها ومنبع استثمارها). عموما تعتبر هذه الدالة الأكثر استعمالا ولها من الخصوصيات ثبات مرونتي الإنتاج بالنسبة إلى العمل ورأسمال كما تمتاز بثلاث حالات لغلة الحجم:

– تناقص غلة الحجم.

– ثبات الغلة.

– زيادة غلة الحجم.

II-1-2-3 - دالة الإنتاج ذات المرونة الثابتة:

يرجع البحث في هذه الدالة وإحداثها إلى:

ARROW –
BROWN –
CHENRY –
DECANI –
MINHAS –
SOLOW –

اعتمد هؤلاء، حالة تكون فيها مرونة الإحلال مخالفة للواحد والصفر ويتعلق الأمر يتعلق بالدالة التالية":

$$Y = (A\,L^{-\gamma} + \beta\,K^{\gamma})^{-1/\gamma}$$

حيث (A) و (β) ثوابت موجبة، و (γ) عدد أكبر من (1–). إن هذه الدالة ذات غلة ثابتة أي مردودية ثابتة رياضيا، إنها مستمرة بالنسبة لـ (K) و (L) ويمكن كتابتها بشكل آخر:

$$\begin{cases} \dfrac{y}{L} = \varphi(x) = (A + \beta\, x^{-\gamma})^{-1/\gamma} \\ x = \dfrac{K}{L} \end{cases}$$

الخاصية المميزة لهذه الدالة تتمثل في ثبات مرونة الإحلال، حيث تبين لنا علاقة المرونة هذه أنه عند قيمة لانهائية لـ(γ) تصبح المرونة معدومة، ودالة الإنتاج دالة ذات عوامل ثابتة.

عندما تؤول (γ) إلى الصفر (0) تصبح المرونة تساوي للواحد. إن دالة الإنتاج (CES) تمثل وسيلة ملائمة لدراسة كل أشكال الإحلال (رأسمال–عمل) وهذا انطلاقا من الحالة الجامدة ($\gamma = \infty$) أي الحالة التي يكون فيها الإحلال من نوع كوب دوقلاس. أضف إلى ذلك الإحلالات الكبيرة التي تحدث لما ينزل (γ) إلى (–1).

تعتبر نوعا ما معقدة، وهي تشتمل في طياتها :

- دالة الإنتاج Cobb- Douglas
- دالة الإنتاج Leontief
- دالة الإنتاج الخطية.

كما أن هذه الدالة (CES) تصبح تساوي لدالة Cobb Douglas، إذا ما أصبح (γ) يساوي الصفر (0)، والدالة الخطية إذا كان (γ) يساوي (1) وتساوي دالة الإنتاج Leontief في حالة ما إذا كان (γ) يؤول إلى ($-\infty$). يعبر عنها كما يلي[1]:

$$y = (\beta_1 x_1^{\gamma} + \beta_2 x_2^{\gamma}) \frac{1}{\gamma}$$

$$\beta_j \geq 0 \qquad (j = 1,2) \ ، \ \gamma \leq 1$$

وحيث منحناها يشبه ذلك الخاص بدالة كوب دوقلاس المرسوم في فضاء ثلاثي الأبعاد ومنحنى السواء لدالة الإنتاج يشبه عموما قطعا زائدا.

يعتبر أول من تناول هذا الموضوع هما J. Hicks و R.G.D. Allen، انطلقا من فكرة فرضية المنافسة الحرة بالنسبة لسوقي العمل والسلع، وفرضية ثبات غلة الحجم بالنسبة لدالة الإنتاج. تكون مرونة الإنتاج الفردي بالنسبة لمعدل الأجر مساوية تماما مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج أي أن":

$$Q = (\beta . K^{-p} + \gamma . L^{-p})^{-1/p}$$

وهو الشكل العام للدالة (CES) والذي يمكن أن نضيف إليه الثابت الموجب (A) الذي له نفس الدلالة في الحالة العامة أو في حالة دالة Cobb Douglas.

- Q يمثل حجم الإنتاج حيث $Q \geq 0$
- (K) و (L) عاملا الإنتاج : رأسمال والعمل $(K, L \geq 0)$
- (β) و (γ):وسيطان يمثلان معاملي التوزيع (توزيع عوامل الإنتاج K و L للحصول على كمية الإنتاج Q"[2].

من بين الدوال التي لم يتم دراستها يوجد "دالة الاقتصاديين (Christensen, Jorgenson, Lact)، الدوال المرنة"[3]، و"دوال سبيلمان والدوال متعددة الحدود"[4].

II-1-2-4- دالة إنتاج الطاقة:

[1]- Kohli.U, op.cit, p.385

[2]- م.ش. إلمان ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص. 83-89.

[3]- Kohli.U, op.cit pp.389-396

[4]- سالم توفيق النجفي ،**مرجع سبق ذكره**، 2000، ص ص.152-154.

عند الربط بين موضوع البترول والطاقة مع دالة الإنتاج يتم الحصول على دراسة تشير إلى دالة (CES) مبينة العلاقة بين الطاقة والقيمة المضافة (على مستوى منظمة، فرع أو دولة) وسطية بالرجوع إلى تجهيزات المستعملين رأسمال (K) والعمل (L) والطاقة (E)، المواد الأولية غير طاقوية (M). ويمكن أن تنسق كمتغيرات، في الزمن وفي الفضاء، تحت تأثير التقدم التكنولوجي مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار المتعلق بكل عامل من هذه العوامل. بمعنى دوال الإنتاج تضع وتشترط التكامل بين K ،L،E وM، غير أن أخرى تأخذ بفكرة الإحلال شبه كامل بين العوامل (كل صاحب قرار له إمكانية تنسيق نسب المتغيرات رأسمال والطاقة، العمل والطاقة، ... الخ).

في الحقيقة يمكن الإحلال بين العمل والطاقة، حيث من الممكن تعويض اليد العاملة (الطاقة البشرية) بالطاقة الميكانيكية بفضل محركات تعمل بالكهرباء على سبيل المثال. وعليه إن تعويض العمل بالطاقة يتطلب عملية إحلال رأسمال للعمل. الطاقة والرأسمال هما كذلك قابلان للإحلال، وعليه سيتم الاختيار بين الآلات الاقتصادية للطاقة التي تقود عمليا لإحلال رأسمال بالطاقة. هذا على العكس عندما ترتفع أسعار الطاقة (مواد الطاقة). يلاحظ أن الإحلال بين رأسمال والعمل يعطي الامتياز إلى دعم المسارات الإنتاجية أكثر تكثيفا في الطاقة، من منطلق أن استعمال التجهيزات ترافقه عملية شراء إضافية للطاقة.

من خلال فرصة تجديد مخزون رأسمال، تحدث عملية تحسين غلة الطاقة بغضّ النظر عما إذا من الممكن دائما معرفة سرعة التجديد أولا، بسبب وضعية الطاقة ومن أجل تفادي ازدواجية استخدام دوال كوب دوقلاس (الإحلال الكامل) ودوال ليونتاف عند دراسة ميدان الطاقة تعتمد دالة CES لبساطتها في الشكل[1] الموالي:

$$Y = \left[a\,E^{-\gamma} + b\,K^{-\gamma}\right]^{\frac{-1}{\gamma}}$$

إذ Y يعبّر عن الناتج المحلي الخام (على مستوى دراسة اقتصاد دولة)، E عامل الطاقة و K عامل رأسمال (يفترض تجهيز مدمج بنسبة ثابتة من عامل العمل).

الثوابت الموجبة: a و b هي وسائط توزيع (عموما [a + b = 1] و γ وسيط إحلال حيث:

$$\gamma = \frac{1-\sigma}{\sigma}$$

إذ σ هي مرونة إحلال الطاقة–رأسمال، معرّفة بالعلاقة بين مشتقة لوغاريتم E / K ومشتقة لوغاريتم P_e / P_k أي:

$$\sigma = \frac{d\left(\frac{E}{K}\right)\Big/\frac{E}{K}}{d\left(\frac{P_e}{P_k}\right)\Big/\frac{P_e}{P_k}}$$

[1]-Graffe.X & Autres(1990) ***Encyclopédie Économique***, Economica, pp.1789-1812

مرونة الإحلال هذه : $0 > \sigma$

في هذه الحالة تفترض ثابتة، تفسر من خلال تغيراتها من مفهوم العلاقة الترابطية بين الطاقة والرأسمال لما يكون هناك تغير متعلق بسعر هذين العاملين.

لما σ يؤول إلى (1) نحصل على دالة إنتاج كوب دوقلاس، ولما σ يؤول إلى (0) نجد أنفسنا أمام دالة الإنتاج من نوع ليونتاف. يمكن تعميم دالة الإنتاج من نوع (CES) لما σ يتغيّر.

إن استعمال دالة الإنتاج في التحليل الاقتصادي، ذات أهمية كبيرة لكونها عنصرا أساسيا في النماذج الاقتصادية المحلية في المدى الطويل وكذلك الاستعانة بدوال الإنتاج في موضوع أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي أمرا مهما.

يجب إبراز شيئا مهما جداً هو دور التقدم التكنولوجي، عندما يدخل على دالة الإنتاج فيحوّلها إلى دالة مرتبطة بالزمن وبالمستوى العام للتكنولوجيا. وخير دليل علمي اقتصادي هو تفسير صولو وتعريفه لدالة الإنتاج المتوفرة على الشروط المتمثلة في اندماج التقدم التقني برأسمال. ويُطلق على هذه الدالة اسمه ويلاحظ أن الميزة الأساسية لدالة الإنتاج هذه تتمثل في إمكانية انعدام أثر التقدم التقني في فترة معيّنة إذا انعدم الاستثمار.

حول نفس الموضوع عالج (Stiglitz,2000)[1] الفرق بين السعر المدفوع فعليا والسعر المفروض دفعه لإنتاج السلعة الريعية حيث أن البلد يستفيد من الريع البترولي نتاج هذا الإنتاج (العمل الإنتاجي) في كافة الظروف. وعند السعي لحساب مساهمة إنتاج الطاقة في الاقتصاد فانه يعتمد عدة مؤشرات من بينها مؤشر الريع البترولي أو مؤشر التبعية البترولية. ولقد اعتمد البنك الدولي مؤشرا في شكله التالي[2]:

مؤشر الريع= (حجم الإنتاج)(سعر السوق– متوسط الكلفة الوحدوية للإنتاج).

II-2 - الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

تعود الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الأصل عند تكوينها إلى ما يسمى الناتج المحلي الخام. تم إدراجها من طرف (Copeland، 1937) في كتابه (Concepts of national income) في دالة إنتاج كوب دوقلاس على يد (Tinbergen، 1942) ثم جاءت مساهمة صولو (1957).

يرى الاقتصاديون بأن الإنتاجية هي قياس وضعية التكنولوجيا ومساهمتها في إنتاج السلع والخدمات ومدى مساهمة كذلك التغير التكنولوجي وحدوثه. في هذا الإطار ناقش (Griliches 2010) موضوع الإنتاجية المتعددة. وعندما يتحدث الاقتصاديون حول نمو الإنتاجية فمُبتغاهم، هو معرفة معدل نمو الإنتاج الممكن تحقيقه انطلاقاً من مخزون مدخلات معطى. في هذا الخضم، فإن تزايد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يحدث حين يعمد العمال إلى زيادة العمل بطريقة أرقى، أذكى وأحسن من ما هو متوفر لديهم. يلاحظ جليا أن التغير التكنولوجي

[1]-J.E.Stiglitz.J.E(2000), ***Principes de l'économie moderne***, Edition Deboeck, p.257

[2]-Aoun.M.C(2008), ***La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs***, thèse de doctorat, Université de Paris Dauphine, p.20

كان له إسهامات جيدة في تعظيم TFP، فمثلاً هناك مفارقة بين استخدام الاختراعات، الكهرباء، الأدوات والوسائل المتطورة، عن تلك الكلاسيكية أو التقليدية، مما زاد ويزيد في القيمة المضافة.

II-2-1 - تعريف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

يعرف TFP بأنه قياس لكيفية الأعمال، النشاطات الاقتصادية، الصناعات واستعمال المدخلات في المسار الإنتاجي من أجل إنتاج مخرجات التي يعبر عنها من طرف المستهلكين. من خلالها يتم تحديد مكونات التغير في المخرجات ومن غير الممكن تفسيره عبر المدخلات المستحدثة.

حسب Jorgensen (1995)، فإن اعتبار TFP من مصادر وخصائص النمو يأتي من العوائد المحصلة نتيجة عن زيادة أو تعظيم في الإنتاج، وما زيادة الإنتاج أو الإنتاجية إلى محصلة عن فرص التكنولوجيا المتاحة بمختلف أنواعها، وهذا ما يعبر عنه بمؤشرات TFP. في هذا الإطار يتم التعبير عن نمو TFP (التقدم التكنولوجي) من خلال دالة الإنتاج حسب إجماع أكاديمي للباحثين (تقدير متبقي).

وعليه TFP هي تعبير عن فعالية الإنتاج الاقتصادي وآفاقه، زيادة الإنتاج على المدى الطويل، حيث من خلالها يتم قياس الإنتاج المحقق عبر كميات معطاة من العمل والرأسمال. بهذا كلما كانت التكنولوجيا المستخدمة عالية وجدّ متطورة كانت TFP مرتفعة، حسب فهم Dollar وَ Wolff. وعليه فإنه يمكن لعاملي العمل والرأسمال أن يقدمان معدلات مرتفعة للعوائد في الوقت الذي تكون كلفة الإنتاج ضعيفة.

من أهم الانتقادات التي وجّهت لعملية حساب TFP، تضمنت عامل التقدم التكنولوجي، ف (Abramovitz، 1956)[1] يجد إبهاماً في عملية الحساب، حيث يشير إلى أخطاء في سلاسل العمل وخاصة مخزون الرأسمال الطبيعي، نسيان عناصر أخرى مؤثرة على نوعية إنتاجية العوامل مثل التعليم، التغذية، البحث والتطوير.

من الإشكاليات التي طرحت يوجد ما جاء في كتابات (Jorgensen وَ Griliches، 1967)، حول تجميع لعوامل الإنتاج، استحالة التفرقة بين نوعيات الرأسمال والعمل مما أدى إلى تقدير خاطئ لدور التقدم التكنولوجي. يرى Barro (1998) بأن التغير النوعي في أشكال عوامل الإنتاج مثل زيادة العمل الصناعي إلى العمل الزراعي يؤدي حتماً إلى تغيرات في الأسعار المرتبطة بهذه العوامل.

كلا طيفي النمو الاقتصادي (النيوكلاسيكي والداخلي) يستخدمون دالة الإنتاج الكلية، إذ تأخذ خصائصها الكلية من توافر الشروط التالية:

- منافسة دولية كاملة.
- عدم وجود خلط في المنافسة الاحتكارية والاحتكار.

[1]-Baier.S & others(2006), ***How are important capital and total factor productivity for economic growth ?,*** Economic inquiry review,Vol 44 N° 1-January, pp.23-49

حيث كل الشروط التي تنظم تحت لواء حساب TFP تؤكد على وجود حالة السكون.

اعتبار دالة كوب دوقلاس بسيطة "لدالة إنتاج كلية"[1]:

$$Y = A\,L^{\propto}\,K^{\beta} \qquad \propto +\beta = 1$$

Y: الإنتاج الكلي؛

L: مدخلات كلية للعمل

K: الرأسمال الكلي

A، β ، هي تقديرات إحصائية حيث:

$$\text{TFP} = A$$

فحساب TFP يحسب من دالة الإنتاج التالية:

$$L^{\propto}\,K^{\beta}$$

باعتبار أن TFP هو مؤشر هندسي فالإنتاج قيمة معينة من TFP فيتم الحصول على:

$$TFP = A = \frac{Y}{L^{\propto}\,K^{\beta}}$$

قياس معدل نمو TFP يتم بطريقة حسابية بالاعتماد على الاشتقاق التالي:

$$\frac{\dot{A}}{A} = \frac{\dot{Y}}{Y} - \propto \frac{\dot{L}}{L} - \beta\frac{\dot{K}}{K}$$

وَ β هي حصص المدخلات/الدخل [الإنتاج/الدخل] للعمل والرأسمال على التوالي:

$$\propto = \frac{wL}{Y}$$

$$\beta = \frac{\pi}{Y} = \frac{rK}{Y}$$

w: هو الأجر المدفوع للعمال

π: إجمالي الأرباح؛

r: معدل العائد الحقيقي لرأسمال؛

نحصل على:

$$\frac{wL}{Y} + \frac{rK}{Y} = \frac{wL}{Y} + \frac{\pi}{Y} = 1$$

معظم الأعمال المتعلقة بـ TFP تستخدم مؤشر Tornquist وهو مؤشر تغير نسبي يأخذ بخصائص مؤشر Fischer.

II-2-2 - حساب TFP:

[1]-Lipsey.R.G & Carlaw.K(2001), ***What does Total Factor Productivity measure ?***, Simon Fraser University at Harbour Centre Canada, Working paper N° 2- January 18, pp.2-54

أوجد صولو الإطار النظري العام لمصادر النمو من خلال إبراز دور تراكم العوامل ونمو TFP كمصادر لنمو GDP، حيث يبرز بأن نمو TFP يتركب من التغير في الفعالية التقنية والتغير التكنولوجي حسب ما جاء لدى (Färe وَ al، 1994). حسب عدة دراسات أكاديمية تبيّن أن التغير التكنولوجي (التقدم) أخذ الحصة الكبرى كمصدر لنمو TFP. يمكن حساب TFP بطريقتين:

- طريقة محاسبية.
- طريقة قياسية.

عند استخدام الطريقة المحاسبية يتم الاعتماد دالة كوب دوقلاس ذات غلات ثابتة، والإنتاج يعدّ هنا من خلال الناتج المحلي الخام أو القيمة المضافة، عامل العمل، نسبة قوة العمل أو عدد ساعات العمل، وعامل الرأسمال نسبة إلى المخزون الحقيقي لرأسمال ؛ إلاّ أن هذه الطريقة فيها من الصعوبات لعدم إمكانية توافر معلومات حقيقية عن الرأسمال.

أما الطريقة الثانية، فالشيء الإيجابي الأول هو سهولة تبنّي الفرضيات، مثلاً يمكن اعتماد علاقة من عدمه بين أسعار العوامل وتكاليفهم الحدية. يمكن أن تكون الغلة متزايدة، متناقصة أو ثابتة غير أن هناك قيود على استحسان عملية تقدير الدالة.

تم تقدير TFP من طرف عدة باحثين منهم (Easterly وَ Levine، 2001 ؛ Fajnzylber وَ Lederman، 1998 ؛ Demente، 2002 ؛ Rodriguez، 2004). على العموم، الأعمال التي اهتمت بحساب TFP، اعتمدت على تبنّي فرضيات محدودة مثلاً في توافر المنافسة كاملة في أسواق العوامل.

النموذج الذي أعتمد في حساب TFP مركز على تركيبة متعددة القطاعات للنمو مثل ما جاء في كتابات (Azam، 1989 وَ Barro، 1998) بالنسبة للدول البترولية:

$$Q_t = QN_t^P + QP_t$$

Q_t: الناتج المحلي الخام في الزمن t

QN_t^P: ناتج القطاع غير البترولي في الزمن t

QP_t: ناتج القطاع البترولي في الزمنt

عند الاشتقاق نحصل:

$$Q = QNP + QP$$

بالقسمة على t والضرب في $\frac{QNP_t}{QWP_t}$ وَ $\frac{QN_t}{QP_t}$ يتم الحصول على:

$$\frac{Q}{Q_t} = [\frac{QN_t^P}{Q_t} \cdot \frac{QNP}{QNP_t}] + [\frac{QP_t}{Q_t} \cdot \frac{QP}{QP_t}]$$

التغير في الإنتاج الكلي هو عبارة عن مجموع مرجّح لتغيرات في الإنتاجات القطاعية.

كما سبق الذكر أن هناك طريقتين لحساب نمو TFP ؛ الأولى طريقة صولو وطريقة تحليل البيانات. هذه الأخيرة تعتمد على دالة الإنتاج وعلى مؤشر (Melonquist 1953) لحساب النمو، فإن تزايد العوامل [الرأسمال والعمل]، هي نتاج نمو الناتج أو الإنتاج مما يوصلنا إلى قراءة TFP.

عرف على هذه الطريقة بخلوّها من الأخطاء والفرضيات غير الناجعة من بين الفرضيات المنافسة التامة حيث حصص الدخل تساوي الإنتاج الحدي للرأسمال والعمل.

II-3-2 - حساب مؤشر TFP:

أكدت الأدبيات التي ناقشت المواضيع المرتبطة بالنمو بأن الإنتاجية تسرع من مسار النمو. حسب هيكل حساب النمو في الفكر النيوكلاسيكي، فإن نمو المخرجات (الإنتاج) هو بمجموع نمو تراكم رأسمال، نمو العمل ونمو الإنتاجية أو الكفاءة. روّاد الفكر النيوكلاسيكي يعتبرون الفعالية أو التقدم التكنولوجي عملية خارجية، وفي هذا الإطار برز روّاد قدموا تحدياً آخر جديد يسمى نظريات النمو الداخلي الذين يعتبرون بأن التقدم التكنولوجي عامل داخلي والقوة الدافعة لمسار النمو.

بحث اقتصاديون منذ ظهور أطروحات[1] Solow، عن إضافة محددات للنمو إلى تلك الأساسية والموجودة في عملية الإنتاج. ولتقدير نمو TFP لأي مؤسسة إنتاجية، يجب اعتماد منهجية يقوم على أساسها خلق تلاحم في التغيرات الكمية لمختلف المخرجات المقدمة وكذلك المدخلات والمستخدمة لتقدير وقياس التغير في كمية الإنتاج الكلي وكمية المدخلات الكلية. تم مناقشة الأمر من طرف الأكاديميين حول الطريقة الأنجع لحساب نمو TFP آخذين بعين الاعتبار الزمن (فترة معينة)، وكيفية تقدير كميات المدخلات والمخرجات. هذا "المؤشر"[2] يهتم بتقدير نمو الإنتاجية لقطاع معين من أجل معاينة مدى ضمان التحقيق الفعلي للخدمات المقدمة وفق الفرص المواتية لذلك من أجل تغطية "التكاليف الفعالة"[3] في العملية الإنتاجية ويحسب كالتالي:

$$\text{مؤشر TFP} = \frac{\text{مؤشر نمو المخرجات}}{\text{مؤشر نمو المدخلات}}$$

تُقاس في هذا الإطار معدلات النمو المتعلقة بالمخرجات الفردية والمدخلات باستخدام المداخيل أو حصص تكلفة المنتوج وحصص تكاليف المدخلات على الترتيب. يعتبر هذا المؤشر مهما جدا كمعدل يقيس التغيرات الحادثة في كميات المخرجات المتعلقة بالمتوسط المرجح لكميات التغييرات في المدخلات.

من خصائص هذه المؤشرات يوجد:

- نوعية وسهولة الطريقة.

[1]- تفسير النمو من خلال تراكم عامل المدخلات ونمو TFP وحساب النمو عموماً

[2]-Spalding.P.H(2011), ***Review into the use of total factor productivity for the determination of prices and revenues,*** Australian Energy Market Commission, Final Report, 30 June, Sydney, pp.6-178

- الاعتماد على جزء قليل من الملاحظات.
- الشفافية عبر الطرق الكمية والقياسية المستخدمة.

كما يُقاس النمو TFP كما يلي:

نمو TFP = نمو في الناتج المحلي الخام بالحجم N – نمو العمل

– (a_N – 1) نمو مخزون الرأسمال بالحجم.

a_N: حصة الأجور في الناتج المحلي الخام بالقيمة (مرونة الناتج إلى العمل).

أكّدت الأبحاث التي اهتمت بموضوع النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية ذلك التكامل بين أساسية وبأنها مكونات لازمة في العملية والتي يقصد بها تحسين الأداء الإنتاجي وهي:

- الرأسمال الطبيعي (المادي)؛
- الرأسمال البشري؛
- التقدم التكنولوجي.

يعرف TFP، بأنه نسبة مؤشر المخرجات على مؤشر المدخلات حسب Diewer، 1992، حيث نموها يعبر عن نمو المخرجات التي هي نتاج وتفسير على ما حصل من نمو في المدخلات، في ظل بعض الشروط، ثبات غلات الحجم، استخدام العامل الأمثل والفعال للمقتنيات والكلفة الحدّية السعرية، فإن نمو TFP يُقاس من خلال متبقي صولو كما يلي:

$$\frac{A_t}{A_t} = \frac{Q_t}{Q_t} - S_{K_t}\frac{K_t}{K_t} - S_t\frac{L_t}{L_t}$$

قد تمّ اعتماد مفهوم جديد حول موضوع قياس وتفسير TFP من خلال نموذج التوازن العام في اقتصاد، مفتوح ينتهج مبادئ السوق وأساسيات الاقتصاد وبطرق مختلفة، يقرأ هذا الرأي في كتابات (Mohnen وَ Len Raa،2002، Carlaw وَ Lipsey، 2001، Balk، 1998؛ Grosskopf، 2001،Oguchi،2004). من بين هذه الطرق توجد:

- منطلق الإنتاجيات الفردية للمدخلات الأولية
- منطلق التغير في التكنولوجيات.
- منطلق التجارة، الفعالية واستخدام الموارد.

كما أن هناك طريقة مباشرة لتقدير مساهمة نمو TFP في النمو. اذ يعتمد النموذج على أن المخرجات هي "دالة إنتاجية استخدام المخزون الكلي للرأسمال والعمل"[1]:

$$Q_t = A_t f(K_t, L_t)$$

[1]-Van Der Eng.P(2009), ***Total factor productivity and economic growth in Indonesia***, The Australian National University,Working paper N° 1-January, pp.5-45

حيث:

Q_t: المخرجات الحقيقية.

K_t: مخزون رأسمال.

L_t: مخزون العمل.

t: خلال مدة زمنية قدّرت بسنة؛

A_t: الكفاءة.

بعد عمليات رياضية بقراءة اقتصادية و تعويض الإنتاجية الحدية بأسعار العوامل يتم الحصول على:

$$g_t^Q = g_t^{TFP} + (rK_t/Q_t)g_t^K + (wL_t/Q_t)Q_t^L = g_t^{TFP} + S_k g_t^K + S_l g_t^L$$

g_t^Q، g_t^{TFP}، g_t^K، g_t^L تعبر عن معدلات نمو المخرجات، TFP والرأسمال والعمل على التوالي، r وَ w أسعار الرأسمال والعمل (أسعار الخدمة للوحدة).

S_k، S_l تعبر عن مساهمة مدخلات المحصل عن الرأسمال والعمل في الدخل الوطني. بافتراض ثبات غلات الحجم ، أو مرونة إحلال مثالية بين الرأسمال والعمالة، فمعادلة الغلة تكون كالتالي:

$$S_k + S_l = 1$$

حسب دراسات، فإنه ليس من السهل إدراج قياس للتغير النوعي في مخزون الرأسمال السلعي، لكن من جهة العمل فهذا ممكن بإقحام قيمة من التغير النوعي من مخزون العمل.

II-3 - قراءة في الاقتصاد البترولي :

يأخذ النمو الاقتصادي مكانة هامة وأولوية كبيرة في فكر وقرارات مسيّري البلدان واقتصاديين عدة. ويَشترط الاقتصاديون لتسريع عملية النمو عموماً الشروط التالية:

– الانضباط على مستوى الاقتصاد الكلي والفهم الصحيح للنمو.

– الإصلاحات الهيكلية ومؤسسات حازمة وتشريع مضبوط؛

– المنافسة والمرونة.

"بالنسبة لاقتصاديي التنمية لسنوات 50 و60، أعتُبِر النمو بأنه مسار جدّ معقد للتحوّل الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. مفاهيم جديدة أُحدثت لإعطاء أكثر أهمية بعض معاييره: الاقتصاد، فائض البطالة لـ Louis، الرأسمال البشري لـ Schultz، نظرية مراكز التنمية والانطلاق والاستدراك لـ Gerschenkon وRoston والهيكلية لـ Seer، Perlish و Hirschmann. في نهاية سنوات 80 وبداية العشرية الموالية بالأخص، نتج الأخصائيون، وببساطة بأن مفتاح النمو يكمن في وضع قيد العمل سياسات وطنية صحيحة"[1].

[1]-Zagha.R & autres (2006), ***Repenser la croissance***, Revue Finances et Développement N° Mars, Edition FMI ; pp.7-11

أي بمعنى أن النمو الاقتصادي لا يحدث لوحدة وإنما عن جهود وجملة أعمال واهتمامات وطنية أكثر ما هي ذاتية. كل هذه المضامين توصل إطار يسمى بمصادر النمو، حيث تتحدد عوامله وأسبابه بحسب الظواهر الناتجة عن تلك التنمية الاقتصادية الحاصلة في اقتصاد البلد أي بمعنى النمو الاقتصادي الحاصل في الجزائر في السنوات الأخيرة، يرجح سببه إلى ارتفاع في أسعار البترول، مغايرا لما هو حاصل لدى المغرب، تونس أو هولندا، من نمو فعلي رغم عبء النفقات العامة والتضخم السعري في قيمة التبادل لمثل هذا النوع من السلع.

يتضح مما سبق أن مصادر النمو هي:

- عوامل الإنتاج، والتي سبق التطرق إليها ضمنيا في دوال الإنتاج.
- الاستثمار؛ وباعتباره عامل زيادة القيمة المضافة والرفع من مستوى التوفير والخفض من الاستهلاك
- التجارة الخارجية.

سبق وأن تم التطرق لفكرتين؛ رأسمال والعمل لارتباطهما الوثيق بدالة الإنتاج حيث برز اقتصاديون اللذين يعطون أهمية كبيرة لهذين العاملين (Solow ، Denison ، Abramowitz و Kendrick) "مميّزين تلك الحركة التي تحدث خلال الزمن عبر دالة الإنتاج بتأثير بقية العوامل، ممزوجة بالتقدم التقني"[1]. فسّر هؤلاء نمو الناتج من خلال ارتباطه بمساهمات كل من رأسمال والعمل والتقدم التكنولوجي. لكل اقتصادي دلالاته وفكره في تلك الصيغة المعبّر عنها، استنتاجات هامة تختلف من حيث التدقيق والتفصيل وتصبّ في بوتقة واحدة.

جاء Gomulka، ليعطي وجهة موسعة حول تحسين الكفاءة التكنولوجية للاقتصاد من خلال خمسة عوامل هامة، هذا بعد دراسة للتقدم التكنولوجي واعتباره عاملا لا غنى عنه مثل من سبقه من علماء الاقتصاد. وملخص تلك العوامل هي كالتالي:

1- دعم البحث التنموي والاستثمار فيه مثل الاستثمار في العمل والرأسمال.
2- التكوين والتربص الملازمان لعملية الإنتاج.
3- جلب الاختراع بكافة الوسائل.
4- الاهتمام بالسلع الرأسمالية وتلك التكنولوجية المتطورة المصاحبة لها ولفاعليتها وإنتاجيتها.
5- التبادل الحر للتكنولوجيا.

حسب Gomulka " يمكن تمثيل معدل التغير للتقدم التقني بدالة كالتالي:

$$\alpha = \sum_{i=1}^{5} e_i \, \alpha_i$$

[1]-Xavier.G(1987), ***Politique économique–Programme–Instruments perspectives***, Edition Economica, p.223

وأبرز في ذلك ارتباطات بين هذه العوامل ودرجة التقدم للدول"[1] .

كما كانت لـ Ames و Rothenberg، مساهمة في تبرير فاعلية هذا العامل وفرضية الاستدراك، حيث صنفاه في ثلاثة أنواع من الفئات القوية، المتوسطة والضعيفة. ربطا للمفاهيم المدرجة من طرف هؤلاء الاقتصاديين يظهر مفهوم التلاقي، أي تقارب بين دولتين ذات مستويين مختلفين؛ واحدة فقيرة والأخرى غنية من حيث تلك الإمكانيات الرأسمالية المتاحة لكل منهما. فإن الدولة ذات التراكم الرأسمالي الأقل سيكون لديها ناتج حدي أعلى من الدولة الثانية، بسبب تناقص الغلة ومن ثم الدولة الأفقر ستنمو بشكل أسرع افتراضيا عن الثانية. والفرضية هنا تأخذ بحدوث زيادة في التراكم الرأسمالي بنسبة واحدة لكل منهما. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدولة الأكثر ثراءً يمكنها تحقيق معدل نمو أسرع من الدولة الأفقر، إذا كانت الزيادة في معدل التراكم الرأسمالي أكبر لديها:

الدولة الفقيرة (K) 〉 (K) الدولة الغنيّة

II-3 -1 - نظريات حول الإنتاج البترولي:

يكثر الحديث عن معدلات نمو متفاوتة بين البلدان أو في البلد الواحد بين السنوات حيث يرجع ذلك في بعض مسبّباته إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار لزيادة القوى العاملة. كما يؤخذ على أن الاستثمار يعتبر من مصادر النمو الاقتصادي، ولقد تحدّث عنه كينز وغيره من الاقتصاديين. كثيراً ما يحث زعماء الدول على دعم الاستثمار وتكييف البيئة الاستثمارية بما يكفل دخول رؤوس الأموال إلى الوطن وتفادي الاتّكال على البترول، كمورد اقتصادي واحد أو وحيد لعدم استقرار مساهمته في ميزان المدفوعات.

II-3-1-1- إنتاج الموارد الطبيعية وTFP:

ناقش الاقتصاديون موضوع النمو الاقتصادي، من خلال كيفية حسابه والمركبات التي يمكن أن يتضمنها ذات العلاقة بالتغيرات الممكن إحداثها في عوامل المدخلات والمتبقي، الذي يشير إلى التقدم التكنولوجي وعناصر أخرى. على العموم، تعتبر عملية الحساب خطوة أولى لتحليل المحددات الأساسية للنمو عند عملية حساب المعدل. وفي هذا السياق، يؤخذ باستقلالية المحددات الأساسية، التي تؤثر على عوامل النمو وتلك التي تؤثر على التغير التكنولوجي، مثل السياسات الحكومية، الموارد الطبيعية، المستويات المبدئية لرأسمال المادي والبشري وتطور القطاع المالي.

تضمن الأدب النظري لهذا الموضوع الاعتماد على دالة الإنتاج لكوب دوقلاس مع حصة رأسمال حسب (Young، 1995 ؛ Krugman، 1994 ؛ Collins وَ Bosworth، 1997 ؛ Sarel وَ Robinson، 1997)[2]، حسب ما يلي:

---

[1]-Ames.E & Rothenberg.N(1963),***Changing Technology Leaderships and Industrial Growth***, Economic Journal,Vol.173, p.84

[2]-Khan.S.U(2006), ***Macro Determinants of Total Factor Productivity in Pakistan***, SBP Research Bulletin Vol.2, Number 2,pp.1-19

$$Y_t = A_t F(K_t, L_t)$$

Y: GDP؛ K: رأسمال؛ L: العمل؛ A: مستوى الفعالية الإنتاجية (TFP). باشتقاق دالة الإنتاج وفق الزمن والحصول على معدل نمو الإنتاج باعتباره مصدر النمو:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{A}}{A} + \frac{Af_k K}{Y} \cdot \frac{\dot{K}}{K} + \frac{Af_l L}{Y} \cdot \frac{\dot{L}}{L}$$

Aهي دالة الإنتاج الكلية على التوالي.

معدل نمو الإنتاج يتكون من نمو TFP وقيمة من الرأسمال والعمل.

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{A}}{A} + (1 - \propto_l)\frac{\dot{K}}{K} + \propto_l \frac{\dot{L}}{L}$$

يمكن حساب معدل نمو TFP بالاعتماد أولاً، على بيانات تسهل ذلك حول معدل نمو الإنتاج والمدخلات وحصص عوامل الدخل. فنحسب نمو TFP من دالة الإنتاج بعد طرح قيم نمو المدخلات من المخرجات فيتم الحصول على:

$$\frac{\dot{A}}{A} = \frac{\dot{Y}}{Y} - (1 - \propto_l)\frac{\dot{K}}{K} - \propto_l \frac{\dot{L}}{L}$$

كخلاصة، فإن تحقيق النمو على المدى الطويل، يعتمد على تراكم عوامل المدخلات، ودعم نمو TFP. تعتبر TFP متغيرا يمكن معاينته مباشرة من خلال محصلات الإنتاج، غير أن طريقة حسابه تختلف، وليس هناك إجماع على طريقة واحدة ، تقليديا يعتمد على دالة كوب دوقلاس:

$$Y = AK^{\propto} L^{1-\propto}$$

يعتبر التقدم التكنولوجي عاملا خارجيا ومن خلال الشكل البسيط لحساب النمو، فالتقدم التكنولوجي يحسب من مبدأ البواقي عبر المعدل التالي:

$$TFP_{growth} = d\log(Y) - a * d\log(K) - (1 - a) * d\log(L)$$

a: حصة الرأسمال في الدخل الوطني؛

$d\log$: الفرق الأول للوغاريتم K وعلى هذا برزت عدة انتقادات لهذه الرؤية.

II-1-3-2 - نظرية Hubert :

أدى توافر البترول إلى خلق تناقض لدى الدول الغنية به مما أوجد ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية وإشكالية النضوب المقروءة مستقبلا. حيث تبرز بيانات الناتج المحلي الخام مدى توفير هذه السلعة لأموال هائلة لدول وفي نفس الوقت مؤشرات أدائها الاقتصادي ضعيفة كحال دول MENAP وفنزويلا ونيجيريا. هذا الظرف أشار إلى تناقض اقتصادي مفاده أن توافر البترول يعتبر عائقا اقتصاديا، فمنحى النمو لدى الدول المالكة له غير مثالي وسبب كذلك حالة من تشوه القطاعات الاقتصادية الأخرى وسوء إدارة الثروة. هذا التشوه الإنتاجي في قطاعات عدة مكملة للقطاع البترولي عولج من طرف عدة باحثين من بينهم (Bhagwati,1958 ;Seers,1961 ;Hirschman,1958 ;Singer,1950 ;Perbish,1964). بحث هؤلاء حال انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية ومنها البترول. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل

برزت قراءات أخرى أشارت إلى ما هو أخطر من ذلك في كون اضمحلال وتآكل المخزون البترولي مع الزمن ليخلق فعليا إشكالية البدائل التنموية الممكن تحقيقه عند نفاذ البترول وهذا ما جاء في كتابات كل من هوبرت وهوتلنيغ.

لقد أوجد العالم هوبرت دراسة بيانية لموضوع إنتاج المواد الأولية خاصة موضوع البترول و التي سماها " Le Pic Pétrolier". التي يسميها هو بالمواد الناضبة غير المتجدّدة (البترول)، حيث يؤكد على أن كل مورد محدود ومحتوم عليه بالفناء من منطلق قواعد هي كالتالي:

– بداية إنتاجية تكون من الصفر؛

– وصول الإنتاج إلى الذروة حيث أنه من طبع المنتج أنه يعمد إلى استغلال أقصى قدر وجهد ممكن للمادة المستنزفة بأقصى عمل إنتاجي وبهذا يوصلنا إلى نصف الرصيد المتواجد بالأرض؛

– الهبوط والنزول لتناقص الرصيد واستنزافه.

في دراسة له سنة 1956، توقّع Hubert أن الإنتاج الأمريكي سيعرف ذروته في سنة 1970 وبعدها ينخفض الإنتاج. إلاّ أن نتيجة دراسته تلك لم تلقَ تقبّلاً كبيراً إلى أن أثبتت الأحداث نظريته، حيث بالفعل عرف الإنتاج الأمريكي للبترول ذروته سنة 1971، وبعدها سُجّل انخفاض في الإنتاج كما هو مبين في الشكل:

الشكل(II-2): واقع البترول عالميا ومنحنى هوبرت لإنتاج البترول في المستقبل

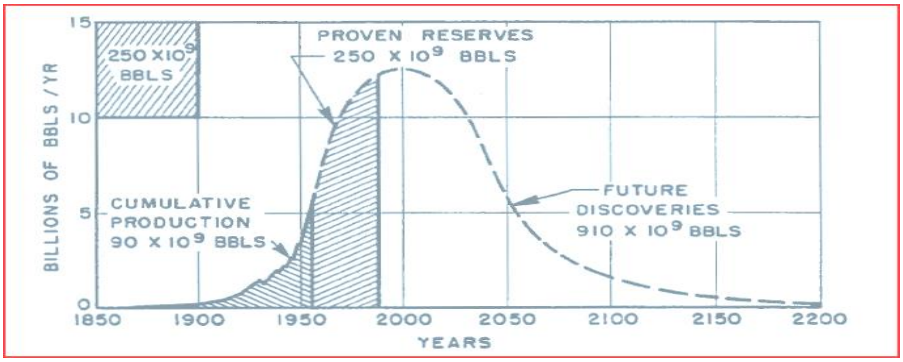

Source : Deffeys.K.S(2001), ***Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage,*** Princeton University Press USA,p.3

في سياق هذه البيانات، اتجهت دولا عديدة للبحث والتنقيب عن المورد هذا في كافة أنحاء البلد كما توجهت بلدان أخرى إلى البحث عن بدائل تنموية كفيلة بإحلال هذا المنتج. أخذ البترول صفة "السلعة غير المشابهة للسلع الأخرى"[1] وزاد هذا الأمر يبرز في موضوع الأسعار. يضاف إلى فكرة سلعة البترول بأنه مورد متوافر من عدمه إلى البيانات المحققة في الآبار المكتشفة فعليا والقابلة فعليا للاستغلال والاستثمار.

[1]-Porcher.T(2012), ***Comment évoluent les cours de pétrole ?***; Revue problèmes économiques N°3038 du 29 Février, p.49

أثارت نظرية هوبرت تشاؤما كبيرا لدى طرفي المعادلة الاقتصادية والمختصين في الشأن البترولي رغم العدد الهائل من أنواع البترول المعروفة عالميا وبعض ملامح التفاؤل التي قدمتها كل من منظمة IAE وOPEC. وفي سياق هذه القراءة شكك بعض ""المحللين في مصداقية أرقام الاحتياطات النفطية المعلنة من قبل بعض الأقطار المنتجة الكبيرة للنفط"[1]. هذا التخوف دفع بدول مهمة في العرض البترولي إلى دعم استثماراتها بغرض تحقيق اكتشافات أكبر لضمان عواد بترولية أحسن، حيث أن هذا البيان يعطي صورة عن مستوى التوجه الاستثماري الحاصل لدول من منطقة المينا في قطاع الطاقة والبترول بالأخص:

الشكل (II-3):مستوى الاستثمارات البترولية لبلدان المينا عام 2010

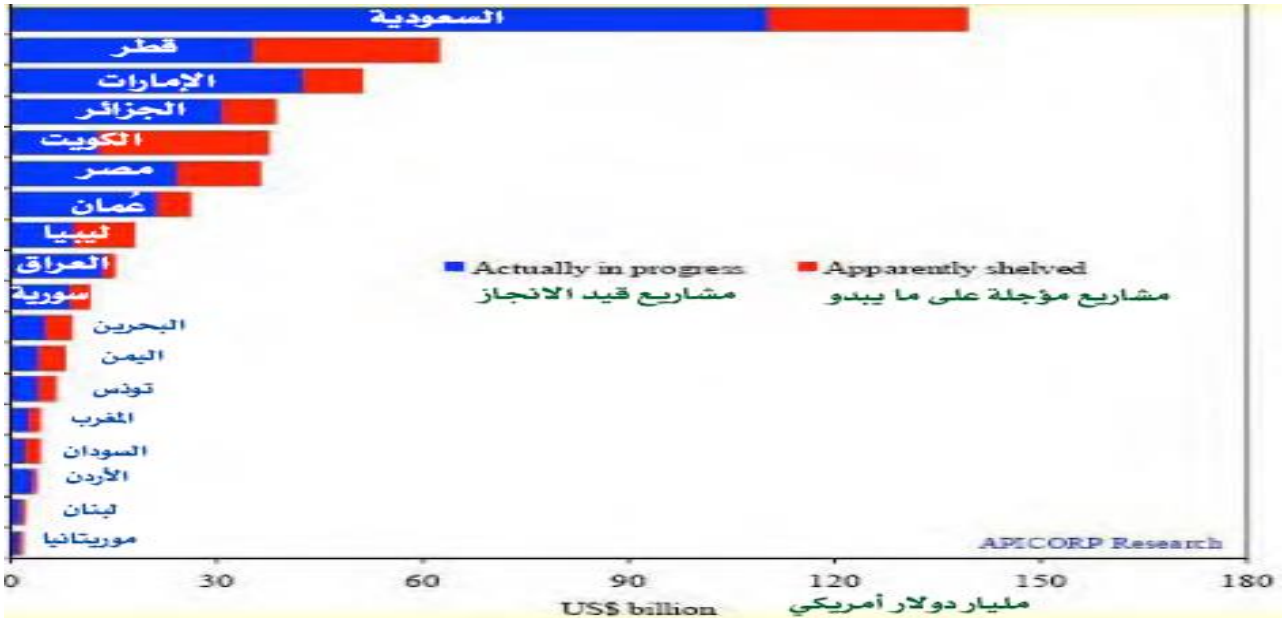

المصدر:علي عيساوي(2010)،***آفاق الاستثمار في قطاع الطاقة العربي في منظور متحول:تقييم أبيكورب***، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36 الرقم 134، ص.20.

ورغم هذا التوجه الاستثماري في ميدان البترول لدى المنطقة، فان البيانات تشير فعلا إلى حقيقة ما جاء في كتابات هوبرت وهوتلين من نضوب البترول من منطلق المحققات الاستكشافية المبررة. وهذا ما تشير إليه البيانات التالية وخاصة لما يتم المقارنة بين فترات مختلفة لدى الدول العربية حول موضوع الاحتياطات المؤكدة:

الشكل (II-4): الاحتياطات البترولية المؤكدة عالميا 2001 و 2010

[1]- علي رجب(2011)، ***مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في الأوبك***، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37 الرقم 138،ص.28.

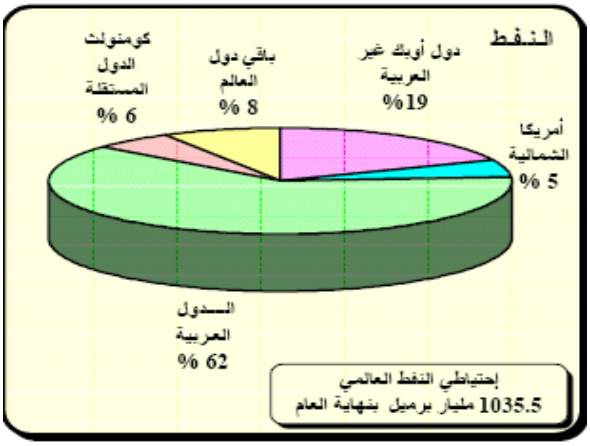

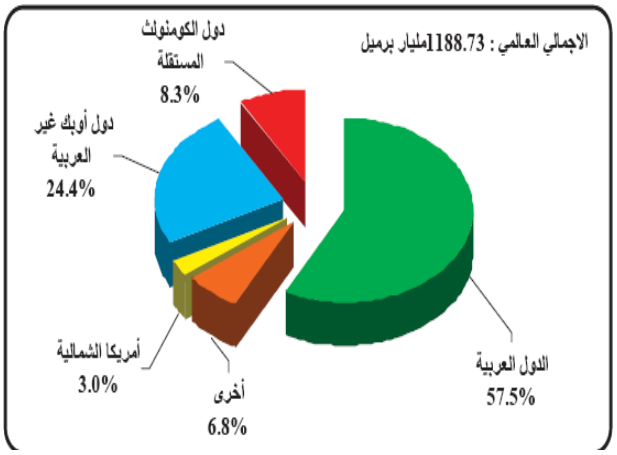

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001،صندوق النقد العربي،ص.204 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010،صندوق النقد العربي،ص.84

لم يكن هوبرت الوحيد الذي بحث في موضوع الذروة البترولية، بل العديد من خبراء الطاقة والبترول من بينهم (Colin J. Campbell ; Richard Hardman ; Craig Van Kirk ;Jean H. Laherrere) وآخرين. وتباينت آراؤهم مابين المتفائل كما هو الحال لدى هيئة معلومات الطاقة في حين آخرين توافقوا في الرأي مع هوبرت.

خلاصة هذا الفكر بأن الإنتاج المحقق عالميا من البترول في تراجع مستمر ويقارب الحدود العليا للإنتاج والانخفاض سيتحقق رغم أن الإشارات الفكرية في سياق هذا الموضوع لم تتحقق كلية وبنفس الرؤى التي تم تقديمها. إذ العالم اليوم قد استهلك ما يقارب 50% من الاحتياطات الفعلية وبهذا الدول كافة مدعوة إلى انتهاج سياسات إنتاجية وخطط ترشيد لاستهلاكه. ورغم الارتفاع المحقق في أسعاره إلا أن الطلب العالم يحقق تزايدا ملحوظا لنظرا لعدة عوامل. هذا لا يلغي مستوى التفاؤل الحاصل عند أخصائي الميدان أين قضوا بان الذروة البترولية بعيدة الحصول.

II-1-3-3- نظرية Hotelling:

تبنى J.P.Angelier فكرة إعادة الإنتاج الاقتصادية من خلال الرأسمال والعمل. حسبه يعاد إنتاج سلعة ما اقتصاديا، إذا كان ممكنا، أما بإعادة إنشائها أو بإعادة اكتشاف هذه السلعة على مستوى دولي، بكميات كافية لتلبية الاستهلاك ويتم هذا مهما تكن النفقات اللازمة . يتبين أن هذه الطاقة قابلة للتجديد وإعادة الإنتاج . وعليه الفكر الاقتصادي غير مضبوط في شرحه وتحليله للموضوع وهو محدود بحسب السوق التي يعيشها وخاصة حول موضوع الموارد الطبيعية غير المتجددة وموضوع الندرة.

أهم من تطرق إلى السعر حديثا يوجد Hotelling وأتباعه، إذ تحدثوا بصفة عامة عن الموارد الناضبة ولهذا طرح هذا الاقتصادي تساؤلا قائلا "كيف يتم تحديد قيمة أحد المناجم وما هو المستوى الأمثل للاستخراج"[1]، فقاعدته، تعتبر أن الموارد الطبيعية سلعة وليست عوامل إنتاج، إذ أن سعرها يتزايد مع سعر الفائدة . العديد من

[1] -Barret.P , op.cit, p.1823

تطرق لموضوع تسعير الموارد الطاقوية المستخرجة منهم : Fourgean, NordHaus, Heal, Fesher, Peterson ، ربطوا المتغير التكنولوجي بموضوع تحديد أسعار الطاقة، إلا أن أكثر النظريات وقعا في رؤيتها لتحديد الأسعار المثلى للطاقة، هي نظرية الموارد الناضبة لـ Hotelling، وهذا لا ينفي أو يلغي النظريات الأخرى.

اقترح Hotelling نظريته سنة 1931 القاضية بتسعير الموارد الناضبة أما بخصوص موضوع البترول، فيتم تبني هذا النموذج ":

$$Pt = Po.e^{rt}$$

Pe : سعر المورد في الزمن t

Po : السعر الابتدائي للمورد (الأولي)

r : معدل تحين معطى وثابت

t : الزمن"[1].

لقد أعطت الأزمة البترولية 1973-1974، أهمية لموضوع أسعار المحروقات ويبقى التمييز بين التحليل حسب مفهوم السعر/الفائدة ومفهوم السعر/التكلفة مطروحا إلى غاية الساعة، ليبقى السوق مرجع التفسيرات المتعلقة بالموضوع. لقد تجددت النظرية الهوتلينية إثر الأزمتين البتروليتين السابقتين، فهي أصبحت تقحم في دراستها :

- تطور الكلفة.
- تكنولوجيا الطاقات البديلة.
- الاحتياطات البترولية المكتشفة.

هذا ما يسمى بـ"النماذج الهوتلينية الحديثة"، التي أصبحت أكثر تحقيقا وواقعية، فالحديث عن الأسعار ليس وليد الساعة، بل أمر فرض نفسه منذ الثلاثينيات. لهذا ظهرت نظرية Hotelling التي تقضي بالعمل من أجل تغيير كيفية تطور سعر مورد ناضب في مدة طويلة . فـ "عدة اقتصاديين (M. Adelman 1980-1986) يعتبرون أن موضوع الموارد الناضبة غير مناسب ولهذا السعر الحقيقي للبترول يميل إلى التوازن مع كلفته الجدية في تطوره"[2]. وعند متابعة البحوث التي اهتمت بهذا الموضوع نجد أنها تضمنت رأين:

الرأي الأول: القيود على نقص الموارد الطبيعية ، حيث يؤمنون بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية يمكن أن تحسن وتحفز النمو الاقتصادي المحلي والإقليمي (دول OAPEC) والعكس صحيح. أبحاث كل من (Habakkuk، 1962 ؛ Wright، 1990 ؛ David وَ Wright، 1990،1994)، بيّنت بأن نجاح الولايات المتحدة في الصناعة المكتسبة لديها خلال القرن 19م يعود بالدرجة الأولى إلى الاستغلال الواسع للموارد غير المتجددة

[1]-Benzoni(1988), ***Notes et memoranda sur la portée de la théorie hotellienne des ressources épuisables***, Revue d'économie politique 98ème année N° 1, p.161

[2]-Percebois.J(2001), ***L'apport de la théorie économique aux débats énergétiques***, Revue Economie politique N° 111 Nov-Déc, p 835

(الناضبة) مثل البترول، والفحم، والغاز الطبيعي، والنحاس والحديد. يؤكد جمهور الاقتصاديين بأن المنتوجات التحويلية لمدة نصف قرن سابق صنعت من المواد الناضبة قبل أزمة الكساد الكبير (1929).

أما الرأي الثاني المعاكس، فيرى بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية، لديها النمو الاقتصادي المحلي والإقليمي مكبوحا، هذا ما يعرف بنظرية علة المورد الطبيعي. من أهم الأعمال الداعمة لهذا الرأي (Sachs، Warner، Anty Hansmann وَ Rigobous، 2002،Konenberg، 2004 ؛ Arezki وَ Ploeg، 2007 ؛ Papyrakis وَ Gerlagh، 2007). برز في هذا الإطار ما سمي بالعلة الهولندية (نموذج النمو في ظل العلة الهولندية). حسبهم فالدول الأكثر تبعية للموارد الطبيعية (للريع) لديها أداء اقتصادي ضعيف مثل المملكة العربية السعودية، ونجيريا، وفنزويلا، والجزائر.

يظهر في هذا الإطار، بأن أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، كان من المواضيع التي تم مناقشتها ومازالت كذلك إلى حد الساعة من عدة وجهات فكرية وقياسية وأصبح التنظير فيها يأخذ المجال الأوسع في البحوث الاقتصادية المعاصرة، وهذا لتوازي الأمر مع دخول دول عديدة في تطبيق سياسة الانفتاح، تحسن مجال التنمية لديها والتأثر بالعولمة، حتى لا يكاد أي وضع سياسي اجتماعي اقتصادي محلي، إقليمي عالمي مستجد، لا يفارقه تغير في أسعار البترول في الأسواق الدولية وبالتالي النمو (ربيع الثورات العربية، 2011).

رغم اختلاف مضامين نماذج التقدير لتبرير العلاقة فإن جمهور من أكاديمي الميدان، يجمعون على وجود علاقة فعلية وحقيقية للموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي بعد قياسهم لموضوع علة الموارد الطبيعية من خلال التفرقة بين عدة مؤشرات. فأولا يرى إلى موضوع التبعية للموارد الطبيعية (نسبة رأسمال الموارد الطبيعية إلى الإنتاج الكلي) وهذا لقياس وفرة المورد (رأي أخذ به لدى Sachs وَ Warner)، مشيرين بأن الاقتصاديات الريعية الغنية بالموارد الطبيعية لديها مستويات عالية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولدراسة موضوع توافر الموارد الطبيعية كالبترول والتباين في الرأي القائل بأنها نعمة في حين آخرين يرونها نقمة، اتجه العديد منهم إلى قياس العلاقة بين احتياطات الموارد المعدنية والنمو الاقتصادي، مثلا لدراسات (Robinson، 1980 ؛ Romer، 1990 ؛ Schon، 1995 ؛ Scholz وَ Ziemes، 1996،Grimand وَ Rouge، 2003).

خلال عقود من الزمن، أبرزت فرضيات وجود علة الموارد الطبيعية عدة، اختبارات حول الموضوع وبالأخص عن وجود هذه الحالة في البلدان أو من عدمها وكيف تؤثر على النمو الاقتصادي. ومن خلال النتائج المتحصل عليها، فإن من التوصيات التي تم الخروج بها هو إيجاد استراتيجيات إدارة السياسات الكفيلة بتفادي حصول آثار جانبية أو سلبية على النمو الاقتصادي، والتي مصدرها الموارد الطبيعية.

فرضيات علة الموارد الطبيعية أعطت مساعدة على قراءة ومحاولة فهم التباين في النمو الاقتصادي لدى دول وأقاليم (MENA, UEMOA ;OCDE). فميكانيزم الانتقال للعلة يقضي بتحسين سياسات إدارة المورد. ومن الخصائص العامة للموارد الطبيعية توجد:

- تعدد أشكالها ومصادر إنتاجها،صعوبة قياسها ومراقبة المخزون ونضوب وتناقص مصادر الإنتاج.
- تقلبات الأسعار وعدم الثبات و المستقبل غير الواضح وعدم الوثوق فيها.
- تعريض البلد إلى دورات التوسع والانكماش.
- دورية ما يسمى نقمة أو نعمة وارتباطها بظروف وأعراض العلة الهولندية.
- المساهمة المباشرة في الدخول، العمل ورفع الإيرادات الجبائية.
- البيئة والتنمية المستدامة.
- عدم اكتساب الميزة النسبية ونقص تنافسية القطاع خارج الموارد.
- الطلب المتزايد وحساسية الطلب والعرض المفرطة لمتغيرات جيوسياسية.

II-3-1-4- العلة الهولندية:

هناك من يرى في ارتفاع أسعار البترول بشائر للدول المنتجة وذلك من خلال :

- نمو الأسهم في البورصات.
- التوسع العقاري.
- مساعدات مالية.
- اضمحلال العجوزات الكبرى.

فاليوم أصبح سعر البترول يفوق 100 دولار. استجد الجديد في اقتصاديات البلدان المنتجة، فتحسنت ظروفها لاعتمادها بالدرجة الأولى على البترول كمورد ريعي، تفوقهم حقيقة نضوبه يوما ويندسون تحت لمعان معدلات النمو الاقتصادي. كانت نظرية "العلة الهولندية"[1] فرصة في دراسة اقتصاديات الريعية ونموها غير المطمئن أو انكماشها المفاجئ والضار.

تبين عدة معطيات ودراسات أن الدول المنتجة، هي أكثر تبعية لما يرد إليها من طرف فوائض مالية عن تصدير الموارد الطبيعية الناضبة، وقليلة تلك التي يناصف فيها مدا خيل المورد البترولي منتجات أخرى في الناتج المحلي الخام. هذا يبرز مراكز ضعف إنتاجية لديها، وكذا حضور المورد–البترول– ومركزه في الاقتصاد من خلال احتياطاته وإيراداته، إذ يبين هذا الجدول حصص البترول من صادرات دول الأوبك (السعر $/ب) في سياق هذه الجزئية:

الجدول (II-1): حصة البترول الخام في صادرات الدول البترولية

السنوات	1993	1996	1998	1999	2002
السعر الفوري لسلة الأوبك	16,0	20,3	8,50	24-9	26-23
الجزائر (%)	67,5	69,9	52,2	59,1	69,15
مجموع دول الأوبك(%)	66,7	69,2	54,5	65,2	68,56

Source: De Lestrange.C & Autres(2005),***Géographie du pétrole*** **,**Edition Technip Paris, p.56

[1]-التي يطلق عليها باللغة الفرنسية "Le Syndrome Hollandais" أما بالإنجليزية « The Dutch Disease»

رغم هذا المورد الهام وإيراداته لكن لما نطلع على الوضع الإنمائي لدى هذه البلدان، نجده لم يحقق المرجو، بيد أن الدول المستهلكة تحقق الأحسن. حتى تمكن هذه الدول التحكم في آليات النمو الاقتصادي، يجب أن تتحقق خمس عوامل هي النمو الديمغرافي، التقدم التكنولوجي، البحث عن تحقيق دخل فردي، احترام الملكية الفردية وقوة المؤسسات السياسية والتشريعية. هذا ما جاء في فهم العلامة ابن خلدون فهل تم تحقيق شيئا من هذا لدى دول المنطقة وبالأخص الجزائر؟.

يظهر من خلال مكونات اقتصاديات البلدان البترولية، أن لديها شكلا تنمويا أحادي الصناعة أي معتمدة على البترول غير داعمة لاستراتيجيات الاقتصاد الطاقوي وتطور الطاقات البديلة لدى المستهلكين. بعد ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة، جنت الدول المنتجة مالا كبيرا أثر على الهيكل الإنتاجي، البرامج الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الاستثمارية. إذا ارتفع السعر الربح يزداد أكثر، أما إذا انخفض فلتعويض ما نقص من مستوى إيراداتها تلجأ إلى رفع إنتاجها.

الإيرادات التي تنتج عن الصادرات والكبيرة في قيمتها تحقق تحسنا في ميزان مدفوعات الدولة وخزينتها، مما يعجل بتحقيق تغيرات جذرية وهامة في اقتصاد البلد كما حدث في الجزائر من بينها :

- التخلص من الديون وخدمة الدين.
- دعم إستراتيجية الإسكان (الجزائر =برامج الإسكان).

على المدى الطويل التطور المتباين لكافة ومختلف القطاعات الإنتاجية، تساهم إلى دفع أو إبطاء عجلة النمو الاقتصادي. الملاحظة التي يجب عدم إغفالها هو أن زيادة التخصص في استغلال الموارد الطبيعية (البترول) تسمح في دعم إيرادات الصادرات،كما هو الحال في الأيام الحالية والماضية القريبة (2005-2010). عولج واقع البلدان المصدرة للموارد الطبيعية– البترول– نظريا من طرف العلة الهولندية التي تدرس التحولات في النظام الإنتاجي بسبب مؤثرات خارجية مفاجئة.

أخذت هذه النظرية اسمها من البلد[1] الذي أوجدت فيه أي هولندا، حيث "عرفت في عام 1960، بعد اكتشاف احتياطات هامة من الغاز الطبيعي، التي أعطت قفزة في السبعينات نحو الخارج وفائض في ميزان المدفوعات"[2]. أعطى هذا وصفا جديدا لهذا البلد وتحسنا نوعيا، ليعرف لاحقا الاقتصاد الهولندي أزمة حادة في سنوات السبعينيات ونمو اقتصادي منخفض جدا، في نفس الوقت تحسنت ظروف بلدان ريعية أخرى.

مرجع هذه النظرية "أن تلك الصعوبات التي وقعت فيها هولندا في سنوات السبعينيات يمكن أن تحدث بعدما أنها كانت تعيش في الرفاه لاعتمادها على الغاز الطبيعي، أول استعمال لهذه العبارة كان في مجلة" The

[1]- لماذا هولندا ؟ لأنها مرت من نمو اقتصادي جد مذهل إلى انكماش خاطف خطر فلم يرتفع الإنتاج الصناعي لديها، وانحصر الاستثمار، انخفض الناتج المحلي الخام، ارتفع معدل البطالة.

[2]-Gillis.M & Autres(2001), ***Economie du développement***, Edition De Boeck, p.617

Economist "، حيث درست الظاهرة الغريبة التي وقعت فيها هولندا بعد أول أزمة البترول 1973. لم تعاني هولندا لوحدها في هذه الفترة كما هو الحال حاليا من ارتفاع أسعار البترول فكل الدول المستهلكة والمنتجة"[1].

أصبح من السلوكات الاقتصادية للدول المنتجة للبترول –الجزائر– الاعتماد على هذه السلعة دون الحذر من اختفائها، تناقصها أو انخفاض أسعارها إلى أرقام قياسية سفلى حرجة (الصدمة البترولية العكسية 1986) مما يجعل البلد في وضع غير مستقر. يعطي هذا فرصة لأن تسمى بالعلة البترولية لأنه وضع قد يقع في معظم البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية (البترول) فالمورد الريعي هو سبب العلة.

فقد نكون يوما بصدد العلة البترولية لأن القضية، لها علاقة بالمنتوج وليس البلد وهولندا، ليست لوحدها التي اعتمدت على البترول والغاز في دعم خزينتها بل دول الأوبك ودول خارج الأوبك تجعل من البترول محور الحياة الاقتصادية وإن أصابته أزمة كانت هي الهدف المباشر لها.

العلة الهولندية مفهوم اقتصادي عصري يقضي بتفسير العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وانخفاض الصناعة التحويلية، إذ تبين بأن ارتفاع الإيرادات الواردة عن تصدير الموارد الطبيعية، يمكن أن تضعف القوة الصناعية لاقتصاد الدولة من خلال رفع معدل الصرف، الذي يجعل من القطاع التمويل أقل تنافسية.

ليس أمرا قاطعا بأن العلة الهولندية، هي سبب نقص الصناعة التحويلية، إذ أن هناك عوامل اقتصادية أخرى. من أجل فهم العلة وتنظيرها تدرس الآثار السلبية الناشئة عن الإيرادات الضخمة للدولة المصدرة للمورد الطبيعي–البترول–في حالة ارتفاع أسعاره والإيرادات.

العلاقة التي ارتبطت بها هذه النظرية، هي اكتشاف المورد الطبيعي،كما حصل في هولندا. أضاف آخرون أنها يمكن أن تحدث من الزيادة الكبيرة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الأجنبية أو تحسن في أسعار وإنتاج الطاقات البديلة عن البترول والغاز. هذا لا يجعل اللوم كله على قطاع البترول أو الموارد الطبيعية فعند حصول أي أزمة اقتصادية فيجب أن توجه التهم واللائمة إلى كل المتغيرات الجزئية والكلية. في حالة هذا السيناريو ترتفع قيمة العملة، تزداد قيمة الواردات. لما يتم الغوص في الدراسات الكلية لموضوع البترول نجد أن بعض المحللين يرون في الميكانزم الاقتصادي المفقر سبب البترول يمر بثلاث مراحل هي :

- اليد العاملة في الميدان قليلة نسبة إلى حصته في الناتج المحلي الخام، والأجور العالية التي يتلقاها عمال القطاع غير عادلة، وهي على حساب الشغل وتنافسية الدولة(حالة شركة سوناطراك مثلا).
- صادرات البترول تساعد على إضعاف قيمة عملة البلد(الدينار الجزائري).
- رأسمال والعمل يتوجهان إلى إنتاج سلع ذات استهلاك محلي تلبية للطلب المحلي المتزايد وكذا نحو قطاع البترول المتوسع.

[3]-Djoufeltit.H.C(2003), ***Booms de ressources exogènes et développement manufacturier en Egypte : L'illusion du syndrome Hollandais***, Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne Clermont Ferrand I France, p.54

إن إيرادات الصادرات البترولية تضخم من قيمة مداخيل الدولة حالة ارتفاع الأسعار وتصبح هذه الأخيرة رهينة أسعار هذه السلعة الإستراتيجية. بهذا يظهر في حقيقة أمر الاقتصاد هو مشوه، فهو لا يحفز الصناعات الموازية للبترول. هنا نحن بصدد نمو اقتصادي أحادي القطب غير متجدد وغير تنافسي، ويصبح دوريا. لما الأسعار ترتفع الحكومات تأخذ على عاتقها دعم الاستثمار والمشاريع وهي ضعيفة عن ذلك لما تنخفض الأسعار. الأسعار المرتفعة للبترول تعيد طرح موضوع العلة الهولندية(أعراضها)، حيث الأولى لها آثار مختلفة بحسب الاقتصاد المتأثر بها أي دول مصدرة أو دول مستوردة. المستوردون يرون في الارتفاع أثر سلبي على اقتصادياتها خصوصا ما يتعلق بضعف القدرة الشرائية للمستهلك النهائي، أما المصدر فالأثر الإيجابي من خلال تحول حصة مالية بالدولار من خزينة المشترين إلى البائعين مما يحسن من مستوى الغنى العام لديهم، هذا ما يفهم من موضوع العلة الهولندية.

قدمت دراسات نموذجية قياسية لموضوع العلة الهولندية من بينها نجد تلك لـ (Jorgensen 1983) و(Bruno et Sachs 1982) يتضمن الاقتصاد البترولي :

- قطاع بترولي.
- قطاع تنافسي دولي آخر.
- قطاع إنتاجي محمي.

وهذا البيان يعبر عن آثار الإيرادات البترولية على إنتاج السلع التبادلية وغير التبادلية[1]:

الشكل (II-5) : **آثار المداخيل البترولية على إنتاج السلع التبادلية وغير التبادلية**

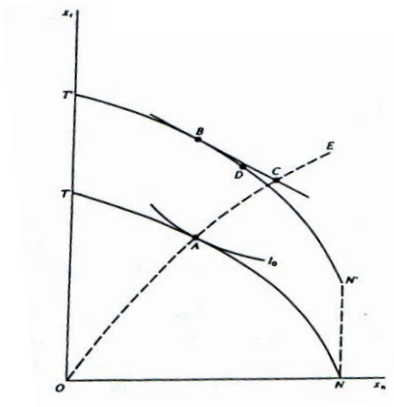

[1]- يمكن الرجوع إلى المرجع المذكور أعلاه لفهم أكثر .هناك مرجع ثاني يبسط الفهم و هو لـ د.عبدا لرزاق الفارس **الحكومة والفقراء و الإنفاق العام** مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الثانية 2001 ص 37-41.

تعبر عن A هو منحنى إمكانيات الإنتاج المبدئي ،TN(السلع غير التبادلية يعبر عنها بمحور السينات أما التبادلية من خلال المحور العمودي. المنحنى هي نقطة الإنتاج الجديدة بسبب بقاء الوضع على T,N,N.Bنقطة التوازن.حدوث الطفرة يبرز من خلال تنقل منحنى إمكانية الإنتاج إلى المستوى توازن حاله أما العرض المحلي يعبر عنه ب .نتيجة زيادة الطلب على السلع غير التبادلية ستكون ارتفاع أسعارها النسبية حتى يتم الوصول إلى نقطة Dجديدة عند النقطة)

Source : Iftekhari.N(1998), ***La Norvège et Le mal Hollandai,*** Revue Peuples Méditerranéens N°26 Janvier -Mars, p.189

للقضاء على العلة الهولندية أو المرض الهولندي،الدولة مجبرة على القيام بما يلي:

- إعانة ودعم القطاعات التنافسية الأخرى غير البترولية لمنع هروب اليد العاملة.
- الحد من رفع الأسعار والأجور.
- تنشيط اليد العاملة لمواجهة التمركز الحاد في قطاعات معينة وارتفاع الأجور فيها.
- توزيع الإيرادات البترولية على القطاعات الاقتصادية.

وما المرض الهولندي إلا درس يجب فهمه وأخذه في الاعتبار أكثر من اللازم، فهو يعبر عن حالة اقتصاد الدول الريعية أكثر مما يعبر عنه هوبرت في قمة الإنتاج . فكيف لليابان أو سويسرا البلدان الفقيرة من حيث الموارد تصل إلى تحقيق نمو اقتصادي يفوق ذلك لدى الأغنياء بالموارد الطبيعية الناضبة، وبالضبط البترولية كالجزائر، روسيا.

لقد أثرى كل من (Zoega Mikesel 1998&Anty) (Sachs 1995&Warner Herbertsson ,Gyflason 1999) و(Gyflason 2000)، موضوع العلاقة بين التوافر الهائل للموارد الطبيعية كالبترول والنمو الاقتصادي من خلال أطروحة نقمة الموارد، ولا يظهر أثر وقيمة البترول إلا في الأزمات الاقتصادية العالمية.

إن نظرية العلة تعمد إلى تفسير أثر أزمات الموارد الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية والنمو على المدى الطويل مرتكزة على فرضيات من بينها الصبغة التبادلية للقطاع التحويلي. النقطة المهمة هو أن "الشكل الأول المذكور للعلة الهولندية لا يكون إلا مسار التكيف مع المزايا النسبية والرصيد الخارجي الجديد"[1]. للعلة الهولندية نماذج منها:

- نظرية Rybseynski
- نظرية النمو المفقر Bhagwati
- نموذج Gregory
- نموذج Corden

الدول النامية تواجه دائما صدمات خارجية غير منتظرة ومفاجئة محدثة بذلك أثر في ميزان المدفوعات، وبهذا تتأثر المداخيل الصافية من العملات الأجنبية، مما يؤثر على الميزان التجاري. الصدمة خارجية يمكن أيضا أن تؤثر على ميزان العمليات الجارية من خلال سعر الفائدة العالمي أو بعض موارد العملة مثل تحويل أموال العمال الأجانب. لنأخذ مثالا اقتصاديا نموذجيا يدرس حالة من حالات العلة، حيث "السلعة هي Q

[1]-Coussy.J(1991), ***Formes spécifiques du Dutch Disease en Afrique de l'Ouest : le cas de Nigeria et du Cameroun***, Revue Tiers Monde N° 125 Janvier – Mars, p.65

وسعرها PQ غير قابلة للتبادل مع الخارج وتسوق محليا، السلعة X سعرها Px وما يصدر منها للخارج نرمز له بـ XE .أما السلعة T سعرها PT فهي مورد طبيعي، مثل البترول "فلنفرض الآن هذه السلعة منتجة باستعمال العمل بحسب تقنية مبنية بدالة الإنتاج

$$T= Oh (LT), O > 0 ,HL >0 , HLL >0$$

فالعلة الهولندية ستحدث إذا $do >0$

LT: العمل في إنتاج السلعة T

HL: المشتقة الأولى بالنسبة للعمل

HLL: المشتقة الثانية بالنسبة للعمل"[1].

ممن عملوا على تشخيص الظاهرة كذلك، يوجد ما يسمى بأثر بالاس–ساموبلسون (Balassa-Samuelson Effect)، الذي يظهر بأنه إذا لم تزداد الإنتاجية فسيؤثر ذلك على معدل الصرف الحقيقي، التجارة وتدفق رؤوس الأموال سبب الاستثمار الأجنبي المباشر. القصد من عملية التشخيص هو التخفيف من حدة المرض أو تفاديه وهذا بـ :

- سعر صرف حقيقي معتبر.
- دفع التنافسية لدى قطاعات الصناعات التمويلية نحو الأمام.

خرج اقتصاديون بمعالجة للموضوع مفادها أنه "لما المورد الطبيعي المصدر يكون عرضه محدود وبطبعه ناضب في المستقبل القريب (حالة المحروقات في الجزائر، وفنزويلا، وغابون، ونيجيريا)، فحتمية التنويع ضرورية في مجالات سلع تجارية أخرى التي تمكن من إحلال البترول"[2]. هذا يقضي بمواجهة أعراض العلة الهولندية، توصية من الواجب اعتبارها في نهاية الرسالة واقتناص الفرصة عندما يكون الأمر لصالحنا أي عندما ترتفع الأسعار مما يدفع برفع الإنتاج " فارتفاع الإنتاج لمورد طبيعي يؤدي إلى زيادة الثروة الإجمالية، نوعية هذا التطور هو عنصر هام يجب الاهتمام به"[3].

في اقتصاديات البلدان المنتجة للبترول، العلاقة بين قطاع البترول والقطاعات الأخرى أمر مسير من خلال ميزانية الدولة أي ما يعرف بسياسة الدولة في تسيير الريع البترولي التي تؤثر بموجبها على الاقتصاد الكلي. تبدي الدراسات أن الحد من توسع النشاط البترولي وتراجع أو عدم انطلاق المنتجات الصناعية الأخرى الموجهة للتصدير أمر صعب المنال.

المهم كفكرة عامة عن هذه النظرية التي جاءت تحمل في طياتها دراسة النمو الاقتصادي، مؤهلاته الحقيقية، ومسببات الانكماش من خلال ظاهرة ركود الصناعة الإستخراجية. يكمن هذا الخطر في أن تدفق

---

[2]-Campan.E & Grimaud.A(1989), ***Le syndrome Hollandais***, Revue d'économie politique N° 6, p.820

[1]-Sid Ahmed.A(1987), ***Du Dutch Disease à l'OPEP Disease***, Revue Tiers Monde N° 112 Octobre – Décembre, p.904

[2]-Arzelier.M.P(1999), ***Exportation de ressources naturelles et évolution industrielle : Une modélisation dynamique par la théorie du contrôle optimale***, Revue Région et Développement N° 9, p.169

عائدات الصادرات أموال البترول على البلد المصدر له يؤدي إلى انخفاض قيمة العملات الأجنبية في السوق المحلية. نتيجة لذلك تتراجع أسعار المستوردات، بينما ترتفع أسعار المنتجات المحلية، والمشكلة التي تواجه البلدان المنتجة خاصة دول الأوبك هي أن ما تنتجه الصناعة التحويلية يأخذ في الاندثار، بسبب تفوق الصناعة الريعية – البترولية–(الاستثمارات الكبرى المتوجهة إلى قطاع البترول تعتبر شاهدا).

قد يكون سعي البعض إلى خوصصة قطاع المحروقات أي دعوة إلى ذلك ورفع القيود على دخول الرأسمال الأجنبي إلى قطاعي البترول والغاز هو من أمور علاج المرض. على أي حال بدا من الواضح أن عوامل النمو استنفذت جدواها بفضل إيرادات البترول لدى دول الأوبك وخاصة دول المينا. وعليه من الضروري تنمية الطلب المحلي وتوسيع النشاط الاستثماري، لأنه لدى دول MENAP مثلا من المال ما يكفي لتنويع الأنشطة الاقتصادية وتنمية صناعات تنافسية مطلوبة وزراعات، تحقق لها ميزة نسبية. المهم أن تعمل الحكومات على دعم مؤشرات الأداء الاقتصادي الأساسية، أي رفع معدل نمو الناتج المحلي الخام وخفض معدل التضخم،حتى تؤمن مناخ ملائم لتحقيق نمو اقتصادي مثالي.

قد تتشابه الأعراض المشاهدة في اقتصاديات البلدان التي تعتمد على ثروات طبيعية في دعم النمو والتنمية. هذه الأعراض ناجمة عن تصدير الثروات الطبيعية كالبترول، الذي تتغير أسعارها بسبب عوامل خارجية غير متحكم فيها. القطاع المنتج للريع يعرف منذ الأربعينيات توسعاً هائلاً إلا أنه غير مضمون، وفي جو هذا التوسع الإنتاجي القطاعي، تَعرِف القطاعات الأخرى نسياناً وإهمالاً وانكماشاً، وأخص بالذكر تلك القطاعات الهامة المصدرة هذا ما يعرف بلغز أو تناقضات النمو.

ترتفع المداخيل والإيرادات من العملة الصعبة لدى الدول المنتجة للبترول لنمو صادرات هذه السلعة. حيث يحفّز استعمال هذه الموارد المالية الطلب على السلع غير القابلة للمبادلة أو غير القابلة للتصدير مثل البناء، خدمات سيارة الأجرة، خدمات النقل الجامعي إلى جانب القابلة لذلك، فترتفع الأسعار المحلية في غياب تغير في الأسعار الدولية. من أهم المظاهر والنتائج الكبرى عن الارتفاع الكبير في الأسعار، هو تقييم سعر الصرف الحقيقي لأنه مؤشر قياس القدرة الشرائية الخارجية للعملة الوطنية (التنافسية الخارجية للاقتصاد).

إن طرح موضوع العلة الهولندية لدى دول المينا خاصة المنتجة للبترول، يطرح إشكالية النمو الاقتصادي المتواري حول ارتفاع الأسعار بدرجات عالية وكذا أهمية تسيير الريع البترولي بسبب البنية الهيكلية للاقتصاد التي تعتمد في ركائزها على الطلب من المنظور الكينْزِي المكبوح بسبب عراقيل هيكلية ومؤسساتية هامة. الأهمية الكبرى لقطاع البترول والمعوَّل عليها تقيّد بشكل حاد الديناميكية الحقيقية للاقتصاد وتحدّ من إمكانات امتصاص البطالة.

II-3 -2 - إنتاج وطلب البترول في ظل النمو الاقتصادي:

شهدت السوق البترولية تحولات مهمة منذ نشأتها، وتبرز أهميتها لما نجد لها علاقة وطيدة بالنمو الاقتصادي، وتزداد حقيقة الوعي بهذا المورد الاقتصادي الطاقوي، الذي لم يحدث في أي صناعة في العالم من التغيرات الجذرية بمثل ما حدث في صناعته.

تجاوز سعر البترول حاليا 100 $/ب، ليؤثر بالإيجاب على الناتج المحلي الخام للدول المصدرة، بسبب ذلك الدعم الهائل من العملة الصعبة لخزائنها حسب تقدير الخبراء إذا ارتفع السعر 25% فإن الاستهلاك يقل بـ1 %. أما فيما يخص المرونة، فلقد كان لها دورا في إبراز أثر تغير أسعار البترول على الناتج الخام العالمي، فقدر البنك الدولي العالمي بأنه إذا ارتفع البرميل بـ 10 دولارات تؤثر بعد سنة على انخفاض النمو بـ 3 % كان هذا في سنة 2005. مما لا شك فيه أن الأسعار الحالية أمر غير متوقع لأي من أطراف السوق البترولية، حيث أن هذا الارتفاع يفسره الطلب المتزايد مدعوما بنمو اقتصادي عالمي قوي في آسيا ودول باقي العالم، وكذلك بسبب الأزمات البترولية في نيجيريا ، إيران والعراق. ما يلاحظ خلال الدراسة، بان السوق البترولية العالمية محكومة بالعرض و الطلب اللذان يتأثران بـ:

- زيادة الطلب العالمي، أكبر مما كان متوقعا بالذات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند؛.
- كان من المتوقع أن تزداد الكمية المطروحة في السوق بحسب تقرير الأوبك وكذا من روسيا وبحر القزوين وغرب إفريقيا والعراق وغيرها، لكن هذا لم يحصل.
- حالة الأسواق المالية وعلاقتها بالأسواق البترولية العالمية خاصة وان المضاربين يساهمون في ارتفاع وانخفاض الأسعار.
- الأوضاع السياسية والأمنية ومشاكل لدى الشركات البترولية الكبرى.

يرجع التقلب في أسعار البترول إلى التحكم في السوق البترولية من طرف كارتلات متعددة. في فترات تاريخ الأسعار ولم يتأكد إلى حد الساعة أن المنافسة التامة الشفافة سادت يوما ما السوق، إثر هذا حلل بعض الاقتصاديين الأسعار على مبادئ اعتمدوها من بينهم :

1- "أطروحة Taki Rifaï, Jean Marie Chevalier Nicolas Sarkis

2- أطروحة Jean Masseron

3- أطروحة André Girand

Xavier Boy de la tour"[1].

يمكن القول إن ارتفاع أسعار البترول إلى هذه الحدود وفي أي وقت مضى ليس له ما يبرره من حيث الاعتبارات الفنية والاقتصادية، بل إنه نتيجة تضافر عدة عوامل تحدث في أوقات متقاربة مؤثرة على قانون السوق. يجمع الكل على إدراك الدور الإيجابي، الذي قامت به ومازالت تقوم منظمة الأوبك بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص من أجل طمأنة السوق والدول. في فكري ولحد الساعة ارتفاع الأسعار غنيمة وهبة الله

[1]-Yaici.F(2000), ***A propos des prix des hydrocarbures entrant que ressource naturelles non renouvelables,*** Revue Les Cahiers du CREAD N° 52, pp.27-45

لنا، جعل من الدول المنتجة والتي كانت تعيش الأزمات تخرج من وطأة الديون ولكن يغيب عنها الحكم الرشيد لهذه الثروات. في خضم هذه المساعي، رفعت الجزائر كباقي دول المنظمة المنتجة في ظل التقلبات الأخيرة إنتاجها إلى ما يزيد عن 1.200.000 ب/ي بحسب الحصة المقدرة لها من أجل ضبط السوق وهذا بيان عن حجم الإنتاج البترولي لدول الأوبك:

الجدول(II-2): إنتاج البترول لبعض دول المينا (الأوبك) (مليون برميل يوميا)

السنة/البلد	الجزائر	إيران	العراق	الكويت	قطر	السعودية	ليبيا	الامارت	الأوبك
2010	1.250	3.706	2.401	2.297	791	8.263	1.559	2.304	29.231
2011	1.240	3.628	2.665	2.538	794	9.293	462	2.517	29.786

المصدر: البيانات عن منظمة الأوبك (تقارير سنتي 2010 و2011)

تأتي أهمية تركيز الدول على استقرار السوق البترولية الدولية من خلال توازن العرض والطلب باعتبارهما عامل تحديد الأسعار، والعمل على توفير الإمدادات والتعاون الوثيق مع الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء.

المعروف حاليا، أن ما وراء أزمة أسعار البترول عوامل عدة منها بروز الطلب المفاجئ والمتزايد عليه من أطراف معينة، مثل الهند والصين مما أحدث هزة في الأسواق منذ 2004 وزاد من حدة المنافسة على الإمدادات بين عمالقة المستهلكين. أكد مكتب الإحصاءات الحكومي الصيني لوزارة، أن الإمدادات لمصافي الصين زادت بـ 17.2 منذ بداية 2004 مقارنة بعام 2003. وزادت الصين من البترول الخام نحو 40 % (2003/2004) أما في الهند فقد توقعت مؤسسة البترول الهندية الحكومية نمو وارداتها بـ 11% في 2004-2005 مع ارتفاع الطلب بـ 4% تقريبا. ومن الواجب عدم إهمال الدور الذي تلعبه "السياسات وأولويات الدول المصدرة الرئيسية والمستوردة وكذا الأزمات غير المنتظرة أو الاضطرابات السياسية"[1]، في سياق متابعة موضوع العرض المحفز من طرف الطلب.

II-3 -2-1 - العرض البترولي:

أظهرت أحداث العقدين الآخرين، "أولا مدى تأثر الطلب على البترول واستهلاكه بالتغير في الأسعار وبالسياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة في الدول الصناعية، وثانيا أن العرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة في الأجلين المتوسط والطويل مما كان يعتقد في بداية السبعينات"[2]. وعليه يستخلص مجموعة عوامل تحدد العرض العالمي للبترول وهي:

- الإمكانات المتاحة في حقول البترول وسياسة الدول المنتجة.
- الحاجات المحلية الإنمائية للدول المنتجة والحاجة لفوائض مالية.
- الطلب العالمي.

[1]-Sarkis.N(1998), ***Prévoir l'évolution du prix du pétrole un exercice délicat***, La revue Problèmes économiques N° 2586 du 14 Octobre, p.28

- سعر البترول السائد أو الجاري.
- المخزون الاستراتيجي.

يرتبط إنتاج البترول وعرضه بعوامل اقتصادية وسياسية خارجية أكثر من ارتباطه بعوامل داخلية، ويفسر هذا الارتباط تذبذب إنتاج الأقطار العربية من البترول خلال العقدين الماضيين حيث زاد من 18 مليون ب/ي عام 1973 إلى 22 مليون عام 1979 ثم انخفض ليصل إلى 18,4 مليون ب/ي عام 1995. بلغ الإنتاج العربي من البترول بعد عشرية من السنة السالفة الذكر حدود 26.111.746 مليون ب/ي ونظرا لبعض الاختلالات في الأسواق الدولية والظروف التي عاشتها السواق العلمية فلقد هبط الإنتاج هذا إلى ما دون عام 2005 ليصل إلى 24.8 مليون ب/ي عام 2010.

رغم التوقعات بالزيادة، إلا أنه من الصعب التنبؤ بالعرض خاصة وأن العالم يعرف تكنولوجيا جديدة للطاقة التي تشير إلى تبخر نوع من قوة الدول المنتجة للبترول وظروف نمو اقتصادي متذبذبة لدى دول العالم(منطقة الأورو، الولايات المتحدة الأمريكية،...). يقدر بعض الباحثين أن هذه الوضعية هي التي دفعت بالمنظمة إلى لجوئها لتحديد سقف الإنتاج، على أن يترك السعر لقانون العرض والطلب مع وضع سعر مرجعيا ذي علاقة بسقف الإنتاج المقرر. هذا التنبؤ يقود إلى علاقة بين العنصرين التالين :

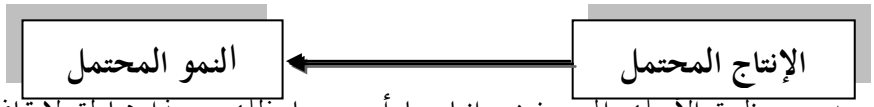

كم من مرة عمدت منظمة الاوبك إلى خفض إنتاجها أو عزمها ذلك، وهذا محاولة لإيقاف انخفاض الأسعار الذي يضر بإيرادات البلدان هذه، وبالتالي نموها، في الوقت الذي يعرف فيه الطلب الحالي مرونة منخفضة، أي ليس هناك مجال لاختيار بديل له في ضوء الجهود والاجتهادات من الدول المستهلكة، لإيجاد بدائل طاقوية وترشيد استهلاك المنتجات البترولية بأقصى قدر وجهد ممكنين. يصبح الطلب مرتفع المرونة، إذا أمكن للدول الاستهلاكية التحول عنه، إلى استهلاك سلع بديلة أخرى أو أرخص نسبيا، وهذا هو الدرس الذي يجب أن تفهمه الدول المنتجة ومنها الجزائر.

من المتوقع أن تستمر أسعار البترول مرتفعة في العقد الحالي أو ترتفع قليلا مما يساهم في زيادة الحجم الاقتصادي والمالي للأوبك. وإذا ما تم تتبع أسعار معادن وسلع أخرى نجدها كلها ارتفعت في سوقها، فالبترول ليس السلعة الطبيعية الوحيدة التي ارتفعت منذ 2003، فلقد"انتقلت عدوى ارتفاع أسعار المواد الأولية إلى معظم المواد الخام الأخرى...مثل الكوتشوك ،الكوبالت ،الذهب و القصدير"[1] بنسب عالية، كما حدث في أزمات سابقة، هذا يؤكد على أن هناك عوامل مشتركة تحرك هذه الموارد المعدنية في الاتجاه نفسه بنسب مختلفة،وكشاهد نجد ارتفاع "مؤشر CRB بـ 11%"[2].

1- عبد الخالق فاروق(2002)،***النفط والأموال العربية في الخارج***، طباعة حدائق المعادي،ص:20

2-Noyen.C(2005), ***Baisse du Dollar et forte hausse des cours du pétrole***, Revue Problèmes économiques N° 2886 du 9 Novembre, p.481

الدول المنتجة خارج الأوبك يمثل إنتاجها 62 % من الإنتاج العالمي، حيث تظهر بعض الدراسات، أن نمو إنتاجها عرف منذ مدة استقرار في غياب طاقات إنتاجية غير مستغلة لديها. بيد أنه في البلدان العربية، في كل مرة يتم اكتشاف موقع بترولي جديد، رغم أن التقديرات الحالية لقيمة الطاقة الإنتاجية العالمية غير المستغلة بأقل من 0.5 مليون برميل، حيث البيان أسفله يقدم ملامح الاحتياط لمواقع من العالم من بينها دول المينا:

الشكل(II-6): الاحتياطي البترولي العالمي 1975-2010

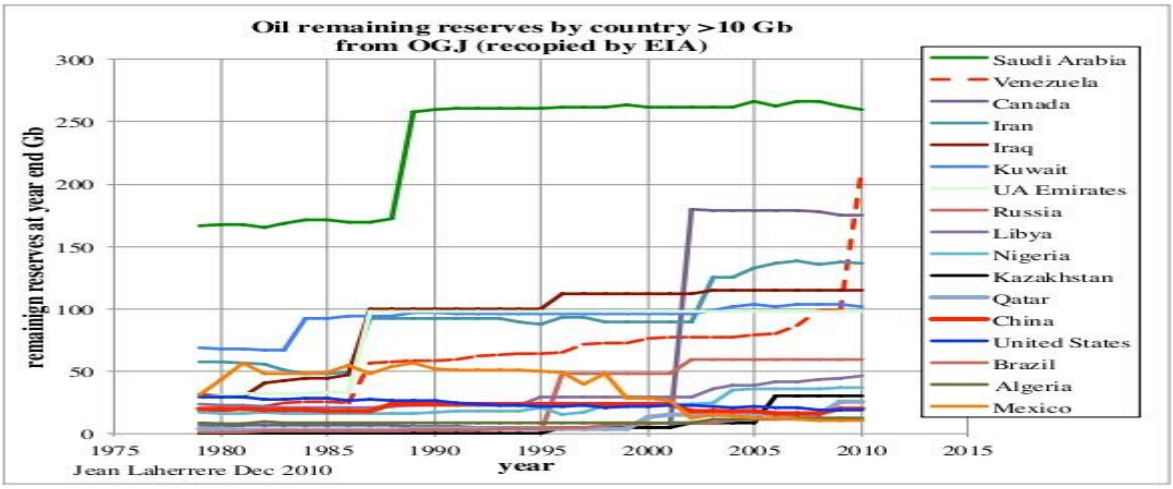

Source: De Sosa.L(2011), ***OPEC quotas and crude oil production***, http://www.theoildrum.com/node/7363, Consulté le 17/03/2011

منذ 1970، عرفت "دالة عرض البترول"[1]، تطورا إلى ما يقارب مستوى الطلب عليه و"لكل منطقة نصيبها من الإنتاج، فحصة الشرق الأوسط وصلت إلى 40%، في فترة الأزمتين البتروليتين السابقتين، قبل أن تصل إلى 20% في سنة 1984، ثم بدأ يعاود الصعود أما حصة أمريكا الشمالية انخفضت من 32 إلى 19% بين السنتين 1979 و1987 على التوالي. حصة الاتحاد السوفيتي سابقا ارتفعت من 15% إلى 22% لتعود إلى 10%، أما أمريكا الوسطى والجنوبية فخفضت حصتها من 14 إلى 10%، أما فيما يخص إفريقيا فقد تراوحت في حدود 10% في سنة 1999 أين كانت 74,1 ب/ي وحصة الأوبك كانت 42 % "[2].

بينت الوكالة الدولية للطاقة في تقرير **(**World Energy Outlook 2000 **)** الفرق الكبير بين إمكانات العرض بين مجموعتين:

- دول الأوبك.
- الدول خارج الأوبك.

وقامت بتسمية دول الأوبك بأنها "The Swing Producer " أي المنتج الذي يضمن ويؤمن المطابقة، بين العرض الكلي والطلب الكلي. يتأثر العرض البترولي بعوامل مختلفة وأولها الطاقة الإنتاجية أي أن الإنتاج العالمي للبترول هو محدود وسقفه الكفاءة الإنتاجية الممكنة والمتواجدة.

1- محمد أحمد الدوري(1983)،***محاضرات في الاقتصاد البترولي***،د م ج،،ص:121.

2- إحصائيات عن تقارير AIE و OPEC

إن مستوى العرض العالمي الحالي، يساهم بقدر كبير في نمو الاقتصاديات، خاصة دول الأوبك، فالكل يعرف مدى التغير في الأسعار الحاصل منذ 2002 إلى اليوم مما ساهم بقدر كبير في تحسين إيرادات هذه الدول – الجزائر مثلا–. النمو الحاصل في هذه المدة كان ومازال استثنائيا، حيث بلغ مستوى نمو دول منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما "يزيد عن 5 ,6 % سنويا (2003-2004)"[1]، وهو الأعلى مستوى في العشر الأخيرة كما بلغ معدل النمو بالنسبة للفرد على مدار السنتين 3,5 %، وهذه الإيرادات الناتجة عن بيع العرض بالأسعار المعروفة في هذه المدة إلى خفض البطالة بسبب فرص العمل الممنوحة.

التجربة التاريخية تؤكد أن بلدان منظمة الأوبك، تدرك بالفعل الأهمية المعقودة عليها عالميا في ضبط العرض أكثر من الباقي، وما يبرز قوتها في التحكم في قراراتها مدة ثلاثة أشهر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عندما حافظت على نفس العرض على الرغم من انهيار الأسعار إلى نحو 18 $/ب، وقد وعدت برفع حجم إنتاجها ودعم عرضها في السوق بما يوازي الطلب العالمي.

للعرض البترولي إيجابيات على الدول المنتجة، فهي بهذا حققت فوائض مالية كبيرة من عائداتها البترولية وتمثل نسبة كبيرة من إجمالي نواتجها المحلية هذا سينعكس على النمو الاقتصادي لها، بسبب المستويات القياسية للأسعار الحالية بعد أن مرت عدة دول بعجوزات كبيرة فاستدانت. هذا لا ينفي أن الدول المستهلكة لم تحقق فوائضا.

ارتفاع سعر البترول يرفع من مداخيل البلد المنتج، فيدعم سياساته الإصلاحية المعتمدة، كما يعزز لديه الرغبة في رفع حصصه الإنتاجية، وبهذا دعم العرض البترولي. إذ أن للبترول دورا هاما في الحياة الاقتصادية العربية (الجزائر) على الخصوص، فهو محرك الاقتصاد والداعم للأنشطة المختلفة. تساهم العائدات البترولية الناتجة عن العرض المباع بدور رئيس في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. تشكل الموارد الأساسية لموازنات البلدان المنتجة التي استطاعت تكوين الهياكل والبنية الأساسية التحتية لاقتصادياتها ومرافقها العامة وإحداث صناعات بترو كيميائية وغذائية وربما مصانع نووية كإيران.

ولقد استجاب العرض العالمي للزيادة في الطلب بدرجة كبيرة خلال عامي 2003 و2004 فبينما "ارتفع الطلب بمقدار 1,86 مليون ب/ي في عام 2003 عن مستواه في عام 2002 وبمعدل نمو بلغ 2,4 % فإن العرض ارتفع بمقدار 3,04 مليون ب/ي في 2003 من مستواه في عام 2002 وبمعدل نمو بلغ 4% وقدر مستوى العرض عن مستوى الطلب خلال 2004 حوالي 540 ألف ب/ي وارتفع بمقدار 3,36 مليون ب/ي عن مستواه في العام السابق بمعدل نمو 4,2% في حين ارتفع الطلب بمقدار 2,67 مليون ب/ي وبمعدل نمو بلغ 3,3 %"[2].

3– تقرير البنك الدولي، 2005

1– مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ***التقرير العربي الاستراتيجي 2004–2005***

في سنة 2005 بلغ مجموع المبيعات البترولية لدول الأوبك "حوالي 700 مليار دولار هذا ما يبرز أن زيادة الأسعار وارتفاعها كان له تأثيرات إيجابية كبرى على الاقتصاديات المنتجة، فزادت في الإنفاق والادخار معا، ومنها من سعى إلى التخلص من المديونية كالجزائر. نمت الاقتصاديات المصدرة للنفط سنويا بنسبة 7% في فترة 2003-2005 مقارنة بـ 4% فقط في الفترة 1999-2002، بسبب القرارات الاستثمارية الصائبة الجديدة والتي تكاد متنوعة، مع بقاء المؤشرات التضخمية معتدلة وعدم ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية، كما كان يحصل في الماضي القريب. فقد استطاعت أكثرية الدول المنتجة معالجة موضوعي عجز الميزان التجاري والموازنة عبر سياسات مناسبة ذات أهداف مركزة في حين الوقت مضى بقينا ندور في حلقة الاستهلاك وفقط"[1].

يبقى العرض والطلب على المدى الطويل في السوق البترولية من المحركات الأساسية لتغيرات الأسعار في المستقبل كما أن السعر العادل يبقى في حكم وإستراتيجية العرض والنطاق العملي اتجاه السوق من طرف الأوبك. فإذا كانت مرونة العرض خارج الأوبك غير متغيرة وعرض الأوبك يمكن أن يلبي الطلب الإضافي فهذا يدعو الأوبك أن ترفع عرضها في السوق إلى ما يقدر بـ **6%** إضافية بما يضمن سعر[2] 30$/ب في 2030. عموما يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المجهودات والعوامل في مقدمتها الطلب.

تعتبر الطاقة الإنتاجية محركا أساسيا في القدرة على عرض كميات معينة، فرغم الاحتياطات المكتشفة وخاصة عند دول الأوبك وبالضبط عند دول الخليج العربي أكثر مما عند الأخرى، إلا أنها تبقى مرهونة بالقدرة الإنتاجية المتاحة والممكنة، وما القدرة على رفع العرض العالمي إلا عن طريق دعم الاستثمارات الموجهة لعملية التنقيب والتنمية التي تشمل إمكانيات الإنتاج والاعتماد على التقدم التكنولوجي في دالة الإنتاج البترولي.

لسياسات الدول، موقعا في تحديد العرض ومدى حاجاتها للبترودولار، مواجهة بذلك الاستهلاك المحلي والطلب عليه، مدعمة خزائنها من المال للحاجة الحالية والمستقبلية وفي هذا نجد ما يعرف بسقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى التزام الأعضاء بالحصص .

II-3 -2-2- الطلب البترولي:

عالميا ،يتأثر الطلب على البترول وفق عدة أبحاث ودراسات أكاديمية بعدد من المتغيرات منها:

- النشاط الاقتصادي العالمي وحجمه.
- شكل وتوزيع النشاطات الاقتصادية.
- التطور التكنولوجي وخاصة في قطاع البترول.
- أسعار السلع المنافسة للبترول والسياسات الضريبية الخاصة به؛

2- الأوباك، ***تقرير الأمين العام الثاني و الثلاثون ، 2005***

1- OCDE ,***Rapport annuel 2005***

تثبت العديد من الدراسات، بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية، أقل كفاءة من تلك الصناعية في موضوع النمو، رغم الاعتماد والتركيز على هذه الموارد–البترول خصوصا– نجدها تدور في حلقة مفرغة بعيدة عن حلقات نمو أقاليم عالمية أخرى التي تستهلك ما نبيع لها من بترول.

إن الاستهلاك العالمي للطاقة عموما والبترول خصوصا منذ بداية القرن المنصرم، تركز في الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والتي قدرت بـ 20 مليون طن أي ما قيمة 5% من السوق. ليست الولايات المتحدة الأمريكية وحدها التي عرفت تزايدا ونموا في الطلب على البترول، بل عديدة هي البلدان قد تدخل في عوامل استثنائية في هذا الطلب، أما العوامل العامة نجد:

- التطور السكاني وتزايده.
- الدورة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لبعض البلدان.
- الأسعار.
- المناخ والظروف الجيوسياسية.

من المحددات المعروفة للطلب حالة المخزون الأمريكي من البترول، فإذا كان مستواه مرتفعا، فقد تلجأ هذه الدولة إلى استعمال نصيب منه، موقفة بذلك تزايد الطلب في السوق العالمي، وبالتالي ارتفاع الأسعار في أحسن تقدير على المدى القصير. كما يلعب المناخ دورا هاما لا يمكن إهماله، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد للطاقة –البترول– تدفئة البيوت والمصانع وغيرها. هذا لا يعني أنه في الصيف لا تكون هناك زيادة في الاستهلاك، فغالبية الأفراد يكونون في عطلة هذا ما يدفعهم إلى استهلاك أكثر مشتقات بترولية نتيجة أسفارهم وتنقلاتهم.

يؤثر الطلب على البترول على مستوى السعر، عندما تؤدي العوامل التي تؤثر في جانب الطلب إلى زيادة حجمه، بحيث ينتقل منحنى الطلب لأعلى. الطلب في موضوع البترول أنواع كما يلي :

- الطلب على البترول بغرض الاستهلاك.
- الطلب بغرض المضاربة.
- الطلب الكمي على البترول الخام.
- الطلب النوعي أي المنتجات البترولية.

لقد تضاعف الطلب عدة مرات فبينما كان في حدود "20 مليون ب/ي سنة 1960"[1]. ارتفع إلى الضعف عندما ارتفعت الأسعار سنة 1973 فكان 41 مليون برميل يوميا"[2]، كما وصل في سنة 1979 إلى "51

[1]-Chapelle.J(1968), ***Géographie économique du pétrole***, Tome 1, Edition Technip Paris, p.12
[2]-Dabbagh.M(1988), ***Fact and Folklore about the current oil and their stability***, OPEC Bulletin N° 4 May, p.14

برميل يوميا"[1]، وحسب وكالة الطاقة الدولية وصل الاستهلاك في سنة 1988 إلى ما يقارب 51 مليون ب/ي، أما عام 2010 بلغ حدود 86 مليون ب/ي. ،

إن مرونة الطلب على البترول شبه معدومة في المدى القصير والمتوسط. وعلى هذا الأساس، فإن مرونة الطلب على المنتجات البترولية، وبالتالي على البترول الخام تبقى ضعيفة إلى حد ما " غير أن بعض الدول الغربية تحاول رفع أسعار بعض المنتجات البترولية، للحد من زيادة استهلاكها كالبنزين مثلا، والارتفاع الحاد في أسعار البنزين، قد تؤدي تدريجيا إلى الحد من استهلاك هذا المنتج، بحيث يقلل من وسائل النقل الخصوصية وذلك إلى الحد الأدنى ويزيد من الكفاءة العامة لوسائل النقل الأخرى"[2].

تدرس العديد من الدول في الوقت الحاضر إمكانية التخفيض من استهلاك البترول. رغم هذا كله، فالطلب يتزايد يوما بعد يوم، مما جعل توازنه مع العرض غير محقق لحد ما، حيث أن الطلب العالمي أصبح يزداد بوتيرة أكثر سرعة مما كان متوقعا مؤثرا بذلك على السوق. يريد بهذا تبيان وجود عوامل ظرفية وهيكلية تزامنت في أوقات واحدة مؤثرة على الطلب، العرض والأسعار ولا يستبعد تأثير الطلب البترولي العالمي على النمو الاقتصادي العالمي، فقد فسرت العلاقة "بالمعادلة الرياضية، معبرة عن النمو الاقتصادي مقحمة التقدم التكنولوجي:

$$Y = (K, A\ L)$$

فسرت هذه النظرية مدى تطور الحياة الإنسانية مع التطور التكنولوجي وقد لقيت النظرية النيوكلاسيكية صعوبة في تفسير انخفاض النمو الاقتصادي عام 1973. وباقتحام الطاقة الملازمة للتقدم التكنولوجي فقد نجد بعض التفسيرات للنمو في العلاقة التالية:

$$Y = (K, E\ L)$$

(Y= الناتج، K = رأس المال، L = العمل، E = الطاقة)

هذه العلاقة الرياضية مبنية على أساس أن كل إنسان يحتاج إلى الطاقة وبما أن البترول يلعب الدور الكبير فهذا سيدعم الطلب عليه"[3]. وهذا الشكل يفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي والطاقة في عمومها والبترول على الخصوص:

الشكل(II-7):منحنى علاقة النمو الاقتصادي بالطاقة

[1] الهيئة المصرية العامة للبترول(1983)،***المدخل إلى صناعة البترول*** ،فيفري 1983 ،ص.83

[2] فاضل الجبلي وعدنان الجنابي(1980)،**سياسات الإنتاج والتسعير المثلي**، الطاقة في الوطن العربي الجزء الثالث منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الكويت،ص.33

[3]-Blanchard.O & D.Cohen.D, op.cit, p.115

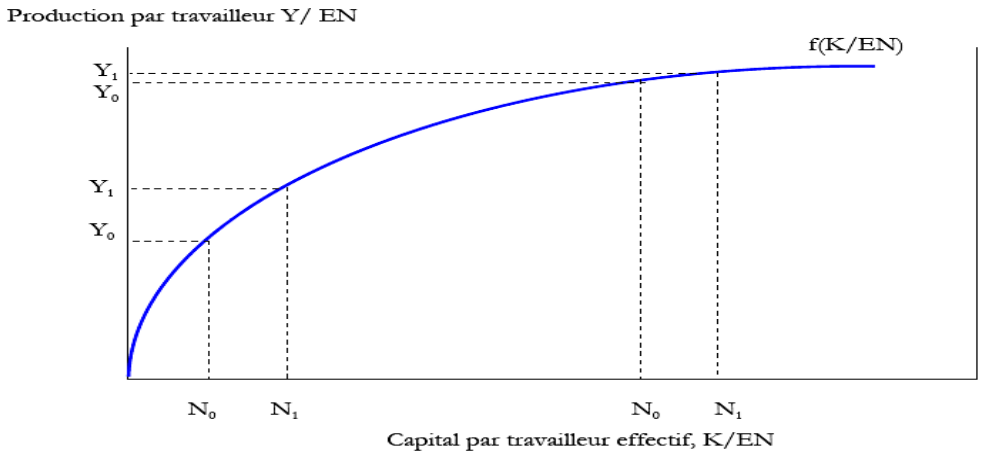

Source: Blanchard.O & Cohen.D(2004), ***Macroéconomie***, Edition Pearson Education 3ème Éd, p.217

إن الحاجة إلى دعم النمو الاقتصادي ضرورية وضرورة الطلب على البترول لا مفر منها. تضاعف الاستهلاك هذا خلال الفترة 1985-2005، والذي "كان في سنة 1985 يقدر بـ 3811 ب/ي أما 2005 فوصل إلى 8060 ألف ب/ي "[1] ، وبلغ عام 2010 ما قدره 84 مليون ب/ي.

بعض التقديرات توضح أن بلدان OCDE، تمثل المستهلك الرئيسي للبترول في العالم إلى ما يقارب 60 % من الطلب العالمي. وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور المحرك الرئيسي، فطلب الشمال الأمريكي من البنزين يمثل حوالي 39% من الاستهلاك العالمي خارج دول أوروبا. أما الصين فللتطورات الحادثة بها منذ مدة ومتواصلة فهي الداعم الرئيسي في النمو الاقتصادي والاستهلاك البترولي أكثر من 26% في ثلاث السنوات الأخيرة، فحسب تقرير للوكالة الدولية للطاقة عرف الطلب العالمي للبترول تزايدا. هذا التطور الملاحظ في التغيير في الطلب العالمي ناتج عن عدة أسباب وظواهر هي:

- النمو الاقتصادي العالمي الذي ما فتئ يتزايد منذ خروجه عن تلك الأزمتين البتروليتين؛
- الكثافة الطاقوية، فالاستهلاك العالمي الكلي للطاقة الأولية المعبر عنها بالبترول نسبة إلى كل وحدة حجم الدخل المحلي الإجمالي العالمي، انخفضت منذ 1971 إلى غاية اليوم بوتيرة متوسطة 1,1 % في السنة (WEO 2000)، تحت تأثير ارتفاع الأسعار، التطور التقني والتشوه الهيكلي للنشاط الاقتصادي؛
- حصة استهلاك البترول من مجموع الاستهلاكات الطاقوية فقد كانت 49% في 1971، و41% 1997 لدور الأسعار في عملية الاستهلاك، مقارنة مع أسعار الطاقات البديلة. أضف إلى صعوبة إحلال طاقات بديلة للبترول، مثل الصناعات البتروكيميائية، النقل، ما بين 1971 و1997 حصة البترول من الاستهلاك بلغت 94% و96% على التوالي في النقل وانخفضت من 22% إلى 9% في إنتاج الكهرباء ومن 35% إلى 27% في الصناعة و38 % إلى 26% في باقي القطاعات (WEO 2000).

[1]-British Petroleum(2005)***, Rapport annuel,*** juillet,

إن البحث في موضوع مرونة الطلب، يعطي تبريرات من منطلق أنواع البترول، حيث البترول الخام متنوع، فمنه الخفيف والثقيل، وغيره من الأنواع المختلفة، وعليه فإما "أن يكون طلب عام على مختلف الأنواع، وبالتالي تكون مرونة البترول الخام واحدة، أو يكون لكل نوع من أنواع الخام مرونة خاصة به وذلك لمعرفة الطلب منه"[1]. الغرض من المرونة تحديد حساسية الطلب إلى تغيرات السعر، فهو جامد أو غير مرن عندما لا يستجيب للتغيرات في الأسعار والعكس كذلك صحيح، حيث أن مرونته تكون كبيرة في بداية استغلاله.

تساهم الدول السائرة في طريق النمو بحوالي 68% في نمو الطلب، وقد قدرت الوكالة الدولية للطاقة أن استهلاكها من البترول، سيفوق الذي يستهلكه دول الأوبك في 2020 ومن العوامل المساعدة على هذا التطور الاستهلاكي لدى هذه البلدان: النمو القوي، التطور الصناعي، النمو السكاني وكذا مصادر الطاقة المتاحة والوفيرة.

قد تكون دول آسيا أكثر استهلاكا بالنسبة لهذه الدول إذا ما واصلت النهج الحالي في النمو الاقتصادي بـ 3,7 % بيد أن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سينخفض لديها الاستهلاك، " فرغم الديناميكية الاقتصادية المحصل عليها والمقدر بـ 3% في السنة إلى غاية 2020، فاستهلاك الطاقة في هذه المنطقة، لن يزيد عن 1,6 % في السنة "[2].

برزت دول مهمة في الاقتصاد العالمي وتحقيقها لمعدلات نمو عالية دفعها إلى زيادة طلبها الذي يستدعي حفز العرض، فهل ستضمن الاحتياطات العالمية الطلب العالمي رغم " الأهمية الحقيقية لاحتياطي الخليج. مجموع الاحتياطات العالمية الحالية 2004 المؤكدة قدرت بـ 1200 مليار برميل، أي ما يقارب الضعف ما كانت عليه في سنوات السبعينات و 60 % من البترول موجود في الخليج الفارسي"[3]. والبيان التالي يبين علاقة النمو الاقتصادي العالمي بالطلب العالمي على البترول وفق تغيرات أسعاره:

الشكل(II-8): ظاهرة النمو الاقتصادي العالمي في ظل نمو الطلب على البترول 2006-2010

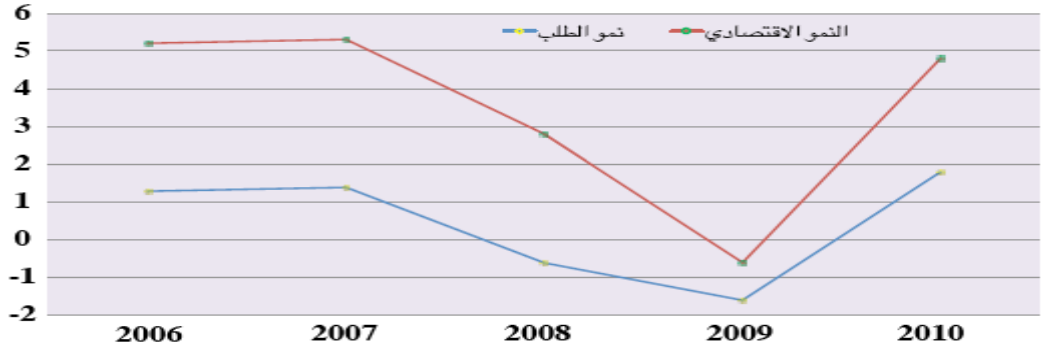

المصدر: الأوباك، ***تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون***، 2010، ص44.

[1] – محمد أحمد الدوري، ***مرجع سبق ذكره*** ص: 161

[2]-Appert.O(2001), ***Les évolutions mondiales du sectrur énergitique à l'horizon 2020***, Revue Problèmes économiques N° 2724 du 15 Août, p.14-19

[3]-Yergin.D(2004), , ***Pétrole pourquoi les prix n'arrêtent pas de flamber*** Revue Courrier international n° 704 du 29 Avril au 05 Mai 2004, p.36-38

من جهة عرض المحروقات إلى غاية 2020 سيركز الإنتاج البترولي على دول الأوبك. استهلاك المحروقات سيعاود الانطلاق بقوة نحو الارتفاع. نمو الاستهلاك العالمي سيركز لدى الدول الناشئة، زيادة استهلاكهم لوحدهم إلى غاية 2010 سيمتص ما يساوي الإنتاج الحالي للمملكة العربية السعودية. وبهذا يبقى "البترول أول طاقة في التنمية، تنامي العولمة الاقتصادية سيدفع بقوة نحو زيادة الاستهلاك لدى النقل، دائما يبقى تابعا للبترول"[1] .

في ثنايا العرض والطلب أدرجت عوامل ومؤثرات ومحددات منها ما عرف ومنها ما لا يمكن توقعه، فقد تحدث حربا لم تكن في الحسبان تؤثر على السوق أو قد تحدث التفجيرات في مراكز إنتاجية يكون لها دور في ارتفاع الأسعار. خذ على ذلك مثال الانفجار الذي حدث في مصنع سكيكدة[2] ،فهو لم يكن ليقع ولكنه حدث وعلى إثر هذا تحدث وزير الطاقة والمناجم في جريدة الوطن يوم 27 أوت 2006 عند قيامه بحملة تفتيشية "مؤكدا الارتفاع المتواصل للأسعار في الوضع الحالي دون الأخذ في الحسبان ارتفاع جنوني آخر قد يكون بسبب الحصار الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على إيران. خذ مثالا على ذلك ما حدث في ظل الأزمة المالية لعام 2008، إذ أن الطلب العالمي شهد تغيرات مذهلة في ديناميكياته على المستوى الدولي فلقد "سجل الطلب العالمي على النفط نموا سلبيا لفترتين متتاليتين، وهي المرة الأولى التي يشهد الطلب العالمي نموا سالبا منذ فترة الثمانيات"[3](صدمة الطلب الايجابية 2004-2006 وصدمة الطلب السلبية 2008-2009).

الأزمة البترولية الحالية مغايرة لتلك الحادثة في 1973 و1979. فالأسعار في أول أزمة ارتفعت بـ160% أما في الثانية بحوالي 108% أما منذ عام 2002 فارتفعت بـ 169% ولو حسبنا المدة التي دامت فيها الأزمات نجد الأولى حدثت وبقيت 9 أشهر، أما الثانية 10 أشهر والحالية، فأشهرها لم تتوقف منذ 2002 .أهم شيء مميز في الأزمات الثلاث، فالأولتين سببها العرض البترولي، أما الحالية فسببها الطلب، ومنه البوصلة البترولية تحولت ولا يمكن تكهن نوع الأزمات، التي قد تضرب اقتصاديات العالم مستقبلا ومن أي قطاع بالضبط وكيف سيؤثر.

[1]-Radanne.P(2004), ***Une chronique de l'économie de pétrole sur un siècle 1960-2060,*** Problèmes économiques N° 2847 du 17 Mars, pp.29-35

[2]- وقع انفجار بمصنع سكيكدة يوم 19 جانفي 2004 قدرت الخسارة بـ 800 ألف مليون دولار

[3]-كريستوف آلسوب وفتوح بسام(2010)،***تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية***،مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36 الرقم 135، ص.28

خاتمة:

تظهر التقارير بأنه يقع على كاهل المجموعة المصدرة للبترول القدر الأكبر من المسؤولية في ترشيد الإنتاج ورفع كفاءة وضمان امتداد عمره إلى أطول ما يمكن، و في ظل تحول السوق العالمية للبترول –كما هو متوقع– إلى سوق بائع مما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية للمصدرين في المستقبل المنظور، بأنه على هذه الدول تفادي المنافسة التصديرية، محافظة على تدني الأسعار.كما أن المضاربة ستؤثر على الطلب، حيث تؤدي إلى زيادة حجمه، بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى أعلى بما يدفع الأسعار إلى الارتفاع وقد ظهرت المضاربة في سوق البترول منذ منتصف الثمانينات.

يتوجه المستهلك عموما لهذه السوق، بغرض مواجهة احتياجاته الفعلية واقتناء البترول ويرفع السعر في هذه التعاملات، نتيجة المراهنة على الأسعار، إذ يعمد المتعاملين إلى إعطاء ملامح مستقبلية لأسواق البترول كنقص في الإمدادات المعروضة وارتفاع الأسعار في المستقبل.

ومن نتائج الدراسات المتاحة أن الطلب العالمي، سوف ينمو مستقبلا وبذلك سيرتفع الاستهلاك العالمي ويقابله دراسات للعرض(الإنتاج). علما، أن دراسات الدول الغربية تقدر احتياجات العالمية من البترول ثم تقوم بتقرير الإنتاج المتاح خارج دول الأوبك، لكي تنتهي بما يبقى على الأوبك كلاعب دور المنتج المكمل. يرى المحللون أن البترول سيبقى لفترة طويلة قادمة واحد من المؤثرات الأساسية في الاقتصاد العالمي، وذلك لمكانته الإستراتيجية في معظم الحياة الإنسانية فهو يعمل على الحفاظ على توازن السوق الدولي. معظم الدراسات حول البترول وبخاصة على الطلب العالمي دائما تأخذ منظمة الأوبك كمرجع قرار وحزم في دعم موازنة العرض(الإنتاج

البترولي) والطلب، فالأوبك تبقى مؤثرة وأداة غير قابلة للتعويض حاليا لاستقرار وموازنة الأسواق. والبلدان المستهلكة الكبرى، تؤثر في السوق من خلال تغير خزينها البترولي الاستراتيجي أو من خلال طلبها البترولي.

تظهر تقارير عدة عن منظمات دولية مختصة، بأن الطلب العالمي سيرتفع على البترول بنحو الثلثين خلال الأعوام الثلاثين المقبلة بالموازاة مع واقع الاكتشافات البترولية لدول مهمة على الصعيد الدولي وفي إطار معدلات الاستهلاك المتزايدة. لهذا يستنتج، بأن النمو الاقتصادي له علاقة وطيدة مع معادلة الطلب والعرض على البترول، وإذا ما تم التطرق إلى الأسواق كالبورصات، فأن دقة السيناريوهات على جودة المعلومات والبيانات التي تدخل في بنائها وعلى سلامة التحليل المنهجي المستخدم فيها، يلعب دورا هاما في توجيه الطلب والذي يقود بدوره إلى العرض.

إن أغلب الدراسات المتاحة تؤكد أنه على الرغم من تلك الجهود فإن الطلب العالمي على البترول سوف يستمر في الارتفاع وإنه سوق يظل يحتل مركز الصدارة بين باقي مصادر الطاقة رغم تكثيف عمليات البحث والتطوير ومرهونا في آن واحد مع الإنتاج البترولي.

الفصل الثالث: تقلبات أسعار البترول والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يرجع تباطؤ النمو الاقتصادي لدى الدول الغنية بالبترول إلى تقلبات أسعاره حسب الإثباتات الأكاديمية حيث تؤثر بالإيجاب، أو بالسلب علي خزينة الدولة، وعلى البورصات العالمية. مثلاً خلال القرن الماضي (20)، حققت اليابان كدولة فقيرة من حيث هذا المورد أداءً اقتصاديا جيداً مقارنة بروسيا الغنية بالمورد. ازدهار هذه السلعة فتح المجال أمام الدول الغنية لتسريع وتيرة النمو، وعملية التنمية، لكن قوى السوق ليست دائما داعمة لاقتصاد البلدان بما يروق لها. هذا الازدهار قد يؤدي إلى تقييم العملة، أو الارتفاع في أسعار السلع غير التبادلية، ارتفاع في الأجور، الاتجاه نحو انخفاض التنافسية وزيادة الواردات كما هو الحال بالنسبة إلى الجزائر ودول أخرى.

إن لمراقبة مفرزات الأسواق العالمية لمسار البترول المتنامي والتنبؤ بها،سعرا عرضا، واستهلاكا ليس بالأمر اليسير خاصة عندما تتجاذب الأسواق البترولية في ظل الأحداث المتباينة وتلك الضبابية التي تلف الإحصائيات وخاصة لما يتعلق الأمر بـ:

- حجم العرض.
- حجم الطلب.
- نمو استهلاك الطاقة العالمي.

التطورات الماضية والحالية في الأسعار تؤكد الخصوصية الأحادية لهذا المنتوج والذي يستدعي فهم كيفية تشكل أسعاره. من منطلق الأحداث، والمعطيات المدونة في تاريخ الاقتصاد يبرز أن الحاكم الاقتصادي الفعلي الحقيقي

لهذا الموضوع هو السوق. كما أكدت التقارير الاقتصادية أن للبترول مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الخام لدى البلدان المنتجة، مما يجعله المرتبة الأولى بين جميع القطاعات(حسب بيانات الناتج المحلي القطاعي). هذا الشكل يبين مساهمة هذا القطاع في اقتصاديات الدول العربية المنتجة إبرازا لموقعه الحساس في الاقتصادات الوطنية:

الشكل(III-1): هيكل الإيرادات العامة في البلدان العربية البترولية

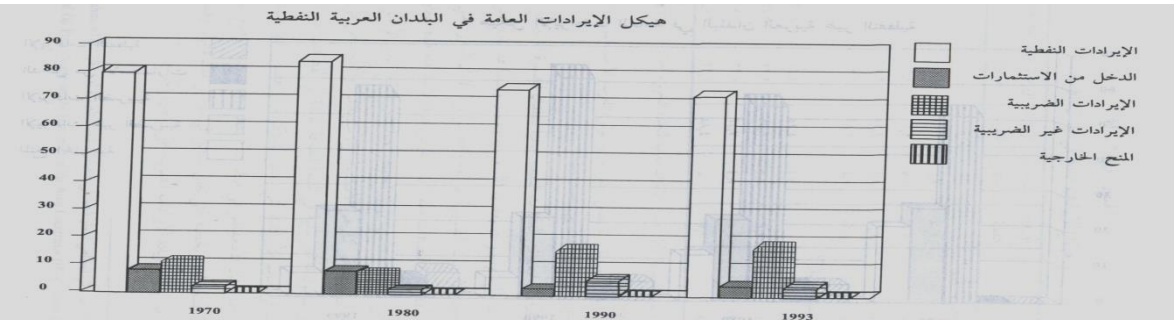

المصدر:عبد الرزاق الفارس(2001)، ***الحكومة والفقراء والإنفاق العام***، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة 2، ص.91

يلاحظ أن قيمة الصادرات البترولية إلى الناتج المحلي الخام مرتفعة لدى الدول المنتجة. بهذا تتميز اقتصادياتها بانفتاحها على أسواق العالم الخارجي نظرا لاستيرادها غالبية السلع الاستهلاكية والاستثمارية من الخارج وتصديرها للزيت الخام. إن أغلب الصناعات الحديثة تحتاج إلى الطاقة البترولية وتستمر بوجود البترول. ولهذه السلعة خصوصيات وهي:

-تقادم هذا المصدر الطاقوي، وتهديده بالفناء.

-تلويثه البيئة استخراجا، ونقلا واستهلاكا.

الاستخدام المفرط، المثقل لهذا المورد الطبيعي غير المتجدد يؤثر بقوة على السوق العالمية.

1-III - أسعار البترول من خلال النظرية الاقتصادية:

تكاد سوق البترول تكون شبه احتكارية تتحكم فيها:

- البلدان المنتجة الأوبك والبلدان المنتجة خارج الأوبك.
- الشركات الكبرى والبلدان المستهلكة.

هذه الأخيرة تؤثر في مخزونها بحسب احتياجاتها، وإستراتيجيتها بتقلبات أسعار البترول:

- في وضع المبادلات التجارية إذ يتم تحويل دخل من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة؛
- أما المنتجون فيتحصلون على جزء من دخل الآخرين الذي تحول إلى نفقات.

يؤكد جمهور من الخبراء، أن ما يشار إليه من أسباب اقتصادية في هذه التعرجات السعرية غير كاف للوصول بالأسعار إلى ما وصلت إليه في الفترة الأخيرة، فبالرغم من ارتفاع معدلات النمو والتنمية الاقتصاديين في عدد من البلدان فإن الواقع لدى بعضهم يشير إلى أنه ليس السبب الحقيقي في ارتفاع الأسعار بدليل وجود فائض يومي يتجاوز المليونين ب/ي خذ على ذلك أمثلة عديدة:

- الوضع في العراق من المنفي عن السوق إلى العائد.

- تفجير أنابيب البترول في مواطن عدة من العالم مثل نيجريا.
- أزمة BP وأزمة شركة إيكوس.
- الوضع في إيران، وموضوع الحصار الاقتصادي.....

III-1-1- سعر البترول:

يقتضي هذا الجزء التطرق إلى وجهة الفكر الاقتصادي للبترول عموما المتبناة في موضوع الموارد الأرضية، الموارد المنجمية، الموارد الزراعية والريع العقاري إذ أن التفريق السلعي والتخصيص الإنتاجي هو وليد العصر الحديث.

لابن خلدون تحليل دقيق لمحددات السعر في السوق خلال عملية النمو الاقتصادي مرتكزا على فكرتي العرض والطلب إذ يرى "أنه كلما اتسع البلد، وزاد عدد سكانه، وكثر عمرانه فإن أسعار السلع الضرورية مثل الأقوات ... ترخص والعكس بالنسبة للسلع الكمالية"[1]. حلل ظاهرتي ارتفاع وانخفاض الأسعار لمجموعات سلعية رئيسية خلال النمو رابطا بين عملية النمو، وما يتبعها من زيادة الدخول، والرفاه وانخفاض أسعار البترول. اعتبرت المواد الأولية ركيزة في الاقتصاديات العربية، فانخفاض أسعاره معناه نقص المداخيل، وربما الأزمة تكون عندما يكون أقل من السعر المرجعي المعتمد في إعداد قانون المالية، أو اقل من كلفته كما حدث في 1986 و 2009(حالة الجزائر).

إن الكلاسيكيين يرتكزون على مبدأ السلع، إذ تعرف قيمتها من خلال ندرتها. وعليه يخرجون بفكرة أن" سعر الموارد المنجمية يبقى محددا عند رواد الكلاسيك بالميكانيزم المشترك لكل السلع "[2]. آدم سميث (نظرية الريع العقاري) درس القيمة القائمة على تكلفة الإنتاج حيث أن السعر لديه يساوي في تقديره للموارد المنجمية مثل الطريقة التي يتحدد بها في السلع الزراعية وغير الزراعية غير المتجددة.

دعم مفهوم أسعار الطاقة، **ألفريد مارشال** ،فادخل فكرة عدم تجديد الإنتاج الفيزيائي للمصادر المنجمية التي تفسر الموارد الناضبة وتغطي ليس فقط سعر الإنتاج ولكن أيضا تكلفة الاستغلال. كما اعتبر أن المنفعة والطلب هما المحددان الأساسيان لسعر السوق لأن المستهلك يسعى لتحقيق أقصى منفعة أما المنتج فأقصى ربح ممكن.

III -1- 1-1- تعريفات لسعر البترول:

1- عبد الرحمن يسري أحمد، ***مرجع سبق ذكره***، ص.166

2-Barret.P(1983)**, *La théorie des prix de l'énergie dans la pensée économique***, Cahiers de l'ISMEA N°12 série EN N° 1, p.1813

تعتبر الأسعار إحدى أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد عمدت الشركات الكبرى (Les majors) في أول الأمر للتعاقد فيما بينها لتسوية العرض وتحديد الأسعار. ديناميكية الطلب العالمي على خام البترول دفع بهذه الشركات إلى الزيادة في التنقيب والاستخراج في مواقع عبر العالم. في هذا الوقت تزامنت حركات تحررية وطلب الدول صاحبة الأراضي المستقلة بحق القسمة العادلة للريع البترولي. أدى هذا إلى حصار اقتصادي فدفع بتخفيض الأسعار إلى أدنى مستوى ممكن. في عام 1960، اجتهدت دول الأوبك بالتحكم في زمام الأمور من مراقبة ثرواتها وتأميم المصانع فدفعها إلى عقود القسمة الريعية. بدأت تتضح أكثر فأكثر معالم التحكم في السعر والسيطرة عليه، ففي بداية 1970 وصلت نسبة استعمال الإنتاج واستغلاله أقصاها مما أعطى وجها آخر لأسعار البترول.

خلص الاقتصاديون إلى أن للمعطيات السياسية أثرا على سعر البترول وهذا ما أبرز في أزمة 1973، الحرب العربية الإسرائيلية، و الثورة الإيرانية. على كل حال يطرح السؤال: ما هو المعنى الحقيقي لسعر البترول الذي كان سائدا في هذه الفترات وما بعدها؟.

يعرف السعر البترولي بأنه "تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال مدة معينة و محددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها"[1]. من هذا التعريف تبرز تركيبة سعر البترول وهي:

- كمية البترول الممكن عرضها بسعر معين.
- كمية البترول المطلوبة بسعر معين.
- تركيبة سوق البترول.
- نوعية المعلومة لدى المشترين والبائعين(درجة الثقة أو الخطر).

عند ارتفاع سعر السلعة البترولية تحصل محاولة خفض في الطلب العالمي غير أن هذا التأثر هو قصير المدى لأن مرونة طلب البترول بالنسبة إلى السعر ضعيفة. وهذا الارتفاع يؤدي إلى شيئين هما:

- محاولة تطوير طاقة إحلالية.
- اقتصاد في الطاقة.

عندما تطرح كمية منتجة من قبل البائع فهنا تحظر الرغبة وأمل بيع هذه الكمية من أجل تحصيل عائد باحث عن قيمة الكمية الممكنة الملبية لرغبة المشتري ورغبته معا. وعندما يكون هناك رد فعل من لدن المنتجين من خلال تلك الكميات المنتجة المطروحة بسبب تغيرات الأسعار، تحدث مرونة العرض نسبة للسعر. هذا يعطي البترول عرضا خاصا لكون أن المنتج اليوم ليس بنفس الثقة الإنتاجية لغد، مما يضطر بأن يقوم المنتج دائما بمراقبة ظروف السوق البترولية.

1-Antoine.A(1987), ***Pétrole : marché et stratégie économique***, Edition Economica, p.16

III -1- 2-1- ميكانيزمات سعر البترول:

برزت عدة تساؤلات حول الموضوع عند اقتصادي العصر الحديث ومن أهمم Hotteling وأتباعه في عموم فكره حول أسعار المواد الناضبة، فيقول "كيف يتم تحديد قيمة أحد المناجم وما هو المستوى الأمثل للاستخراج، هل هذا يختلف في حالة المنافسة التامة، الكاملة أو في الاحتكار؟[1].

لهذا تحديد سعر المنتوج الريعي لم يكن سهلا ولا يزال كذلك، هناك من ذهب إلى إتباع منهج النماذج القياسية حيث يقول " يمكن تطبيق نماذج الاقتصاد القياسي المعقدة لتوضيح تطور أسعار البترول منذ 1960، كانت هذه المهمة سهلة جدا في الفترة 1960-1970. بحيث يلاحظ وجود منافسة غير ظاهرة واستقرار كبير في مختلف أطراف الساحة البترولية، ووجود أسعار عادية وأخرى جارية"[2].

يقول ريكاردو: إن سعر مورد حتى وإن كان غير متجددا يتحدد وفق القانون العام للعرض، والطلب حيث تساهم المنافسة الحرة والكاملة كل مرة في تحديد سعر التوازن التنافسي. وعليه في سياق هذا التحليل تم افتراض بأن "الريع يعبر عنه ب (R) (أو أكثر وضوحا بالفائض) على مستوى الإنتاج يعبر عنه بالفرق بين الكلفة التقنية للإنتاج (**C**) والسعر المحقق Pr إذن:

$$\mathbf{R = Pr - C}$$

في حالة دخول شركتين لسبب أو لآخر في عملية إنتاجية، فإنه من البارز بأن قسمة هذا الريع لا يمكن التفاوض بشأنه إلا بشرط معرفة كل طرف القيمة الحقيقية للمتغيرين (Pr) و (C)"[3]. ويخلص العمل هذا إلى أن عدم الحصول على المعلومات حول السوق يفقد أطرافه القوة في التحكم في آلياته. هذا الوضع أدى بعدة مؤسسات انتهاج مسار الشراكات، واتفاقيات بما يضمن دعم التموقع في السوق. أما حاليا، فلقد أصبحت المعلومة متاحة وآلية انتقالها سريعة جدا، متطورة ومؤثرة في سلوك الأعوان الاقتصاديين الفاعلين في السوق.

كان الخلاف كبيرا حول الموضوع ومازال كذلك بين أعضاء المعادلة التسعيرية ؛ إذ إن الإخفاق دائما كان سيد الموقف. عندما ازدادت الأسعار 1979-1980، حذرت المملكة العربية السعودية أعضاء الأوبك من أن الأسعار المتزايدة ستؤدي إلى انخفاض الطلب وحدث هذا فبرزت ردود أفعال عديدة بين المستهلكين من بينها:

- الاعتماد على ترشيد استهلاك الطاقة.
- زيادة كفاءة الطاقة في العمليات الصناعية والسيارات.
- تراجع الطلب العالمي.

السعي للمحافظة على الأسعار الرسمية كان مكلفا، وأكبر من قدرة الأعضاء في الأوبك فانتهجوا بذلك منحى آخر أو آلية سعر جديدة تقضي بالمحافظة على كميات الإنتاج. نظرا للغش والفشل، ذهبوا إلى خطة تسعير

2-Barret.P, op.cit, p.1823

[2]-Fercelle.J & Loroundj.B(1985), ***Energie modélisation et économétrie***, Economica Paris, p.580

2-Ayoub.A, op.cit, pp.34-36

تعتمد على صافي القيمة ونظام تسعير يعتمد على مفهوم الأسعار المستهدفة فكان السعر المستهدف الأول 18 دولارا في عام 1986، ثم 21 دولارا في عام 1991 ونجحت آلية التسعير هذه من رفعه من مستوياتها المنخفضة .

أصبح من الثابت أن تسعير البترول الخام يقوم على أساس أسباب تختلف كل الاختلاف عن المبادئ التي تحدد أسعار المنتجات الأخرى الزراعية والصناعية منها:

- السوق البترولية سوق غير حرة فعليا.
- تأثر السعر بالأحداث المحلية والتطورات الدولية.
- تأثير الطلب النهائي على المشتقات البترولية.
- نظرية الذروة البترولية.
- اختلال التوازن بين العرض والطلب.
- الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.
- تذبذب الدولار أمام عملات أخرى.

ليس من السهل تحديد السعر هنا والإشكال القائم في أن المحددات، والعوامل التي تدخل في العملية الحسابية تفوق اثنين(عوامل الإنتاج).

تعرضت السوق البترولية العالمية إلى أكثر من أزمة انعكس تأثيرها على الاقتصاد العالمي ومداخيل الدول وبالتالي على نموها الاقتصادي. خلال أزمة 1973 ، " ارتفعت الأسعار لأنها كانت تخضع لمحددات السوق. يمكن للدول المنتجة للبترول أن تربح الكثير عندما تدعم الطلب بوسيلة أو سلاح السعر. فرضا أن هناك هبوط 10 % من الطلب والأسعار لم تتغير فهذا يؤثر على المداخيل بانخفاض قدره 10 %

$$R = p.\ q$$

إذا $\Delta R = p.\Delta q + q.\ \Delta p$

ومنه $\Delta R/R = p.\Delta q/p.q = \Delta q/q$

لما $\Delta P = 0$

P هو السعر q هو الكمية R هو الدخل

بالرجوع إلى فرضية انخفاض الطلب ب 10 % فنحصل على :

$$\% \frac{DQ}{Q} = -10$$

$$\frac{DR}{R} = -10$$ % فتأثر على:

وبافتراض مرة أخرى أن هناك رغبة في الإبقاء على مستوى المخرجات (المحافظة عليه). إذا كانت مرونة الطلب تقدر بـ (-0.5)، عند الرفع من 9 بمستوى 10 % (بعد الانخفاض الأول) يقتضي بأن السعر يخفض بـ:

$$\% \frac{DP}{P} = \frac{1}{N}\frac{DQ}{Q} = \frac{1}{-0.5}10 = -20$$

يتم الحصول على (N) التي تعبر عن مرونة السعر ومنه انخفاض الدخل يكون:

$$-20\ \% = \frac{DP}{P} = \frac{DR}{R}$$

هذا عندما يعاد النظر في تغير الطلب بتخفيض الأسعار والتغير في (q) يساوي الصفر. ما يمكن مشاهدته أنه إذا كانت مرونة السعر أقل من الواحد فليس من العقلاني المحافظة على الدخل من خلال تخفيض السعر. المهم أن المعادلة السعرية وما يرتبط بها من إعادة توزيع الريع البترولي مرة هي في مرمى دول الأوبك ومرة لا، لأن الدول الكبرى لها قوة الشركات الكبرى في التأثير على التسعير ومن مجهودات الأوبك أنها وضعت ما يعرف "بآلية ضبط الأسعار"[1] والتي بدأ تطبيقها منذ 2000.

إذا تجاوز السعر الحد الأعلى ودام هذا التجاوز أكثر من 20 يوما يدعم الإنتاج بنمو 500 ألف ب/ي وإذا حصل العكس ودام أيام يخفض الإنتاج بنفس الكمية المذكورة. جاء هذا عبر اجتماع وزاري بالأوبك وقد ارتفع السعر خلال 2000 –2003 إلى نحو 25 $/ب في المتوسط وهو ما أدى إلى تحسن طفيف في نصيب الدول المصدرة للبترول من صافي الريع. وعلى اثر ما سبق، فأهم المبادئ التي يستند إليها تقدير سعر البترول ومتفق عليها عبر اتفاقيات دولية":

- مبدأ ارتفاع الأسعار بـ 2.5 **%** سنويا لمواجهة التضخم (عن اتفاقية طهران 1971).
- زيادة 5 سنتات سنويا علاوة نضوب البترول.
- مبدأ تصحيح سعر البترول تبعا لما يطرأ على قيمة الدولار (اتفاقية جنيف)"[2].

هذه هي المبادئ التي اتفق على اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الرسمي حفاظا على قيمته الحقيقية.

III-1-2 - أنواع أسعار البترول:

تغير سعر البترول منذ أن وجد هذا المنتوج فأصبح له مراحلا تطوره، والميكانزمات التي اعتمدت في تحديده والعوامل المؤثرة فيه. إن "كمية البترول المحدودة واستغلالها المتواصل يؤثران في سعر البترول بالارتفاع عاجلا أو آجلا بسبب الندرة المتزايدة، حتى في عالم ستاتيكي أو طلب لا يتغير"[3].

بينت القراءة التاريخية للسوق البترولية العالمية بأنها متكونة من عدة أسواق مختلفة ومعقدة علاقات عناصرها بعضها ببعض. هذا التعدد هو الذي صنع سعر البترول المتعدد البترولي خلال نماذج مختلفة للقطاع كما

---

[1] Price Band- تقتضي هذا الميكانزم تحريك الإنتاج بالزيادة أو النخفض بما يحافظ على الأسعار بين حد أدنى وحد أعلى (سلة الأوبك (22-28)) ("أنواع البترول السبعة"المعروفة لدى دول الأوبك (–خام صحاري الجزائري– ميناس الإندونيسي–) . هذه الأسعار هي متوسط أسعارMechanism بوني الخفيف النيجيري– أيسوس المكسيكي– الخام العربي الخفيف السعودي– خام دبي– يناخوان الفينز ويلي).

2- Nouschi.A(1999), ***Pétrole et relations internationales de 1945 à nos jours*** Edition Colin Paris, p.104

3- Amundsen.E.S(1992), ***Théorie des ressources épuisables et rente pétrolière***, Economica, p.21

يلي "تعظيم الثروة، أوعدم تعظيمها، الصنف الأول يمكن تقسيمه إلى نماذج احتكارية (نماذج منتجة متحكمة) ونماذج من نوع حقوق الملكية. النوع الثاني يمكن تقسيمه إلى نموذج الدخل الهدف والنماذج السياسية"[1].

لم يرد في الفكر الاقتصادي إيجاد طريقة موحدة لتحديد السعر البترولي وضبطه، ولهذا بقي المجال مفتوحا خاصة منذ أزمة 1973. للتطرق إلى أنواع أسعار البترول المعروفة يستدل بهذا الشكل البياني المختصر:

الشكل (III-2): التداخل بين مختلف أنظمة سعر البترول

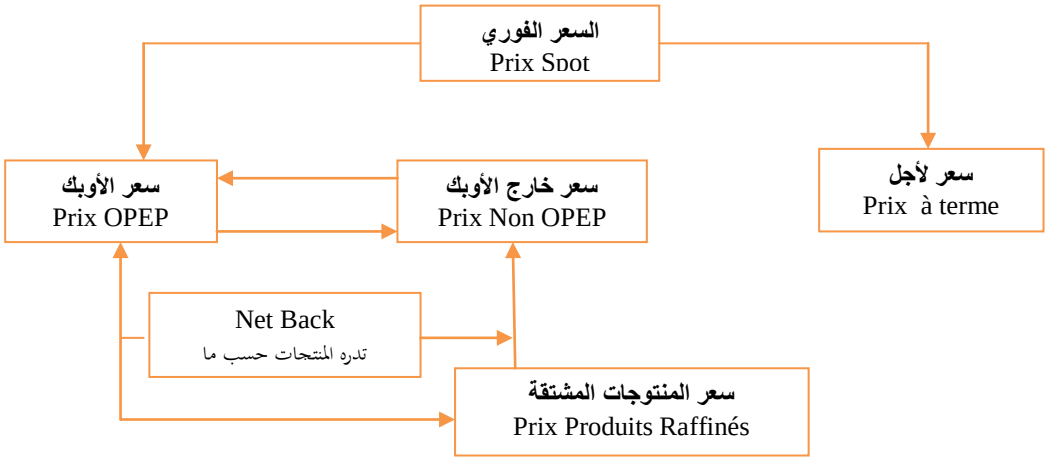

Source : Forecht.R(1985), ***Le marché pétrolier international***, Revue Notes et Etudes Documentaires du 1/8 , p. 93

تضاعفت أسعار البترول خلال الأزمة الاقتصادية 1973 أربع مرات حيث أخذت الأوبك كارتلا حقيقيا الذي بدأ يتحكم في تحديد الأسعار مما زاد من قوتها التأميمية التي اتخذتها الدول المهمة المكونة للكارتل هذا، فكان له دورا في تغيير اللعبة التجارية والتسعيرية.

البترول الأمريكي، البترول الجزائري والبترول السعودي، وآخرون يختلفون في كلفة إنتاجهم،حيث أن السعر الجاري هو السعر الذي يقارب الكلفة المتوسطة لاستخراجه من الآبار الأمريكية، وكذا بالنسبة إلى الجزائر. الفارق بين التكاليف التي يقبلها البلد لدفعه ولنفترض الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه فعلا كلفة إنتاج البترول لدينا أقل منها. الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بقبول هذا حفاظا على مصانعها بهذا السعر المقبول من قبلهم يصبح مرجعيا بالنسبة إلى الدول البائعة ،منها دول الأوبك و"يسمى هذا بالسعر الأعلى أو الأقصى[2] . هذا التسعير انتقده العديد من البلدان من بينها الولايات المتحدة خاصة في أزمة 1986 وطالبوا بسعر عقلاني "[3].

بعد الحرب العالمية الثانية حدد سعر نفط الشرق الأوسط وفق "**قاعدة الصافي المحقق أي :**

سعر بترول الخليج العربي = سعر بترول خليج المكسيك + تكاليف النقل إلى نيويورك – أجور النقل من الخليج العربي إلى نيويورك"[4].

1-E.S.Amundsen.E.S, op.cit, p.161
[2] - Prix Plancher, Prix plafond
3-Ayoub.A, op.cit, p.7
1- ض.م الموسوي(2005)، ***ثورة أسعار البترول 2004*** ، د.م.ح،ص.59

بسبب هذه الطريقة أصبح سعر هذا النوع من البترول منخفضا جدا بالنسبة الى الأنواع الأخرى. وهذه أنواع أسعار البترول المعروفة، المتداولة في السوق العالمية، ومنها الذي لم يبق له عنوان الآن لكن التاريخ دونه.

1 - السعر الرسمي:

ظهر البترول في القرن 19.كانت الشركات البترولية تبيع بترولها بسعر تعلن عنه، وعليه بدأت تسمى الأسعار المعلنة (الأسعار الرسمية) لأنها صادرة عن مؤسسات رسمية.تاريخيا ظهر هذا السعر سنة 1880 عندما كان البيع يتم عند البئر البترولي فعملت الشركات للإعلان عن أسعارها، ودعمها بحسومات وبدأ التنافس التسعيري. مع الوقت ،اعتبرت الأوبك هيئة رسمية في السوق ومصدرا مرجعيا لهذا السعر المعتمد من قبلها (Prix- OPEC) .

اجتهدت دول الأوبك لتحديد سعر مرجعي يحمي إنتاجها من التحكم والأزمات فسعت إلى تحديد أدنى سعر للحالة اللازمة. في كل مرة كانت للمنظمة طريقة للحساب، إذ تأخذ دول (OCDE) كمؤشر في العملية الحسابية. على إثر هذا قال R. Warner مدير شركة " Mobil Oil" على الأوبك أن تصرح بتغيرات السعر، ومستواها الإنتاجي من أجل أن الشركات، والمستهلكين يستطيعون مواجهة الوضعية"[1]. بعد إنشاء واجهة دولية للسوق البترولية، قام السوق الفوري بتحديد مستوى أسعار البترول الخام منذ عام 1973. لم تكن الأسعار الرسمية للأوبك من قوة سوى التطابق مع الأسعار الفورية أو متأخرة شيئا ما.

خلقت هذه المنظمة ثورة اقتصادية بترولية بسبب بعض الأسواق مثل :

- بروز السوق الفورية.
- السوق الآجلة.
- عقود Net Back .
- سوق مشتقات البترول.

يرى بعض اقتصادي البترول أن السعر الرسمي يتحدد من خلال قيمة المنتجات المشتقة للبترول الخام في سوق تنافسية للاستهلاك النهائي. أي تغيير في الطلب المشتق يؤثر مباشرة في السعر الفوري للبترول الخام وبدوره يؤثر ويحدد السعر الرسمي.

يعود أصل الأسعار للتطورات في الإنتاج والاستهلاك فكان سببية ظهور السعر عدة ظروف منها:

- تطور الحاجة للبترول.
- ظهور عملية تكرير البترول وتصفيته.

أخذ العمل به وأصبح سريان المفعول منذ سنة 1948 فسمي (Posted Prices, Prix Affichées).نظرا للنفوذ الأمريكي وحجم استهلاكه الكبير أصبح يؤدي دورا مؤثرا في الأسعار البترولية.إثر هذا قال P.H. Frankel "إذا الأمريكيون يودون حماية صناعتهم ، يجب عليهم القيام بها في حدودهم وليس في المصدر، أي عند

2-Benissad.M.H(1981), ***Eléments d'économie pétrolière***, OPU, p.21

الآخرين"[1]. هذا السعر كان يعلن من قبل الشركات البترولية عند مصدر الإنتاج والاستخراج، وعندما دخلت الشركات الأمريكية دولا أخرى انتقل إعلان السعر إلى موانئ التصدير.

" ما بين 1913 –1946، الشركات الأمريكية فرضت سعر مدير (Prix Directeur) لخام خليج المكسيك (PGM) مستقلا عن سعر البيع الحقيقي. من هذا العمل، إذا كان النقل من فيلادلفيا إلى الولايات المتحدة، سعر caf لخام بترول فنزويلا (Pv) أو الشرق الأوسط (Pm) يجب أن يحصل عليه كما يلي :

فيلادلفيا– مصاريف النقل خليج المكسيك + PGM =Pm =PV

هذا النظام لتحديد هذه الأسعار غير عادل وفي مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية"[2].

كم من مرة سعت المملكة العربية السعودية لرفع قوة الأوبك في السوق العالمية من خلال "عملها"[3] على إيقاف الممارسات المشبوهة بخصوص البيع بسعر أقل من السعر الرسمي والخروج عن نطاق الحصص المتعاقد عليها.

مارست منظمة الأوبك حربا في الأسعار لأن المنتجين غير الأعضاء الآخرين مونوا السوق وغمروها بأي سعر لخلط الحسابات. هذا الأخير كان وجها جديدا لظهور أسعار أخرى غير تلك التي كانت تسود الساحة.

2 - السعر الفوري:

يعرف السعر الفوري أو السعر الحر الذي يتحدد وفق السوق الحرة (SPOT) ولهذا يسمى (Spot Prices) إذ يعتمد تقديره على أساس العرض والطلب. منذ سنة 1973 وضع شكلين من الأسعار:

- الأسعار الرسمية Prix Officiels (PO)
- الأسعار الفورية Prix Spot (PS)

أنشئ هذا السعر تبعا للسوق المسماة السوق الفورية (Marché Spot) من طرف الشركات الكبرى مضاهين بذلك ما جاء بعد 1973 من ظروف. هذه السوق تعرف بأنها سوق حرة لأجل قصير، حيث يحدث بيع البترول الخام هروبا من عقود طويلة المدى بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية. الأكثر أهمية هي أسواق روتردام والكاريبب، وسنغافورة، وسوق لندن. أنشئ في عام 1981 ولا يسمح للمشترين والبائعين إلا لتحصين بيعهم من تقلبات مستقبلية للأسعار. "في سنة 1974 مثلت المعاملات في السوق الفورية ما نسبته 20% من المبادلات التجارية البترولية ووصلت 50% في سنة 1985"[4].ترتكز هذا السوق على قيود مؤقتة تهتم بالتخطيط والإنتاج وتوزيع مشتقات البترول خاصة على مستوى أسواق الدول المستهلكة. من أهم العوامل المؤثرة في الأخذ بهذا التوجه:

1-Nonjon.A (2003), ***Concept et mécanismes de géographie économique***, Edition Ellipses, p.136

2-Pauly.D(1985) , Revue News Week October ,7, p.46

[3] " . يقصد بها البيع على أساس أو حسب ما تدره المنتوجات. كانت كإنذار وتحذير منها Net Back - عمدت السعودية إستراتيجية مغايرة سميت للدول المنظمة في احترام المواثيق وتضمن هذه الطريقة إلى خفض سعر البترول أقل مما هو جاري.

1- Nonjon.A, op.cit, p.137

- أزمة 1973.
- التحول اللامتناهي والمتواصل في الصناعة البترولية.

" اليوم تحتل السوق الفورية ما يقارب 50% إلى 70% من مجموع المعاملات الدولية للبترول الخام"[1].جاء هذا السعر مضادا، ومنافسا لسعر الأوبك الحر، تنافسي فوري عند المبادلة غير مستقر بسبب ارتباطه بقانون السوق.

كم من مرة طالبت أمريكا من الأوبك رفع إنتاجها لخفض الأسعار في هذه السوق التي تسودها المضاربة، حيث يشتري بعضهم من السوق الفورية بعض المنتجات الخام، أو منتجات مكررة وآخرون ذهبوا إلى السوق المالية، والأسواق الآجلة ذات الصلة بالبترول، إذ أن تطور العمل بالسعر الفوري شهد سرعة كبيرة خاصة في سنوات 70 و80 بسبب اقتحام المضاربين الأسواق.

3 - سعر الإشارة:

يسمى بالإنجليزية (Reference Prices). من منظور الدول البترولية،يعتبر استعمال سعر الإشارة رغبة في دعم مداخليها. يحسب بالرجوع إلى السعر الرسمي والسعر الفوري لعدة سنوات مثلا " ما بين 1970-1978، شركة سوناطراك دفعت لخزينة الدولة فائضا قدره 6.5 مليار دينار جزائري عن الضريبة على أرباح الشركات بسبب استعمال سعر الإشارة عوض السعر الفعلي"[2].

نظرا للارتفاع المذهل في أسعار البترول منذ سنة 2005، عمدت الأوبك إلى التخلي عن نطاق السعر المتبنى في سنة 2000، الذي كان يسمح بمقتضاه لسعر البترول التحرك بين حدين أدنى وأعلى وهما (22-28) $/ب لسلة الأوبك. تتبع هذه المنظمة من أجل الوصول إلى سعر عادل بأخذ سعر البترول السعودي المسمى بالعربي الخفيف–بترول الإشارة– وإيجاد آلية يتم بها تخفيف التصحيح الديناميكي للسعر على ضوء حركة التغيرات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، ومن ثم تحديد القيم النسبية لبقية البترول الخام بعد حسم مسألة تحديد سعر نفط الإشارة.

في 2005، أوجدت الأوبك سعرا مفتوحا جديدا يوازي "سعر البترول سعر الإشارة لسلة الأوبك"[3]، حيث تم إعادة النظر في أعداد البترول المعتمدة في السلة ليصبح 11 من أجل إيجاد سعر يتجاوب ومتطلبات الأوبك .عملت الأوبك لأيجاد سعر مرجعي عالمي لبرميل البترول سمى بسعر الإشارة كأن تقول السعر المرغوب فيه، أو النطاق السعري. الفكرة المحورية وراء طرح النطاق السعري الذي اختارته المنظمة (22-28 $/ب) هي منح المنظمة المرونة الكافية في التوصل إلى تحقيق ما ترغب فيه من أسعار.

2-Ayoub.A(1999), ***Le Pétrole économie et politique***, Economica, p.98
1-Ayoub.A(1999),op.cit,p.31
3 - Reference Basket OPEC (ORB)

تفاديا لفقد مصداقيتها وسمعتها في الأسواق حاولت خفض إنتاجها لما رأت عدم نجاح هذه الخطة السعرية بمقدار 500 ألف ب/ي بشكل منسق بين دولها في حالة انخفاض سعر برميل سلتها عن 22 $/ب وموازنة منها للسوق العالمية وبأنها غير احتكارية متفادية الأزمات، في حالة ارتفاعه الى 28 تزيد الإنتاج.

4 – الأسعار المحققة:

في أواخر الخمسينيات، ظهرت شركات بترولية جديدة همهمة عملت على منح حسومات وتسهيلات متنوعة مرضية، مما حمل الشركات البترولية للدول المنتجة إلى نهج نفس السلوك التسعيري. هذا النوع التسعيري سمي بالأسعار المحققة[1]، أي بمعنى التي يتم الشراء بها في الحين المحقق.عند البعض، السعر المحقق ليس له علاقة مع الندرة الحقيقية لهذا المورد، المعبر عنها بارتفاع معدل استنفاذ الاحتياطات الموجودة وكلفة الإنتاج.

بعد اكتشاف البترول خاصة لدى الدول العربية، عملت شركات كبرى على التلاعب بالأسعار بشكل قوي متدخلة في تحديد دخول بعض الدول بطريقة غير مباشرة .هذه الأسرة المحتكرة حرة في بيع هذا البترول للسوق الذي تراه بالسعر الذي تحدده. "لقد كان السعر المعلن للبرميل في الأربعينيات من القرن الماضي بحوالي 1.05 $/ب ليرتفع إلى 1.23 $/ب ثم 2.21 $/ب في عام 1948. نهاية 1949، انخفض إلى 1.75 $/ب بعدما كان في بداية هذه السنة 1.88 $/ب"[2]. استطاعت المنظمة خلال الفترة 1960-1967 أن تمنع الشركات من ممارسة خفض الأسعار عبر مبدأ الأسعار المعلنة، أو فرض حقيقة الأسعار السائدة التي لا مفر منها. بعد حرب 1967 استطاعت المنظمة أن تحقق أول نجاح لها في رفع أسعار بيع بترولها للشركات وبالتالي زيادة دخلها عن كل برميل. دخلت دولها في معركة أسعار البترول مع الشركات، لتنتهي بعدة اتفاقيات حاسمة للموضوع:

- اتفاقية طهران.
- اتفاقية طرابلس.

بعد حرب 1973، شهد تسعير البترول طابعا جديدا، حيث استخدمت الأوبك أول مرة أسلوب المزاد في بيع البترول، فوضت إيران جزءا من بترولها للمزاد العلني وطلبت من الشركات دخول المزاد بأفضل ما لديها من عرض ليصل السعر إلى 17 $/ب . المفاجأة كانت في أن السعر المعلن لم يفوق 5 $/ب، باعت نيجيريا بترولها بـ 16 $/ب وهكذا ارتفع سعر البترول بأكثر من أربعة أضعاف مقارنة بذلك الذي كان قبل حرب أكتوبر 1973.سعت الأوبك في أكثر من مرة لتجاوز الخلاف وجعل أطروحة السعر واحدة . اجتمعت الجزائر وإيران في فريق واحد لدعم هذا المنهج فقام الشاه بطرح فهرسة أسعار البترول بمؤشر متوسط قابل لإعادة النظر في الأسعار خمسة عشر إلى عشرين منتوجا صناعيا وغذائيا مستوردا من قبل الدول المنتجة. أسست هذه الأطروحة على عدة ركائز:

---

[3] (Le Juste Prix أو العادل ( ) كما يسميها البعض بالسعر الصحيحPrix Actuels) وبالفرنسية (Actual Prices - بالإنجليزية تسمى

1-Nouschi.A, op.cit, p.21

1- نسبة الاحتياط/الإنتاج الضعيفة للجزائر وأقل منها لإيران الداعمة لمخطط قصير الأجل (قيد الإنتاج وتعظيم الإيرادات الوحدوية).

2- حاجة دول المنظمة الكبرى لرؤوس الأموال"[1].

كان الغرض من موضوع السعر السائد هو تحكم دول الأوبك في ميكانيزمات السوق وتسييرها بغرض دفع عجلة النم أو تسريعها وهذا هو قيد الانفتاح الاقتصادي.

5 - سعر التكلفة الضريبية:

من بين هذه الأسعار نجد سعر الكلفة الضريبية (Tax Cost Prices) " أخذت بهذا السعر الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان البترولية، حيث تقوم باستخراج البترول ومن ثم شراؤه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة، المتمثل في الضريبة على الدخل، فهو يعتبر سعرا تتحرك وفقه بقية الأسعار الأخرى في السوق البترولية "[2].

يعرف من تتبع تاريخ أسعار البترول أن نصيب الدول المصدرة في الشرق الأوسط من عائداته يتحدد قبل عام 1950 بعائد مقطوع يدفع كإتاوة ويتراوح بين 10 إلى 30 سنتا للبرميل، وعندما بدأ العمل بمبدأ مناصفة الأرباح إثر ضغوط وحصارات. انتهجت الدول الصناعية بمساندة شركاتها العملاقة سياسات بترولية تساعدها في الضغط على الأسعار، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع البترولي. عمدت الشركات إلى تخفيض ذلك السعر لخدمة اقتصاديات الدول الصناعية الغربية لسببين مهمين:

- البدء بمحاسبة الأرباح من منطلق اعتماد سعر البترول الخام.
- قوة هذه الشركات في القرار والسيطرة على الإنتاج، التصدير والتسعير.

انخفض سعر البترول العربي الخفيف من" 2.18 $/ب في عام 1947 إلى 1.80 دولار في عام 1960 حيث بقي ثابتا عند ذلك المستوى في مطلع السبعينيات.أفلحت الأوبك خلال عقد الستينيات في تثبيت أسعار البترول من حيث قيمتها الاسمية إلا أنها لم تفلح في وقف تدهور الأسعار من حيث قيمتها الحقيقية .فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي لمجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي من 100 إلى 200 من خلال الفترة 1947 – 1970. يتضح أن سعر البترول الذي انخفض في صورته الاسمية من 2.18 $/ب إلى 1.80 $/بخلال الفترة المذكورة قد انخفض أيضا في صورته الحقيقية 70 سنتا مقومة بأسعار عام 1947. بل إن نصيب الدول المصدرة للنفط من هذا السعر لم يكن يزيد على 50 % من ذلك السعر بعد طرح التكلفة"[3].

2-Ayoub.A, op.cit, p.60

1- حسين عبد الله(2005)، ***أسعار البترول التصحيح عبر آليات السوق***، مجلة كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد 154

اجتهدت مجموعة الأوبك في سنة 1973 مكلفة خبراءها الفنيين بإعداد نظام جديد لتسعير البترول بالأخص تحديد مفهوم سعر السوق الذي يستند أساسا لتحديد السعر المعلن، ومن بين ما نوقش":

1- ربط الخام بأسعار المنتجات المتكررة في أسواق الاستهلاك.

2- ربط السعر المعلن بالأسعار الفعلية المحققة في المبيعات المباشرة التي تنجزها الدول المصدرة.

3- ربط السعر المعلن بأسعار بدائل الطاقة الأخرى"[1].

أسعار أخرى كانت معروفة ومازال تاريخ اقتصاد البترول يدونها منها " Gulf plus" وسعر السوق الآجلة . Gulf plus" هو نظام تثبيت سعر البترول أعتمد منذ 1928 في اتفاقيةAchnacarry ، إذ كان سعر خام خليج المكسيك هو المرجع العالمي للتسعير (المكان الذي تتم فيه 2/3 المعاملات التجارية العالمية في سنة 1930) الفكرة الرئيسة لهذا النظام، هي أي مستهلك موجود بأوروبا الغربية، أو جنوب شرق آسيا متساوين في الحصول على البترول يدفعون بالتساوي نفس السعر، مما كان مصدر الخام سواء من الكاريبب، خليج إيران وإندونيسيا من وجهة عالمية هذا النظام يعبر عن التحكم الأمريكي في التكرير أكثر من الإنتاج.

في سنة 1940 غير هذا النظام بآخر يسمى نظام نقطتي الأساس (Double Basing Point) ، أما عن السعر الآجل، فهو ذلك المتحصل عليه في سوق البورصات أو سوق العمليات. في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم المشتري البترول المتعاقد عليه ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة عند الاستلام مثلا بحيث تختلف هذه الأسواق عن الفورية.تحركت هذه الأسعار في عدة أسواق منها:

- NYMEX
- IPE

من بين المعاملات التي تتضمنها هذه السوق رهن المنتجات البترولية Les Warrants Pétroliers وهذا البيان يعبر عن هذه المعاملة :

الشكل (III-3) : رهن المنتجات البترولية عبر الزمن

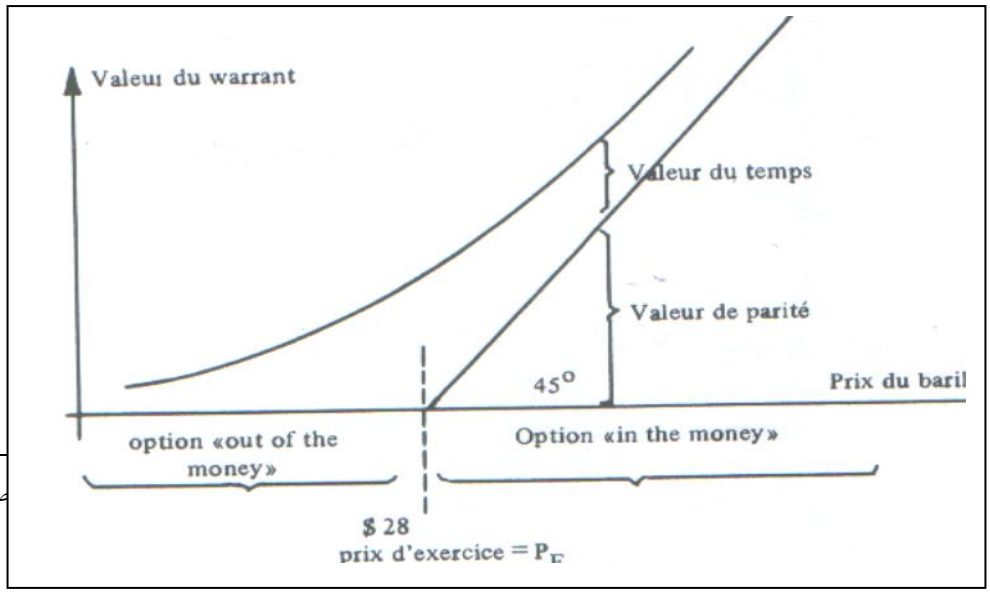

ص.271

Source : Ayoub.A & Percebois.J, ***op.cit*** ,p.69

كان الغرض من التطرق إلى هذا النوع، إبراز أن المضاربة حاضرة بشكل أو آخر في تقدير السعر والتأثير فبه مما يجعلها تتأرجح بين الهبوط والصعود. وعندما يقل العرض ترتفع الأسعار كما يعرف في الاقتصاد، وحين يكون هناك عرضا متزايدا يتوجه السعر نحو النزول.

كما أن بيع وشراء "المشتقات المالية للنفط يتم في أسواق متخصصة ما قبيل سوق البترول الدولية بلندن، وهذه المعاملات متاحة أمام الجميع وتباشرها المؤسسات المنتجة والمستهلكة للنفط معا مثلما يباشرها المضاربون أيضا"[1].

III –2– الموارد الطبيعية وأسعار البترول والنمو الاقتصادي:

في هذا العنصر تم استدراج بعض المعاينات الأدبية التي درست موضوع علاقة البترول بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. من خلال القراءات النظريات التي اهتمت به، قضت أولاً بتفسير العديد من قنوات التأثير وتغطيتها مثل الميزان التجاري، تحويل الدخول، استجابة السياسة النقدية الداخلية والتحولات القطاعية نظرياً وقياسيا.

أشادت دراسات واسعة لموضوع، بأن هناك قضية اقتصادية مهمة بعنوان علة الموارد (نقمة الموارد)، فالدول الغنية بالموارد الطبيعية تنمو بدرجة أقل من الدول التي تندر فيها هذه الموارد.إذ تنظر النظريات، بأن هناك أثرا سلبيا لازدهار السلع الأولية على النمو(Miller & Deaton، 1995 ؛ Raddatz، 2007). عند آخرين ازدهار السلع الأولية يرفع من مستوى النمو، وعند قراءة اقتصاديات دول المينا فإنه يرى أن ازدهار السلع الأولية سرع من النمو منذ سنة 2000 ولكن ليس بالشكل الذي دعم القطاعات الأخرى وخاصة التحويلية، والزراعية والخدماتية.

في هذا الإطار هناك بحوث حاولت تقدير أثر السلع الأولية أو الطبيعية على النمو وفق منهجية لها تسويغاتها، حيث رأى البعض أنها ناقصة. من أهم هذه البحوث كانت على يد (Van der-Ploeg، 2007 ؛ Miller & Deaton، 1995 ؛ Dehn، 2000 ؛ Raddatz، 2007 ؛ Brunnschweiler وَ Bulte، 2006).....

III-2-1- دور الموارد الطبيعية في عملية النمو:

يعرف بأن للموارد الطبيعية(الأولية – استخراجها) دورا مهما في عملية الصناعة والتنمية،إذ تعتبر أهم مصادر الدخل الوطني. طرحت تساؤلات حول مدى اعتماد الاقتصاديات الصناعية والنامية على الموارد الأولية في

1– ضياء مجيد الموسوي(1998)، ***البورصات***، ديوان المطبوعات الجامعية،ص.37

نموها. خرج الكثير من الكتّاب بأن النمو الاقتصادي يعاق بتوافر كبير من الموارد الطبيعية نظرا لحصة الصادرات الكبيرة من هذا القطاع دون أخرى. هذا قد يؤدي إلى ظهور أعراض العلة الهولندية فتميل هذه البلدان إلى السياسة الاقتصادية الحمائية ونشاطات الاحتكار، مضخمة من مستويات النمو الاقتصادي بما لا يفسر فعلياً الحقائق الاقتصادية للبلد وقوته.

تم إثبات علاقة سلبية بين كثافة الموارد الطبيعية في تكوين مخرجات البلد ومعدل نمو الدخل الفردي. هذا التحليل أوجد ما يُسمّى بنقمة الموارد الطبيعية. هذه التباينات الاقتصادية تم دراستها، وتفسيرها من خلال دراسات قياسية اعتمدت على سلة من الدول.

III-2-2- كيف يؤثر توافر الموارد الطبيعية على النمو؟

العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي كانت ومازالت من المواضيع ذات الاهتمام الواسع في الاقتصاد المعاصر. عموماً حسب معظم الدراسات المتخصصة فإن المورد الطبيعي له آثار مختلفة على النمو الاقتصادي عندما تتغير ظروف ذلك وشروطها.

أفرز هذا المصدر على البلدان منذ زمن بعيد ثروات كبيرة، استغلالا واسع النطاق كما أن بعضها لم تستفد من هذا الريع. فيقدر عليها أن مستويات الدخول لديها منخفضة ومعدل النمو بطيء جدا، أما الأخرى فحققت مستويات عالية من التقدم مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر.

هناك عدة تفسيرات لهذه الظاهرة، فمنذ نظرية مالتوس حول الندرة المطلقة للمورد الطبيعي، الذي يعزى إلى قلة الموارد الطبيعية أو تناقصها، تم الاهتمام بهذا الموضوع ببيئته وأثره في النمو. بعد سنين، برزت عدة تفسيرات لحدود الموارد الطبيعية المستنفذة، النادرة، ونقمة المورد الطبيعي حيث الرأي الأول يؤمن بأن هذا المورد هو عامل مهم في النمو الاقتصادي. على العكس يرى آخرون أن البلدان الغنية في بعض الحالات لا تحقق نمواً فعلياً. يفضل رواد بعض الدراسات المبدأ القائل بنقمة المورد الطبيعي معتمدين على قراءات مقارنة بين الاقتصاديات الغنية، والفقيرة بهذا المورد، حيث أن الفقيرة اقتصادياتها أحسن (أعلى) أداءًا من الغنية. لهذا تعمد العديد من الدول، بل الأغلبية على دراسة مواردها الطبيعية ومتابعتها ونتائج هذه الموارد على اقتصادياتها (كساد، انكماش وازدهار).

إن دراسة هذا الموضوع ترتكز في الأصل على المساهمات النظرية والتقديرية. منذ 1970، عمل الباحثون الأكاديميون على إقحام عوامل المورد الطبيعي في هيكل تحاليلهم.فمثلا قام (Matsuyama، 1992) بإيجاد نموذج يبرز العلاقة الذي سمّي منهج الروابط الذي يقسم الاقتصاد إلى قطاعين: قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية، شارحاً بذلك دور المورد الطبيعي في النمو الاقتصادي. لتتضمن بعض الدراسات ما سمي بنظرية " Dutch disease" الذي تقضي بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعات:

- قطاع المورد الطبيعي التبادلي.

- قطاع خارج الموارد الطبيعية التبادلية.
- قطاع السلع غير التبادلية.

من خلال الدراسات النظرية فإن تغيرات أسعار البترول تؤثر في أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي) وفق قنوات منها:

- أثر مخزون العرض.
- أثر التضخم.
- أثر التعديل القطاعي.

يعتبر البترول الخام من أهم المواد الأولية التي تدخل في عمليات الإنتاج، حيث التغير في سعره يؤثر في الإنتاج مباشرة. حسب Arrow ، الصدمات السعرية يمكن أن تزيد من الكلفة الحدية للإنتاج لدى عدة صناعات مما يخفض الإنتاج الذي يسمى بأثر مخزون العرض.

حسب (Sachs & Rodriguez، 1999)، فإن الاقتصاديات الغنية بالمورد يكون لديها مستوى عالٍ من الناتج المحلي الخام للفرد مقارنةً بالدول الفقيرة. هذه الدول تدخل المورد الطبيعي كعامل في دالة الإنتاج (مثل البترول) الذي يتوسع ببطء مقارنة بالعمل والرأسمال حسب نموذج Ramsey.

كما يرى بعض أن وفرة البلد على المورد واعتمادها نسبة عالية على تحقيق المتطلبات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع يخلق اتجاها وفهما غير سليم لدى حكومة البلد، مثل هذه البلدان لا تعتمد على التجارة الحرة وهذه الأخيرة هي عامل من عوامل النمو.كذلك من السلبيات المتوافرة لدى هذه البلدان الاضطراب في التخصيص الأمثل لهذه الموارد، إنتاجية أقل وضعف الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

عدة دول وخاصةً منها النامية غنية بالموارد الطبيعية ليس لديها معدلات نمو جيدة، كما ليس بالضرورة أن يكون للمورد الطبيعي المتوافر لدى البلد أثرا سلبيا في النمو، فقد يعود هذا إلى جودة المؤسسات، الرأسمال البشري، الادخار و تكوين الرأسمال(حالة الولايات المتحدة الأمريكية).

الأبحاث الحديثة حول دور المورد الطبيعي بيّنت أهميته في عملية التنمية الاقتصادية. فنظرية الدفعة القوية ونظرية العلة الهولندية هما أهم الرؤى المتناقضة في الأدب الذي اختص بدراسة موضوع المورد الطبيعي. نظرية الدفعة القوية تدعم الرأي القائل بإيجابية دور ازدهار المورد الطبيعي، الذي يفترض أنه يحفز الدول الفقيرة لتخطي التكاليف الثابتة للتصنيع.

III-2-3- الصدمات البترولية السعرية والأزمات الاقتصادية و النمو:

يعرف حاليا وفعليا بأن الصدمات البترولية (الأسعار) عبر أدبيات نظرية، تقديرية للموضوع آثاراً مختلفة على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية عبر رفع الإنتاج، والتكاليف التشغيلية. كما أن تغيرات الأسعار تؤثر في الاقتصاد بطريقة سلبية أو ايجابية حسب البلد. بعض الاقتصاديين يرون أن هذه التقلبات هي من بين أهم أسباب

الأزمات الاقتصادية، وعليه يعتبر الأمر حيويا لما يقال بأن هناك علاقة مباشرة في صدمات أسعار البترول والنمو الاقتصادي، وخاصة لدى الدول المصدرة له مثل دول (OAPEC).

إن النقاش الأكاديمي لموضوع علاقة أسعار البترول والاقتصاد قدم دلائلا بأن الصدمات البترولية (الأسعار) لها أثرا مهما في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الخام، ومعدلات الفائدة، والاستثمارات، والتضخم، والبطالة وأسعار الصرف وبقوة أكبر منذ عام 1970. قراءة لأطروحات الأكاديمية، بين أن الاهتمام كان أكثر بموضوع الصدمات من موضوع التقلبات (Al & Lee، 1995 ؛ Terdera، 1996 ؛ Guo وَ Kliesen، 2005). اهتمت دراساتهم بتبيان آثار تقلبات أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد الكلي(الاستثمارات الثابتة، الاستهلاك، العمل، معدل البطالة).

إن أغلبية هؤلاء يجمعون على وجود علاقة سلبية، في حين بالنسبة إلى الدولة عينة الدراسة في ظل هذه الأطروحة قد تختلف لاختلاف الهيكل الاقتصادي للبلدان عامة. يرى آخرون أن حركة أسعار البترول ومستوى أداء الاقتصاد الكلي كانت أهم المحاور الاقتصادية المدروسة حاليا. يرجع بعض هذا الانتباه إلى حالات الانكماش لدى البلدان التابعة اقتصاديا للبترول. تقر بحوثهم بأن تقلبات أسعار البترول لها آثار سلبية على نمو الإنتاج وبالتالي على النشاط الاقتصادي (Hamilton، 1983 ؛ Nasseh وَ Elyasiani، 1984؛ Mark، 1984؛ Lillien، 1982 ؛ Loungani، 1986 ؛ Dohner، 1981 ؛ Dagut، 1978 ؛ Darly، 1982 Hamilton، 1983 ؛ Burbridge وَ Harison، 1984 ؛ Gisser وَ Goodwin، 1986 ؛ Mark، 1989 ؛ Mark وَ Olsen، 1994 ؛ Cunado وَ Gracia، 2005 ؛ Huang، Hwang وَ Peng، 2005 ؛ Lardic وَ Mignon، 2006 ؛ Chen، 2007 ؛ Huntington، 2007 ؛ Cologni وَ Manera، 2008 ؛ Hamilton، 2008 ؛ Jimenez-Rodriguez، 2009 ؛ Jbir-Ghorbel، 2009 ؛ Farzanegan وَ Markwardt، 2009). عمل العديد من هؤلاء في السبعينيات على تفسير أثر صدمات أسعار البترول على الأنشطة الاقتصادية، بعضهم أكّد أن العلاقة بين أسعار البترول والنشاطات الاقتصادية غير متماثلة بمعنى أن الآثار السلبية لارتفاع أسعار البترول هي أوسع وأكثر من الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار البترول. فمثلا الظروف الاقتصادية التي سادت خلال 80 بهبوط أسعار البترول أدى إلى التفكير بوجود عدم تشابه العلاقة بين أسعار البترول و متغيرات الاقتصاد الكلي (Mark، 1989 ؛ Brown وَ Yucel، 2002 ؛ Bernankel، 1997؛ Hooker، 1999 ؛ Mehrara، 2008).

بقدر ما اهتمت البحوث بالبلدان الغنية بالبترول(عمليات التصدير)، اهتمت بموضوع استيراد السلعة وأثره في النمو الاقتصادي كان كذلك محوراً من محاور البحوث الحديثة، حيث عملت على إبراز العلاقة وتفسيرها بين النمو وواردات البترول لدى (الولايات المتحدة الأمريكية، بلدان OCDE).

لا تعتبر تقلبات أسعار البترول السبب الوحيد لعدة أزمات وتقلبات اقتصادية لدى الدول المستوردة له، باعتبارها أهم مدخلات دالة الإنتاج لكن كذلك بالنسبة إلى الدول المصدرة على اعتباره مصدر إيرادات الحكومات. حسب (Hamilton، 1996 ؛ Hoker، 1996 ؛ Blanchard وَ Gali، 2007) فأن الصدمات البترولية في السنوات الأخيرة هي مغايرة لتلك التي حدثت خلال 1970، وأن ديناميكية الآثار لهذه الصدمات انخفضت

تدريجيا مع الزمن بالنسبة للدول المستوردة. أما لدى الدول المصدرة للبترول، فإن الإيرادات البترولية أثرت مباشرةً في الناتج المحلي الخام.

أول صدمة بترولية كانت عام 1973 سببها حرب سوريا ومصر على إسرائيل والتي أثرت جلياً في الدول الصناعية باعتبارها دول مستوردة له، فأصبحوا يعانون الركود التضخمي. هذه الصدمة الخارجية جعلت هذه الدول تتبنّى برامج على المدى البعيد لتغطي أزمات بترولية مستقبلية. بعدها جاءت ثورة إيران وحرب العراق على إيران مما سببت ارتفاعاً في أسعار البترول. ثاني أزمة (صدمة) بترولية بأثر سلبي تَمّت ما بين (1985-1986) بسبب الانخفاض الكبير في الطلب العالمي. في 1990، حرب الخليج واحتلال العراق للكويت، عرف العالم أزمة بترولية أخرى، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق، نيجيريا تدخل في حالة عدم الاستقرار (2003) ثم ارتفعت الأسعار عام 2007 إلى حدود 100 $/ب، ف 2008 وربيع الثورة العربية 2011 وصلت الأسعار إلى 120 $/ب.

عرفت العشرية الحالية تحولا اقتصاديا غير مسبوق لدول انتقالية (الصين، الهند واليابان) حيث النمو المحقق لديهم اعتبر عاملاً خارجياً، ومسبباً للأزمة عام 2003 ارتفاعا في أسعار البترول حتى نصف سنة 2008. ثم حدوث الأزمة المالية العالمية إذ ركَن الطلب العالمي على البترول فانخفضت أسعاره إلى حدود 37 $/ب.

يبرز جليا عند تفحص ميزانيات الدول المنتجة للبترول مثل دول (OAPEC)، حيث الإيرادات البترولية تعتبر أهم مورد لميزانيتها لهذا تعتبر الصدمات البترولية (الأزمات) قناة تحويل لميزانيتها. إحصائيا، فالبلدان التي تعتمد بدرجة كبيرة على الريع البترولي توجد ضمن قائمة الدول النامية، ورغم هذا الوضع فان الريع كان سببا في تأجل عمليات التنمية (كثرة المخططات وعدم نجاعتها)، الاهتمام به أكثر دون القطاعات الأخرى والقطاع الخاص ضعيف جدا.

III-2-4- الأثر المتبادل بين النمو وتقلبات أسعار البترول:

فيما يخص القراءة الاقتصادية الكلية للبترول لدى الدول النامية، وبالأخص لدى دول المينا، إذ تجتمع ضمن المنطقة مجموعتان: مجموعة مصدرة وأخرى مستوردة للبترول، فمنذ عشرية عرفت اقتصاديات المنطقة (المصدرة بالدرجة الأولى) تحسنا في إيراداتها والمداخيل الجبائية المتأتية عن تجارة البترول. غير أن الآخرين عمدوا إلى تحسين ميزاتهم النسبية خارج هذه السلعة في ظل هذه التقلبات السعرية المعروفة عالمياً.

نظرياً، ارتفاع أسعار البترول يؤثر في الاقتصاد من عدة أوجه:

- تسريع التضخم.
- تحويل الثروات بين الدول المستوردة والمصدرة مما يخلق التباعد بين دول العالم.

فمثلا، نتيجة حصار قامت به دول الأوبك (1970) اتبع الوضع بحالة انكماش شامل. في هذا السياق، أكد هؤلاء (Rasche وَ Tatom، 1977، 1981 ؛ Darly، 1982 ؛ Hamilton، 1983 ؛ Burbidge وَ Harrison، 1984 ؛ Santini، 1985 ؛ Gisser وَ Goodwin، 1986) وجود ارتباط سلبي بين أسعار البترول والإنتاج الحقيقي، وتبرز العلاقة من خلال الأثر على الناتج المحلي الخام.

اقترح (Bernank، 1983) تفسيراً نظرياً حول عدم اليقين بتبيان أن تجربة المنظمات حول مستقبل أسعار البترول جعلهم يؤجلون استثمارات لآجال تحسن الأوضاع (إنفاق استثماري)، يزداد عدم اليقين بتزايد تقلبات أسعار البترول التي ميزت هذه المؤسسات بين خيار إضافة رأسمال من عدمه لسبب وجود الكفاءة الطاقوية، أو غيابها. ساند هذا الرأي (Ferdener، 1996) بأن القرار السليم في زيادة الاستثمار أو نقصانه يرجع إلى حالة تقلبات أسعار البترول ومستوياتها.

حسب كتابات (Pierce وَ Enzler، 1974 ؛ Hall وَ Taylor، 1991) حول موضوع تحويل الدخول فإن ارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى تحويل جزء من الموارد المالية من الدول المستوردة للبترول إلى المصدرة له. يؤدي هذا إلى انتهاج الدول المستوردة لسياسات خفض نفقات الاستهلاك مما يؤدي بدوره إلى طلب كلي منخفض.

تطورت الدراسات حول الموضوع متمعنة أكثر في الآثار المباشرة وغير المباشرة، إذ قام (Tihk Abeysingle، 2001) بدراسة آثار أسعار البترول في نمو الناتج المحلي الخام. كما بيّن (Yang، 2002) أن تقلبات أسعار البترول تخلق عدم اليقين وعدم الاستقرار الاقتصادي لأطراف المعادلة الاقتصادية وقوى السوق البترولية.

نظراً للإستراتيجية التي تميز بها البترول، فلقد أصبح سلعة أساسية مهمة جدا في اقتصاديات العالم، فكل من المستوردين والمصدرين يتأثرون بتقلبات أسعاره، الحساب الجاري لميزان المدفوعات والجباية البترولية أول أوجه مواقع الأثر لهذه التقلبات، كما لا يمكن إلغاء حركة الأسعار المحلية والنمو الاقتصادي وسوق العمل.

III-3- نماذج عن النمو في ظل تقلبات أسعار البترول:

تعددت البحوث التي عمدت إلى دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والنمو الاقتصادي. أخذت هذه الأبحاث عدة أوجه من حيث المحددات التي تتأثر بذلك، على أن يكون اختيار احد النماذج المقدر لها أن الطريقة القياسية لإبراز العلاقة بين مفردات الأطروحة على الدول المختارة من منطقة المينا.

من أهم الدراسات التي يؤخذ بها في بحوث هذا العنصر ورقة بحثية[1] معنونة بـ " Natural resource abundance and economic growth" للعالمين (A.M.Warner & J.D.Sachs,1995)، اللذان بدا بحثهما بالإشارة إلى الشيء المهم في الاقتصاديات الغنية بالموارد الأولية فان نموها سيكون متباطأ مقارنته بما تملكه من

[1] -Warner.A.M & Sachs.J.D(1995), ***Natural resource abundance and economic growth***, NBER Working Paper Series N°5398,December , www.nber.org ,Consulté le 31/1/2011,pp.1-54,

ثروات معدنية وهذا ما تختص به نظريات النمو الحديثة. عمدا إلى البحث في حقيقة النمو لدول يغلب على صادرتها من السلعة.كانت فترة الدراسة بين 1971-1989، من المتغيرات التي تمت دراستها نصيب الفرد من الدخل، السياسة التجارية، فعالية الحكومة، معدلات الاستثمار ومتغيرات أخرى دون إهمال DPP . أشار بالمناسبة إلى خصوصيات الاقتصاديات المالكة للثروة منبهين إلى العلاقة السلبية بين التوافر في الموارد الأولية والنمو. اهتم بهذا الأمر على سبيل الحصر (Lane & Toruell,119 ;Williamson & Delong,1994 ;Kimirori,1992 ;Anty,1990 ;Lewis,1989 ;Gelh,1988 ;Sweder Van Wijnbergen,1984 ;Roemer,1970 ;Baldwin,1966 ;Seers,1964 ;Hirdchman,1958).

تضمن عملهما نصيب مما ذكر في موضوع العلة الهولندية وفي هذا الإطار أوجدا نموذجا رياضيا يقضي بتفسير الظاهرة من خلال فكرة ربط السياسة التجارية والنمو حيث ينمو اقتصاد بالسالب للدخل المبدئي Y^i_0 و الخصائص الهيكلية لاقتصاد Z^i في فترة زمن من صفر إلى t=T وفي هذه الحالة زمن البداية 1970 والنهاية 1989 :

$$(1/T)\log(Y^i_T/Y^i_0) = \delta_0 + \delta_1 \log(Y^i) + \delta' Z^i + \varepsilon^i$$

من النتائج المتحصل عليها القراءة الإحصائية التي بينت وجود علاقة متينة بين توافر الموارد الطبيعية الأولية والنمو في الفترة المدروسة مشيرين إلى بعض المتغيرات التي تتأثر بهذا.

من بين البحوث، دراسة قام بها (D.Zhang) بغرض تحليل العلاقة بين الصدمات البترولية والنمو الاقتصادي لعمل عنون[1] بـ "Oil shock and economic growth in Japan: A nonlinear approach" وقد اعتمد الباحث على الطريقة غير الخطية المطورة من طرف (Hamilton) التي بينت أن للصدمات البترولية (ارتفاع الأسعار) أثرا سلبيا. يكون له أثر واسع على النمو أكثر مما يكون الأثر الايجابي معتمدا على مرونة القاعدة غير خطية ونموذج الانحدار غير الخطي.

بالقيام بعدة اختبارات تم الخروج بنتيجة هي أن العلاقة غير خطية أكثر مصداقية في تبيان العلاقة بين البترول والنمو. اعتبر النموذج غير خطي الذي يمكنه أن يبرز الأثر المتماثل لمفردات عنوان الدراسة ويمكن تقدير الدالة بطريقة صحيحة. إجمالا فان النمو يتجاوب مع تغيرات أسعار البترول لدى الولايات المتحدة الأمريكية حسب الدراسة.

دراسة بحثية[2] أخرى من إعداد الاكاديمين (أ.بندي عبدالله،م.بن بوزيان،أ.بن عمار) تحت عنوان "Pétrole et activité économique en Afrique :Une analyse économétrique" التي قضت بدراسة علاقة البترول بالنشاط الاقتصادي حيث أثرت موضوع أثر المداخيل البترولية في التنمية الاقتصادية وخفض الفقر. كان

[1]- Zhang.D(2008),***Oil shock and economic growth in Japan: A nonlinear approach***, Energy economics review N°30,pp:2374-2390.

[2] -Bendiabdellah.A & autres, ***Le pétrole et activité économique en afrique:Une analyse économétrique***, *www.fseg.univ-tlemcen.dz /, Consulté le 31/1/2011;pp.1-29*

للبحث فرصة في تبيان ذلك الدور المناط لهذه السلعة في الحياة الاقتصادية والجيوسياسية لبلدان بعض دول إفريقيا، وهذا في خضم ظروف الأزمة المالية العالمية 2008. من دول العينة المهمة كانت الجزائر، مصر ونيجريا. في تسويغ العمل وقياس الأثر، تم الإشارة إلى عدة بحوث أكاديمية ليستدل بها مثل (S.Rafiq & al,20008 ;S.Leduc & K.Sill,2004 ;E.Papacton,2004) باعتماد على طرق ونماذج KPSS،PP،VAR،التكامل المشترك،طريقة Granger،Johansen لتكون المعادلة الرياضية هي كالتالي:

$$h_t = \alpha_0 + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \alpha_2 h_{t-1}$$

تضمنت الدراسة إشارة إلى أهم النماذج التي تسهل دراسة الموضوع منها MVTAR اعتمادا على أفكار (Chan,1993 ;Tsay,1998 ;Hansen,1996). تنوعت مضامين العمل لتشير إلى بعض العوامل التي لها دور في تفسير العلاقة، ومما جاء في نتائج اختبار أثر تقلبات أسعار البترول في متغيرات الاقتصاد الكلي لدول العينة أنه لا يوجد تكامل مشترك بين الأسعار وتقلباتها. كما بين الاختبار بأن تقلب أسعار يساعد على تفسير متغير سعر الفائدة. من بين التوصيات المتضمنة في العمل هذا، ضرورة الإفصاح والشفافية ومساهمة المجتمع المدني في مسار القرار الاقتصادي وترشيد إدارة الموارد المالية البترولية.

من الدراسات التي عمدت إلى الإشارة إلى آثار تقلبات أسعار البترول على متغيرات الاقتصاد الكلي حيث كانت الهند هي محل الدراسة، العمل المعنون[1] " The macroeconomic effect of oil price shocks :Empirical evidence for India" للباحث (S.Kumar,2009) تضمن الورقة إشارة إلى العلاقة بين تغيرات أسعار البترول والمتغيرات الكلية للاقتصاد الهندي اعتمادا على نموذج VAR(الخطية وغير الخطية) في الفترة الممتدة بين 1975-2004. أهم العناصر المتطرق لها هي سلوك أسعار البترول والآثار غير المتماثلة في الاقتصاد لدى دول متطورة(الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية) من خلال العلاقة التي ربطت ذلك مع PIB كما هو مستدل أسفله:

$$\Delta oil_t = ln\ oil_t - ln\ oil_{t-1}$$

- Δoil_t التغير الفصلي في أسعار البترول الحقيقية في الزمن t بدلالة الدولار الأمريكي؛
- oil_t سعر البترول الحقيقي في الزمن t بدلالة الدولار الأمريكي؛
- oil_t^+ المعدل الايجابي في تغير سعر البترول؛
- oil_t^- المعدل السلبي في تغير سعر البترول؛

والمعرفة في الشكل التالي حسب مدونة الدراسة:

- Δoil_t^+ ارتفاع أسعار البترول الحقيقية $\Delta oil_t^+ = max\ (0, \Delta oil_t)$
- Δoil_t^- انخفاض أسعار البترول الحقيقية $\Delta oil_t^- = min\ (0, \Delta oil_t)$

[1]-Kumar.S(2009), ***The macroeconomic effect of oil price shocks :Empirical evidence for India***,Economics Bulletin N°1/29,pp.15-37

وكان ضمن الدراسة معادلات رياضية أخرى تكفل تبرير العلاقة. المهم أنه من نتائج الدراسة تبيان الأثر الذي كان سلبيا لارتفاع استعار البترول على معدل النمو وخاصة القطاع الصناعي الإنتاجي(خطيا وغير خطيا) حيث اختلفت درجة الأثر بين عدة محددات منها معدل الصرف الحقيقي، معدل التضخم وبيئة الأعمال.

اعتبارا أن أهم الدراسات حول الموضوع أشارت إلى دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية وعلى سبيل المثال كانت هناك دراسة حول دولة فرنسا باعتبارها من الدول المحورية التي يقوم على أساسها الاقتصاد العالمي حيث اخذ البحث في دراسة[1] دور أسعار البترول في اقتصادها المعنونة بـ" Quel impact des variations du prix du pétrole sur la croissance française ?" من إعداد كل من (M.Burlet & L.Crusson,2007). اهتمت الدراسة بتبيان مدى اثر تغيرات أسعار البترول في نمو هذا البلد مشيرين إلى أهم الصدمات البترولية 1970-1985/1981-2006/2004. كما احتوت الورقة على أهم البحوث التي تناولت الموضوع وفكرة حول ميكانيزم الانتقال للصدمة البترولية عبر قنواته. حسب الباحثين فان مجمل البحوث(الاكاديمين) المذكورة أظهرت أثرا سلبيا على النشاط الاقتصادي لارتفاع الأسعار وهو الحال بالنسبة إلى فرنسا. القيمة المضافة من خلال العمل هذا هو تبيان العلاقة عبر PIB وكانت المعادلة الرياضية للنموذج كالتالي:

$$\Delta log(Y_t) = \sum_{i=1}^{pn} \alpha_i \Delta log(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{px} \beta_i \Delta log(Ppe_{t-i}) + \epsilon_t$$

حيث Y الناتج المحلي الخام الحقيقي، Ppe سعر البرنت بالأورو، pn عدد التأخيرات لتغيرات PIB (متغير داخلي) px عدد التأخيرات بالنسبة لأسعار البترول(متغير خارجي).

تضمنت الدراسة عدة معادلات رياضية تفسر علاقة التقلبات ببعض العوامل الاقتصادية، وهذا منهج أتبع لتفسير العلاقة. خرج الباحثان بنتائج مفادها أن هناك انقطاعات في معدل نمو الناتج وتغيرات الأسعار في بداية 80. حيث أن انخفاض الطلب الخارجي على البترول بسبب الارتفاع الذي كان له آثرا سلبيا على نمو PIB الفرنسي، مما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. انتهت الدراسة بإشكالية جديدة بعنوان كيف سيكون الغد؟ وهذا فعلا تساؤلا بالنسبة إلى كافة الدول حتى الجزائر كبلد مصدر لم ترق لديها التكنولوجيا ولا التنافسية ولا التنويع إلى نسب مهمة في الناتج الوطني.

في بحث[2] أخر المعنون بـ (Impact of crude oil price volatility on economic activities : An empirical investigation in the Thai economy) المنجز من قبل (S.Rafiq,R.Salim & H.Block,2009). قضى هذا العمل بتبيان اثر تقلبات أسعار البترول على محددات الاقتصاد الكلي المفتاح لدولة تيلاندا باستخدام نظام الانحدار الذاتي. بتطبيق اختبار جرانجر، خرج الباحثون بأن لتقلبات أسعار البترول آثرا

[1] -Burlet.M & Crusson.L(2007), ***Quel impact des variations du prix du pétrole sur la croissance française ?***, Document de travail N° G 2007/04, Mars, www.insee.fr , Consulté le 31/1/2011.

[2]- Rafiq.S, Salim.S & Block.H(2009), ***Impact of crude oil price volatility on economic activities : An empirical investigation in the Thai economy***, Resources policy review N°34,pp.121-131.

على محددات الاقتصاد الكلي مثل البطالة والاستثمار للفترة 1993-2006 مشيرين إلى دراسات أكاديمية كمرجع نظري ليكون لهما نموذجا يبرر دراستها.

في خلاصة بحثهم تم الخروج بنتيجة أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد أي أن تقلبات أسعار البترول هي التي تؤثر في الاستثمار، معدل البطالة، معدل الفائدة والميزان التجاري على مدار فترة الدراسة ولهذه المحددات الأثر المباشر في تحقيق تحسن النمو من عدمه عبر تلك العلاقة الوطيدة للتقلبات مع إنتاجه وطلبه.

في بحث آخر حول النمو وعلاقته بالصدمات البترولية كان لـ(K.Doroodian & R.Boyd,2003) تحت عنوان[1] " The linkage between oil price schoks and economic growth with inflation in the presence of technological advances :ACGE model" كان غرض البحث دراسة هل لأسعار البترول عند تضخمها دورا في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. تم المقارنة بحالات أسعار البترول في فترات مختلفة 1973-1974 و2000 مع تعرض الاقتصاد للتغير التكنولوجي الهائل وفق فكر (Hicks) باستخدام النموذج المتوازن للفترة 2000-2020.

تمت هيكلة النموذج على أساس دالة الإنتاج CES التي تحوي على رأسمال والعمل:

$$V_t = \phi_t[\delta_L L_t^{(\sigma-1)/\sigma} + \delta_K K_t^{(\sigma-1)/\sigma}]^{\sigma/(\sigma-1)}$$

مرونة الإحلال يمكن أن تأخذ قيما من الصفر إلى ما لانهاية.

- V_t هي القيمة المضافة في الزمن t؛
- σ هي مرونة الإحلال للمدخلات؛
- ϕ_t هي قيمة المدخلات متغيرة وتعنى بالتقدم التكنولوجي؛
- L_t تعبر عن العمل في الزمن t؛
- K_t تعبر عن الرأسمال في الزمن t؛
- δ's هي قيمة حدود المساهمات حيث $\delta_L, \delta_K > 0$ و $\delta_L + \delta_K = 1$ ؛

كتبت معادلة قيود دالة المستهلك كالتالي:

$$\sum_{t=1}^{n}(TG_{ct} + TF_{ct} + (PL_t \cdot L_t)_{ct} + (r \cdot K_t \cdot S_{ct})) = \sum_{t=1}^{n}((INV_t \cdot S_{ct}) + (P_{xt} \cdot X_{tc}) + (P_{Lt} \cdot R_{ct}))$$

[1]- Doroodian.K & Boyd.R(2003) ; ***The linkage between oil price schoks and economic growth with inflation in the presence of technological advances :ACGE model***, Energy Policy Volume 31, Issue 10, August, pp.989–1006

حيث TG_{ct} و TF_{ct} تعبران عن التحويلات إلى المستهلك من الحكومة والأعوان الخارجين(الأجانب) على التوالي، P_{Lt} هو سعر العمل، r معدل تأجير الرأسمال، K_t مستوى مخزون الرأسمال في الزمن t ، S_{ct} مساهمة الرأسمال الممتلك من طرف المستهلكين، $L_{c,t}$ قيمة العمل المنفق من طرف المستهلكين، INV_t إجمالي الاستثمارات في الزمن t ، P_{xt} شعاع الأسعار للاستهلاك السلعي من طرف المستهلكين(المستوى العام للأسعار).

أما عن أمر التجارة الدولية فتم إدراجها ضمن النموذج لما لها من دور في تحسين أداء الاقتصاد وكان نموذج الميزان التجاري وفق الشكل التالي:

$$P_{jt} \cdot IM_{jt} + \sum_{c=1}^{4} TF_{ct} = P_{it} \cdot EX_{it} \quad t = 1, \ldots, n,$$

حيث $IM_{j,t}$ قيمة السلع المستوردة من طرف المنتجين، P_{it} شعاع أسعار السلع المستوردة، EX_{it} شعاع السلع المصدرة من طرف المنتجين، P_{it} شعاع أسعار السلع المصدرة، TF_{ct} التحويلات الأجنبية الموجهة للمستهلكين المحلين محل الدراسة.

أدرجت عدة محددات أخرى ضمن الدراسة مثل تكوين الرأسمال. كانت النتائج مبينة بأن مدى أهمية الأسعار والمدخلات الاقتصادية وتأثرها بكثافة وقوة الصدمات الاقتصادية كما هو الحال عند ارتفاع أسعار البترول عالميا حيث أدت الصدمات السابقة إلى تضخم وتراجع نمو الاقتصاد الأمريكي والشيء هذا وارد مستقبلا.

في نفس سياق موضوع الأطروحة قام: (T.K.Jayaraman & C.Keng Chong,2009) ببحث عنون[1] بـ "Growth and oil price :A study of causal relationships in small pacific island countries" حيث كانت غاية الدراسة إبراز وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار البترول من عدمه في حدود مكانية لدى دول الصغرى لجزر المحيط الهادي وعددها 14. عدد الدول التي تستورد البترول 13 المكملة للرقم السابق هي غينيا الجديدة وعليه حسب الدراسة التقلبات التي عرفتها أسعار البترول كان لها وقعا على اقتصادياتها. تم تحديد الدراسة على أربعة دول هي (Vamutu,Tonga,Samoa, Solomon islands) لتوافر المعلومات الميسرة للعمل المنشود. حسب القراءة كانت النتيجة أن أسعار البترول، الناتج المحلي الخام، والاحتياطي الدولي مترابطة الأثر لديها. بين البحث أن الأثر المبرر اخذ اتجاها واحدا من تقلبات أسعار البترول على الاحتياطات الدولية وبالتالي النمو. خرج الباحثان بوجود علاقة بين الاحتياطات الدول ، أسعار البترول والنمو وفق المعادلة التالية:

LRGDP=*f*(LOIPRICE,LIR,TREND)

- LRGDP : اللوغاريتم النبيري الناتج المحلي الخام الحقيقي؛
- LOIPRICE : اللوغاريتم النبيري لسعر برميل البترول ($/ب)؛
- LIR: اللوغاريتم النبيري الاحتياطات الدولية(العالمية)(نسبة إلى GDP)

[1] -Jayaraman.T.K & C.Keng Chong (2009), ***Growth and oil price: A study of causal relationships in small pacific island countries***, Energy policy review N°37, pp.2182-2189.

- TREND: زمن تغير الميل.

للبحث في العلاقة بين سعر البترول، الاحتياطات العالمية والنمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال عدة مراحل، تم الخوض في ذلك في عدة مراحل. هذا ما أثبت في الأولى، لتكون الخطوة الثانية تقييم معاملات المدى البعيد باستخدام نموذج ARDL. ولإثبات التكامل المشترك في المعادلة السابقة على طريقة (Pesaran & al) تم تكوين دالة نموذجية لكل دولة من العينة وفق ما هو مذكور أسفله:

$$\Delta LRGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LRGDP_{t-1} + \beta_2 LOILPRICE_{t-1} + \beta_3 LIR_{t-1} + \beta_4 TREND + \sum_{i=1}^{p} \beta_{5i} \Delta LRGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{6i} \Delta LOILPRICE_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \beta_{7i} \Delta LIR_{t-i} + \varepsilon_t \quad (2)$$

$$\Delta LOILPRICE_t = \alpha_0 + \alpha_1 LRGDP_{t-1} + \alpha_2 LOILPRICE_{t-1} + \alpha_3 LIR_{t-1} + \alpha_4 TREND + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{5i} \Delta LRGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{6i} \Delta LOILPRICE_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \alpha_{7i} \Delta LIR_{t-i} + u_t \quad (3)$$

$$\Delta LIR_t = \delta_0 + \delta_1 LRGDP_{t-1} + \delta_2 LOILPRICE_{t-1} + \delta_3 LIR_{t-1} + \delta_4 TREND + \sum_{i=0}^{p} \delta_{5i} \Delta LRGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} \delta_{6i} \Delta LOILPRICE_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \delta_{7i} \Delta LIR_{t-i} + v_t \quad (4)$$

حيث ε_t, u_t و v_t تعبر عن الاضطرابات العشوائية؛

تنعدم فرضية اختبار العلاقة على المدى البعيد في المعادلة رقم 2 لما $\beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$ لما الفرضية البديلة تتحقق لما إحدى هذه العوامل لا تساوي 0. نفس الوضعية بالنسبة للمعادلة رقم 3 أي لما $\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0$ لانعدام الفرضية أما عن الفرضية البديلة فيؤخذ بنفس السياق المذكور. كذلك الحال بالنسبة إلى المعادلة رقم 4 أي لما $\delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = 0$.

للقراءة وجها آخر عن الدول المنتجة للبترول فهي غير ذلك حيث قدم البحث عدة توصيات هامة تقضي بتصحيح بعض الظروف الصعبة المعبر عنها في العمل هذا.

قدم (K.Hanabusa) ورقة بحثية[1] تحت عنوان " Causality relathionship between the price of oil and economic growth in Japan" وكما هو ظاهر في العنوان فان العمل المقدم هذا كان يهدف إلى إيجاد

[1]- Hanabusa.K(2009), ***Causality relationship between the price of oil and economic growth in Japan***, Energy policy review N°37, pp.1953-1957.

العلاقة بين عناصر المحددة لعنوان البحث لدى اليابان في الفترة الممتدة ما بين 2000-2008 باستخدام (Egarch , Exponetial generalized autogressive conditional heteroskedasticity).

باعتبار اليابان دولة مستورة لهذه السلعة، فقد كانت إشارة إلى البحوث السابقة التي تضمنت هذه العلاقة لدى الدول المستوردة. في إطار هذا العمل، أعتمد نموذج سببية جرانجر بالاعتماد معدل التغيير في سعر البترول ومعدل النمو الاقتصادي. أستخدم في تبرير منهجية نموذجه تقنية (CN,1996).

خرج الباحث بنتيجة بأن لتغيرات أسعار البترول آثرا على النمو الاقتصادي والعكس كذلك صحيح حسب نتائج اختبار جرانجر والتباين معا. بين أن بعض الظروف الاقتصادية لها دور هام في ذلك مثل نمو الدول الصاعدة المتزايد(الصين والهند) انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي، إعصار كاترينا، الظرف المتأزم في الشرق الأوسط والمضاربة التي تسود السوق البترولية. أكد أن ارتفاع أسعار البترول أمر مضر بالاقتصاديات المستوردة له. جاء في خاتمة عمله أن سرعة انتقال المعلومة حول التقلبات (التباين) من سعر البترول إلى النمو هي أسرع من فحوى ذلك الانتقال الحاصل من سعر البترول إلى النمو. فإنتقال المعلومة بين سعر البترول والنمو يعطيان تغيرا غير منتظرا في السعر مما يسرع في ركود النشاط الاقتصادي.

دراسة أخرى تحت عنوان[1] " Energy prices,energy conservation and economic growth :Evidence from the postwar United states" للباحثين (J.C.Jim,J.Y.Choi,E.Sh Yu,2009).

عمل الباحثون على تبيان الآثار التي تحدث في أسعار الطاقة واحتياطاتها على النمو بإدراج الناتج المحلي الخام، والرأسمال، والعمل، والأسعار الحقيقية للطاقة ومؤشر الطاقة عن طريق استخدام نموذج VAR .تم انتهاج طريقة (Stock & Watson,2001) للنموذج المعتمد على أساس فرضيات من بينها مثلا أن تؤثر أسعار الطاقة على النشاط الاقتصادي على غرار أن استهلاك الطاقة لا يؤثر الناتج الحقيقي رغم أن استهلاك الطاقة وأسعارها مرتبطان جدا وعليه نموذج Z_t يتضمن خمس متغيرات بمعنى:

$$Z_t^{'} = f(K, L, \mathrm{EC}, \mathrm{EP}, \mathrm{GDP})$$

- EP :أسعار الطاقة الحقيقية (الأسعار الحقيقة للبنزين في سنة 1996)؛
- GDP : الناتج المحلي الخام الحقيقي لسنة 1996؛
- K : الرأسمال الحقيقي؛
- L : التشغيل الكامل(مدخلات العمل)؛
- EC : استهلاك الطاقة.

[1] -Jim.J.C & Others (2009), ***Energy prices, energy conservation and economic growth: Evidence from the postwar United States,*** International review of economics and finance N° 18, pp.691-699.

اهتمت الدراسة بأهم النقاط التاريخية لتقلبات أسعار البترول الحاصلة 1973-1974 و 1979-1980 حيث كان الاقتصاد الأمريكي هو محل الدراسة لما يعتمد من تخزين للسلعة لحاجة اقتصادية مبررة. حسب نتائج الدراسة فان لخزين البترول(الطاقة) أثرا غير قوي في النمو الحقيقي للمدخلات وأن النمو الأمريكي هو حيادي نسبة إلى التغير في استخدام الطاقة(البترول).

تضمن البحث التالي[1] "The impact of higher oil prices on Southern African countries" من إعداد الباحث (J.C.Nkomo,2006) عن مركز بحوث الطاقة جامعة كاب تاون(جنوب إفريقيا). تضمن البحث قراءة في أثر ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات دول جنوب إفريقيا ومدى تحرك هذه الأسعار نحو العلو على التنمية الاقتصادية. بعد التطرق للإطار النظري مبرزا أهم المراجع النظرية والأكاديمية التي انتهجت بحوثها قراءة في الأثر الحادث بين مفردات عنوان البحث معطيا نظرة عن الملامح الاقتصادية للدول العينة، أوجد نموذجا رياضيا قياسيا مفسرا للظاهرة حيث لقياس قوة الصدمات السعرية للبترول اتبعت طريقة (Bacon & Mattar,2005)

$$OV = (M_L * P_L)/GDP$$
$$= P_L * (M_L/\Sigma L_u) * (L_u/\Sigma E_u) * (E_u/GDP)$$

- OV : تقلبات البترول؛
- M_L : حجم صافي واردات البترول(الإنتاج البترولي –الاستهلاك البترولي)؛
- GDP : الناتج المحلي الخام؛
- P_L : سعر البترول؛
- L_u : الاستخدام الكلي للبترول؛
- E_u : الاستخدام الكلي للطاقة.

وقد بين الباحث أن لدى هذه البلدان تبعية كبيرة خارجية للتقلبات الحاصلة في الأسعار، خاصة عند ارتفاعها. هذا حال دول جنوب إفريقيا المستوردة للسلعة هذه، ليخرج بتوصية مهمة تلوح بضرورة الخروج عن التبعية المفرطة لاستيراد البترول، وفي نفس الوقت العمل على تحدي ضمان النمو لاقتصادياتها بإدارتها وفق استراتيجيات حكيمة ودعم الصناعة، النقل،البناء والاستثمارات.

عالجت عدة دراسات مواقع عدة من العالم نصيبها من البترول كسلعة تصدرها أو تستوردها ونصيبها من تقلبات أسعاره فهذا بحث يقرأ في ظروف هذا الوضع لدى الدول الأوروبية تحت عنوان[2] " Oil price shocks and real gdp :Empirical evidence for some OECD countries" وهذا من إعداد (M.Snachez & R.J.Rodriguez,2003). عمد إلى إبراز العلاقة هذه لدى دول OCDE مع التفرقة بين الدول المصدرة والمستوردة

[1] -Nkomo.J.C(2006), ***The impact of higher oil prices on Southern African countries***, Journal energy in Southern Afica N°01 Vol 17, February, pp.10-17.

[2] -Snachez.M & Rodriguez.R.J(2004), ***Oil price shocks and real gdp: Empirical evidence for some OECD countries***, Working paper series N° 362/May 2004,European central bank, www.ecb.int/pub/pdf/scpwps/ecbwp362.pdf , pp: 1-66, Consulté le 17/4/2011.

ضمن حدود الدراسة الزمنية باستخدام طريقة VAR لكل دولة على حدا، اعتمادا على الطريقة الخطية وغير الخطية في النمذجة لدور أسعار البترول. كان من ملاحظات البحث أن تقلبات الأسعار لها أثر فعلي في الاقتصاد الكلي، ويختلف الأثر من الدول المصدرة عن الدول المستوردة.

من نتائج البحث أن لتقلبات أسعار البترول بالزيادة، أو النقصان أثر على الاقتصاد الحقيقي حيث أن الانخفاض مفيد مقارنة بالارتفاع إذ قد يفيدها بحيث الناتج المحلي الخام الحقيقي لدى الدول المستوردة يتحسن عندما تكون هناك صدمة ايجابية.

قدم (Adiqa Kiani) ورقة بحثية تحت عنوان[1] " Impact of high oil prices on Pakistan's economic growth" وكانت الفترة محل الدراسة 1990-2008. تعتبر باكستان من الدول المستوردة للبترول وعليه الأثر سيكون مغايرا حتما نسبة إلى الدول المصدرة. حسب العمل هذا فان ارتفاع أسعار البترول يقود إلى التضخم، وارتفاع العجز في الميزانية وضغوط على سعر الصرف مما يجعل الواردات مكلفة جدا. عمد البحث إلى تبيان مدى تأثير الارتفاع العالي في أسعار البترول على الناتج المحلي الخام الحقيقي وعلى بعض المحددات الأخرى.

أكد الباحث أن موضوع أسعار البترول ما زال حتى الساعة محددا للنشاط الاقتصادي لدول عدة. فحجم زيادة الأسعار له مساهمة كبيرة وفعلية في الناتج المحلي الخام وتبيان درجة التبعية له من عدمه وكذا مستوى الاستهلاك المحلي والأجنبي. في عمومه أو على الباكستان وحدها، توج العمل بنموذج متبنى عن (Rommer,2000-2006 ;Taylor,1999-2001) بغرض برهان ما مدى أثر زيادة أسعار البترول على الاقتصاد الباكستاني فكان نموذجه كالتالي:

$$s = s(y, r, g, t, ps, ee, po)$$
$$r = (\pi - \alpha, y - \beta, ee - \delta, rw^*)$$
$$\pi = \pi^e + \lambda(y - \beta) - \phi.ee + \theta.po$$

حيث:

y الناتج المحلي الخام الحقيقي، r معدل الفائدة الحقيق، g الإنفاق الحكومي الحقيقي، t الإيرادات الحكومية الحقيقية، ps سعر المخزون الحقيقي، ee معدل الصرف الفعلي الحقيقي، po أسعار البترول الخام الحقيقية، π معدل التضخم، α معدل التضخم المستهدف، β الناتج المحتمل(الإنتاج)، δ معدل الصرف الفعلي الحقيقي المستهدف، rw^* معدل الفائدة العالمي الحقيق، π^e معدل التضخم المتوقع، λ, ϕ, θ حدود ايجابية.

مع العلم أن المعادلة الأولى تعبر عن دالة IS لاقتصاد مفتوح، الدالة الثانية هي دالة السياسة النقدية أما الثالثة هي لمنحى Philips.وبعد ذلك أعطي قياس المتغيرات المفسرة لإشكالية البحث المعادلة النموذجية من خلال الشكل التالي:

[1] -Kiani.A(2009), ***Impact of high oil prices on Pakistan's economic growth***, *International journal for business and social science*, N° 17, Vol 02, pp.209-216.

$$y = y(z_1, z_2, z_3, z_4, z_5, z_6)$$
$$\ln y = \zeta_0 + \zeta_1 \ln z_1 + \zeta_2 \ln z_2 + \zeta_3 \ln z_3 + \zeta_4 \ln z_4 + \zeta_5 \ln z_5 + \zeta_6 \ln z_6$$

مع العلم أن y الناتج المحلي الخام الحقيقي بالملايين، z_1 معدل الفائدة الحقيقي z_2 المستوى العام للأسعار z_3 الإنفاق العمومي الحقيقي z_4 الإيرادات الحكومية الحقيقية z_5 سعر المخزون الحقيقي z_6 أسعار البترول الحقيقية (د/ب) ζ_0 عدد ثابت.كل القيم المعبر عنها بـ Z محسوبة بالنسبة المئوية.

خرج الباحث بنتيجة توضح بان ارتفاع أسعار البترول يؤثر بالسلب على اقتصاد البلد كمستورد على الناتج المحلي الخام، نفقات الدولة داعيا الحكومة إلى التوجه في ضبط سياستها المالية والنقدية منبها على أن هذا التقلب بارتفاع لا يشير بإيجاب إلى اقتصاد البلد مما يستدعي الدولة إلى إيجاد احلالات سلعية وإنتاج كفيل بتفادي هذا الصدع.

في موضوع[1] " The impact of crude oil price volatility on selected Asian emergent economies" المدروس من قبل الأستاذ (R.Salim) الذي نظر في أثر تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات أهم الدول الصاعدة لمنطقة آسيا الصين، الهند، اندونيسيا، ماليزيا،فليبين وتايلاند. اعتمد في بحثه على ما جاء في كتابات (Anderson & Al,2004) دون إغفال البحوث الأكاديمية الأخرى مبينا أثر هذا في الناتج المحلي الخام والتضخم لدى بعض دول العينة دون الأخرى واكتفى لدى أخرى بالتضخم. حسبه فان الأدب الذي بحث في مثل هذا الموضوع أكد أن الصدمات البترولية (الأسعار) لها أثار متعددة على العرض والطلب حسب ما جاء في أبحاث:(Brown & Yucel,2002 ;Moy,1993 ;Loungani,1986 ;Hamilton,1983) وغيرهم.

أكد الباحث أن للتقلبات هذه أثرا على مختلف محددات الاقتصاد الكلي عبر زيادة الإنتاج والتكاليف كما بين أن هناك اختلافا في قراءات الصدمة البترولية السعرية وأثر تقلبات الأسعار، مبرزا ذلك جليا عند إدراجه في النموذج الخاص بالبحث. من بين المحددات التي تتأثر بالصدمات البترولية الناتج المحلي الخام، وأسعار الفائدة، والاستثمار، والتضخم، ومعدل البطالة والصرف. أما عن الأثر الحاصل للتغيرات هذه في الأسعار يظهر في التماثل حيث أن الأثر السلبي لارتفاعها هو أوسع من الأثر الايجابي لانخفاضها. قام بنمذجة قياسية لمتغيرات مهمة مفسرة لموضوعه معتمدا على ثلاث متغيرات مختلفة هي تقلبات أسعار البترول، نمو الناتج المحلي الخام والتضخم. ركز على بيانات الدول المعنية بالدراسة معتمدا على اختبار سببية جرانجر المفسر للعلاقة السببية بين المتغيرات المذكورة وكان طريقة VAR إحدى خصائص شكل النموذج المقترح بالإضافة إلى نماذج ADF[2]،PP[3] و KPSS[4]:

[1] -Salim.R & Rafiq.S(2011), ***The impact of crude oil price volatility on selected Asian emerging economies***, Working paper, Global Business and Social Science Research Conference, Beijing, China: World Business Institute Australia, June, www.wbiconpro.com/220-Salim.pdf , Consulté le 31/01/2011, pp.1-33.
[2] -ADF: Augmented Duckey-Fuller.
[3] -PP:Philips-Perron.
[4] -KPSS:Kwiakoski-Philips-Schmidt-Shin.

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \lambda_i X_{t-i} + \mu_t$$
$$X_t = \phi_0 + \sum_{i=1}^{n} \varphi_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \eta_i X_{t-i} + \nu_t$$

كانت النتائج مختلفة من دولة إلى أخرى لاختلاف الهيكل البنيوي الاقتصادي. بين أن ما حدث من أزمات مالية في الفترة المعنية بالدراسة أعطى فئتين الأولى الأكثر ضررا وهي اندونيسيا، وماليزيا وتيلاندا. إجمالا حول البحث في أثر تقلبات أسعار البترول في المدى القصير للدول الستة من آسيا موجود ومختلف من واحدة لأخرى فمثلا الصين بوقتها الاقتصادية الارتفاع يكلف خزينتها أمولا كبيرة وكذا الهند فناتجها تأثر بذلك كما زاد أمر ارتفاع التضخم أما الفيليبين فانحصر الأثر على التضخم فقط وعليه يجمل الباحث أن الدول كلها تتأثر بالظاهرة من حيث ناتجها والتضخم. تضمنت التوصيات دعوة إلى تحسين الأداء في السياسة المالية والنقدية والإنتاجية.

حول الموضوع نفسه قام كل من (M.R.Faizanegan & GMarkwodt ,2007) بتقديم ورقة بحثية[1] تحت عنوان "The effects of oil price shocks on Iranian economy" وإذ تعتبر إيران من الدول المهمة في السوق البترولية كمنتج له مكانته لاحتياطات لديه وقوة يستمتع بها في الأوبك ونشاطه الجيوسياسي في منطقة المينا والعالم وهي قرينة المملكة العربية السعودية بدرجة أقل في الإمكانات البترولية. من هذا أعطى الباحث قراءة حول الاقتصاد الإيراني معطيا قراءة حول التركيبة الاقتصادية للبلد وتلك التبعية المفرطة لمنتوج البترول مشيرا إلى وجود خصوصية أثر الصدمات هذه من عدمه باستخدام نموذج VAR. تضمن البحث تحليلا للعلاقة بين الصدمات البترولية السعرية وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد مع الإشارة إلى بحوث سابقة نظرت في الموضوع لعينات الدراسة مختلفة وأزمنة متغايرة مذكرا بان الحال الاقتصادي لدى الدول المستورة مغايرا للمصدرة حيث لارتفاع البترول أثر ايجابي على المخرجات الصناعية لديه والعكس صحيح.كانت الفرصة متاحة في هذا العمل للتذكير بأعراض العلة الهولندية والاقتصاد الإيراني قد يكون له نصيب من أعراضها المشار إليها في بحوث كل من (Van Wijubergen,1984 ;Corden,1984 ;Corden & Neavy,1982) . أشارا بأن هناك عدم تناظر في تبعات أسعار البترول بين الايجابية والسلبية عند تغيرها معرف التغيرات هذه كما يلي:

$$\triangle roilp_t^+ = max(0, (roilp_t - roilp_{t-1}))$$

$$\triangle roilp_t^- = min(0, (roilp_t - roilp_{t-1}))$$

إذا كان سعر البترول في الزمن t أقل من السنة الماضية فان $noilp^+$ تؤول إلى الصفر في الربع الزمني t.

$$noilp_t^+ = max[0, ((roilp_t) - max((roilp_{t-1}), ..., (roilp_{t-4}))]$$

$$noilp_t^- = min[0, ((roilp_t) - min((roilp_{t-1}), ..., (roilp_{t-4}))]$$

[1] -Faizanegan.M.R & GMarkwodt(2007), ***The effects of oil price shocks on Iranian economy***, Working paper, August 17,www.ecomod.org/files/papers/600.pdf , Consulté le 31/1/2011,pp.1-30.

تضمن البحث عدة متغيرات كلية مفسرة من بينها:

- نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الصناعي؛
- نفقات الاستهلاك العمومي الحقيقي؛
- الصادرات الحقيقية.

من النتائج المحصل عليها بعد الدراسة في الفترة 1988-2004 أن الصدمات هذه تخلف تغيرات في متغيرات النموذج فالتغير الايجابي لسعر البترول له من الأثر على التضخم بإيجاب مخرجات الصناعية والصادرات ويظهر ما يسمى بأثر الإنفاق ذي العلاقة بموضوع التضخم. على غرار الدراسات للدول الصناعية فان إيران وكذا الدول المصدرة تتأثر بالإيجاب والسلب للتغيرات الحادثة في نابجه واقتصاده فهي فرصة حالية ومستقبلية وعليه يجب استغلالها وحسن إدارة الموارد المتأتية منها.

أما عن البلدان المصدرة للبترول فكانت حولها دراسات تضمنت عدة محددات اقتصادية كما جاء في الورقة البحثية[1] المعنونة " A: The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries comprarative study" من إعداد كل من (M.Mehrana & K.N.Osko,2007) وإذا لم يشير العنوان إلى جزئيات ما جاء في العمل هذا فلمجرد ذكر الدول البترولية من واجهة الاقتصاد الكلي فانه يقرأ واقع أسعار البترول. لهذا جاءت الدراسات لتبيان التغيرات الحاصلة في اقتصاديات هذه البلدان ومصادرها باستخدام نموذج VAR . تبنت الدراسة المتغيرات التالية لتفسير الظاهرة: الطلب الاسمي، والطلب الحقيقي، والعرض والصدمات أسعار البترول لتكون حدود الدراسة على بعض دول منها موجودة ضمن دول المينا مثل إيران، والمملكة العربية السعودية والكويت وأدرجت معها دولة اندونيسيا. أشار الباحثان إلى مصدر التغيرات في المتغيرات الكلية لدول المينا المذكورة التي تعود لصدمات البترول دون الكويت واندونيسيا للفترة 1970-2000.

كما جرت العادة في مجمل البحوث العلمية، فإنه تم التذكير بعدد من الدراسات التي ناقشت عناصر الموضوع ليستنتجا نموذجهما عن أعمال كل من (Haffmaister & Roldos,1997 ;Bjornland,1998 ; Blanchard & Quah ;1989,Ahmed & al,1993) باختبار عن طريق نموذج VAR المتضمن لأربعة متغيرات هي:

- LROILP اللوغاريتم النيبيري لسعر البترول الحقيقي؛
- LY اللوغاريتم النيبيري للمخرجات الصناعية(الإنتاج)؛
- LREXR اللوغاريتم النيبيري لسعر الصرف الخارجي الحقيقي مقارنة بالدولار الأمريكي؛
- LPPRICE اللوغاريتم النيبيري لمؤشر أسعار الاستهلاك.

[1] -Mehrana.M & Osko.K.N(2007), ***The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study***, Economic Modelling review N°24, pp.365-379.

تبين من خلال الدراسة أن المتغيرات غير ساكنة وعليه قاما بما يكفل سلامة النموذج (اللوغاريتم النيبيري). في نهاية الدراسة تبين الصدمات الخارجية بأن تؤدي دورا مهما في تفسير التغيرات الحاصلة في الإنتاج بين إيران والمملكة العربية السعودية مما أبدى التبعية لهذا المورد وخصوصا سياساتها المالية المتأصلة في الصدمات البترولية التي تتحكم في تقلبات الناتج أما الكويت واندونيسيا فتبين أن التقلبات لديها تحصل نتاجا صدمات الطلب الكلي وهناك محدودية للصدمات البترولية.

قام كل من (S.Ghosh & S.Abosedra,2006) في بحثهما[1] تحت عنوان " Oil futures prices, Economic growth and causality in Jordan, Tunisia and Turkey" بتبيان العلاقة بين الكلمات المفتاح للعنوان وكانت الطريقة المعتمة الأخذ بسببية جرانجر لمستقبل أسعار البترول، مؤشر الإنتاج الصناعي ومؤشر أسعار الاستهلاك للدول الثلاث هي الأردن،تونس وتركيا في الفترة الممتدة بين 1985-2005. من الدراسة يظهر أن العينة تحوي بلدانا مستوردة للبترول، وفي هذا الإطار تم الاعتماد منهجيا على بحوث Hamilton التي تعتبر الإطار النظري والتأطيري للعمل هذا وعدة أعمال أخرى كما سبق ذكره إضافة إلى إدراج بحوث أخرى أخذت على عاتقها البحث في الموضوع. تم تقديم نموذج يدرس الإشكالية المتوخاة مع القيام اختبارات السكون ADF , واختبار جرانجر.

لينته العمل بإعطاء ملاحظات عن الاختبارات المؤكدة مبرزا خصوصيات اقتصاديات البلدان الثلاثة محل الدراسة وأعطى هذا غياب التكامل المشترك بين أسعار البترول والنشاط الاقتصادي ومؤشر أسعار الاستهلاك، على أن الأثر لا يتم إلا في المدى القصير وفي هذا الحال فان الأثر يكون في اتجاه واحد لمدة 03 إلى 09 أشهر. وعلى الدول هذه الأخذ بمستقبل أسعار البترول لتحديد سياستها الإنتاجية وتوجيهها.

تضمنت مجلة (Development policy review) بحثا[2] بعنوان (How natural resources effect economic development) للباحث (R.M.Auty). نظرت هذه الورقة البحثية في أمر توافر الموارد الطبيعية الأولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي فأشار الباحث في بداية العمل إلى البحوث الحديثة التي بينت أن الدول الغنية بهذه الموارد عرفت نموا بطيئا عن ذلك المحقق لدى الفقيرة منها ومن أهم مراجعه الأكاديمية في ذلك (Lal & Myint,1996 ;Sachs & Warner,1995 ;Ross,1993). لا يوجد إجماع في هذا وبين العمل بأن الأداء الاقتصادي (التغير) ناتج عن تلك الفوروقات الحاصلة في نوعية الحكم الحاصل لدى البلد وخصوصيتها السياسية والهيكلية المنتهجة وفق ما هو متوافر لديها من هذه الموارد. وبذلك أعطى نموذجين مبررين للأثر لدى الدول الفقيرة من الموارد الطبيعية والأخرى وقد تعددت بلدان الدراسة ماليزيا، وغانا وبوليفيا، والمملكة العربية

[1] - Ghosh.S & Abosedra.S(2006), ***Oil futures prices, Economic growth and causality in Jordan, Tunisia and Turkey***, Conference paper,13th Annual conference "Oil: Its impact on the global economy" ERF, Kuwait ,16-18 December , www.erf.org , Consulté le 31/1/2011, pp.1-19.

[2] -Auty.R.M(2000), ***How natural resources effect economic development***, Development policy review N°18, pp.347-364.

السعودية.كما أشار إلى بعض ملامح التقارب والتباعد الحاصل مؤكدا بأن قلة الاعتماد على صادرات الموارد الأولية يؤدي إلى التنويع في الصناعات التحويلية وهو الحاصل لدى الدول الفقيرة منها مستدلا بآراء (Syrquin & Chenery,1989) وما التأخر الحاصل في تصنيع الدول الغنية بالموارد الطبيعية لاعتباره الرأسمال الأساسي ومنطلق تحديات حكومتها حسب كتابات (Lal & Myint,1996) . خرج بخلاصة مفادها أن وفرة الموارد الطبيعية يؤثر في شكل السياسات المتبعة لدى الدول المصدرة والمستوردة حيث إن الدول التي تمتاز بالتبعية المفرطة للبترول نجده يقود نموها ويؤدي دورا محوريا في رسم خططها موجها سياستها المالية والنقدية والتنويع.

تناولت مجلة (Middle Eastern Finance & Economics) بعض البحوث المتعلقة بموضوع النمو وقد أثار بالمناسبة الباحث (L.Ghalayini) دراسة[1] تبين علاقة تقلبات أسعار البترول بالنمو الاقتصادي من خلال العنوان التالي "The interaction between oil price and economic growth". اعتمد الباحث في دراسته على عينة مقسمة إلى اثنين: الأولى تضمنت الدول المستوردة للبترول والثانية المصدرة له. انطلق من بحوث أخرى تشابهت مواضيعها والتي أفادت أن لدى البلدان المستوردة ارتباطا سلبيا بين ارتفاع أسعار البترول والنمو والارتباط الايجابي هو لدى الدول المصدرة. الفئة الأولى من العينة تضمنت بلدان G-7 أما الثانية فاحتوت بلدان الأوبك بالإضافة إلى روسيا،الصين والهند. مرتكزا على نموذج سببية جرانجر فقد أتاح الفرصة للتعرف بمجموعة من الأكاديمين والباحثين الذين ناقشوا الموضوع منتهين بنتيجة اتجاهي النمو وأسعار البترول. لهذا حاول إظهار إي اتجاه تأثيري يحصل، أي البحث في أثر النمو الاقتصادي على أسعار البترول وكذا أثر أسعار البترول على النمو الاقتصادي وأثر ارتفاع أسعار البترول على الدول المصدرة والمستوردة ليهتم بدراسة GDP، السوق المالي وسعر الصرف. من منطلق هدفه أوجد نموذجا يقضي بتوضيح وجود الأثر الحاصل وتفسيره من تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي باستخدام كما سبق الذكر اختبار جرانجر معطيا المعادلة الرياضية التالية:

$$GDP_t = C_0 + \Sigma\alpha_i\, GDP_{t-i} + \Sigma\beta_i\, P_{t-i} + \varepsilon_t \qquad i = 1 \text{ to } p$$
$$P_t = C_0 + \Sigma\alpha_i\, P_{t-i} + \Sigma\beta_i\, GDP_{t-i} + \varepsilon_t \qquad i = 1 \text{ to } p$$

حسب نهاية الورقة البحثية فانه أشار إلى عدم وضوح الأثر بين المتغيرات المذكورة سالفا إذ قال أنه بالنسبة إلى الدول المصدرة ارتفاع أسعار البترول لا تحدث زيادة النمو بيد أن التدفقات المالية المتأتية عن البترول أثر الارتفاع لا تجد طريقها فعليا إلى داخل هذه الدول مما يبقيها بعيدا عن تحقيق أهداف التنمية. الشيء الملاحظ لدى الدول المستوردة G-7 فانه أكد أن زيادة ارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى التغير GDP ويرجع ذلك إلى تبعية إنتاجها إلى السلعة المذكورة وهذا الأمر غير واضح بالنسبة غالى الصين، الهند وروسيا ليخرج بتوصيات للدول هذه من اجل تصيح الاختلالات.

[1] -Ghalayini.L(2011), ***The interaction between oil price and economic growth***, Middle Eastern Finance & Economics Review N° 13,pp.127-141.

في بحث[1] آخر لـ (A.Banihashen & S.Moshiri,2001) بعنوان " Asymetric effects of oil price shocks on economic growth of oil exporting countries"، اهتمت الدراسة بالبحث في مدى أثر تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات البلدان المصدرة وهل هناك تماثل أو عدم تناظر في الأثر الحاصل حيث عمد الباحثان إلى تبيان أن الصدمات البترولية تؤثر على الأداء الاقتصادي للبلدان وميكانزم الانتقال هو مغاير لفئتي الدول المصدرة والمستوردة وباعتماد على طريقة VAR لعينة تضمنت ستة دول من منظمة الأوبك في الفترة 1997-2009. اهتم الباحثان بأهم المتغيرات التي افترض أنها تحقق دراسة الإشكالية التي هما بصددها وهي: الاستثمار،سعر الصرف والتضخم معطيا المعادلة التالية تقدير أثر صدمات أسعار البترول على الناتج في الدول المصدرة للبترول:

$$Y_t = c + \sum_{i=1}^{n} \emptyset_i Y_{t-i} + e_t$$

ووفق اختبار GARCH تم الحصول على المعادلة التالية لنفس الإشكالية:

$$o_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{k} \alpha_j o_{t-j} + e_t, \qquad e_t \mid I_{t-1} \sim N(0, h_t)$$

$$h_t = \gamma_0 + \sum_{i=1}^{q} \gamma_i e_{t-i}^2 + \sum_{j=1}^{p} \gamma_{q+j} h_{t-j}$$

انطلاقا من الدراسات الحديثة التي اهتمت بالموضوع وتفسير الظاهرة والبحوث التي اختبرت أثر الصدمات البترولية على هذه الدول منطلقا من نتائج دراسات سابقة التي بينت أن هناك علاقة خطية بين الصدمات ومتغيرات الاقتصاد الكلي التي سمحت بتميز الأثر وديناميكية كافة الصدمات. في البحث هذا اتجه الطريق المغاير بالبحث في العلاقة غير خطية بين الصدمات البترولية السعرية ونمو GDP وكانت الدول هي الجزائر، إيران، الكويت، نيجيريا، المملكة العربية السعودية وفنزويلا منطلقين من نماذج دراسة (Sims,1980). من نتائج العمل التي خرج بها الباحثان أن البترول أصبح يلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لهذه الدول وحتى تلك المتطورة والنامية الأخرى. أكدا أن السلعة قد تكون نعمة أو نقمة على الدول المصدرة فارتفاع الأسعار يقودها تراكم الرأسمال وزيادة الاستثمارات المادية والرأسمال البشري. الإيرادات الضخمة قد تؤدي إلى إعادة تقدير سعر الصرف، الخروج عن التصنيع وإهمال قطاع الصناعات التحويلية والزراعة وهو أمر مضر بالنمو في حين قد تفيد أداء المؤسسات وانخفاض الأسعار يحيل ما سبق إلى عكس ذلك. وعليه عدم تناظر الآثار الناتجة عن الصدمات قد يؤدي إلى البحث في سياسة الاستقرار وقد يكون لهذه الدول العمل على تفادي التقلبات المؤثرة على أدائهم الاقتصادي عبر عدة وسائل.

[1] - Moshiri.S & Banihashem.A (2011), ***Asymmetric effects of oil price shocks on economic growth of oil exporting countries***, Conference paper, 34th IAEE International conference, Stockholm June, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2006763, Consulté le 31/1/2011, pp.1-33.

في عمل آخر للباحث (T.Abeysigh,2001) المعنون بـ " Estimation of direct and indirect impact of oil price on economic growth" وكما يعبر العنوان فان الغاية من البحث[1] هي إبراز تلك الآثار المباشرة وغير المباشرة للتقلبات الحاصلة في أسعار البترول على النمو اقتصادي. تضمنت عينة الدراسة 12 دولة حيث كانت هذه الدراسة تشمل الدول التالية:ماليزيا،اندونيسيا،فليبين،تيلاندا،جنوب كوريا،هونغ كونغ،سنغافورة،تايوان،الصين،اليابان،دول OCDE والولايات المتحدة الأمريكية.

مشيرا إلى أهم البحوث التي تناولت الكلمات المفتاح من العنوان مستخدما نموذج VARX متحصلا على النموذج التالي بفرض باشتقاق المعادلة التالية لربط سلاسل GDP من خلال مصفوفة التجارة:

$$(B_0^* W_t) y_t = \lambda + \sum_{j=1}^{p} (B_j^* W_{t-j}) y_{t-j} + \sum_{j=0}^{p} \Gamma_{1j}\, x_{1t-j} + \cdots + \sum_{j=0}^{p} \Gamma_{kj}\, x_{kt-j} + \varepsilon_t$$

حيث y_t هو $(n \times 1)$ شعاع لسلاسل GDP، $x_{it}(i = 1, \ldots, k)$ هي $(n \times 1)$ أشعة معدلات النمو للمتغيرات المفسرة. B و Γ هي قيم مجهولة لحدود المصفوفة، ε_t هو شعاع عشوائي، $\mathrm{Var}(\epsilon_t) = \Omega.\ W_t$ مصفوفة معلومة تخص مساهمة صادرات الثنائية بين البلدين مثل

$$\Sigma w_{ii} = 1,\ \ (j = 1,2, \ldots, n-1;\ \ i \neq j)$$

.

من اجل $n = 3$ و $p = 1$ نحصل على المصفوفة التالية:

$$B_0 = \begin{pmatrix} 1 & -\beta_{01} & -\beta_{01} \\ -\beta_{02} & 1 & -\beta_{02} \\ -\beta_{03} & -\beta_{03} & 1 \end{pmatrix},\quad B_1 = \begin{pmatrix} \phi_{11} & \beta_{11} & \beta_{11} \\ \beta_{12} & \phi_{12} & \beta_{12} \\ \beta_{13} & \beta_{13} & \phi_{13} \end{pmatrix},\quad W = \begin{pmatrix} 1 & w_{12} & w_{13} \\ w_{21} & 1 & w_{23} \\ w_{31} & w_{32} & 1 \end{pmatrix}$$

المتغيرات المفسرة الأخرى تدخل ضمن النموذج من خلال دالة التصدير أو مركبات GDP. أسعار البترول لها أثر مباشر على الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري والميزان التجاري ولهذا لها دور محوري في النموذج. بعد تقدير النموذج يمكن اشتقاق نمو الناتج من خلال التغير في أسعار البترول المعبر عنها بـ (o_t)

$$y_t = \lambda^* + R(L) o_t + u_t$$

حيث $R(L) = B^w(L)^{-1} \Gamma(L),\ B^w(L) = (B_0^* W_t) - (B_1^* W_t)L - \cdots - (B_p^* W_t)L^p$

و

$$\Gamma(L) = \Gamma_0 + \Gamma_1 L + \cdots + \Gamma_p L^p$$

لتبين النتائج بأن أثر الانتقال لأسعار البترول على النمو ليست بالأهمية لدى الولايات المتحدة الأمريكية أما لدى الدول الصغيرة فلها باع في ذلك مذكرا بأن يجب قراءة الصدمات من جهة الأثر المتبادل بين ثقة المستهلك والمستثمر.

[1] -Abeysigh.T(2001), ***Estimation of direct and indirect impact of oil price on economic growth***, Economic letters review N° 73, pp.147-153.

عمل أخر[1] لـ (V.Mignon & F.Lescaroux) تحت عنوان " On the influence of oil prices on economic growth and other macroeconomics and financial variables" إذ قصد الباحثان إيجاد العلاقة بين تقلبات أسعار البترول ومتغيرات كلية عدة لمجموعة من الدول قسمت إلى فئتين الأولى المصدرة للبترول والثانية مستوردة باعتماد اختبارات السببية، حسابات الارتباط التكامل المشترك.كان في العمل هذا وجود رؤى العلمية والبحثية المتناولة للموضوع .تم الإشارة إلى البحوث المهمة التي تناولت تبيان ميكانيزم أثر الصدمات البترولية على الاقتصاد الكلي وتحليلها وقياس الأثر على النمو بحسب ما جاء لدى (Brown & Yucel,2002 ;Jons & al,2002 ;Jons & Leily,1996).

من المتغيرات التي تناولها البحث نجد: الناتج المحلي الخام، متوسط العام للأسعار، إنفاق الاستهلاك العائلي، معدل البطالة على المدى الطويل والقصير على السواء. اختلفت النتائج المتحصل عليها وفق خصوصية الهيكل البنيوي الاقتصادي لدول العينة متحدثا عن درجة التقارب الحاصلة بين بعض الدول.

ليخلص العمل إلى أن الأثر يكون من أسعار البترول نحو المتغيرات الاقتصادية خاصة لدى الدول المصدرة أما حول موضوع المدى الطويل، فالأثر يكون بعد اتجاه الناتج المحلي الخام، معدل البطالة وأسعار الأسهم على المدى القصير.

[1]-Mignon.V & Lescaroux.F(2008), ***On the influence of oil prices on economic growth and other macroeconomics and financial variables***,Revue de la CEPPI N° 2008-05 Avril, www.cepii.fr/anglaisgraph/.../pdf/.../wp2008-05; Consulté le 31/1/2011, pp.1-46 .

خاتمة :

تخرج مجمل النماذج الدارسة لمسار النمو الاقتصادي المرتبط بأسعار البترول، بأنها تلحق ضررا بالأداء الاقتصادي لكلا طرفي قانون السوق. فالبلدان المنتجة تبين أنها رغم الرخاء المالي المحقق بسبب التقلبات إلا أن أداءها الاقتصادي لم يرق إلى الهدف المنشود أما الدول المستهلكة التي لوحظ انه رغم ارتباط إنتاج قطاعاتها المختلفة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالبترول كسلعة أولية ووسيطية في عمليات الإنتاج إلا أن نموها هو ايجابي جدا عن الأولى. فالدول المتطورة والناشئة حققت معدلات نمو أحسن في ظل الصدمات البترولية وعرف مستوى دخول أفرادها من الناتج المحلي الخام تنوعا بالزيادة معتبرا في حين رغم الوفرة المالية المحققة عند الدول الغنية والتي استفادت بقوة من التقلبات السعرية فان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بقي رهين المستويات الدنيا ولم يكن له استفادة فعلية من ذلك.كما أن الدراسات الأكاديمية بينت عدم تقارب الدخول لدى هذه الأخيرة واللاتساوي فيها وزيادة درجة الفقر وهذا هو الحال في بلدان عدة. وعليه إشكالية هامة مازالت مطروحة التي تتمثل في عدم أمثلية النمو الاقتصادي لديها رغم التحصيل المالي المحقق الذي يعتبر رافعا فعليا لدعم الإنفاق الاستثماري وغيرها من العوامل.

كما أشارت النماذج المتطرق إليها وأخرى بأن القطاع البترولي لا يمكنه أن ينفرد بدعم النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، خلق فرص العمل ويعود هذا لمحدودية هذا القطاع في فاعليته داخل اقتصاد البلد مما يستدعي التوجه نحو القطاعات نراها شبه مهملة التي من خلالها يمكن تحسين مستوى التكنولوجيا المكتسبة عبر التقليد الموجب أو الإبداع المتأصل، وتحسين الإبداع المعرفي، ونقل المعارف والتقنية، وتمكين القطاع الخاص في ميادين خارج المحروقات دون إغفال مساهمة الوفرة المالية في تمويل عوامل الإنتاج والخروج من التبعية المفرطة للبترول عبر إيجاد بدائل تنموية كفيلة بتحصين الأداء الاقتصادي المحقق عن الريع من التشوه مع حسن إدارة الإنفاق الاستثماري الفعال.

كما تم الإشارة إلى أن النمو المؤسس على قطاع البترول عرف إشكالات حقيقية على المدى القصير والمتوسط. فعلى المدى القصير ما ينشأ عن الإفراط في الإنفاق من المداخيل البترولية تضخما والدخول في إنفاق غير فعال كما هو الحال بالنسبة إلى الجزائر في موضوع البطالة المقنعة كمثال. أما المدى الطويل، فيتم العودة هنا إلى نظرية هوبرت و هوتلينغ والمتمحورة حول نضوب البترول مستقبلا مما يؤكد الانخفاض التدريجي لمساهمة هذا

القطاع في الاقتصاد وهذا يستدعي التوجه نحو تحقيق نمو محتمل يعتمد تدريجيا على تعويض الرأسمال الريعي البترولي برأسمال إنتاجي قطاعي مغاير مستدام وهذا ما يجعل حكومات عدة تطرح خططا تتضمن السبيل في ضمان نمو مدعوم على المدى الطويل.

الفصل الرابع : دراسة تحليلية وقياسية حالة: الجزائر،المملكة العربية السعودية و مصر 1970-2010

تمهيد:

القارئ موضوع النمو الاقتصادي يجده حديثا في منشأه، وليس متأخرا في التقدم الحاصل في نظرياته ونماذجه.يعود هذا الأخير للإشكالات التي حصلت في كافة بلدان العالم مما استدعى بسياسيها، واقتصاديها البحث في ثناياه بالقدر الذي يحسن من تقدم نواحي الحياة، وتحسين معيشة الفرد. في خمسينيات القرن الماضي ثم التوجه إلى البحث في محددات النمو الطبيعي للثروة كما جاء في خطوط آدم سميت، وكيف يمكن تسريعه وعليه تطورت البحوث حول المحددات منها ما ضمنت إجابات في حين أخرى لم يتم الإجابة عنها أو تبريرها بالقدر الكافي.

والمطلع على اقتصاديات محل الدراسة في شكلها العام (دول المينا) فانه يعاين اهتمامات فعلية بالموضوع بأكثر جدية منذ التسعينيات لحد الساعة. يظهر في حيثيات الموضوع ما يسمي بالتقارب/التباعد، التغيير وعدم الثبات وعدم إمكانية التوقع رغم الحرص على توافر البيانات الرقمية الدالة على الدراسة. أعطى هذا رؤية بأن النمو ليس بالمسار الخطي وليس رهين الرؤى النظرية وخاصة تلك القائلة بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لدى البلدان النامية (المينا) يتقارب مع ذلك المحقق لدى الدول المتطورة.

IV-1- نظرة شاملة حول النمو لدى دول المينا:

على غرار دول العالم، فان بلدان المينا انتهجت في قراءاتها المستقبلية أجندة اقتصادية، واجتماعية بغرض الإجابة عن متطلبات مجتمعاتها من عيش، وحياة أفضل منذ خمسين سنة مكونة قوة اقتصادية عربية ربما لا يرى لها لحد الساعة النجاح بل التباعد و هذا يرجع إلى عدة أسباب منها:

- الأنظمة السياسية السائدة.
- تضارب المصالح وفقدان روح الشراكة والاتحاد.
- عدم توافق الرؤى في القضايا المشتركة .

وهذا رغم اجتماعات دول الجامعة العربية والشعارات الرامية إلى تجميع قواهم الاقتصادية، والسعي إلى إيجاد منطقة عربية حرة، ليغيب التوافق الجزئي في جهة وحضر في جهة أخرى كما هو الحال بالنسبة إلى اتحاد دول الخليج العربي، والاتحاد المغاربي. الإجابة عن الإشكالات القائمة لم ترق إلى المرغوب والعالم العربي عاش، ويعيش

ربيعا ضاعت فيه اقتصادياتها، وشعوبها، وتناحرت فيها المصالح، والتداخلات في الوقت التي تشهد دول العالم خاصة من قارة آسيا نموا هائلا، وانفتاحا اقتصاديا كبيرا.

بعض المعطيات التاريخية تبرز أن مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لدول العربية مثل مصر، والمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر. كان أحسن مما كان لدى دول أخرى ككوريا ، وماليزيا، وتايوان والهند لينقلب هذا الميزان اليوم، أو منذ عشرية إلا عند قلة منهم. يرجع المحللون الاقتصاديون ذلك إلى غياب التغيير السياسي السليم، عدم السعي إلى تحسين مستوى النمو، وعدم التخصيص، والاعتماد على المحروقات، والتشريعات غير المرنة مع المتطلبات العالمية.

عدة بحوث ودراسات أبرزت أن الدول المينا لم يرق نموها إلى المرغوب، رغم توافرها على ثروة اقتصادية هائلة نسبة إلى أقاليم جوارية لا تضاهيها في ذلك فيعاب عليها التخلف؛ فارتفاع أسعار البترول في فترات مختلفة، وخاصة ذلك المحقق منذ 2002 أعطاها فرصة توافر إيرادات مالية هائلة عملت بها لانتعاش استثماري، وتنموي غير مسبوق، وبالأخص لدى دول المنطقة الحائزة على نعمة البترول داعما الحركة التجارية و رؤوس الأموال مؤديا إلى تحسين مستوى معيشي، وارتفاع الدخل الفردي، وتراكمات مالية هائلة في الخارج. يعاب على هذه الدول خاصة أنه عند الانهيار في أسعار البترول يحاصرها هاجس التباطؤ الاقتصادي والانحصار في الإنفاق كما حدث في الثمانينيات، وخلال الأزمة المالية 2008.

الشيء المقروء في اقتصاديات هذه البلدان كافة توجهها إلى انتهاج سياسات اقتصادية إصلاحية، متضمنة بعض ما أملي من صندوق النقد الدولي ولكن بقي نموها الاقتصادي ضعيفا مقارنة بذلك المحقق لدى الدول المتطورة، هذا ما طرح إشكالات تضمنتها بعض البحوث حول "المفارقة بين النمو الحاصل بين هذين الفئتين من الدول"[1].

جاءت هذه الدراسة للبحث في ظروف النمو الاقتصادي الحاصل لدى بلدان المنطقة، وقد يرقى إلى المتوقع في ظل المتوفرات الاقتصادية الاجتماعية وكذا السياسية المفضية إلى أن البترول قد أفاد الدول المالكة له كثيرا دون أخرى موجودة في المنطقة، وحسن المستوى المعيشي والأداء الاقتصادي لها في الثمانينيات، التسعينيات والعشرية الحالية. هذا لا ينفي أن البلدان غير المتوفر بها البترول أن يضيق بها النمو بل قد نجد له معدلا أحسن، وعلى سبيل المقارنة الجزائر وتونس.

إن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي لدى دول المينا لم يثبت منذ عقود عدة ولم يرق إلى أحسن من ذلك المحقق، والمحصل لدى باقي دول العالم(البلدان الاسكندينافية). على كل حال بقى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي للخام أقل من المتوسط العام للدول النامية قد يعود هذا إلى التزايد السكاني

[1]-Parienty.A(2004), ***Pourquoi certains pays se développent-ils et d'autres pas ?***, Revue Alternatives économiuqes N°230/Novembre, pp.68-71

فيها.كما أن مستوى التكامل الاقتصادي في هذه الدول يبقى ضعيفا لحد الساعة، ولم يرتفع مستوى تلقيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة مقارنة بمناطق أخرى من العالم(شرق آسيا).

الدول المعنية بالدراسة زادت صادرتها البترولية بدرجة أقل من حيث كم الإنتاج، وبدرجة أكبر سعر البيع. هذا الارتفاع الهائل في أسعار البترول خلال العشرية الحالية أدى بها إلى تحقيق فوائض مالية عالية وأصبح مصدرا أساسيا للحصول على عملات أجنبية. يعرف بأن البنية التجارية لهذه الدول متباينة وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالمنتجات غير البترولية وقد يعود لها بالضعف وبه تقرأ الإحصاءات العالمية إن مسعى دول المنطقة في سوق الصادرات العالمية متِثر جدا بإدراج البترول أو من دونه. يرجع المحللون الاقتصاديون هذه الحالة إلى عدة عوامل:

- بطء الإصلاحات السياسية والاقتصادية.
- عدم نجاح إصلاحات الاقتصاد الكلي والتصحيحات الهيكلية.
- عدم الاندماج في الاقتصاد العالمي اندماجا حسنا وغياب الميزة التنافسية.
- غياب بنية الاستثمار الأجنبي المباشر وانحصاره في القطاعات البترولية بدرجة أكبر.

من الدول التي تحسن نموها تحسنا كبيرا (مصر، والأردن، والمغرب وتونس) ولكن لم يكن مستديما بالقدر المرغوب لعدم التمكن الفعلي من القضايا الهيكلية لها. شهد المسرح الاقتصادي الكلي في بلدان المنطقة إصلاحات هيكلية كلية لم تكن كافية بالقدر اللازم، الضروري لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي وتدعم دخول الأفراد. يعود هذا لعدم التقدم الفعلي في الأصول الاقتصادية التي تضمن تسريع عجلة النمو، حيث تؤكد عدة تقارير ضرورة السعي إلى تحقيق ما يلي حتى يتحسن النمو:

- دعم القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي.
- إصلاح السوق المالية، والشفافية والقضاء على الفساد.
- تحرير التجارة وتخصيص الموارد بكفاءة.

تحسن الوضع المالي أدى إلى عجز أقل في ميزان المدفوعات، ودعم الاستثمارات الخاصة (الإقراض) فتحسن معدل النمو. لقد ساعد ارتفاع أسعار البترول في فترات عدة خاصة العشرية الأخيرة على حصول الدول الغنية على وفرات مالية مهمة مما أدى بتحول العجوزات إلى فوائض مؤدية بدورها إلى انتهاج هذه الدول ما يسمى بالصناديق السيادية. وهكذا يقرأ بأن أسعار البترول أدت دورا مفيدا في موازنة حسابات الدول (وإستيراتيجيتها) رغم الأخطار، كما لا ينفي أنها سعت دائما إلى إيجاد موقعا إستيراتيجا لنفسها في منظمة الأوبك.

حسب بعض المعطيات، يمكن القول إن الدول (المينا) تسير أخيرا في طريق النمو لكنه غير مستقر، وقد شهدت المنطقة منذ 2002 نموا قويا دعمته الإيرادات البترولية رغم الهزات المالية العالمية التي ضربت عدة مناطق

دون دول المنطقة التي لم يؤثر فيها بالمستوى المتوقع (المستوى الحاصل) "للاندماج المحدود"[1] في الاقتصاد العالمي. أدت العوائد البترولية وأسعار السلع الأساسية (الطبيعية/الأولية) المرتفعة دورا مهما في تحسين ذلك وقد استعانت بعضها في خفض ديونها، أو القضاء عليها. لهذا يمكن القول إن مؤشرات الاقتصاد الكلي حسن أداؤها مما ساعدها على اعتماد أسس وإصلاحات أكثر متانة ولعلها تكون من الدروس السابقة ولكن دائما يطرح السؤال لماذا النمو أو الحال الاقتصادي هو مؤقت إجمالا؟.

ساهمت السياسات الأفضل بدور حاسم في تحقيق النجاحات في المنطقة ودعمها على تحقيق نمو مقدور مبني على أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي. بين الواقع، أن السياسات الاقتصادية الكلية مازالت حذرة في كثير من البلدان وما دار في البلدان العربية (من ربيع) لم تجف دماؤه لحد الساعة دليلا على ذلك.

قضى الظرف بالخروج من العجز المالي لوقت غير محدود بفضل الأحوال العالمية الخارجية المواتية عموما. هذا الظرف أعطى لحكومات توسعا أكثر في الإنفاق العام، خفض أسعار الفائدة والخروج من ظرف التضخم. في ظل إمكانات تسمح بتحسين وضعها الاقتصادي وزيادة حصتها من الناتج العالمي، ارتفاع المستوى المعيشي، وزيادة الأجور مقارنة بفترات التوسع الاقتصادي السابقة. تجاوزت بذلك أزمة 2008-2009 وان كان لكل:

- تحسن الفوائض المالية الحكومية وارتفاع الاحتياطات الدولية.
- تلاشي/انخفاض الدين الخارجي ومرونة أسعار صرفها.

بخروج المنطقة بآمال من آثار الأزمة العالمية الحالية، يتطلب إدارة حكيمة للاقتصاد الكلي على المدى القصير وإصلاحات مهمة لمواجهة الصدمات غير المقروءة وتعزيز النمو. على الرغم من النجاح النسبي الحالي المحقق منذ عشرية على كافة الأصعدة فالمطلوب اقتصاديا هو أكبر من هذا الحاصل، ويجب التعلم من دروس سابقة لديها ولدى البلدان الأخرى وما يجري في دول العالم من أزمات كساد، نقد ونمو يؤشر على ضرورة الحذر من الاتجاهات النمو الدورية.[2]

وبهذا يجب استفادة من الظرف الاقتصادي العالمي الحالي وما ارتفاع أسعار السلع الأولية التي تحمل في طياتها الرخاء للمنطقة قد تكون نقمة في أي وقت غير مرغوب فيه، حيث تزيد جهود الدول الصناعية على الخروج من التبعية. كما أن الوضع هذا دعم المساعي الإنتاجية بزيادة "وتيرة استغلال الآبار البترولية"[3] والتنقيب عن أخرى في مواقع عدة من بلدان المنطقة لاستغلال الوفرات البترولية الحاصلة مؤخرا التي تدعم النمو إلى حين التمكن من البدائل التنموية كما هو مقرر في خطط هذه البلدان.

نمو الطلب على البترول لدى الدول الصاعدة حسن من مدفوعات بلدان المنطقة العربية ولكن الاستمرار غير مضمون هذا الإطار، فقد يؤدي هذا إلى رفع مستوى العرض البترولي فانخفاض أسعاره في نهاية المطاف أو

[1]-Kouamé.A(2009), ***La rente pétrolière au secours du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord ?,*** Revue problèmes économiques N° 2978 du 16 septembre, pp.14-17

[3]-Grosse.F(2011), ***Est-il possible de découpler le lien croissance/matières premières ?*** Revue problèmes économiques N° 3019 du 11 Mai ; pp.25-33

تعطل عجلة النمو لدى بعض الدول كما كان الحال في نهاية 2008. لقد "بلغ الطلب على البترول رقما قياسيا عام 2011 ليفوق 90 مليونا ب/ي مقابل 87.4 مليونا ب/ي سنة 2010 و 85 مليونا ب/ي في 2009. أي بزيادة نمو الطلب بـ 4% مقابل معدل 1.4% مابين 1983 و 2000 "[1]. وعليه تقر التجربة بأن الظروف الخارجية يمكن أن تخلق ظروفا غير متوقعة للاعتماد المفرط عليه، وعدم التخصيص، أو الدخول في تنويع الصادرات مما يلزم الدول الحذر من الدخول في دورة تكاثر وكساد بسبب هذه الوفرة المالية الحالية. وعليه من التحديات الأساسية تكمن في العمل على تشخيص الاقتصاد الكلي، ومعرفة مواطن القوة، والضعف الماليين ومراقبة الاستهلاك بطيفيه وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

منذ أن بدأت أسعار البترول في الارتفاع عام 2002 عرفت المنطقة تحسنا، وارتباطا اقتصاديا وماليا. توافق هذا مع انتشار القلق لدى دول مستهلكة له وساد ما يعرف بالآثار العكسية المحتملة لارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد العالمي (الرجوع إلى سنوات السبعينيات)، لكن الأمر لم يكن بالشكل نفسه كما سبق وأجمع المحللون على أن ذلك يرجع إلى زيادة الطلب. هذه الزيادة أوجدها النمو القوي الذي عرفته بعض البلدان خاصة الصاعدة (الهند و الصين) محفزا بذلك الطلب. هذا الأمر قد زاد من تكاليف الإنتاج وفرض ضغوطا صعودية على كافة الأسعار مما خلق توجها توسعيا تدريجيا نحو المعادن والغذاء.

إضاءات مهمة قدمتها نظريات النمو تقضي أنه مرتبط جدا بالتغيرات الحاصلة في هيكل الإنتاج، ومنه فإن التصنيع أصبح ناقلا لتكنولوجيا وعليه فإن الإنتاجية تتحسن إثر تخصيص أو إعادة تخصيص العمل من النشاطات الضعيفة إلى النشاطات المرتفعة(Ros,2000 ;Kaldor,1978 ; Chenery & Taylor,1968 ;Kuznets,1966).

كذلك قطاع الزراعة، والفلاحة لهما من الأثر والمساهمة ما يكفل تحسين الأداء الاقتصادي للبلد في إطار هذا السياق؛ فدعمت الدول النامية سياساتها الاقتصادية مهتمة بالقطاع الصناعي، والزراعي، والخدماتي. القراءات الرقمية حول دول (المينا) تبين ذلك الخروج عن قطاع التصنيع خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي الذي حقق نموا متباطأ مقارنة بذلك المحقق لدى الصين، وجنوب إفريقيا وآسيا(شرقها وجنوبها). اقترن في هذا الزمن نمو هذه المنطقة بتحسين قطاع الخدمات والمحروقات.

تظهر الأبحاث أن أغلبية دول المينا ما زالت تابعة للإنتاج الاستخراجي (البترول والمعادن الأخرى) بدرجة عالية، فحصة البترول الأكبر و قد تحسن PIB هذه البلدان لتطورات السوق البترولية. النمو السريع في المنطقة خلال سنوات السبعينيات كان بسبب جهود منظمة الأوبك على عكس ذلك في سنوات الثمانينيات حيث عرفت هذه الفترة ركودا في النمو لتدهور أسعار البترول إلى حدود دنيا وقد تساوت في بعض الفترات لكلفة الإنتاج أو أقل من ذلك. جاءت سنوات التسعينيات، فتحسنت الظروف البترولية لتعاود الانخفاض في نهاية العشرية هذه مما أوجد وضعية انكماش ضعيفة للدول المنتجة الموجودة في المنطقة مؤدية بذلك إلى ارتفاع معدلات

[2]-Porcher.T(2012), ***Comment évoluent les cours du pétrole ?***, Revus problèmes économiques N°3038 du 29 Février ; pp.46-52

البطالة لترى العلياء خلال هذه العشرية محققا انتعاشا لاقتصاديات هذه البلدان. من حيث التنوع القطاعي الإنتاجي فهي متقاربة وخاصة المكونة لمجموعة MENAP اقتصادياتها تميل كل الميل نحو قطاع المحروقات الذي يدعم حصة مهمة من الناتج ويظهر ذلك جليا بدرجة تبعيتها للصادرات البترولية كما يوضح هذا البيان:

الشكل (IV-1): درجة تبعية دول المينا للمداخيل البترولية

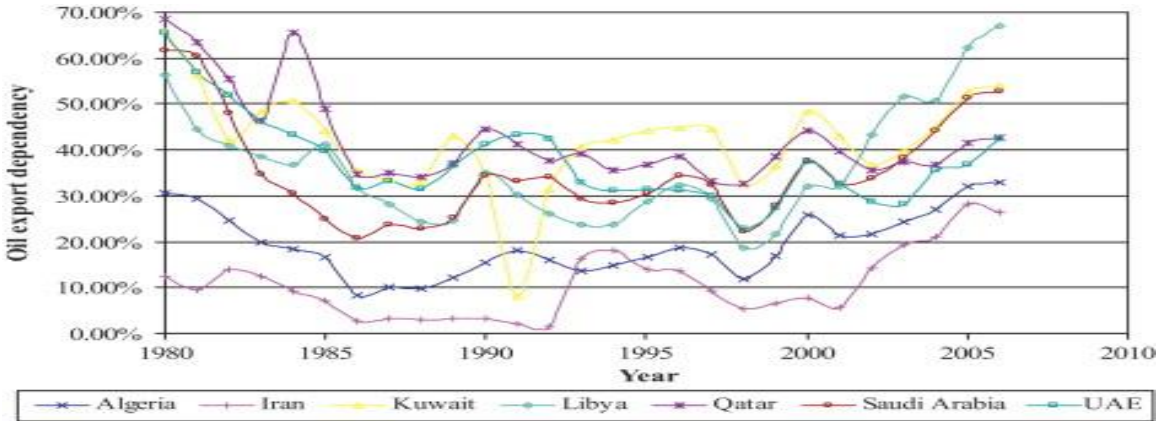

Source : Bhattacharyya.S.C & Blake.A(2010),***Analysis of oil export dependency of MENA countries: Drivers, trends and prospects,*** Energy PolicyVolume 38, Issue 2, February , pp.1098–1107

التغير الهيكلي الذي عرفته هذه البلدان كان سببه تلك التقلبات التي عرفتها السوق البترولية حيث غلب على صادراتها السلع الاستخراجية (المحروقات). توافق هذا مع تحسن بلدان أخرى في الاستخراج والإنتاج وسياسات اقتصادية لدى الدول المنتجة الأخرى، وكذا المستهلكة. دعم هذا الظرف مسعى بعض الدول إلى دعم القطاعات الإنتاجية كالتحويلية (تونس).

عند قراءة مساهمة الاستثمار في PIB، تلقت دول المينا رقيا ضعيفا من الاستثمارات في هذا الوقت خاصة منها الأجنبية (حالة الجزائر خلال العشرية السوداء) وعليه عرفت الفترة نموا غير معتبر لضعف الإصلاحات الهيكلية، وضعف الاستثمارات في كافة القطاعات. المعطيات تبين تحسنا وزيادة مدعومة نظرا لمجهودات الدول في تحسين المناخات الاستثمارية، ولكن هذا لدى جنوب آسيا، والصين والدول الصناعية في عشرية 90 و بأقل درجة لدى دول أمريكا اللاتينية. هنا يقرأ أن الاستقرار الاقتصادي للبلد وعدم اليقين اتجاه الاستثمارات يعتبران من المجهودات الأساسية للنمو على المدى الطويل. تبرز الدراسات الأكاديمية مدى الاتجاه نحو التوازن في اعتماد دول المينا (خاصة البترولية) على الاستثمار في القطاعات التحويلية بوصفها عنصرا مكملا للبترول إذ ما اعتبر وجودا حتميا لنظرية (هوتلينغ) وتفاديا لأعراض العلة الهولندية من تشوهات النسيج الإنتاجي للبلد.

يظهر من هذا، أن معدلات النمو المحققة في دول المنطقة مختلفة من بلد إلى آخر لاختلاف المناهج الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية المتبعة. فالإصلاحات التي عرفتها المنطقة خلال العشريات الأربع المعنية بالدراسة هي التي أدت إلى التوازن في معدلات النمو. لم تعرف معدلات البطالة انخفاضا محسوسا مما أدى ببعض البلدان

إلى انتهاج سياسة التوظيف غير المبرر والإنفاق الضخم، والدعم المتأخر للبنى التحتية في حين عرفت الصناعة والزراعة ركودا.

إنتاج السلع الأولية (البترول بالدرجة الأولى) وتصديرها والتوسع في الأسواق العالمية كان من ملامح السياسة العامة لهذه الدول رغم تأكيد قراءات أن هذا الاعتماد يكبح النمو على المدى الطويل إذا لم تنتهج سياسات تمويل هيكلي خارج هذا القطاع. عرفت التجارة العالمية نموا سريعا، حيث أن معدل زيادة قيمة السلع في التجارة زاد بما يفوق 10.4% ، لكن مساهمة دول المينا في هذه الحصة بقي متواريا للخلف نسبة إلى دول دخلت قاموس الناشئة ويقصد هنا السلع التحويلية، ومختلف المستويات التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج في حين هذه المنتجات عرفت ازدهارا مهما، ملحوظا لدى دول جنوب آسيا وشرقها وبعض الدول الإفريقية. دول المينا لم تحقق شيئا مقنعا كما هو محقق في القطاع الاستخراجي رغم أن هيكل صادرات الدول النامية عرف تغيرا كبيرا خلال سنوات الدراسة. قامت دول محسوبة على الاقتصاد العالمي بتنويع وتيرة إنتاجياتها وتسريعها مقارنة بدول المنطقة وخاصة القطاعات خارج المحروقات إذ النمو في أغلبها كان أقل وفق ما تؤكده أرقام عن نصيب الفرد من الناتج المحلي.

عملت الدول النامية ومن بينها دول المينا بالرأي القائل أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر موارد مالية ضخمة للاقتصاد، ومناصب الشغل، والتكنولوجيا، ورأسمال، ومهارات التنظيم وخدمات شبكات التوزيع، فإحصائيات الاستثمار لديها تبين أن متوسط عمل دخولها مقبول في المنطقة لكن بالنسبة إلى مناطق أخرى يبقى ضعيفا، يختلف بحسب البلد المتبني له وقد اقترن نمو FDI ما يلي:

- تسهيل التبادل وتوفير مناخ الاستثمار.
- التمويل وتطوير الأسواق.
- تبني معايير التحرير المتعلق بأنظمة FDI.

خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، عرفت أسعار البترول انخفاضا غير مسبوق فأوجب هذا الظرف دول المنطقة إتباع سياسات تنموية وطنية هادفة لدعم النمو، الاهتمام بالبنى الاقتصادية الكلية، عوامل النمو على المدى البعيد والاستقرار بكافة أبعاده. عرفت الفترة ما بين سنوات 70 و80 تقلبات المجهودات الكلية مما أوجد عدة صدمات في الاقتصاد العالمي منها ما صنع استحسانا في الناتج المحلي الخام للبلدان البترولية دون أخرى. لقد عرف معدل التضخم تغيرات منذ 70 في مناطق مختلفة، ففي أكثر الدول النامية التي عرفت معدلا منخفضا أو مستقرا في 60 كان لها ذلك في بداية عام 2000 بسبب تحسن النمو في حين الدول التي عرفت معدلات مرتفعة في 70 و 80 متوافقا مع نمو ضعيف كما تشير هذه المعطيات:

الجدول رقم(IV-1):أرقام عن نمو الناتج ومعدل التضخم لدول منطقة المينا مابين 1960–2000

السنوات	60	70	80	90
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا				
نمو الناتج المحلي الخام		0.89	1.22	0.56
التضخم	1.41	0.83	0.87	1.34
دول شمال إفريقيا				
نمو الناتج المحلي الخام	7	7	4.3	3.8
التضخم	4	8	8	4.7

Source : UN ; Development Policy and Analysis Division(2005), ***World development indicators 2005 database***, www.un.org/esa/policy/wess/.../chap4.pdf, Consulté le 12/02/2012,pp .93- 95.

عند الحديث عن التقارب والتباعد في ظل موضوع النمو فإن ترجيح التباعد هو أقرب للمناقشة والقبول في القراءات الاقتصادية لدى دول المينا للفجوة الحاصلة في عدة "مؤشرات اقتصادية"[1] و تأخرها عن تلك الحاصلة لدى الدول المتطورة. تظهر تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 2006، مدى تطور الإنفاق الاستثماري العمومي وحصته ضمن PIB منذ (1980 إلى 2010). تؤكد البحوث الأكاديمية أن الاستثمار في التعليم و الصحة ليس بالأمر الكافي لخدمة هدف النمو وقد سعت دول المينا في هذا المنحى سعيا حثيثا. الخطاب الاقتصادي الذي عمدته حكومات دول المينا هو تحسين هذا الأداء بغرض دعم مسار النمو والحفاظ عليه في بعض الظروف (Johnoson ,Ostmaud & Subramanian 2006) لهذا يقرأ في خطط ومناهج حكومات دول المينا تحديات للخروج بالمؤسسات من ضعفها في الأداء، واستثمار الوفرة المالية البترولية وتحسين الخدمة للمواطن في ظل المتغيرات الاجتماعية، والسياسية والمالية.

في الشأن المالي، قليلة هي الدراسات الأكاديمية المهتمة بنمو دول المينا فمثلا (Bennaceur & Ghazouanin 2007) قضيا ببحث مدى وجود العلاقة من عدمها بين الأسواق المالية والنمو الاقتصادي (في إطار نشاطات البنوك بدرجة أوسع). تبين لهما أن للقطاع المالي دورا في تحسين معدل النمو إذا ما تم مقارنة ذلك بالدول الكبرى. الأثر بين الشأن المالي والنمو لدى دول المينا،كان سلبيا لغياب الانفتاح المالي وعدم حرية القطاع في اتخاذ القرارات القاضية بتحسين أدائه. يخضع النظام المالي للقرارات المركزية كما تفتقر الدول هذه للبورصات و إن وجدت فهي غير قوية و بالصدى الاقتصادي نفسه لدى أخرى رغم المساعي البنكية والمالية لهذه الدول لتنشيط القطاع ودعمه و إدراجه ضمن البورصات العالمية.

حسب عدة تقارير(UNCTAD و PNUD ...) فإن الزيادة المرتفعة لأسعار البترول قادت معظم البلدان البترولية لمنطقة المينا إلى تحسين معدلات نموها لزيادة في قيمة الناتج المحلي الخام وهذا ما دفع بها إلى الأخذ بالإنفاق العام ليصل معدل نمو البلدان هذه إلى ما يقارب 3.5% عام 2010 ليكون مقدرا بـ 4.8 % عام 2011. في حين دول غير البترولية للمنطقة تجاوز نموها 3.2% عام 2010 ليقدر له بأن يكون في جوار 3.5% عام 2011

[1]- الاستثمارات العمومية، البنى التحتية و الإنفاق من أجل التنمية البشرية (الطرق ، الموانئ ، المواصلات ...) و كذا نوعية الرأسمال البشري المتوفر في الاقتصاد من تأهيل وكفاءة مما يمكنهم من المقدرة على تحسين الإنتاجية و اكتساب امتياز المنافسة وفق التطورات الحاصلة في التكنولوجيا.

. في إطار هذا الوضع العالمي، دعم الإنتاج تزايد الطلب العالمي على البترول من قبل دول المنطقة المنظمة تحت لواء الأوبك ولا ننسى أن الدول غير البترولية عرفت بعض التراجع في النمو بسبب ارتفاع قيمة النفقات كما هو الحال في مصر. إذ ما تم الحديث عن البترول والموارد الطبيعية، فهناك من الدول العربية التي تعتمد على مواد أولية خام مهمة و نظرا للارتفاع الشامل في أسعار المواد هذه فإنها تحصلت على وفرات مالية ساعدت على تحسين نموها كما هو الحال في المغرب، والأردن وموريتانيا ويتعلق الأمر بالحديد والفوسفات.

ونظرا للظروف التي سادت بعض دول المنطقة فلقد كان عبئا على حكومات البلدان في انتهاج سياسات اجتماعية واقتصادية داعمة لأسعار الغذاء، رفع الأجور والمعاشات والتوسع في الإنفاق. في هذا الوقت عرفت دول تقشفا مضنيا في نفقاتها لعوز مالي حرج مثل اليونان والبرتغال. لقد عرف معدل التضخم الكلي ارتفاعا في بلدان المنطقة نتاجا عن تضخم مستورد حاصل عن ارتفاع في السلع الأولية في السوق الدولية. وقضى هذا بحكومات البلدان إلى اعتماد سياسات مالية يعزى بها التحكم الجزئي في مخاطر هذا الارتفاع.

إن امتلاك المنطقة احتياطات بترولية مهمة مؤكدة عالميا جعل لها دورا في السوق العالمية و هذا اليقين دفع بدول المنطقة إلى إحداث مشاريع استثمارية ضخمة لزيادة طاقة إنتاج البترول الخام بغرض الوقاية من الصدمات في العشرية الأخيرة مما رجح فعليا أن يكون هناك اختلاف في معدلات نمو لمجموعة دول عن أخرى في ذات المنطقة لاختلاف في مصادر مواردها المالية. إن الدول البترولية حققت نموا أحسن وهناك بعض الدلائل الإحصائية تبرر مدى مساهمة القطاعات خارج المحروقات في دعم الاقتصاد وتحسنها رغم التواتر الذي عرفته لعدم حصول بعض المنتجات على أماكن في السوق العالمية لغياب التنافسية الكفيلة بذلك كما هو محقق في السلع والخدمات لدول آسيا. وعليه بسبب دعم أسعار البترول لسياسات اقتصادية فقد كانت هناك نتائج إيجابية وهذا ما سهل دخولها في إصلاحات معمقة وإنفاق أكثر حجما من عشريات سابقة.

يعتبر الإنتاج خارج المحروقات أمرا ضروريا ولا مفر منه من أجل التنويع الاقتصادي والتخصيص في سلع وخدمات تحقق ضمان أموال مستقبلية في ظل ما يقال حوله. يتم هذا بتحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وغير المباشر، الخاص والعام و توليد فرص العمل التي تعطي قيمة مضافة فعلية منطلقة من الفورة البترولية و الثروة المالية المحققة.

في موضوع التشغيل، إن حكومات هذه البلدان حققت مناصب شغل أكثر مما سبق لكن لم تكن بالأمر الكافي لتزايد فئة اليد العاملة وخريجي الجامعات حيث كان من المقرر تحقيق مناصب في القطاعات الإستراتيجية ولدى الخواص لكن لم يكن ذلك بالقدر الكافي المسطر له كما هو الحال في الجزائر رغم سياسة الإقراض الاستثماري وفتح مجالات المشاريع. هذا الأمر لا ينتفي لدى دول عربية أخرى وعليه وفق الرؤى النظرية والتحليلية لموضوع التشغيل والنمو الاقتصادي فإن تنويع الاقتصاد يعتمد على توافر مناصب الشغل من خلال فعالية و التعليم بكافة أطواره ونوعيته وحسن التكوين وتعزيز الإنتاجية.

إن هذا الاتجاه العام في البيانات المالية لهذه الدول ليس بالشيء الدائم، المستقر، الثابت، فالأزمات ما فتئت تنشأ في مواطن عدة من العالم وما أزمة الديون والأورو إلا أمر يستحق العمل بمنظارين والأخذ بهذا الوضع كمعيار يقود سياسة تخفيف من حدة الإنفاق الاستهلاكي والتقشف المقدور عليهما. في العشرية القادمة سيقرأ تراجع أرصدة الدول من عملة صعبة لأن الدول تأخرت في الاستثمار العمومي وتحقيق مطالب مجتمعاتها التي أصبحت اليوم تطالب بها أكثر مما مضى عبر ضغوط لا سابق لهذه الدول بها. من منطلق عدم اليقين الذي يسود الظرف السياسي والاجتماعي والاقتصادي الإقليمي والعالمي فإن خطوط حمراء يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في سياسة الإنفاق العام بما يكفل تحصيل وتحسينه جودته بالقدر التي تم في التدابير الخاصة بتخفيف الضغوط الناشئة عن ارتفاع أسعار البترول، وتخفيف قيود السكن وتحسين وضع العاطلين وهذا سيكون له نسبة في الناتج المحلي الخام.

نتيجة الأزمة المالية لعام 2008، عرفت دول المينا وبالأخص البترولية وعكة مالية نتج عنها هبوط أسعار البترول إلى 40% وتراجعت فوائض الحسابات الجارية المجمعة إلى ما يقارب 53 مليار دولار عام 2009 بعدما كانت قبل الأزمة في حدود 360 مليار دولار حسب تقارير صندوق النقد الدولي. عرف معدل نمو المنطقة هذا العام جوار 1.5% و قد تحسن في العام الموالي بسبب عودة الأسعار في الأسواق البترولية الدولية إلى العلو فتحسنت الاحتياطات المالية الدولية وهذا ما حفز عملية الإنتاج و العرض. وصل نمو PIB البترولي معدلا قدر بـ 4.3% في عام 2010. أكدت المعطيات أن التحقيقات الكبيرة للإيرادات البترولية بسبب الارتفاع في أسعار هذه السلعة دعم الأرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية ليبلغ فائض الحساب الجاري لهذه الدول إجمالا في نهاية 2010 ما يقارب 270 مليار دولار.

تعطي الأرقام المحققة خلال الصدمات البترولية والصدمات العكسية صورة عن وضعية هذه الدول تحسن نائجها في الأولى ويسوء في الثانية نظرا لارتباط اقتصاديتها بهذه الثروة رغم التوصيات المطروحة منذ سنوات، تباطؤ النشاط العالمي في بعض المواسم والتوتر الذي عرفته التجارة الدولية يكون سلبا على نموها. رغم ما حققته هذه البلدان البترولية من معدلات نمو إيجابية إلا أن الدول الصاعدة و النامية الأخرى تبقى الأحسن من حيث معدلات نموها. ينتظر من دول المينا تعزيز تنافسيتها، وخلق فرص عمل، وتنشيط الأعمال، وتحرير القطاع المالي، وتطوير أسواق الرأسمال المحلية والاندماج في الاقتصاديات العالمية بأكثر قوة والخروج من التبعية للموارد الطبيعية.

رغم توافر الموارد الطبيعية، إلا أنه قياسا بالتقدم الحاصل لدى دول عدة فإن الملاحظة السلبية تعطي حول النمو (الجزائر، مصر، المغرب، تونس والمملكة العربية السعودية) وقد يكون ذلك أمر ارتبط بالتأخر في اندماج الاقتصاديات وانفتاحها أخذت على عاتقها المؤسسات المالية الدولية فرض شروط هيكلية على دول =المنطقة من أهمها تخصيص الإنفاق العمومي، والخوصصة، وتسريح العمال في الوقت الذي اندمجت فيه دول شرق آسيا وجنوبها في اقتصاديات العالم. لم يكن لدول المنطقة أي مكان فعلي محقق حتى الساعة عالميا أو إقليميا رغم ما

لدى دول المنطقة من كفاية مالية وانتعاش اقتصادي غير مسبوق فهي على هامش الاقتصاد العالمي من منظور الاندماج.

في إجمال المحددات المحورية المؤثرة على النمو لدى دول المنطقة، فإن كل محدد نسبة تحققه ضعيفة أو تحفز نسبة إلى مقدور الدول فخذ على ذلك بيئة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي فهي غير محفزة بالقدر الكافي ولو قرأنا نسب الاستثمارات القطاعية فهي متفاوتة من دولة إلى أخرى أحسنها لدى المملكة العربية السعودية أما لدى الجزائر فهي ضئيلة والباقي يتوسط الوضع و هذا بيان بذلك لفترات ومناطق مختلفة من العالم:

الشكل رقم (2-IV):نسب الاستثمارات القطاعية في العالم

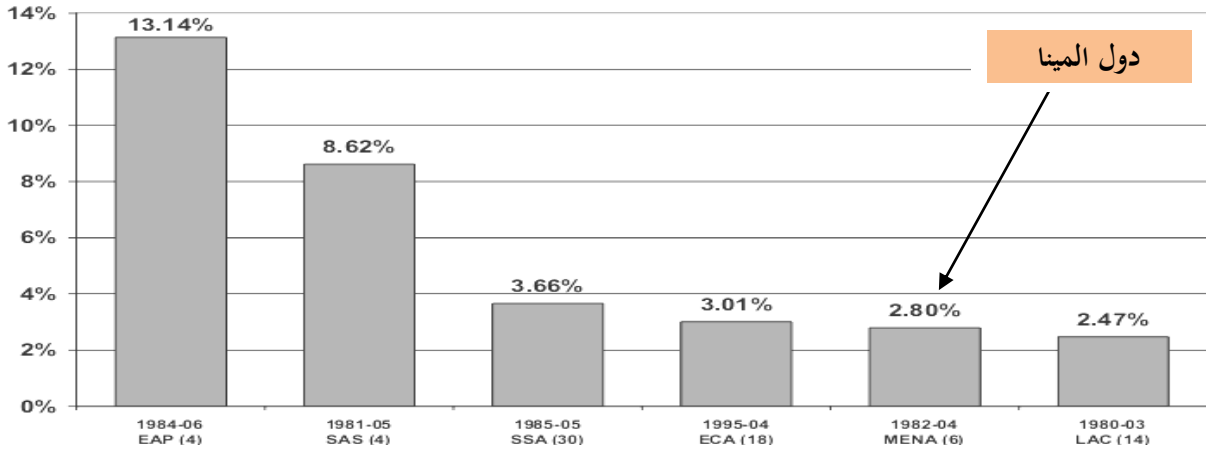

Source : Nabli.M.K & al(2008), ***Political Authoritarianism, Credibility of Reforms and Private Sector Development in the Middle East and North Africa***, Revue d'économie de développement Vol 22 N° 05, p.10

هذا الأمر له نقلة على النمو المحتمل المنشود ويرجع بعض المحللين ذلك إلى:

- حالة الحمائية في القرارات الكلية، ونظام مالي مختنق وغير منفتح وعدم وضوح السياسات الاقتصادية.
- أسواق تفتقد إلى التنافسية وديناميكية غير كافية للطلب.
- تكنولوجيا مفقودة وغياب الكفاءة ونوعية الرأسمال البشري.
- أسعار فائدة مرتفعة وأسواق مالية غائبة.
- غياب البيانات المفسرة لمواطن القوة والضعف في كل مجال...

مقارنة باقتصاديات آسيا الشرقية التي عرفت نموا لا قبل به نتيجة لتنمية عدة "محددات"[1] مما أعطاها فرصة الاندماج في الاقتصاد العالمي في وقت ما. إن الوضع الاقتصادي المالي والإنتاجي لديها كان ضعيفا مقارنة بدول المينا لتخرج في سباق متحصلة على مراتب مشرفة اقتصاديا مابين 80 و90. هذا الاندماج، والانفتاح والحركية في اقتصادياتها مكنها من تطوير صادراتها والتخفيف من عبء وارداتها.

عرفت دول المينا منذ السبعينيات إلى حد الساعة نموا ضعيفا في مجمله.كانت عشرية الثمانينيات الأسوأ لتحيين المسار منذ نهاية التسعينيات. في الوقت نفسه، عرفت دول مهمة في القارة الآسيوية تحسنا في نموها ودول جنوب صحراء إفريقيا ليرتقى إلى المهم بداية 2002. وعند مقارنة بعض دول المنطقة ودول آسيا فقد تساوى أداؤها الاقتصادي قبل 70 مثل الجزائر، ومصر، وأند ونسيا وماليزيا إذ رغم هذا يكمن عيبها في عدم تحقيقها أي تقارب مثل الذي حصل في الاقتصاديات الأوربية، حيث عرف نصيب الفرد من الناتج الخام تأخرا عن ذلك الحاصل لدى الدول النامية خاصة 80 و90.

حول موضوع "كفاءة الرأسمال البشري وتعليمه"[2]، بينت بعض الدراسات منذ نصف هذه العشرية بأن النمو كان مرتفعا جدا ليعاود النزول إلى حدود دنيا بداية من 1986 إلى 1997، ثم تحسن في هذه الفترة ليكون في أحسن حال منذ 2002 إلى غاية الساعة. يعود هذا إلى التقلبات الحاصلة في الموارد الخارجية التي أدت دورا كبيرا في تفسير مراحل التطورات الاقتصادية والمالية لدول المنطقة باختلاف نماذج النمو المحقق لديها.

في أولى الفترات و المتعارف عليها بالصدمات البترولية 1974-1973
1980-1979

أظهرت النتائج تحسنا في نموها رغم ما يعاب على الفترة من اعتمادها الاقتراض كما كان الحال بالنسبة إلى (الجزائر، ومصر، وسوريا وتونس).كان لنعمة هذه الوفرات البترولية، حصول البلدان على موارد مما دعم نموها، صناعاتها والتجهيز، والصحة، والتعليم والخروج من ميراث الاستعمار لمعظم الدول ولكن لم يتحسن أدائها الاقتصادي والمالي مما اضطرها إلى الاقتراض فيما بعد.

وقعت صدمة خلال الفترة 1985-1986 وتوافق هذا مع أمرين: انخفاض أسعار البترول وانخفاض الدولار فحصل انخفاض قيمة الصادرات وتدهور الناتج الوطني. كان هذا الوضع في ظروف متطورة أخرى كأزمات مالية الحاصلة في دول عدة مثل:

الجدول رقم (IV-2):أهم تواريخ أزمات مالية لدول من المينا

البلد	المكسيك	المغرب	تونس	مصر	الأردن	الجزائر
السنة	1982	1983	1986	1989	1991	1994

[1]- مثل الاستثمار الخاص في الصناعات التحويلية و التكنولوجيا و تنويع تجارتها الخارجية و جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية لتوافر المناخ الملائم للاستثمار و الكفاءات المؤسساتية و البشرية الكفيلة بالتوافق مع الرؤوس الأموال.

[2]-Ould *Aoudia.J(2008)*, ***Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens***, Edition Karthala, pp. 33-36

إجراءات تصحيحية وهيكلية قضت بها المنطقة لتصحيح مسار النمو والخروج من أزمة المديونية والتبعية البترولية محاولة الابتعاد عن تدني معدل النمو (02%). خلال الفترة 2004-2010، عرفت تحسنا في النمو لارتفاع الإيرادات المالية الضخمة المحققة بسبب عدة عوامل من أهمها تنامي الطلب العالمي على البترول ببروز دول صاعدة مهمة في المسرح الدولي فكان للموارد البترولية نفع مما نشط العجلة الاقتصادية والتجارية على المستوى المحلي والدولي ليتم انتهاج الإنفاق والاستثمار العموميين (الجزائر : المخطط 2014/2010)، أما الدول الفقيرة من البترول أو تحوزه بقدر قليل مثل مصر فقد حققت نمو قارب 02%.

رغم هذا، لا يرى لدول المنطقة انطلاقة اقتصادية فعلية التي تتأصل في التنويع الغائب للآلة الإنتاجية ويفهم هذا من خلال نوع الصادرات، مما يفسر تلك التبعية القائمة للمنتوج البترولي وفي بعض الحالات تبرز جليا ملامح العلة الهولندية ما عدا بعضها منها مثل الأردن، والمغرب، وتونس التي عرفت نموا يعود إلى الصادرات التحويلية ثم أقل درجة مصر وسوريا، أما الجزائر فتبعيتها قوية للمحروقات. بدأت جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المنطقة أكثر بداية 90 بمعنى أن ما سبق كان في غير الخط الذي تنشده الآن. تلقت دول آسيا الشرقية عشر مرات ما تلقته هذه البلدان خلال العشريتين السابقتين والبلدان التي كانت تنشط في ذلك المملكة العربية السعودية في الخليج العربي ومصر وتونس في المغرب العربي وعموما توجهت نحو قطاع المحروقات. بينت بعض الدراسات حول هذه الجزئية، أن جاذبية الجزائر للاستثمارات تدعمت بدخوله 04 مليارات دولار. حاول الأجانب اقتناص فرص الخوصصة وفتح مجال الاتصالات (الأردن، والمغرب، وتونس والجزائر). خلاصة هذه الملاحظة، أن القطاع الريعي كان الأوفر حظا في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أما القطاعات التحويلية فكانت أقل جاذبية وأقل ديناميكية وهذا لم يكن كذلك في دول مثل الصين، والأرجنتين، والهند والبرازيل.

إن صمود الأوضاع الاقتصادية الكلية في المنطقة ومسعاها في الإصلاح الهيكلي والتحقيق الايجابي لمعدلات نمو على مدار 2007 و2008 جاء موجبا ولم يكن للاضطرابات المالية العالمية أثر بالغ فيها، فمن أهم ما برز عن السياسات الكلية، احتواؤها على التضخم المتزايد رغم تزايد العبء بسبب تراجع الدولار. لقد حققت البلدان البترولية وضعا ايجابيا، مما ساعدها على الدخول في الإنفاق ليعجل هذا الوضع من وتيرة الاقتصاد غير البترولي المتباطئ ورفع من مستوى الثقة لدى مجتمع الأعمال. في عام 2009 عرف النمو تباطؤا لدى البلدان البترولية نسبة إلى العام السابق.كان نتيجة تباطؤ أصاب النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض جزئي في أسعار البترول، فانخفضت إيرادات الدول رغم تحسن إنتاج هذه السلعة وزيادته معوضا ذلك التعطل في النشاطات الأخرى. في هذا الوقت، تحسن نمو الدول الصاعدة وتسارع أكثر في 2008 لانتهاجها جهودا في ضبط الأوضاع المالية، والإصلاح الهيكلي و تحسين مناخ الاستثمار.

ضغوط التضخم كانت أقل وطأة على الدول البترولية وأكثر أثرا على الدول الصاعدة والأقل دخلا بسبب طفرة أسعار الغذاء والوقود، الطلب المحلي واختناق العرض خلال سنة 2009. رغم الملامح الايجابية المقروءة في أرقام دول المنطقة إلا أن ذلك لا ينفي حصول ضرر نسبي في تدني الحسابات الجارية وانكماش الناتج المحلي

البترولي. التعافي يقرأ في سنة 2010 بداية الربع الأخير للسنة السابقة نظرا للتدفقات الرأسمالية الداخلة، قد حسن هذا الوضع زيادة الناتج فتعزز الحساب الجاري ونما الناتج البترولي ليصل إلى حدود 4.3% وهذا ما يدعم القطاع الآخر بجهود من حكومات هذه الدول. لدى الدول الصاعدة تم تحقيق معدل النمو قدره 3.8% سنة 2009 والذي كان 5% عام 2008 حسب تقارير صندوق النقد الدولي. عملت هذه البلدان على التوافق مع ظروف التباطؤ الاقتصاد العالمي ليصل النمو عام 2010 إلى معدل 4% ربما لا يكون هذا كافيا بالنسبة إلى إشكالات تعيشها مثل معدل البطالة لزيادة القوى العاملة وانخفاض النمو الائتماني.

من البحوث التي اهتمت بموضوع النمو في منطقة المينا يوجد على سبيل المثال دراسات لـ (Limam,2007 ;Nabli,2007 ;Makdisi, Fatah & Pumuk,2006 ;Page & Van Gelder,2001) Kutan,Douglas & Judge,2009 ;Sayan,2009 ;Loko & Diouf,2009 ; Ersel &) Kandil,2007 ;Pissarides & Véganzonès-Varoudakis,2007 ;El-badawi,1999) وخلصت هذه البحوث إلى أن النمو المحقق لدى دول المنطقة رهين بالتقلبات والتحولات الحاصلة في المناطق الأخرى من العالم وكل متغير له دور ومساهمة في ذلك (مساهمة رأسمال، والعمل وإنتاجية العوامل) ولكن ليس بالأهمية الحاصلة لدى كافة الجغرافيات الاقتصادية.

IV-2- قراءة النمو الاقتصادي للجزائر بدلالة تقلبات أسعار البترول 1970- 2010:

تم التطرق في الفصول السابقة إلى ما يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي بصفة عامة وبالأخص ما يمكن أن يستجد لدى الاقتصاد الجزائري وبلدان العينة في إطار عام وأثر العوامل الاقتصادية في ظل العوائد المالية المتأتية من التقلبات الطارئة على أسعار البترول وكان الغرض الاستفادة من التجارب والدراسات المحققة.

طور العديد من الكتّاب نماذج اقتصادية قياسية للدول البترولية مثل (Looney، 1988) حول فنزويلا؛ (Heidarian وَ Green، 1989) فيما يخص الجزائر؛ (Dshikoya، 1990) حول نيجيريا؛ (Harvie وَ Mraha، 1994) حول أندونيسيا؛ (Baddou، 2002) حول الكويت. فيما يخص المملكة العربية السعودية يوجد أعمال (Looney، 1984، 1988، 1992)(Arbod,2007). النماذج هذه تعتبر قديمة واقتصرت على تقدير أزمنة قصيرة (عدد محدود من المشاهدات لا يفوق 20) ولم ترق إلى تحقيق قراءات تحليلية لآفاق اقتصاديات هذه البلدان. هذا البحث لم يرتق إلى دراسة الظاهرة على كافة الدول العربية لانتفاء بعض الإحصائيات عن بعض دون الأخرى باستخدام عدة مؤشرات.

من خلال قراءات سابقة كتلك التي قام بها (Hamilton, 1983) التي أبرزت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي وبالأخص حالة الركود عندما يكون الأمر يتعلق بأزمة. في هذا الإطار أكد عدة باحثين متخصصين في هذا المضمار وجود عاثر رغم اختلاف المنهج المتبع في تبرير الرابطة مبرزين أن للبترول دورا فعالا في التأثير على الناتج الخام للبلدان. يجب الإشارة إلى أن مساهمة العوائد المالية البترولية في الناتج تعتبر متغيرا مهما والذي يختلف من بلد إلى آخر سواء كان منتجا أو مستهلكا ومدى درجة

تحقيق الصدمة في ذلك خاصة المعتمدة على هذه العوائد بدرجة أكبر كما هو الحال لدول المينا البترولية (MENAP).

IV-2-1 -الإطار المرجعي لقياس أداء الاقتصاد الجزائري:

بالاعتماد على قراءات تحليلية سابقة فان هذه الجزئية تقضي بإبراز الارتباط الحاصل خلال الفترة 1970-2010 وكذا الافتراضات المراد اختبارها كما جاء في حيثيات المقدمة العامة وهذا تذكيرا بأهمها:

- زيادة أسعار البترول وارتفاعها تؤثر في الناتج المحلي الخام؛
- انخفاض مستوى أسعار البترول لا يؤثر في الناتج المحلي الخام الحقيقي.

في سياق هذا العمل، سيتم الاعتماد على ما جاء في مضامين نماذج الدراسة ومن أجل وضع نموذج لبيانات حول نمو الناتج المحلي الخام إذ سيتم تحليل العلاقة بين أسعار البترول ونمو الناتج المحلي الخام وهذا وفق الدراسة التي سيشار إليها لاحقا بالنسبة إلى الدول الثلاثة عينة الدراسة.

لقد عمد كل من (Mork & Olson, 1994) وفق ما يسمى سببية جرانجر[1] ، اختبار معادلة الانحدار لدالة نمو الناتج التي تتغير وفق التغير الحقيق الحاصل في أسعار البترول. يؤخذ انخفاض الأسعار أو ارتفاعها كمتغيرات مستقلة بداية من 1970 إلى غاية 2010. تم تجميع المعطيات بغرض القيام بعملية الانحدار وقد تم اختيار العينة لتوافر الأرقام المسوغة لاختيار النموذج دون نماذج أخرى.

النموذج مأخوذ من ورقة بحثية[2] بعنوان "Oil shocks and real U.S income" التي تناولت وشرحت كيفية تأثير الصدمات البترولية في الناتج الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية ،كما أن المنهاج القياسي تم في الورقة المدرجة. حيث تضمنت الدراسة إشارة إلى كافة الأكاديميين الذين درسوا العلاقة ليتضمن البحث نمذجة أساسية لتفسير مفردات البحث هذا كالتالي:

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^{n} \beta_j s_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث y التغير الفصلي في الناتج المحلي الخام الحقيقي، s التغير الفصلي في سلسلة أسعار البترول الصافية، n الفصول المتأخرة، ε تعبر عن التوزيع المضطرب.

أما أسعار البترول فهي تتغير من وقت إلى آخر بالزيادة آو بالنقصان في أشكال غير متماثلة حيث P_t يعبر عن السعر في الزمن t فالسعر عندما يزداد يعبر عنه بـ (p+) وحين ينقص يعبر عنه بـ (p-) وهذا وفق القراءة التالية:

$$p_t^+ = \max [0, \ln(P_t) - \ln(P_{t-1})]$$

$$p_t^- = \min [0, \ln(P_t) - \ln(P_{t-1})]$$

[1]-Kirchgässner.G & Wolters.J(2008), ***Introduction to modern time series analysis***, Springer Edition, p.95

[2]-Huntington.H.G(2007), ***Oil shocks and real US income***, working paper , Energy journal N° EMF OP 60,April, mf.stanford.edu/files/pubs/22454/op60.pdf, Consulté le 30/12/2011,pp .1-27.

من منطلق التحليل المتبنى في هذه الدراسة وأخرى مشابهة تم النظر في موضوع نمذجة مفردات عنوان الأطروحة للبلدان الثلاثة في الفترة المذكورة سالفا.

تعددت مواضيع البحث القاضية بربط عدة عوامل اقتصادية بالنمو الاقتصادي لدى الجزائر، منها ما جاء في بحث معنون بـ "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر"[1]. نظر البحث في أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في شكل إجمالي ليرتقي نحو الجزائر كحالة الدراسة وأخذ بين التنوع في التصدير وتلك الأحادية المفرطة المقترنة بالمواد الأولية كالبترول. وقد تمت الإشارة لأهم البحوث التي ناقشت العلاقة (Michaely,1977 ;Belassa,1981 ;W.G.Tyler,1981 ;G.fedre,1982,Myrdal,Marx,Singer,Nurkse).
من أهم العناصر أو العوامل التي أعتمدت في تأكيد ضرورة تنمية الصادرات نجد:

- الحمائية.
- مستوى التبادل.
- الدين الخارجي.

قراءة في موضوع البحث حول الجزائر تم التوجه نحو إبراز مجمل الحوافز والعوائق في الفترة 1989-1999. تضمنت نتائج الدراسة توصيات مهمة أبرزها دعم الكفاءة الإنتاجية التصديرية التنافسية للبلد من المحلية إلى الدولية والاهتمام بالقطاعات التي لا يرقى مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الخام إلى القدر الضروري.

عالجت ورقة بحثية[2] أخرى موضوع النمو لدى الجزائر من وجهة قد تكون دافعة أو معيقة والقصد هنا المديونية الخارجية بعنوان " دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر "، إذ تبين أن الجزائر من خلال عدة تقارير اعتمادها على الاقتراض الخارجي لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية خاصة لما تدنت مداخليها اثر فترات الأزمات العكسية البترولية. في بعض الظروف، وجدت نفسها تتخبط في مشكلة سداد ما عليها من خدمة المديونية الخارجية، مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي متحصلة على مرادها وفق املاءات وشروط اقتصادية ومالية إصلاحية، ليستعيد الاقتصاد الجزائري توازناته الكلية في هذا الظرف. قدمت هذه الدراسة صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين النمو والمديونية الخارجية في الدول النامية عامة والجزائر بصفة خاصة. أثرى الموضوع بقراءة إحصائية وتاريخية لأهم عناصر البحث ليأخذ مسار المنهج القياسي باعتماد على دالة الإنتاج (كوب دوقلاس) وفق متغيرات تؤثر في دالة الإنتاج وهي العمل ورأس المال والتطور التكنولوجي باعتبار الناتج الداخلي الخام بالقيمة الحقيقية الفترة الممتدة من 1986 إلى2009 من خلال المعادلة التالية:

$$LnY_t = LnA_t + \alpha LnK_t + \beta LnL_t + \delta\, Ln\, DEX_t$$
$$Ln\, Y_t = Ln\, A_t + \alpha\, Ln\, K_t + \beta Ln\, L_t + \delta\, Ln\, dexct_t + \varepsilon$$
$$LnY_t = LnA_t + \alpha LnK_t + \beta LnL_t + yLn\, dexlt + \varepsilon_t$$

---

[1]- وصاف سعيدي(2001) ، ***تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي***، ورقة بحثية منشورة مجلة الباحث رقم 2002/01 جامعة ورقلة، ص.ص:6-17.

[2]- حتحات محمد رضا، ***دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر***، ورقة بحثية منشورة على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/**Economic**s/7f.doc، تاريخ الاطلاع 2011/12/25، ص.ص:1-20.

تضمنت الدراسة نتائج بعد استخدام برنامج Eviews والتحقق من الفرضيات. تبين أن للدين الخارجي واجهتين فهي داعمة للتنمية الاقتصادية ومشاريع البلد باختلافها، لكنها كابح للنمو الاقتصادي خاصة عندما يكون توجهها للاستهلاك دون الاستثمار والإنتاج. من بين التوصيات، كان العمل على اعتماد سياسات مالية ناجعة وملائمة وفق الظرف المحلي والدولي وتحفيز النشاط التجاري المحلي والدولي واستقطاب أكثر للاستثمارات الأجنبية.

من بين المواضيع ذات العلاقة بالموضوع التي أثيرت دراسة حول التشغيل وسوق العمل في الجزائر حيث تضمن العمل[1] المعنون بـ " العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وآثار السياسات الاقتصادية"، وبالاعتماد على الدراسات الأكاديمية التي نظرت في موضوع العلاقة المتبادلة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي أخذ البحث وجهة تحليلية في سببية الرابطة والأثر من عدمه وفق القراءات النظرية. أثارت عدة دراسات إلى جانب هذا البحث أن تحسن معدل النمو الذي يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة والعكس كذلك صحيح. من هذا التوجه فان الدول تأخذ بتحيين سياساتها الاقتصادية الداعمة للنمو كالجزائر كما جاء في هذا البحث وقد دعمه في هذا الرأي دراسة أخرى تحت عنوان "labour market and economic growth in Algeria"[2] حيث تقاربت الدراسة في مبتغاها مع سابقتها إلا أنه كان هناك اختلاف في فترة الدراسة التي كانت ما بين 1990-1997 وكذلك في المنحى التحليلي المنتهج في إحصائياته، شكله ومضمونه لكن الهدف العام كان واحدا. تمت الإشارة إلى التركيبة الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسساتية لسوق العمل بالجزائر وأثره في النمو منتهية بضرورة تدخل الدولة في تصحيح الاختلالات الحاصلة في سوق العمل وإقحام كافة الأعوان الاقتصاديين الفاعلين فيه بغرض هدف أسمى هو تحقيق إنتاجية أفضل لعوامل الإنتاج باعتبار أن الاستثمار الطبيعي عنصر مهم ومحفز للنمو. عودة إلى الدراسة السابقة فقد تمت الإشارة إلى أهم دراسة تقضي بتبرير العلاقة بين النمو ومعدل البطالة وهو قانون Okun[3] . في هذا العمل تم معاينة غياب سلسلة زمنية مستمرة عن البطالة والمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر لعدم وحدة المعايير الإحصائية المستعملة، مما لا يمكن التحديد الدقيق لمعامل Okun، معدل النمو الفعلي ومعدل البطالة الطبيعية. من نتائج البحث هذا نفي العلاقة بين مفردات الموضوع وخصوصية الاقتصاد الجزائري وتركيبة إنتاجها عامل مهم في تسويغ الحجة دون إغفال ضرورة دعم النمو وخفض البطالة في آن واحد والاستفادة من الموارد المالية المتأتية في توجيه منحى البطالة نحو الانخفاض والتشغيل نحو الأعلى بكفاءة.

---

[1]- مختاري فيصل، ***العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية***، ورقة بحثية منشورة على الموقع:
www.kantakji.com/fiqh/Files/**Economic**s/7841.doc، تاريخ الاطلاع 2011/12/25، ص.ص:1-16.

[2]-Hassane.R.B & Tahalite.F(2007), ***Labour market and economic growth in Algeria,*** Working paper ,Eight meditterranean social and political research meeting, Florence 21-25 March, pp.1-29.

[3]-Kennedy.P.E(2000), ***Macroeconomics : Understanding Economics in news***, 2nd Edition, Library of Congress, pp.41-43.

عالجت ورقة بحثية[1] أخرى العلاقة بين النمو والطاقة من خلال العنوان " Energy and economic growth :Algeria case" مهتمة بتبيان العلاقة السببية بين معدل استهلاك الفرد من الطاقة ونصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي. في هذا العمل، تم إدراج متغيري رأسمال والعمل ضمن تفسير العلاقة بين الكلمات المفتاح للعمل خلال للفترة 1980-2007 باستخدام طريقة جرانجر. بينت الدراسة أن مساهمة استهلاك الطاقة في النمو لهذه الدولة ضعيف مقارنة برأسمال والعمل. أشار البحث إلى مجمل الدراسات الأكاديمية التي نظرت في العلاقة لـ (Jambe,2004 ;Ghali & El-Sakka,2004 ;Moromoto & Hope,2004 ; Wolde-Rafael,2004 ;Soytas & Sary,2003-2007 ;Oh & lee,2004 ;Chontanawat & al,2008 ;A,kilo,2008 ;Chiou-Wei & al,2008 ;Mahadeven & Asafu-Adjaye,2007 ;Lee & Chiang,2008 ;Al-Irian,2006 ;Narayan & Smyth,2008 ;). تمت الإشارة إلى هيكل الاقتصاد الجزائري وتركيبته والى أهمية الإنفاق الاستهلاكي للطاقة لدى المستهلك في هذا البلد. وبغرض إعطاء الدراسة أكثر مصداقية تم الاعتماد على جزئية قياسية بالرجوع إلى دور الطاقة في العملية الإنتاجية وعليه تضمن النموذج تركيبة من المتغيرات المستقلة وهي الرأسمال، والعمل والطاقة ليتم الحصول على المعادلة التالية:

$$LGDP = \alpha_0 + \beta_1 LCAP + \beta_2 LLAB + \beta_3 LENE + \varepsilon_t$$

حيث: GDP الناتج الإجمالي الحقيقي، CAP مخزون الرأسمال، LAB مستوى العمالة، ENE إجمالي استهلاك الطاقة، إذ أن تحقيق معدل النمو يرجع إلى درجة التكامل الحاصل بين المتغيرات المفسرة للمعادلة. وبالاعتماد على الجذر الوحدوي، والتكامل المشترك واختبار السببية وتوقعات فروقات الخطأ. أشارت النتائج إلى اتجاه أثر استهلاك الطاقة في النمو. كان لها وجود فعلي و قدر ربما لا يبلغ مستوى المتغيرين الآخرين. كما بينت الدراسة أن الجزائر مطالبة أكثر بدعم القطاع الإنتاجي للطاقة المستديمة، حسن استخدامها وترشيد ذلك. أشار البحث إلى أن ليس موضوع الطاقة وحيدا في تركيبة النمو لدى الجزائر بل كذلك يتطلب دعم التشريعات، التواجد المؤسساتي، والقطاع المالي من أجل دعم النمو والتنمية المستدامة.

بوجهة نظر مشابهة لما سبق، تضمنت ورقة بحثية[2] تحت عنوان " Croissance économique et consommation énergétique en Algérie :Une analyse en termes de causalité" واعتمادا على سببية جرانجر تم الخوض في إبراز وجود العلاقة من دونها بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة ومستوى تأثير ذلك في السياسة الاقتصادية. خرج البحث بعد الدراسة القياسية بملاحظة تفيد أن اتجاه الأثر يظهر في اتجاه واحد أي أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر في الاستهلاك ويغيب أثر استهلاك الطاقة في الناتج المحلي الخام للجزائر وفق عدة مبررات. وعلى أثر هذا يجب على الدولة أن تنتهج سياسات استهلاكية واستثمارية في هذا الإطار.

[1]-Amirat.A & Bouri.A(2008), ***Energy and economic growth: Algerian case***, ps2d.net/media/Amina%20Amirat.pdf, Consulté le 29/12/2012, pp.1-12.

[2]-Cherfi.S(2011), ***Croissance économique et consommation énergitique en Algérie : Une analyse en termes de causalité,*** Revue de l'Energie N° 602, Juillet-Aout, pp.243-253.

دراسة أخرى تقارب مضمونها لموضوع الرسالة والمعنونة[1] بـ " Poverty and macroeconomic development in Algeria : What is the contribution of oil revenues ?" حيث قضت هذه الدراسة إلى تبيان مساهمة المداخيل البترولية في التنمية الاقتصادية للجزائر من منطلق تفسير العلاقة السببية بين النمو وخفض الفقر. حيث أن اتجاه تبرير العلاقة بين مفردات الموضوع كانت تقضي بتبيان أثر النمو على الفقر في الجزائر. تمحورت الإشكالية حول عدم تماثل العلاقة بين المتغيرات الكلية وأسعار البترول في الجزائر. ودعما لموضوع الورقة، تم الاستناد إلى عدة مراجع أكاديمية واقتصاديين اختصت بحوثهم في مفردات الورقة من بينهم (Blank,2000 ; Haverman & Schwabish,2000 ;Freeman,2000,2003 ;Agénor,Bayraktar & Al-Aynoui,2007 ;R.M.blanc & D.Card,1993 ;J.Page,2007)

وفيما يخص عناصر الإشكالية، ناقش بعض الأكاديميين هذا (J.Cunado & F.P De Garcia,2005 ;S.Lardic & V.Mignon,2005 ;Bwo-Nung Huang & M.J.Hwang & Hsiao-Ping Peng,2005)، كما تم التطرق إلى عدد مهم من البحوث الأكاديمية التي نظرت في موضوع النمو، وعدم المساواة وخفض الفقر. وفي الدراسة القياسية تم الرجوع إلى أبحاث كل ممن سبق بإضافة إلى منهج (Tsay,1998) و(Phillips & Perron,1988 ;Dickey& Fuller,1979 ;KPSS,1992 ;Zivot & Andrews,1992 ;Hyllerberg & Engle & Granger & Yoo,1990 ;Im & Pesaran & Shin,2003 ;Chow,1960 ;Hansen,1991 ; Bai & al,1998) وآخرين. بعد التحليل النظري والقراءة القياسية تم الخروج بنتائج مفادها أن تفسير العلاقة بين أسعار البترول والمتغيرات الاقتصادية يمكن أن يكون من خلال نماذج غير خطية ليتم مناقشة عدة منها الفساد.

في موضوع النمو في شكله العام توجد دراسة[2] تمت بعنوان "اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004 " حيث ارتكز العمل على إثراء علاقة الموضوع بالإصلاحات الاقتصادية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المتبنى في تلك الفترة. لقد عرفت الجزائر عدة إصلاحات وتعديلات هيكلة منها ما جاء بإملاءات من الخارج لوضع اقتصادي متشنج أصاب البلد وقد أشارت تقارير عن المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي لكافة القطاعات المساهمة فعليا في النمو خلال الفترة. ودعما للدراسة أشارا الباحثان إلى النموذج القياسي المتبع لتبيان إشكالية الدراسة هذه من خلال الشكل التالي:

$$gdp_r = f(bir_r, fcons_r, fdi_r, l_r, m_r, s_r, x_r, i_r)$$

حيث: $fcons_r$ تمثل معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي، fdi_r الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي، l_r معدل النمو السنوي لليد العاملة النشيطة، m_r معدل النمو السنوي للواردات من السلع والخدمات، x_r معدل

[1]-Benbouziane.M & Benhabib.A(2011), ***Poverty and macroeconomic development in Algeria : What is the contribution of oil revenues ?***, Working paper, 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, *Faculty of Islamic Studies, Doha Qatar*, 19-21 December, conference.qfis.edu.qa/app/media/304, Consulté le 29/03/2012, pp.1-33.

[2]– مولود حشمان و عائشة مسلم، ***اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1994-2000***، منشورة على الموقع: www.4shared.com، تم الاطلاع بتاريخ:2011/12/30،ص.ص:1-11.

النمو السنوي للصادرات من السلع والخدمات، i_r الاستثمار المحلي الخام، bir_r المعدل الخام للولادات، s_r المعدل الحقيقي للتمدرس وقد تمت صياغة إجمالية للنموذج كالتالي:

$$gdp_r = a + b_1 bir_r + b_2 fcons_r + b_3 fdi_r + b_4 l_r + b_5 s_r + b_6 i_r + b_7 x_r - b_8 m_r + \vartheta_t$$

لتكون نتيجة هذا العمل تشير إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة، أخذ مسارا خطيا فسرته بعض المتغيرات تفسيرا قويا دون الأخرى مؤكدا على وجود قوي لقطاع المحروقات أكثر من باقي المجالات. هذه النتائج أدت إلى توصيات منها العمل على دعم القطاعات خارج المحروقات بقوة وتحسين مناخ الاستثمارات بكافة أنواعها وأشكالها.

2-2-IV : سيناريو نمو الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول

عرفت الجزائر كباقي الدول النامية شكلا اقتصاديا خاصا وبالضبط لما يتم الحديث عن تلك التي ارتبط نموها أساسا بإنتاج الموارد الطبيعية ليكون متباطئا في أغلب أوقاته ورهين السلعة الريعية خاصة البترول. عرفت الجزائر تدريجيا توجها اقتصاديا مربوطا بقطاع المحروقات ليكون للبترول الحظ الأوفر في مساهمته مما أدى إلى اضمحلال القطاعات الإنتاجية الأخرى تدريجيا رغم ما تضمنته الخطط التنموية إذ أن "ازدهار أسعار هذه السلعة"[1] كان له وقعا لم يختف إلى حد الساعة بل تأكد من خلال ما تشير إليه البيانات.

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات هيكلية واقتصادية مهمة اثر مخططات تنوعت بين الثلاثية، والرباعية فالخماسية المعتمدة التي قضت بتقوية النسيج الإنتاجي للبلد وتحسين أدائه. وتباينت أرقام مساهمة القطاعات في الناتج في الجدول التالي:

الجدول رقم (IV-3): معدلات نمو القيمة المضافة حسب كل قطاع

القطاعات	1974-1969	1979-1974
المحروقات	4.3	3.2
الفلاحة	5.3	8.6
البناء والخدمات	9.6	8.5
الصناعات التحويلية	6.9	13.5

Source :Benabdallah.Y(2007), **L'économie algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ?,** Communication présentée lors du colloque organisé par (UNECA) et par le GATE(CNRS, Université Lyon 2), thème « Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du Proche–Orient »,19-20 Octobre, Rabat Maroc, p.9

في إطار اقتصادها الموجه، المخطط وغير الحر ونظرا للإيديولوجيات المتبناة والمستقاة من استقلال قريب وأزمة حرب أكتوبر 1973، عرف مسار الاقتصاد الجزائري تغيرات في المنظومة الإنتاجية وتوجها نحو الصناعات الكبرى التي كان مقدرا لها أن تدعم الاقتصاد على المدى الطويل ولكن عشرية لم تكف لتنكشف عوارض بمجرد حصول الصدمة العكسية الأولى عام 1986 في تاريخ الفترة المدروسة.

[1]-Corden.W.M(1984) ***Booming sector and dutch disease economies***, Oxford economics papers N° 36, p.p :364-367

رغم إتباع الجزائر خطط التنويع الإنتاجي، غير أنها وجدت نفسها حبيسة الريع البترولي بدرجة أكبر الذي طغى على الاقتصاد الوطني صانعا بذلك اتجاه مستوى الرفاه المحقق خلال فترات الدراسة عبر نظام اقتصادي يتجسد في مركزية القرار والتشريع، قطاع خاص منحصر وحمائية تجارية. في سياق هذه المعطيات، عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام تحسنا في العشرية الأولى من فترة الدراسة واستثمارات كبيرة في البنى التحتية ولكنها لم تكن كافية حين يقرأ من استثمارات عمومية ضخمة عرفتها العشرية الحالية مستدركة بذلك ما لم يحقق. تشير التقارير إلى مستوى تحديث الآلة الإنتاجية والسعي إلى امتلاكها من خلال سياسة التأميم والاستثمارات الموقعة. حيث هذه الأخيرة كانت راقية جدا إلا انه ما تم تحقيقه في إطار استدامة التنمية لم يكن اثر إخفاقات تسييرية أدت إلى اختفاء قطاعات عدة لغياب الحكم الراشد. المعطيات الدولية بينت بأن الجزائر كانت من الدول الأحسن عالميا لمستوى الاستثمارات المحققة، والإنفاق الاستثماري العمومي في كافة القطاعات وتحسن الرأسمال البشري مما جعلها في رواق أول مقارنة بدول المنطقة.

وفق ما كان للجزائر من إمكانات اقتصادية وموارد تعددت خلال الفترة الممتدة بين 1970-1980 من الموارد الطبيعية (البترول والغاز)، والرأسمال البشري والعوائد المالية في ظل الظروف الدولية، اتجهت نحو التنويع عبر مجهود الاستفادة من الريع البترولي لتدخل فترة انتقالية تقضي بالحد من تدخل الدولة ومنح حرية أكثر للقطاعات ودعمها في توجهاتها الإنتاجية، والتنويعية، والإبداعية والتوسعية. حققت الجزائر نتائج سلبية حسب عدة دراسات أكاديمية وتقارير خلال الفترة خاصة عندما تعلق الموضوع بـ TFP إذ عرف النمو الاقتصادي للجزائر "انخفاضا في TFP"[1] وهذه إشارة رقمية حول ذلك:

الجدول رقم (IV-4):حساب النمو للجزائر 1969-2000

	TFP (low case)	TFP (high case)	GDP	Physical Capital	Labor	Human Capital (low case)	Human Capital (high case)
1965–70	3.9	5.2	6.4	2.2	0.3	5.0	0.0
1970–75	-1.3	-0.2	5.2	7.1	3.3	9.1	4.1
1975–80	-4.6	-3.2	6.2	10.3	6.8	14.8	9.8
1980–85	-2.3	-0.9	5.2	5.3	3.5	9.0	6.3
1985–90	-4.2	-2.6	0.1	3.0	1.4	8.5	3.5
1990–95	-4.3	-2.1	0.3	1.0	3.5	9.0	4.0
1995–2000	-1.8	0.3	3.1	1.3	4.7	8.7	3.7
1965–2000	-2.1	-0.5	3.8	4.5	3.4	9.5	4.5

Source :FMI, **Algeria :Selected issues and statistical appendix**(2003),FMI Algeria report N° 03/69,March , www.imf.org, Consulté le 13/03/2011, p.6

المعطيات الرقمية للفترة تشير إلى أن مساهمة البترول تراوحت في جوار 95%، ما جعل النمو تابعا لتقلبات أسعاره الذي كان له أثر في سياسة التصحيحات الهيكلية وأداء الاقتصاد، فلقد كان متوسط معدل نمو الناتج في جوار 4.5% لينهار خلال الأزمة العكسية(1986).

[1] -Raad.A(2006), ***What Explains the Algerian Economic Growth Record ? A cross-country approach over the period 1970-00***, Doctoral thesis in economics, Algier University,July,p.177

توافقت الخطة الخماسية الأولى مع ارتفاع مهم في أسعار البترول (1980) فبلغ البرميل الواحد سعر 37 $/ب وفي عام 1981 سعر 40 $/ب مؤثرا بذلك في ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية. عن الديوان الوطني للإحصاء بلغت "صادرات المحروقات عام 1980 ما قدره 51715 مليون دينار جزائري أما في 1981 بلغت 61677 مليون دينار جزائري"[1]. هذه الأرقام وأخرى تعطي صورة عن عدم تنويع الصادرات الجزائرية يعتبر أحد المشاكل الجوهرية التي تعرقل النمو الاقتصادي للجزائر. لما هبط "سعر البترول خلال 1980-1998 بأكثر من 60% بالقيمة الاسمية وبأكثر من 80% بالقيمة الحقيقية أدى إلى تسجيل نسب منخفضة جدا من معدل الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2000، وصلت إلى 37.69% بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية لسعودية و20.8% بالنسبة للجزائر"[2].

بالقدر الذي تحصلت الجزائر فيه على إيجابيات، وشجاعة في تقرير مخططاتها لم تلغ السلبيات التي كان لها وقعا كبيرا على الاقتصاد. عرف النمو الاقتصادي بعد الاستقلال توجها أكثر نحو الارتكاز على الإنتاج البترولي ثم الغاز، ليغيب التنويع الإنتاجي تدريجيا رغم تحرير التجارة، والخوصصة وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، إذ "لم تستطع الجزائر عن طريق إيراداتها البترولية التي تضاعفت 4 مرات في زمن قصير، استيعاب الإيرادات؛ والمسئولون خدعوا في التنبؤ بالمستقبل، ونسوا أن النمو هو عملية إنسانية قبل أن يكون مشكلة تجهيزات، وأرادوا تحرير الاقتصاد الجزائري بوضعه في تبعية تامة في مجال الخبراء والتقنيين الأجانب"[3].

تشخّصت أهم التطورات الكبرى في المخطط الخماسي الأول "ارتفاع الإنتاج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 113,2 مليار دج سنة 1979 إلى 225,4 مليار دج عام 1984 وكان متوسط النمو السنوي هو 14,8%، وباستبعاد الارتفاعات السعرية الناجمة عن التضخم المقدر بمعدل 08% سنويا كان معدل النمو الحقيقي نحو 6,8% أما من غير حساب إنتاج المحروقات فكان هذا المعدل 5,8%"[4].

يعتبر الاستثمار من شروط تحقيق نمو فعال حسب الأدبيات التي عالجت الموضوع، فهو يتأثر بها سلبا وإيجابا أي بالقدر الموجود في الاقتصاد بكافة أنواعه، إذ يجب التنبيه إلى أنه أحد مصادر تمويل الإنفاق الاستثماري والادخار وهذا الجدول يعبر عن الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (مليار دج):

الجدول (IV-5) : تطور الاستثمارات والناتج المحلي الخام 1967-1990(مليار دج)

السنوات	69-67	73-70	77-74	1979	1985	1987	1988	1989	1990
الاستثمارات	9,16	36,31	121,23	54,78	77	75,4	69,9	69,4	95
الناتج المحلي الخام	56,8	114	258,5	115,58	287,9	306,5	316,8	382	497,5

[1]-ONS , Statistiques N° 15 Avril-Juin 1987, ONS Alger, p.48.

[2]- وصاف سعيدي(2004)،***أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية:الحوافز والعوائق***،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،ص.99

[3]-Daniel.J(1984), ***le modèle algérien du développement et les grandes étapes de sa mise en œuvre***, Revue problèmes économiques N° 1727 du 10 juin, p.05

[4]- محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، ***سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر***، الجزء2، د.م.ج.، الجزائر، ص:117.

سعت الجزائر لتقليص معدل التبعية للريع البترولي، الذي لم يكن وليد المصادفة بل محصلات عدة ساهمت في نشأة هذا التوجه (1986). أكد الميثاق الوطني 1986 على تلك الاختيارات المعتمدة فيه وأهمها أن العمل هو أساس تحقيق النمو الاقتصادي وليس ما لدى الجزائر من ثروات. وعليه، قامت الحكومة آنذاك بإعادة تنظيم القطاع الزراعي والصناعي مانحة استقلالية المؤسسات الصناعية والمستثمرات الزراعية محفزة النشاط اللامركزي.

دوليا،كانت الجزائر ومازالت ذات وزن في العلاقات التجارية الدولية وعلى الخصوص السوق البترولية العالمية، فالانهيار الكبير لأسعار البترول في النصف الأول من الثمانينيات، لما هبط البرميل بـ4 دولار ابتداءً من بداية سنة 1986 ليتراوح بين 10 و 18 دولار، انهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات البترول التي كانت تشكل المصدر الأساسي بنمو 97% من العملات الصعبة من أكثر من 63 مليار دج عام 1985 إلى أقل من 36 مليار دج عام 1986. خلال الأزمة البترولية عام 1986، انخفضت أسعار البترول إلى 10 دولارات للبرميل الواحد مما أثر في معدل النمو الاقتصادي الذي وصل إلى مستوى منخفض.

انخفاض أسعار البترول جعل الجزائر تحقق إيرادات سنة 1986 تقدر بـ 3,3 مليار دولار التي كانت 12,5 مليار دولار عام 1980 ثم عاودت الارتفاع عام 1988 بـ 6,2 مليار دولار و 1989 قدرت بـ 4,8 مليار دولار، مما أدى إلى تراكم الموارد عن الريع البترولي الذي ساهم بقدر كبير في التنمية والدافع الأوفر حظا لموضوع الإصلاحات الاقتصادية.

تسارعت الظروف الاقتصادية الدولية والمحلية محفزة الجزائر على الدخول الفعلي في اقتصاد السوق والسير في اتجاه تحقيق معدلات نمو فعلية، واجتياز مرحلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي محاولة بذلك تفادي النظر إلى تراكمات الماضي دون التفريط في المحققات. بسبب تطور القطاع البترولي، حققت الجزائر مكاسب فعلية في بُنى تحتيّة وكفاءة بشرية نامية رغم تلك الإختلالات الاقتصادية الاجتماعية الحاصلة، داعمة خططها(التسعينيات) ببرامج الإصلاح الاقتصادي المنتهجة عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

لقد سعت الجزائر منذ تلك التغيرات الكبرى بعد 1988 إلى إحداث توازنات مالية عامة ووضع أسس فعلية لبناء اقتصاد السوق في إطار العولمة الاقتصادية، لكن كانت كل إنجازات الجزائر مقارنة بدول الجوار والدول البترولية العربية ضئيلة في نتائجها.كما عرف البلد أزمة سياسية واقتصادية "منذ نهاية سنوات 1980 وخاصة منذ 1991، فرضت سياسة اقتصادية أكثر موضوعية، المعبر عنها في الاتفاقيات المتوالية لتثبيت الدين مع صندوق النقد الدولي. هذا التطور أثّر في قطاع المحروقات"[1].

هذه الظروف، أوجدت فرصة للإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بإلغاء نظام الاشتراكية (دستور 1989)، وإيجاد حق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج دون ملكية الثروات الطبيعية فهي باقية للدولة وانتهاج مبادئ

[1]-Chatelus.M(1999), ***Nouvelles orientations de la politique pétrolière algérienne***, Revue Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 166, Octobre - Décembre, p.07

العولمة الاقتصادية من تحرير التجارة الخارجية وسهولة دخول الاستثمار الأجنبي المباشر. في 1991، تمّ إقرار الانفتاح الاقتصادي كسياسة اقتصادية حتمية يستدعيها النمو الاقتصادي. الشيء الذي تمّ أنّ الانفتاح انحصر بنسبة كبيرة على القطاع البترولي (استكشاف وإنتاج) من قبل الشركات الأجنبية، أما إنتاج الغاز الطبيعي وبيعه بقي تحت مراقبة شركة سوناطراك.

بعدما كان معدل النمو الحقيقي يراوح حدود 4% ،حققت الميزانية فوائض مالية كبيرة وكان معدل التضخم منخفضاً جدا. عاود معدل النمو الاتجاه نحو السالب في نهاية 1993 الذي قدر بـ (-0,2%) بعدما كان الطموح يترقب تحقيق معدل موجب. انخفضت الاحتياطات من العملات الأجنبية مما جعل الدولة في ضائقة مالية ولا حلّ لها سوى الاستدانة رغم التنويع الريعي بين القطاع البترولي وصادرات الغاز.

إن معدل النمو الحقيقي السنوي (المتوسط) لإنتاج القطاع البترولي مقدر بـ 1,9% من الفترة 2004-2020، كما هو بارز أسفله:

الفترة: 2010 – 2015 ← 2,8%

2015 – 2020 ← 2,5%

عرف الناتج المحلي الخام نموا إيجابيا عام 2000 مواصلا الحالة منذ ست سنوات رغم الوضع التنافسي للقطاعات عامة. " نما الناتج المحلي الخام بـ 4.2% (حجما)"[1]، أما الناتج المحلي الخام بالقيمة فقد حقق" نمو قويا قدر بـ 27% ليصل إلى 4.023 مليار دينار فيما كان 3.169 مليار دينار[2] .

التحسن البارز هو ناتج عن تحسن نسبي في قطاعات مختلفة منها الزراعة، والقطاع الصناعي، وقطاع المحروقات، والخدمات، وقطاع الأشغال وضعف السياحة، ولم يكن كله كافيا. وصل معدل النمو إلى 5.4% عن حسب المصدر نفسه عدة هيئات وطنية أشارت أن هذا الوضع هو ناتج عدة إصلاحات محلية وظروف دولية.

عند الاطلاع على الميزان التجاري عام 2000، يظهر أن قطاع المحروقات حقق موردا قدر بـ 2106 مليار دولار 97.1% أما الباقي كان الصادرات خام المحروقات أي 2.9% التي حققت 622 مليون دولار. عرف حساب العمليات الجارية نتيجة إيجابية التي وصلت إلى 9.2% مليار دولار، وعندما نعود إلى عام 1999 نجد أنه توقف عند 25 مليون دولار. كما قد أدى التحسن البارز في أسعار البترول إلى تحسن رصيد الحساب الجاري فحقق ما يفوق 12.62 مليار دولار. بهذه المساعي دخلت الجزائر 2001 محققة نموا موجبا ليصل الى معدل 3.2% في ظل الانحصار الإنتاجي أحادي القطاع المذكور سابقا. في هذا العام تباطأ الاقتصاد العالمي لتباطؤ اقتصاديات دول كبرى.

ما تغيرات الأسعار إلا بسبب آفاق اقتصاديات الدول المستهلكة وإستراتيجية الدول العارضة ما بين 1995-2001. تطور القطاع الخارج المحروقات بـ 2.9% وتخلل في بعض الأوقات انهيارات (1997). في 2001

1-Ministère des finances, Direction générale des études et de la prévision, ***La situation économique en 2000***

2- Office national des statistiques, ***Balance des paiements***, www.ons.dz, Consulté le 20/2/2011.

خفض إنتاج البترول إثر إستراتيجية منظمة الأوبك للتحكم في الأسعار (قاعدة الحصص). من وجهة زيادة حجم قطاع المحروقات في القيمة المضافة، فقد كان هناك انخفاض قدر بـ 1.6% إذ أن القيمة المضافة التي أعطاها هذا القطاع قدرت بنسبة 35.5 % من الناتج المحلي الخام. بسبب بعض "الأحداث"[1]، تراجعت السوق الفورية وتفشى الخوف في البورصات مما أدى إلى ظهور بوادر القلق، فركود في عام 2003 (الطلب العالمي) تأثر النمو المرتكز على تنشيط الطلب المحلي.

انتهجت الجزائر خلال 2001 برنامج PSRE، الذي قضى بتحسين الأداء الاقتصادي ومستوى عيش الأفراد. في هذا الوقت، ساهمت عدة قطاعات مهمة في الناتج الخام منها الفلاحة، والصناعة والخدمات مختلفة في نسبها. أصل هذا اتجاه الميل في نسب المساهمة نحو الزيادة يعود إلى برامج الدولة من بينها PNDA وFNDR. كما أن الوضع هذا لا ينفي حصول صعوبات وتشوهات في هيكل القطاعات الإنتاجية نظير الرهانات المرغوبة التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني والتي نتجت عن مخططات سابقة لم يرق تحقيقها إلى المستوى المرغوب ضمن بيئة دولية غير مستقرة.

أرقام عن الدول الفاعلة في الاقتصاد العالمي بينت آثارا لتلك المستجدات في نمو لها، فكانت المعدلات ضعيفة وغير مرضية في مجملها. لم تعرف الأسواق البترولية العالمية التقلبات محسوسة حيث تراوح السعر بين 23و28 $/ب. قام الصندوق النقد الدولي بإعادة النظر في برامجه وعمل على تصحيح أوضاع اقتصادية في بعض منابر الأزمات مثل الأرجنتين، والبرازيل، وتايلاندا ، وكوريا، وروسيا والأروغواي. في هذه الأوقات أكدت الجزائر انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة رغم الخطر الذي كان يهدد المؤسسات الوطنية غير المؤهلة التي لا تملك تنافسية جديرة بالبقاء في السوق المحلي والدولي، ولحد الآن لم تصل الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة.

بلغ إجمالي صادرات قطاع المحروقات عام 2002، وهذا ببلوغ إجمالي الإنتاج التجاري للمحروقات 153.116 مليون طن من البترول أي زاد عن عام 2001 بمعدل 4.7 %. عرف رصيد الميزان التجاري بهذا وتيرة إيجابية كما حققت الخزينة فائضا قدره 869 مليون دينار أما عن تراكم احتياطات الصرف فقد كانت كبيرة مما ضمن للجزائر سنة من الاستيراد.

في خلاصة لعام 2002، أكد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن نتائج هذه السنة مهمة وتعبر عن ارتياح، لكنها غير كافية، لأن الجزائر توافر لها إمكانات هائلة تسمح باستدراك النقائص. بلغ النمو في عمومه هذا العام معدل 4.2% و التضخم 3.23%. التحسن في الوضع المالي للبلاد يخفي تبعيته الدائمة القوية جدا للمحروقات ووضعية اجتماعية سيئة، "في سنة 2002 هذا القطاع مثل 3/1 من الناتج المحلي الخام"[2].

عبر السعر الذي تراوح حول 22 $/ب في سنة 2002، حصلت الجزائر على 16 مليار دولار من مبيعاتها للمحروقات مقابل 22 مليار دولار عام 2001 إذ استقر البرميل مدة طويلة فوق حدود 30 $/ب، الجزائر يمكن

[1] -أحداث 11 سبتمبر 2001، الأزمة العراقية، الوضع في فنزويلا و النمو الاقتصادي العالمي.

[2]-Moatti.S(2004), ***Algérie : l'économie confisquée***, Revue Alternatives économiques N°224 /avril, pp.60-61

أن تحصل في 2003 على إيراد إضافي يقدر 5 مليارات دولار . إن الاتجاهات المسجلة عام 2002 تعززت في العام الموالي مما جعل الجزائر تحقق معدل نمو جيد قدر بـ 3.9 % في عام 2003. بلغ عرض البترول حسب منظمة الأوبك للجزائر ما قدره 1.134 مليون برميل يوميا(متوسط) بسبب ارتفاع الصادرات، حيث أن الميزان التجاري حقق فائضا في حين يظهر كذلك تزايد الواردات عما كان عليه العام الماضي،بلغ معدل النمو 6,8 %.

كل هذا الارتفاع في سلم الرخاء تسببت فيه الفورة البترولية(القفزة الهائلة لأسعار البترول).عملت الحكومة على دعم النمو الاقتصادي عبر عدة وسائل وأدوات منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، محاولة بهذا تحسين مداخيلها وساعية بكافة جهودها للاستفادة من الظرف الريعي للدخول في ظرف غير ريعي تدريجيا. تدل كل المعطيات على استعادة الاقتصاد الوطني عافيته واستقرار الاقتصاد الكلي من خلال بوادر دعم النفقات وحفز الاستهلاك.

أبرزت النتائج المحققة خلال الفترة 2003-2004 نموا للناتج المحلي الخام ،حيث بلغ في السنة الثانية معدلا قدر بـ5.4% معطيا ملامح التميز الايجابي للنهج الاقتصادي المعتمد مما كان له أثر في مواصلة وتيرة النمو للسنوات القادمة. في ظل هذا الظرف، تحسنت خزينة الدولة ليكون لها ضمانا ماليا بتمويل الإنفاق الاستهلاكي لعامين متواليين (الاستيراد). مؤشرات عدة من بينها الفائض في الميزانية وما حققه صندوق ضبط الإيرادات من استقرار في خزينتها أكد موضوع الاستقرار الاقتصادي للبلد مع عدم انتفاء حساسية المتغيرات الكلية لتقلبات أسعار البترول الواردة.

في سياق هذا، انتهجت الجزائر كعادتها منذ الاستقلال مخططات تنموية (PSRE و PNDA) مؤسسة على الاستثمارات العمومية وتنشيط القطاع الخاص. تبرز بعض ملامح هذا التوجه فتزايد وتيرة استيراد السلع الاستثمارية أدى الأمر إلى انخفاض جزئي لمعدل البطالة الذي جاور معدله 23.7%. في هذا الوقت، اكتست تقلبات أسعار البترول ميزة ايجابية لما ارتفعت في السوق العالمية مدعمة خزينة الدولة فتدعمت القطاعات الحيوية للبلد وتحسن أداؤها رغم ما يعاب عليه من تبعية إلى قطاع المحروقات في مجمله. هذا بين عدم تمكن الدولة من مسار الخروج عن التبعية للريع البترولي وارتباط هيكل الاقتصاد به، لوحظ تراجعا في القطاعات الأخرى كالصناعات التحويلية لدى القطاعين (العام والخاص) على السواء رغم الدعم والتحفيز المقدم ضمن ما أحرز من إجراءات تشريعية قانونية، وجبائية ومالية بغرض تنشيط القطاعات لخلق مرونة وفتح مجال التنافسية لديها.

تشير المعطيات إلى نوع من الانحصار في مساهمة قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الخام. ولكن في معدله كان هناك تحسنا أي الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات والذي قدر بـ 6.1% عام 2003 و5.4% عام 2004. انتهجت الجزائر حسب تقارير الأوبك والأوباك ما يقارب 1.400.000 مليون ب/ي وبهذا حققت مبيعات قدرت نسبتها بـ 43.8% من الناتج.

سنة 2005 سنة الرخاء المالي، إذ يظهر ذلك مفصلا في التحسن البارز من خلال المالية العامة والاقتصاد الوطني في مجمله. تعتبر الفترة 2000-2005 سنوات تحقيق الأهداف المسطرة من خلال البرنامج الخاص بالإنعاش

الاقتصادي (PSRE). لقد مرّ النمو الاقتصادي بمعدلات مختلفة عبر السنوات المذكورة سابقا ليصل عام 2005 إلى مستوى 5,3% ليحقق معدل النمو 2% خلال عام 2006، كما نما الناتج المحلي الخام عام 2007 بـ 3,2 %. النمو الاقتصادي لهذا العام وصل حسب المعطيات المحلية إلى3,9% . "نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام قفز من 1.555 دولار أمريكي عام 1998 إلى 5.034 عام 2008"[1] مما يشير إلى تحسن في المستوى المعيشي للفرد الجزائري والقدرة الشرائية وفي هذا الوقت "عرف قطاع المحروقات انخفاضا في نموه حيث وصل الى -0.9% لعامي 2007 و 2008 على التوالي"[2]. حوالي 2 مليار دولار من تدفقات الرؤوس المالية الأجنبية تمت خلال هذا العام.

كل هذا الوضع في ظرف اقتصادي يعاب عليه الأحادية الإنتاجية والريعية البترولية المسيطرة وضئالة الناتج خارج المحروقات رغم ما تبرزه بعض المعطيات من تحسن جزئي في أداءها. أبرزت منظمات دولية أن النمو الاقتصادي للبلد خلال السنوات الثلاث القادمة سيتراوح عند معدل 4 %، بسبب الوفورات المالية المتأتية عن السوق الدولية، مثلا حلة الرخاء المالي في الثلاثي الأول من عام 2011 تحسنت بسبب الثورات العربية التي أثرت في السوق الدولية وبالتالي على أسعار البترول إذ فاق في بعض الأوقات 200$/ب و يعطي هذا البيان نظرة شاملة على تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي للبلد، حيث يبين رؤية هذه المؤسسة الدولية لتوقعات نمو قطاعية للجزائر في الفترة 2007-2013:

الشكل (**IV-3**): **تقدير أفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط للجزائر** (%)

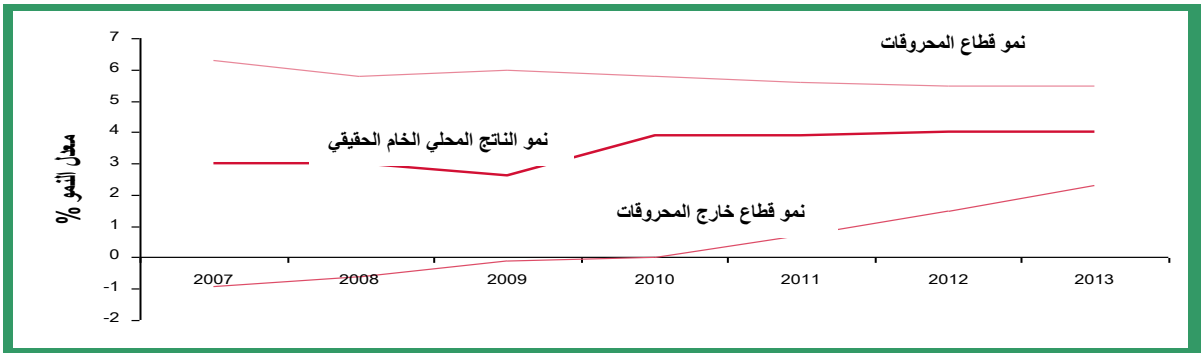

المصدر: من إعداد الطالب –البيانات عن صندوق النقد الدولي.

بينت بحوث عدة، أن النمو الاقتصادي لدى الجزائر ليس بالقوي والمستديم رغم "جهود التغيير العميق"[3] للدولة ، حيث أن سياساتها الاقتصادية والاستثمارية مازالت حبيسة غياب نسيج إنتاجي قطاعي متنوع، عدم الاندماج في السوق المالية الدولية، وغياب التنافسية وعوامل أخرى داعمة للنمو مما يستدعيها الخروج من بوادر

[1]-Merhoun.M(2010), ***La croissance économique et la problématique de l'endettement extérieur de l'Algérie : Etats des lieux et perspectives, Thèse*** de doctorat en sciences de gestion, ESC Alger, p.196
[2]- CNES(2009), ***Etat économique et social de la nation de l'année*** 2008 : Eléments de synthèse ; Division des études économiques, Décembre, p.21
[3]-Moatti.S(2004), ***op.cit,*** p.61

أعراض ما جاء في نظر هوبرت، هوتلينغ والعلة الهولندية وكذلك ظروف تقلبات و"انخفاض الدولار نتاج للمضاربة القوية"[1] التي أصبحت تضرب السوق البترولية منذ السبعينيات.

3-2-IV - نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو في الجزائر:

1-3-2-IV - تحليل إحصائي لقيم الناتج المحلي الخام :

يتم التطرق إلى مقاييس عددية وصفية من خلال تحليل إحصائي لتوزيع قيم الناتج المحلي الخام إذ يركز فيه أساسا على أربعة عناصر هي:

1- البحث عن القيمة المركزية التي تتوضع حولها الناتج المحلي الإجمالي بكثافة.

2- البحث عن مدى التشتت حول هذه القيمة المتوسطة.

3- البحث عن تماثل التوزيع حول القيمة المتوسطة لناتج المحلي الإجمالي للبلد.

4- دراسة عدالة التوزيع الإحصائي للناتج المحلي الإجمالي.

1- التحليل باستخدام المتوسطات:

أ– بعد القيام بتحليل قيم الناتج المحلي الخام بحساب واستخدام القيمة المتوسطة المتمثلة في الوسط الحسابي« $\overline{X}$ » والذي تساوي قيمته 57,83 دولارا، وهي قيمة متوسطة خلال الفترة (1971م/2010م)، ويعود سبب ذلك إلى:

ب– بما أن الوسط الحسابي لا يكون قيمة مشاهدة إلا نادرا، ويفقد أهميته في حالة وجود قيم شاذة، لذا تم القيام بتحليل قيم الناتج المحلي الخام باستخدام مقياس يرشح بأنه الأكثر استقرارا والأفضل تعبيرا عن الموقع الذي يتمركز عنده التوزيع، ألا وهو الوسيط الذي رمزه «Me» والذي تساوي قيمته 48,72 دولارا.

ويمكن القول أن 50% من قيم الناتج المحلي الخام لا تتعدى القيمة 48,72 دولارا، أما 50% من القيم المتبقية تفوق هذه القيمة وأغلبها كانت في العقد الأول من القرن 21. هذه الحسابات تمت بواسطة Excel.

2 – دراسة التشتت:

بعد القيام بتلخيص عدد كبير من البيانات المتعلقة بقيم الناتج المحلي الخام تلخيصا يساعد على فهمها وتحليلها إحصائيا، تم محاولة البحث عن قيمة واحدة يمكن أن توصف بها هذه البيانات وهي تلك القيمة المركزية للتوزيع التي تميل القيم الأخرى إلى التركز حولها. ولكن أي متوسط لا يكفي وحده لقياس هذا الاتجاه نحو التركز، ولا لإعطاء صورة متكاملة عن التوزيع التكراري لناتج المحلي الإجمالي.

ولذلك نكون في حاجة إلى مقاييس أخرى تقيس مدى بعثرة القيم أو اختلافها أو تشتتها. ولمعرفة ذلك – وحتى يتم استكمال دراسة التوزيع الإحصائي لقيم الناتج المحلي الإجمالي– ستحسب بعض المقاييس الخاصة بذلك.

[1]-Fontanel.J(2012), ***L'impact des prix de pétrole sur l'économie mondiale***, Revue Questions internationales N° 57/ Septembre-Octobre, pp.88-89

أ– إن تحليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نصف المدى الربيعي «Le semi interquartile» الذي رمزه« $\frac{IQ}{2}$ » والذي يساوي 19,01 دولارا، يبين أن 50% من كميات الناتج المحلي الإجمالي تبعد في المتوسط عن الوسيط بأقل من القيمة 19,01 دولارا.

ب– أما إذا استخدمت النسبة بين المدى الربيعي والمدى العام في التحليل هذا يتم الحصول على $R = 22,92\ \%$ ، أي أن المدى الربيعي للناتج المحلي الإجمالي الذي رمزه «IQ» يمثل نسبة 22,92 % من المدى العام لها، وبما أن $R < 50\%$ فإن التوزيع هو ذو تشتت قوي بالنسبة إلى الكمية المركزية الممثلة في الوسيط التي تساوي قيمتها 48,72 دولارا.

ج– عند استخدام مقياس الانحراف المعياري – أكثر مقاييس التشتت شيوعا– لقياس تباين القيم، والذي يرمز له بالرمز «s» وجدنا أن قيمته تساوي 39,40 دولارا، ولمعرفة مدى تشتت القيم وتباعدها عن القيمة المركزية التي أكدنا أنها تتجسد في الوسيط، سنحسب معامل يفي بالغرض ألا وهو معامل الاختلاف[1] «CV» وهو أحد أهم مقاييس التشتت النسبية الذي كان يساوي 79,73%. وعليه نستدل على وجود تشتت قوي بين قيم الناتج المحلي الخام.

IV-2-3-2 - تحليل قياسي لقيم الناتج المحلي الخام:

يعبر نموذج انحدار خطي متعدد عن سلسلة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام « $\ddot{Y}_t$ » بدلالة متغيرات مستقلة وهي X_1(الدخل الوطني الخام) X_2 (الأسعار الموجبة) و X_3 (الأسعار السالبة) حسب النموذج التالي[2]:

$$Y_t = f\left(X_1, X_2, X_3, \varepsilon_t \right) = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج SPSS)، تم التوصل إلى الصيغة التقديرية الكاملة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والزمن.

$$Y_t = -3,485 + 1,069\ X_1 + 17,986\ X_2 + 23,704\ X_3 \quad \text{.....(2)}$$

t_c (-0,740) (15,944) (1,566) (1,394)

σ (4,711) (0,067) (11,484) (17,005)

$$R^2 = 0,88 \quad ; \quad \sum \varepsilon_t^2 = 14,830 \quad ; \quad \overline{R} = 0,938$$

$Fc = 87,656(***)$[3]

[1] إحدى مقاييس التشتت النسبية.

[2]- النموذج مستنبط عن الورقة البحثية المتطرق لها في الصفحة 149 من الأطروحة.

[3] -* significatif à 0.1 , ** significatif à 0.01, *** significatif à 0.001, **** significatif à 0.0001

النموذج إجمالا معنوي بدلالة إحصائية فيشر في حين انه لدينا تغير واحد معنوي X_1 أما الباقي فهو غير معنوي إحصائيا.

أ– تفسير إحصائي :

أ–1– اختبار معنوية معالم النموذج :

سيتم اختبار في نموذج الانحدار (02) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع « $\ddot{Y}_t$ » وذلك لإثبات وجودها. ولهذا الغرض يعتمد عملية اختبار معنوية المعلمتين β_0 و β_1 و β_2 على إحصائية Student.

- **اختبار معنوية β_0:**

$$H_0 : \beta_0 = 0$$

$$H_1 : \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = -0,740$$

$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = \mathbf{1,644}$$

ويتبين أن قيمة « t_c » المحسوبة أعلاه تفوق القيمة المجدولة بمستوى خطر 05% و بدرجة حرية 37 مما يدل على أن العلاقة عضوية وأنه يتم قبول فرضية العدم H_0، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 3,727 دولارا حسب العلاقة (2) عبر معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05 % .

- **اختبار معنوية β_1:**

$$H_0 : \beta_1 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq 0$$

$$t_c = 15,99.4$$

$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = 1,644$$

وبما أن $t_c \prec t_{th}$ نرفض فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها(1,069) حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05%.

- **اختبار معنوية β_2:**

$$H_0 : \beta_2 = 0$$
$$H_1 : \beta_2 \neq 0$$
$$t_c = 1{,}566$$
$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = 1{,}644$$

وبما أن $|t_c| \langle t_{th}$ نقبل فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها(17,986) حسب العلاقة(2) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05%.

- **اختبار معنوية β_3:**

$$H_0 : \beta_3 = 0$$
$$H_1 : \beta_3 \neq 0$$
$$t_c = 1{,}394$$
$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = \mathbf{1{,}644}$$

وبما أن $|t_c| \langle t_{th}$ تقبل فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_3 التي تساوي قيمتها(23,704) حسب العلاقة (2)ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05%.

ب– تفسير اقتصادي:

- هناك ارتباط ايجابي بين قيم الناتج المحلي الخام « $\ddot{Y}_t$ » و«+P» ؛
- حسب النموذج السابق، فإن زيادة وحدة واحدة من قيم +P يرافقها زيادة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام بمقدار 17,986 دولارا.

IV-3–تحليل نمو الملكة العربية السعودية وقياسه:

عرف الاقتصاد السعودي أرقاما مميزة للنمو إيجابيا جدا لفترات عدة بسبب تحسن:

- الناتج المحلي الخام، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات.
- التراكم الرأسمالي وتحسن أداء الرأسمال البشري.
- مساهمة القطاع الخاص.
- الأداء المالي والنقدي.

IV-3-1- قراءة في بحوث حول النمو لدى المملكة:

تعددت البحوث التي اهتمت بدراسة الاقتصاد السعودي متمحورة حول موضوع النمو، منها ما أخذ بموضوع ودور الإنفاق العمومي ودوره، حيث عمدت دراسة لـ سلوى عبد الرحمن العيسي بتبيان "أثر الإنفاق العام في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مقارنة بالكويت و الإمارات العربية المتحدة" في حدود زمنية كانت مابين 1970-2002. خلصت الدراسة من منطلق إطار نظري للمدارس التي اهتمت بالموضوع حيث كان للبحث دورا في إقرار أهمية الإنفاق العام في دعم النمو والزاميته. الشيء الملحوظ أن زيادته كانت مربوطة جدا بارتفاع أسعار البترول كما بينت الدراسة أن حالات الخفض في الإنفاق كانت بسبب العجز الحاصل لديها مما كبح النمو. من نتائج الدراسة أن للإنفاق العام لدى المملكة ارتباطا بالإيرادات البترولية.

من حيث الشأن المالي وعلاقته بالنمو قام الباحث خالد بن حمد بن عبدا لله القدير بدراسة مفادها دراسة "تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية". عمل على إيجاد العلاقة السببية بين مفردات العنوان هذا مستخدما منهجية جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ.نظريا تباينت الآراء بين أن التطور المالي هو الذي يؤثر في النمو في حين رؤى أخرى عكست الوضع وحسب الباحث فان السببية تأتي من النمو نحو التطور المالي. تضمن العمل دراسة تقديرية لذلك وفق فرضيات في الفترة 1970-2001. بينت النتائج أن هناك سببية ثنائية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، ليتأكد أن التغير في النمو يعطي تغيرا كذلك في التطور المالي وأدائه والعكس كذلك صحيح. التغيرات في القطاع المالي تفسر بدورها التغير الحاصل في النمو إذ أخذ البترول والغاز موقعهما في الدراسة لما يحققانه من إيراد بالدولار.

في بحث آخر معنون بـ"أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية" للباحثة بن ناوي بن نجيب الغزوي، التي قضت بالبحث في موضوع النمو الاقتصادي متخصصة في مفردات العنوان السالف الذكر. أكدت أن الموضوع سبق دراسته ولم يكن المملكة حظ في الدراسة التجريبية منه مؤكدة في قراءتها النظرية أن هناك علاقة بين النقود والدخل سواء لعرض النقود،الناتج المحلي الخام، والأسعار وسعر الفائدة. اتبعت في الدراسة طريقة تحليلية وصفية للعلاقة التي تربط بين نمو عرض النقود والناتج المحلي للقطاع الخاص ثم الطريقة القياسية لتخرج بنتائج بعد دراسة سكون السلاسل الزمنية، واختبار السكون، واختبار جذر الوحدة للسكون عبر ADF،DF وPP ثم اختبار التكامل المشترك على طريقة Engel-Granger وطريقة Johansen وتصحيح الخطأ.

ولإيضاح أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص تم استخدام بيانات تخص الفترة 1970-2002 لنمو عرض النقود حسب التعريف العادي المتعارف عليه في الدراسات الأساسية الذي يرمز له M1 ، نمو الناتج المحلي الخام ونمو الائتمان المصرفي وسعر الفائدة. أبرزت أثر نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص لهذه الدولة في الفترة الممتدة بين 1970-2002 باستخدام اختبارات جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك(Granger وJohansen).

دراسة بحثية[1] أخرى معنونة بـ"أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية". بينت الدراسة بأن من محفزات النمو الاقتصادي هو الاستثمار في التقنية وكذلك له آثرا على إنتاجية العمل ورأسمال وإنتاجية القطاعات الاقتصادية. أظهر العمل، الأثر على قطاعات الادخار والاستثمار ومستوى الدخل لدى المملكة باستخدام نموذج التوازن الشامل الديناميكي وبناءا على فرضيات كان تشكيل النموذج وفق الصيغة التالية بالاعتماد على دالة كوب دوقلاس:

$$\mathbf{V_{it}} = \sum_{j=1}^{n} \mathbf{V_{ijt}} = \sum_{j=1}^{n} \mathbf{a_{ij}}\, \mathbf{X_{it}}$$

$$\mathbf{X_{it}} = (\mathbf{(1+Lamda)}^{\mathbf{a1}}\, \Omega_{it})\, \mathbf{L_{it}}^{\alpha_i}\, \mathbf{K_{it}}^{(1-\alpha)_i}$$

$$\Pi_{it} = \mathbf{PN_{it}}\, \mathbf{X_{it}} - \mathbf{W_{it}}\, \mathbf{L_{it}}$$

$$\mathbf{PN_{it}} = \mathbf{P_{it}}(\mathbf{1-tau_i}) - \Sigma_{j=1}\, \mathbf{P_{jt}}\, \mathbf{a_{ji}}$$

$$\mathbf{PN_{it}}\, \frac{\partial X_{it}}{\partial L_{it}} = W_{it}$$

$$L_{it}^{s} = \lg r'^{*} L_{it}^{d}$$

إذ تعبر المتغيرات التالية عن $\mathbf{X_{it}}$ الإنتاج القطاعي، Ω_{it} معامل، $\mathbf{L_{it}}$ العمل، $\mathbf{K_{it}}$ رأسمال، α_I مرونة الإنتاج بالنسبة إلى العمل، $(1-\alpha)$ مرونة الإنتاج بالنسبة إلى رأسمال، $\mathbf{V_{it}}$ إجمالي المدخلات الوسيطية، $\mathbf{a_{ij}}$ معامل المدخلات والمخرجات. بالإضافة إلى المعادلة التالية التي تعبر عن توجه الدخل:

$$\mathbf{Y_{Bwt}B} = \sum_{i=1}^{n} \mathbf{W_{BitB}}\, \mathbf{L_{BitB}}$$

$$\mathbf{Y_{BgtB}} = \frac{t}{1-t} Y_{kt}^{noil} + Y_{kt}^{oil} + \sum_{i=1}^{n} tau_i P_{it} X_{it} + \sum_{i=1}^{n} tm_i M_{it} + \overline{F}_t ER$$

$$Y_{kt}^{noil} = \left(\sum_{i=1}^{n} PN_{it} X_{it} - PN_{2t} X_{2t} - (Y_{wt} - W_{2t} L_{2t}) \right) \cdot (1 - t)$$

$$Y_{kt}^{oil} = PN_{2t} X_{2t} - W_{2t} L_{2t}$$

حيث $\mathbf{Y_{Bwt}}$ دخل القطاع العائلي، $\mathbf{Y_{Bgt}}$ دخل القطاع الحكومي، Y_{kt}^{noil} دخل القطاع الاستثماري غير النفطي، Y_{kt}^{oil} دخل القطاع الاستثماري النفطي، $\overline{F}$ التدفقات النقدية الأجنبية، tau_i الضرائب غير المباشرة، tm_i الضرائب على الواردات، $\mathbf{ER=(SR/US\ \$)}$ سعر الصرف.

احتوت الدراسة على معدلات قياسية عبرت عن الاقتصاد السعودي من خلال ادخار القطاع العائلي والاستثماري، وإجمالي الاستهلاك في الاقتصاد السعودي، والإنتاج المحلي والواردات، والصادرات، وميزان المدفوعات، والطلب على النقود، وعرضها ومضاعفه، والتضخم لتستقر عند أهم معادلة تخص الدخل المحلي الإجمالي الاسمي و الدخل الإجمالي الحقيقي على التوالي:

$$\mathrm{GDP_t} = \mathrm{Y_{wt}} + \mathrm{Y_{kt}^{noil}} + \mathrm{Y_{kt}^{oil}} + \mathrm{Y_{gt}} - ER * \overline{F}$$

$$RealGDP_t = \frac{GDP_t}{CPI_t}$$

[1]- رجا بن مناحي المرزوقي السقمي(2009)، ***أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي:حالة الملكة العربية السعودية***،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،جامعة الإسكندرية رقم 01 يناير،ص.ص:1-23.

خرجت الدراسة بعملية تحقيق النمو ودعمه، ورفع إنتاجية العمل ورأسمال تعتمد على التطور التقني ولغياب هذا الأمر فالدول النامية عموما ترى فتورا في نموها ليعطي البحث مساهمة علمية مفادها أن هذا العنصر مهم في النمو المحقق لدى المملكة.

بعنوان "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية في الفترة 1970-2000 "، قدم هذا العمل من قبل الباحث بندر بن سالم الزهراني مبرزا ب اهتمامات المملكة بهذا الشأن الذي كان مفيدا وأصله الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية المعتمدة من الدولة متوجهة بذلك إلى تخفيف العبء على القطاع العام وإعطاء القطاع الخاص دورا كبيرا.كان لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشروعات التنمية عبر قنوات التحفيز والامتيازات. انتهج الباحث نموذجا قياسيا لدراستها محاولا بذلك معرفة درجة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي للمملكة عبر الشكل الرياضي التالي:

$$Y= F (L, G,OP ,I/Y, FDI)$$

مثلت المتغيرات المتضمنة ضمن الشكل التعبيرات التالية:Y معدل النمو الاقتصادي، L معد نمو العمل، G معدل نمو الإنفاق الحكومي، OP معدل نمو الانفتاح الاقتصادي I/Y نسبة تكوين رأسمال الإجمالي إلى الدخل، FDI معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تم استخدام أساليب قياسية من خلال اعتماد تحليل السلاسل الزمنية، اختبارات السكون للمتغيرات عبر اللوغارتميات، والتكامل المشترك، وتصحيح الخطأ تجنبا للقراءات المضللة وتحليل سليم للمعطيات والنتائج، مؤكدا على ضرورة هذا المنهج الاقتصادي لما له من دعم الناتج المحلي داعية إلى الحد من العراقيل والعمل على توجيهها إلى كافة القطاعات مع توضيح مفصل للمناخ الاستثماري والفرص للمملكة.

في دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان، تم تقديم ورقة بحثية[1] بعنوان "العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي". أظهرت الدراسة أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد البلدين من منطلق فكري وأدبي خاصة لدى الدول النامية مما يسمح بالتوسع الاقتصادي وقدرة النظام الإنتاجي على سد حاجات المجتمعات وتحقيق معدلات نمو عالية.

انطلقت الدراسة من أسس نظرية لفرضية النمو القائم على التصدير معتمدا على دالة الإنتاج لتفسير العلاقة بين الناتج وأهم عناصره المتمثلة في العمل ورأسمال. مع إضافة متغير الصادرات كعنصر إنتاجي إضافي بتبني منهجية (Sheehey,1990) التي تقضي بإدراج ضمن النموذج حجم القطاع العام والخاص ممثلا في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص في الفترة 1970-2002 وفق الصيغة التالية:

$$Y = F[(K, L), X, G, P, T]$$

---

[1]- ثريا حسن صديق (2006)، ***العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان***،مجلة الدراسات الاقتصادية،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية رقم 11،ص.ص:1-16.

حيث أن : Y_t إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السنة t، L_t عنصر العمل، K_t رأسمال الحقيقي، X_t إجمالي الصادرات الحقيقية، G_t حجم القطاع العام، P_t حجم القطاع الخاص، T_t معدل التبادل.

بعد القيام بتحويلات لوغاريتمية للعلاقة السابقة تم الحصول على الموالية:

$$\Delta LnY_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta LnL_t + \alpha_2 \Delta LnK_t + \alpha_3 \Delta LnX_t + \alpha_4 \Delta LnG_t + \alpha_5 \Delta LnP_t + \alpha_6 \Delta LnT_t$$

$\alpha_6, \alpha_5, \alpha_4, \alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$ تعبر عن مرونات قصيرة الأجل ،ليتم فيما بعد استخدام التكامل المشترك للحصول على علاقة رياضية تفسر الظاهرة على المدى البعيد فتم الحصول على:

$$LnY_t = \beta_0 + \beta_1 LnK_t + \beta_2 LnL_t + \beta_3 LnX_t + \beta_4 LnG_t + \beta_5 LnP_t + \beta_6 LnT_t + u_t$$

أثبتت الدراسة هذه العلاقة مؤكدة دعم السياسة الاقتصادية للبلدين بتنويع مصادر الدخل لهما وتفادي الاعتماد على الاقتصاد الريعي (الاستخراجي) ودعم القطاعات المحلية باكتساب التنافسية مع استخدام الأساليب التقنية الحديثة لرفع الكفاءة الإنتاجية للمشاريع.

أخذ بحث آخر جانبا مهما من جوانب الحياة الاقتصادية للمملكة حيث قدمت ورقة بحثية[1] بعنوان "العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية المملكة العربية السعودية"، انطلاقا من فكرة أن الاستثمار في الرأسمال البشري يبدأ من التعليم وهذا لا يقل أهمية عن الاستثمار في الرأسمال، وفعلا خلال خطط التنمية للمملكة فانه كان للرأسمال البشري مناص لا باس به من اهتمامات الحكومة بغرض اكتساب اليد العاملة الكفأة مدعمة بذلك التعليم في كافة أطواره وأنواعه. تضمن البحث قياس عائد الاقتصاد من الاستثمار في التعليم الجامعي مبرزا أهمية التعليم في النمو لدى المملكة.

اهتمت الدراسة بتبيان العلاقة التبادلية بين موضوعي التعليم العالي والنمو الاقتصادي وبالخصوص نمو الناتج المحلي الإجمالي غير البترولي في الفترة الممتدة بين 1970-1998 بالإضافة إلى غايات تفسيرية أخرى.تضمن النموذج المتبنى خلال الدراسة معادلات آنية من ثلاث جزئيات هيكلية، وسلوكية وأخرى انقسمت بين الداخلية والخارجية مشكلة على النحو التالي:

$$\mathbf{NOGDP = f\,(\ L/P,\ G_E,\ NOGDP(-1)\ )}$$

$$\mathbf{E_i = f\,(\ P,\ NOGDP,\ E_i(-1)\ )}$$

$$\mathbf{G_E = f\,(\ G_R\ ,\ E_i\ ,\ G_E\,(-1)\ )}$$

تضمن المتغيرات الداخلية كل من NOGDP الناتج المحلي الإجمالي غير البترولي، E_i المدرجين في التعليم العالي، G_E الإنفاق الحكومي على التعليم. أما المتغيرات الداخلية فتضمنت كل من L/P نسبة حجم العمالة إلى إجمالي السكان، P إجمالي عدد السكان، $E_i(-1)$ المدرجين في التعليم العالي للسنة السابقة، G_R الإيرادات الحكومية، $G_E(-1)$ الإنفاق الحكومي للسنة السابقة.

---

[1]– عبد الله بن محمد بن صالح المالكي(2003)، ***العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية المملكة العربية السعودية***، مجلة الدراسات الاقتصادية،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية رقم 7،ص.ص:1-16.

أكدت الدراسة أنه لا يوجد علاقة تبادلية طردية مباشرة بين التعليم والنمو في المملكة إلا من خلال وجود الإنفاق التعليمي وعليه تمت قراءة تفيد أن زيادة الناتج المحلي يعود إلى زيادة الإنفاق التعليمي. تضمن العمل توصيات تقضي بدعم القطاع وإشراك كافة الأعوان الاقتصاديين في ذلك وفق سياسة إنفاق رشيدة.

لقي موضوع النمو اهتمامات واسعة لدى أكاديمي المملكة وخارجها حول هذه الدولة حيث من الدراسات الأخرى نجد العمل على إبراز أهمية محدداته ومؤشراته. عالجت الدراسة دور التشغيل في تحقيق النمو من خلال دراسة[1] تطبيقية في القطاع الخاص للمملكة تحت عنون " The relationship betweenEconomic growth and Employement in Saudi private firms" . تضمن العمل إيجاد العلاقة بين مفردات العنوان بالاعتماد على دراسة قياسية لذلك مبرزا العلاقة السببية ليخرج من خلال نموذج تصحيح الخطأ ومنهجية Granger بوجود ارتباط وحيد الاتجاه من معدل النمو الاقتصادي إلى التوظيف وليس العكس بمعنى أن التغيرات الحاصلة في معدل النمو تساعد على تفسير التغيرات المحققة في التوظيف لدى القطاع الخاص وكان نموذج الدراسة بالشكل التالي:

$$GGDP_t = \left(\frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} \right) * 100$$

قضت الدراسة القياسية بمعرفة العلاقة السببية التي تربط بين النمو والتشغيل(العمل) في القطاع الخاص السعودي للفترة 1973-2002:

$$GL_t = \left(\frac{L_t - L_{t-1}}{L_{t-1}} \right) * 100$$

حيث تعبر كل من $GGDP_t$ و GL_t عن معدل نمو كل من GDP_t و L_t .

لينتهي العمل بنتائج وتوصيات مفادها توظيفا أكبر والتركيز على الإنتاجية باستخدام التقنية الحديثة لرفع معدل النمو.

IV-3-2-قراءة تحليلية للنمو لدى المملكة العربية السعودية:

تعتمد المملكة نظاما إسلاميا في سياستها منتهجة ملامح اقتصادها منه وعليه فلها المبادرة من بين الدول العربية الأولى نحو الاقتصاد الحر وفق قناعة بحضور مجهودين: مجهود الحكومة وجهود كافة عناصر الشعب مشجعة بذلك كافة المشاريع بأنواعها وأحجامها. هذا التوجه الاقتصادي كان فعالا استدعى ضرورة توافر الرأسمال البشري المدرب والكفء. هذا الأمر دفعها إلى اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية كافة المجالات الاقتصادية ذات مستويات علمية وتدريبات مختلفة مؤكدة المالية أكثر. هذا كان حلا إلى حين تطور اليد العاملة السعودية واكتساب المهارات لمواجهة متطلبات التنمية.

الأرقام المحققة في المملكة العربية السعودية بداية 70 تبرز مدى أهمية هذه البيانات حول النمو محققة أرقاما قياسية نسبة إلى العديد من دول المنطقة في ظل معطيات مناخ وبيئة محلية وجوارية متقاربة متحكمة في

[1] -Al- Ghannam.H.A, ***The relationship between Economic growth and Employment in Saudi private firms***, Economic studies review N° 5-6,KSA,pp:1-27

ميزان مدفوعاتها وحرية في حركة السلع ورؤوس الأموال. تم تحقيق هذه المعطيات الإيجابية، بالاعتماد على إنفاق عمومي فعال نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية محققة بذلك تقدما نوعيا في الصحة، التعليم و البنى التحتية الضرورية.

هذا الوضع لم يق المملكة من الظروف المحيطة حيث في هذه السنة كان هناك انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الخام وتراجع الاحتياطات من العملة الأجنبية والذهب كما زاد مستوى إنتاج البترول. ومن أهم خصائص الاقتصاد السعودي في هذا الوقت ومميزاته:

- التبعية المفرطة في البترول.
- حرية الاقتصاد.
- الحاجة إلى الرأسمال البشري.

ونتيجة ما كان وراء إنتاج البترول من تحقيق فوائض مالية كبيرة فإن المملكة عمدت إلى الاستثمار في القطاع وتوسعت فيه بغرض ضمان موارد مالية موجهة إلى التنمية. بهذا تم دفع النمو إلى المرغوب فيه دون إهمال القطاعات الأخرى كالزراعة، والصناعة التحويلية والتعدين.

في هذا الإطار توجهت المملكة إلى اعتماد خطط تنموية. وتزامن هذا الوقت مع "الخطة التنموية الأولى"[1] داعية بذلك نموها الشامل مستفيدة من الغنى الكبير وهو الأول على الساحة الأولية لاحتياطي كبير من البترول والغاز الطبيعي. تقارير استكشافية تبرز أن الثروة البترولية للملكة بعيدة جدا حتى يتم الوصول إليها متوجهة إلى البحث والتنقيب في صحرائها الواسعة. وهكذا كان للملكة الفرصة من تحصيل إيرادات مالية كبيرة فأتاح لها الفرصة لاستيراد السلع الاستهلاكية الاستثمارية بالقدر الذي تحتاج إليه (التكنولوجيا واليد العاملة).

الشيء المميز في خطة المملكة أنها لم تهمل القطاعات الأخرى كالزراعة وصناعة الخدمات لثقة في هذه القطاعات في تحقيق نمو دخل الأفراد وتنوع إنتاج البلد. حققت بذلك طلبا محليا متزايدا على المنتجات الصناعية والزراعية متوجهة إلى الأسواق العالمية مصدرة منتجات البترول وغيرها من المعادن والمواد الزراعية. للمملكة دورا فعالا ومحوريا في منظمة الأوبك محليا وفي ظل ما حققه من نمو كان للملكة حسب الخطة مشاريع موجهة نحو:

- المحافظة على اقتصاد مفتوح والاستفادة من الإمكانيات الكبيرة للتنمية الصناعية.
- تطوير القطاع البنكي والمحافظة على الاحتياجات الأجنبية.
- زيادة إنتاجية المشاريع الخاصة والعامة وزيادة فعالية اليد العاملة.
- الإصلاح الإداري، والتعليم والتدريب.
- الرفاه الاجتماعي، والصحة، والتغذية، والإسكان وتوفير البنى التحتية اللازمة.
- توسيع شبكة الاتصالات وتحديثها.

[1]- تقرير الخطة الأولى،وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، الموقع الالكتروني: http://www.mep.gov.sa

- تنمية خاصة لقطاع الزراعة ودعم قطاع التجارة والخدمات.
- الاهتمام بشأن الحج والسياحة.

للمملكة السبق في توخي الحذر من الأزمات المفاجئة، حيث أن النمو المحقق قبل الـ70 واكب بعض الأزمات في الشرق الأوسط (1967) فلهذا اتبعت نهجا تنمويا يقضي بتنفيذ المشايع الكبرى والمحافظة على التطور الديناميكي في معدلات النمو العالية للدخل الوطني مؤكدة تقدير إنتاج البترول، وإيراداته الآنية والمستقبلية، والإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في ظل الظروف. الرقم المحقق في تجارتها لما قبل 70 فاق 85% من إيرادات متأنية عن البترول وقد بلغ متوسط الميل الحدي للاستيراد 30% [1] – قد كان الاستيراد ضخما بغرض تنمية الاقتصاد–.

زادت في هذه الفترة، الإيرادات على النفقات لما حدثت أزمة الشرق الأوسط كان هناك تدني الناتج المحلي الخام، في موجودات العملة الصعبة وفي نسبة زيادة إنتاج البترول لتحمل المملكة سندات البترول متخذة بذلك سياسات تصحيحية. ارتفعت نسبة الزيادة في إنتاج الزيت عام 1966 ولكنها انخفضت في عام 1967 إلى 7.8% وبلغت 8.8% في عام 1967 و 5.5% في 1969[2]. كما نما قطاع التصنيع بمعدل 11.3% خلال المدة المعتبرة من (1963 إلى 1969) ليكون متوسط السنوات الثلاث الأخيرة 12.1%. هكذا توج هذا القطاع بنتائج حسنة للاستثمارات المتاحة فيه من قطاعات صناعية جديدة صغيرة وكبيرة.

من المشاكل التي كانت تواجه الاقتصاد السعودي عدم توافر اليد المحلية وقراءة تفيد أن النمو والتنويع الاقتصاديين سيحتملان زيادة الطلب المستمر على القوى البشرية بأنواعها الذي أدى إلى فتح مجال التعليم، فاستهدفت الخطة توسيع برامج التعليم في كافة المجالات.

لقد ازدادت مساهمة قطاع الصناعة في الإنتاج المحلي بحوالي 88.5% من الناتج المحلي الخام في سنة 1963.ازداد معدل استغلال وإنتاج البترول الخام وإنتاجه بمعدل 10.4 %. نما قطاع تكرير البترول كما، وتنوع قطاع الصناعة بين البتروكيماويات والأسمدة،التعدين والمحاجر، والصناعات المعدنية، والصناعات التحويلية. دخلت المملكة العربية السعودية الخطة الثانية التنموية في 70 بوضع "نمو جيد"[3]. في أولى خططها التنموية وثانيها.كان الإنفاق العمومي عال جدا على "التجهيزات الأساسية"[4]. في هذا الظرف عرف الاقتصاد السعودي معدلات تضخم عالية عاملة على إعادة التوازن في الاقتصاد ومحاولة خفض النفقات محاولة الحد من الضغوط التضخمية متحكمة في قانون العرض والطلب المحليين. لم تغير الخطة الثالثة منحى الأولى بل دعمته في إطار تحقيق المزيد من

[1]– المرجع السابق.

[2] – المرجع السابق.

[3]- تقرير الخطة الثانية عن وزارة الاقتصاد و التخطيط ،المملكة العربية السعودية، الموقع الالكتروني: http://www.mep.gov.sa

[4]- المرافق العامة و تحسين الخدمات الحكومية لتزداد قيمة النفقات في هذا الإطار في الخطة الثانية عن سابقتها بتسعة أضعاف متوجهة نحو زيادة تكون رأسمال و دعم قطاع البناء و التشييد.

الإنتاج وتنمية الرأسمال البشري وتحقيق تقدم أحسن في البنى التحتية. بلغت مبيعات البلد من البترول خلال فترة الخطط الثلاث الأولى ما يقارب 35 مليون برميل ممكنا إياها من تحقيق معدلات نمو قياسية وارتفعت الاستثمارات أكثر فأكثر وكان للقطاع الخاص نصيبه وتوجهت نحو الاستيراد ونشاطات تجارية عدة .

في ظل هذا الوضع أصبحت المملكة ضمن الدول الاقتصادية القائمة بدور ريادي في التجارة العالمية وتعاملت بأقصى قدر مع دول كبرى(الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان، والصين والهند). يعاب على الاقتصاد السعودي في وقت ما التبعية المزدوجة، فالأولى مصدر الإيرادات المالية من العملة الصعبة من البترول والثانية إمكانية دخول البلد في حالة ضعف خلال التقلبات الاقتصادية والدورية في الاقتصاد العالمي. لهذا انتهجت الدولة التقليل من الاعتماد المفرط على إنتاج سلعة وحيدة مطورة القطاعات ذات الصلة بالقطاع البترولي مباشرة، والزراعة والخدمات. توسعت المملكة جليا في الإنجازات من خلال توفير السلع والخدمات. حقق النمو ارتفاعا ملحوظا حيث كان للقطاع غير البترولي وجود في الدورة الاقتصادية للملكة ليبلغ متوسط 15%.

ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة 1979-1980 وزيادة الطلب على البترول أدى بالمملكة إلى إعادة توجيه بعض جزئيات خطتها المبنية على توقعات حجم و قيمة صادرات البترول السعودي وقيمتها مما دعم نطاق الإنفاق الحكومي، زيادة صادرات البترول وتحسن الدخل.كان للقطاع الخاص دور في تحسين النمو من دون قطاع البترول واستثمارات خاصة معتبرة جدا، حيث بلغ متوسط النمو في الاقتصاد غير البترولي 8.5% سنويا خلال الخطة حسب تقرير الخطة الرابعة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ليبلغ في نهاية الخطة معدلا قدره 5.1% بسبب التقلبات الحاصلة في الأسواق البترولية العالمية والتغيرات في هيكل الناتج المحلي الناجم عن قطاع البترول انخفضت مساهمته الناتج لانخفاض أسعاره[1].

في سنة 1979،كان هناك انخفاض في قطاع البترول لتناقص أصاب صادراته حيث عرف 09 ملايين ب/ي عام 1981 وأقل من ذلك نصفه عام 1984 وقد تحسن النمو إجمالا بسبب دخول القطاع الخاص وغير البترولي في تنويع الاقتصاد (الصناعة، الزراعة والخدمات المالية).

زادت الحالة بمعدل فاق معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الخطة الثالثة وربما كانت توقعات القطاع الخاص غير الواقعية فيما يتعلق باستمرار ظروف الازدهار هي العامل الرئيسي في زيادة العمالة. لم يقتصر هذا الفائض على العمالة، بل أصبح واضحا في الأصول الثابتة وتراكم المخزون في القطاع التجاري. نتيجة لذلك فان القطاع الخاص ولاسيما قطاعات البناء والتشييد والتجارة والتوزيع أخذت تتسم بالزيادة في عدد الموظفين أو بوجود بطالة مقنعة إلى جانب ازدياد المنافسة وانخفاض هوامش الأرباح مع انخفاض كبير في الإنتاجية. كانت النتائج إيجابية جدا خلال السنتين الأوليين من الخطة لينعكس الأمر تماما عام 1982.

[1]- تقرير الخطة الخامسة عن وزارة الاقتصاد و التخطيط ،المملكة العربية السعودية، الموقع الالكتروني: http://www.mep.gov.sa

كان لعائدات البترول خلال الخطة الثالثة دفع سياسة الخطة الرابعة، مما أدى بحكومة المملكة إلى اليقظة وترشيد الإنفاق وتحسين التوزيع من منطلق نمو متوقع يزدوج دعمه بين القطاعين البترولي وغير البترولي. ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة 1979-1980، المتواكب مع زيادة الطلب العالمي بالتفاؤل أدى إلى تعديل بعض عناصر الخطة المعتمدة، فكان هناك إنفاق استثماري واستهلاكي إضافيان. زادت صادرات المملكة متنوعة بين القطاعين المعروفين، كما تم الاهتمام بالقطاع الخاص في مجمل الاستثمارات وقضت أهم بنود الخطة العمل على تغير بنية الاقتصاد السعودي والدخول في الاستقلالية لبعض القطاعات من خلال الدعم المالي وتشجيع القطاع الخاص. يقرأ أن النمو المحقق خلال هذه فترة 1984-1989 أحسن من سابقيه. في هذا الوقت عرفت انتقالية معتمدة في مجملها على الإنتاج البترولي بدرجة أولى ثم يليها الاستثمارات المحلية والخارجية الأخرى حيث كانت المملكة ثالثة أكبر دولة منتجة وفي مقدمة الدول المصدرة للبترول مما جعل لعائداته دورا سلبيا في الاقتصاد.كانت مساهمته في الناتج المحلي الخام 5% رغم بقاء أسعار البترول في مستويات عادية ولم ترق إلى المنحى التصاعدي كما كانت هناك إضافة عبر الزيادة الصافية في الإنتاج المحلي الإجمالي غير البترولي محققة بذلك نموا 7.5 % ما بين الزراعة، والصناعة والتمويل.

حققت المملكة بعض الأرقام، منها انخفاض ضريبة مساهمة القطاع البترولي من الناتج من 58% عام 1970 إلى 21% في 1988 (القيمة المضافة). الشيء الذي أستحسن في هذه الفترة هو مضاعفة مساهمة القطاع الآخر في الناتج المحلي الخام لعام 1970. تضاعف مجموع الناتج المحلي الخام أربع مرات حسب تقرير الخطة الخامسة للملكة لينافس القطاع البترولي القطاع الآخر السباق في صنع هذا المسار التنموي للبلد.كما أدى هذا الوضع إلى تحقيق مطرد مستمر للتقدم وارتفاع مستوى المعيشة مضاهيا ذلك المحقق عند الدول الكبرى رغم التقلبات التي سادت السوق البترولية العالمية. تمكنت الحكومة التحكم في الإنفاق العام والمحافظة على مستويات الدخل الفردي متبقية على التوظيف التام والشامل للمواطنين السعوديين معززة القطاع الخاص الذي كان أوفر حظا في دعم خزينة الدولة. حققت نموا سريعا ومرونة عالية وقدرة متميزة في التكيف مع حالة الركود الاقتصادي ما بين زيادة الاستثمارات، والإنتاج والتشغيل.

حسب إقرار البحوث العلمية، فان الرأسمال البشري من دعائم النمو الاقتصادي مما دعم الفكر الاقتصادي السعودي فنشطت مجال تنمية الموارد البشرية من خطط سابقة لتزيد من الأمر خلال هذه الفترة رافعة بذلك القدرات الفكرية والإنتاجية والمهارات بدعم قطاع التعليم بكافة أطواره (إنشاء جامعات كبرى....).من هذه المحطات، أقرت الملكة بعملية التنمية الشاملة المحلية والجوارية موسعة نطاق عملها وتعاملها دولي في هذا المجال وفق أولويات بدأتها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ثم الدول العربية فالدول الإسلامية كما تقرأ ملامح التوجه نحو اتحاد دول الخليج العربي وعملة نقدية موحدة حسب خبراء البلدان هذه بأنه ضرورة اقتصادية توجبها التغيرات الإقليمية. أخذها هذا الأمر إلى تفضيل العلاقات التجارية الدولية المتنوعة وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستفيدة من تجارب الدول المتطورة والصاعدة عبر بروتوكولات وشراكات رأتها ضرورة اقتصادية.

عرفت الفترة 1981 تراجعا في إيرادات القطاع البترولي رغم هيمنته على مجموع الإيرادات الحكومية. هذا التقلب كان بارز الأثر على الاقتصاد السعودي وكان هناك تضاؤل في الإيراد الحكومي من حيث الحجم خلال الخطة الرابعة. عرف ميزان المدفوعات عجزا لانخفاض التدخل البترولي متوجهة بذلك نحو سياسات وتدابير الحد من هذا الانخفاض.

أنتهجت إجراءات عدة، كان الغرض منها دعم مسار الاستثمارات الطموحة وضمان أكثر للمدخرات. في آخر فترة الخطة الرابعة، تحسن حجم العجز ليدعم بذلك انطلاقة برنامج فترة الخطة الخامسة. تأثرت تركيبة مكونات الطلب على الناتج المحلي ومسارها في هذه الفترة نظرا للتقلبات الحاصلة في السوق البترولية. عرفت في هذا الوقت انخفاضا في العجز الذي كان حاصلا في الحساب الجاري ونموا إيجابيا للصادرات ليبلغ مجموع الاستثمار للفرد ككل 23% من الناتج. كان هناك تأثير على العمالة في كافة القطاعات النشيطة لدى المملكة رغم انخفاض معدل الإنتاج المتوسط للعامل وزادت الإنتاجية بمعدل 5.5% في السنة نتيجة استغلال أمثل لعنصر الرأسمال والاستثمارات الجديدة ومجهودات تحسين الكفاءة الاقتصادية مما أثر في نمط معدلات النمو العالمية للإنتاجية خاصة قطاع الزراعة والبتروكيماويات.

حققت المملكة فائضا تجاريا وهكذا سجلت صادرات نسبتها 37% من الناتج عام 1988 مقارنة بـ 41% في بداية فترة الخطة الرابعة لانخفاض صادرات البترول. نظرا لعملية إحلال الواردات فقد انخفضت كذلك الواردات لديها وكان هناك انخفاضا تدريجيا لعجز الحساب الجاري من 19% عام 1984 إلى 10% عام 1989. ونظرا لسياسة المملكة في التنويع الاقتصادي فقد انخفضت مساهمة قطاع البترول في إجمالي الصادرات من 87% عام 1984 إلى 60% في نهاية فترة الخطة الرابعة لترتفع الصادرات من المنتجات الأخرى معوضة بذلك الفارق مصححة مسار الاقتصاد(المنتجات الزراعية ، والمنتجات البتر وكيماوية ومنتجات صناعة أخرى .....).

إقليميا زادت حركة التجارة بين المملكة ودول الخليج العربي أكثر وتصاعدت وتيرتها وكان هذا الأمر كذلك بالنسبة إلى الدول العربية والدول الصناعية. حسب تقرير الخطة السادسة للمملكة فإن ما حققته في 1969-1994 المعروفة بالخطة الخامسة[1] كان إيجابيا جدا. أهم شيء يبرز في مميزات الاقتصاد هو إحلال الإنتاج غير البترولي تدريجيا للقطاع البترولي دون إهمال هذا الأخير بل فرصة تأكدت في دعم المحاور الأساسية لهذا النهج. بلغ معدل النمو الحقيقي السنوي المتوسط للناتج المحلي الخام غير البترولي 6% و بلغ معدل التضخم السنوي المتوسط للاستهلاك 5.3%. هذا الأمر كان ضمن مشروع هذه الخطة التي قضت بدعم النمو الاقتصادي، والتوظيف الكامل والتكيف مع التقلبات الاقتصادية.

فيما يخص التوظيف، حققت المملكة خلال نهاية الفترة حوالي 2.4 مليون عملا الذي كان نصفا خلال عام 1969. الشيء المقروء في خطوط الخطط الذي يعاد الانتباه إليه هو العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل

[1]- المرجع السابق.

الاعتماد على البترول الخام. القارئ بيانات الاقتصاد السعودي عبر فترات 1970-2010 يرى فعليا نتائج ايجابية ومما يشيد بأهمية الإستراتيجية التنموية الناجحة للملكة. في هذا الإطار فقد تضاعف الناتج المحلي من غير البترول وزادت مساهمة القطاع المتأنية عند حصة ذات أهمية ضمن الإيرادات ونسبة عالية من الصادرات غير البترولية كما هو مبين في الجدول :

الجدول رقم (IV-6): مقارنة تركيبة الناتج المحلي الخام السعودي لعامي 1969 و1994

البيان	1969	1994
الناتج المحلي الإجمالي غير البترولي		
مساهمة القطاع غير البترولي في PIB	53	67
مساهمة الإيرادات غير البترولية في إجمالي الإيرادات الحكومية	16	22
مساهمة الصادرات غير البترولية في إجمالي قيمة الصادرات.	8	21

هذا المبدأ الاقتصادي كان يناط به تشجيع القطاع الخاص بين المشروعات المحلية، والشراكة ومشاريع جديدة متمحورة حول الزراعة والصناعة. بهذا الوضع أثبتت القطاعات وجودها متكيفة مع الظرف السائد مساعدة على خلق التغير في الهيكل الاقتصادي للملكة.

للتذكير إن فترة الخطة الخامسة واكبت حرب الخليج لكن القدرات الوقائية لاقتصاد المملكة حال دون دخولها في الركود بل تم معاينة ازدهار النشاط الاستثماري والقطاع الخاص. أدى المناخ السائد في الشرق الأوسط آنذاك بالمملكة إلى ضرورة تخفيف الضغوط الكبيرة على خزينة الدولة بالسرعة المطلوبة حيث اتضحت صعوبة استمرار تحمل ذلك العجز الكبير في الميزانية. بالإضافة إلى ذلك فقد زاد الأوضاع صعوبة انخفاض أسعار البترول الخام عام 1994 لمستوى برميل بترول الأوبك وقد أدت الجهود المكثفة إلزامية ضبط الميزانيات بتخفيض النفقات الحكومية خلال السنتين الأخيرتين من "خطة التنمية الخامسة"[1] وهكذا نتج نمو اقتصادي بطيئ لديها.

كان للمعطيات والمستجدات الواردة في السوق البترولية العالمية دور في تقدير أهمية هذه السلعة في خلق تغيرات هيكل الاقتصاد السعودي، فكان لهذه المساهمة ما قدره 30% من الناتج المحلي الخام. ساهم مساهمة واسعة و مستمرة في الاقتصاد مما دفع بالمملكة إلى دفع زيادة إنتاجها وفق قواعد الأوبك (1989). توازى هذا مع دور القطاعات الأخرى عبر مساهمة فعلية للاستثمارات محققة نموا حقيقيا للقطاع الحكومي والخاص على السواء رغم أن الدولة دخلت خلال بداية "فترة الخطة"[2] في عملية فرض قيود على الإنفاق وبالتالي على النمو مما أثر فعليا في معدل النمو الإجمالي أو القطاعي.

---

[1]- تقرير الخطة السادسة عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ،المملكة العربية السعودية، الموقع الالكتروني: http://www.mep.gov.sa تاريخ الاطلاع:2012/02/30

[2]- إن الفترة عرفت أزمة جيوسياسية بالغة الأهمية متمثلة في حرب الخليج و بهذا المملكة من الدول ذات الأهمية في منطقة الخليج العربي دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هي في جوار دولة العراق مما اثر على العرض و الطلب على السواء المحلي و الأجنبي.

في إطار هذا السياق، عملت الحكومة لرفع حجم الاستهلاك، والاستثمارات الحكومية محاولة تقويض بعض الانخفاض في الاستثمارات الخاصة. مع زوال الآثار السلبية لأزمة الخليج بدأت عودة النقد أكثر فأكثر في الاقتصاد السعودي خاصة الاستثمار الخاص كما بلغت الاستثمارات الحكومية ذروتها خلال نهاية الفترة، وحجم العمالة تزايد بمعدل قدره 2.6 % عن الخطة السابقة متوجهة وفق جاذبية القطاعات، كانت أولاها الخدمات، والبناء والتشييد، والتجارة على الترتيب. الأمر لم يكن يسيرا لمواكبته الآثار السلبية لحرب الخليج وفي هذا النسق عملت الحكومة على خفض بعض أسعار السلع والخدمات الضرورية، حيث كان هناك ارتفاع الأسعار حاد ثم عاودت الانخفاض. بلغ معدل الانكماش السنوي المتوسط للناتج المحلي الخام غير البترولي 3.2% خلال فترة الخطة حسب تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط للمملكة. كان للمملكة زيادة معتبرة في التجارة الخارجية إذ أظهرت صادرات السلع والخدمات ارتفاعا نسبة إلى PIB نسبة إلى الواردات رغم معاناتها من بعض التشوهات في ميزان المدفوعات.

كان للدولة طرق في تمويل عجزها الحاصل في الميزانية العامة عبر الافتراض الداخلي بإصدار سندات التنمية واللجوء إلى الأسواق العالمية. من بين القطاعات التي ساهمت في زيادة الناتج، الزراعة حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع بمعدل 3.1% لارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعمل وكانت مساهمته فيPIB بمعدل 10.9% في نهاية الخطة.

في عام 2008، عرف الاقتصاد السعودي معدلات نمو ايجابية بسبب تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد مثل:

- الناتج المحلي الخام والتراكم الرأسمالي.
- التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وميزان المدفوعات.
- الرأسمال البشري والقطاع الخاص.
- الأداء المالي والنقدي.

وما تحسن الظروف الاقتصادية العالمية إلا محفز للأرقام الايجابية المحققة رغم الأزمة المالية العالمية،كان لارتفاع أسعار البترول وانخفاض أسعار المواد الأولية بسبب احتباس الطلب عن المستوى المعهود عالميا. في الفترة 2005 إلى 2008 حققت المملكة نموا قارب 3.5% رغم انه خارج الرقم المستهدف لكنه يبقى ايجابيا(فترة الخطة الثامنة)، أما الخطة السابعة فقد حققت معدل متوسط النمو قدره 3.7%. هذا الوضع أفرز تحسنا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي للخام الحقيقي بزيادة قدرت بـ 5.7% لعام 2005 مقارنة بعام 2004. تعود أسباب هذه الأرقام المحقق إلى الاستثمارات المحققة وتعزيز مستوى الإنتاجية القطاعية.

كان لأسعار للبترول المرتفعة مساهمة حقيقية في تحقيق مبادئ الخطة السابعة والثامنة على السواء رغم ما عرفته الفترة الاقتصادية كغيرها من الدول المندمجة في الاقتصاد العالمي تباطؤ معدلات نموها كما كان للقطاعات غير البترولية معدل نمو قدر بـ 4.7%. خلال هذه الخطة ارتفعت القيمة المضافة تدريجيا خلال سنوات 1999،

2004 و 2009 مساهمة في الناتج المحلي الخام معطية صورة حقيقية عن مبدأ تنويع الاقتصاد فكان لها النصيب الأكبر في المشاريع الاستثمارية المحققة على أرض الواقع. في هذه الفترة كان للاستثمارات دور كبير في دعم النمو الاقتصادي موسعة طاقاتها الإنتاجية مستخدمة التقنيات الحديثة مهتمة بـ TFP.

لقد حققت الصناعة التحويلية على سبيل المثال، نموا فعليا خلال فترة الخطة الثامنة كما جاء في التقرير الخاص بوزارة التخطيط والاقتصاد للمملكة إذ بلغ 6.8% وكان هذا القطاع من أهم مكونات الهيكل الاقتصادي للبلد. كذلك الحال بالنسبة إلى القطاع البناء والتشييد، الكهرباء والغاز، المياه، البتروكيماويات، تكرير البترول، والزراعة وصيد الأسماك، والنقل، والاتصالات، والخدمات المالية والتأمين والأعمال والعقار، والتعليم والصحة.

تنوعت المساهمة بين الاستثمار الحكومي والخاص مما خلق توسعا في النشاط الإنتاجي والاستثماري. كان أثر الاعتماد في قوى الدفع الداخلية في:

- نمو السكان ونمو التوظيف.
- نمو الإنتاجية والدخول.
- نمو الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

عرفت الإيرادات البترولية حصة مهمة من الإيرادات العامة للدولة إذ بلغت 89.3% عام 2008. تعبر سنة 2009، أهم سنة في قيمة الإنفاق العمومي للتنويع في المشاريع التنموية باعتماد ميزانيات القطاعات ذات الشأن وحظي قطاع تنمية الموارد البشرية بالحصة الكبرى من إجمالي الإنفاق.

أعطى نفاذ السلع السعودية نحو الخارج المتنوعة بين البترولية وغير ذلك فرصة للبلد أن يحقق خلال فترة الخطة الثامنة قفزة نوعية في التنمية فارتفعت حصيلة البلد من التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الخام بنسبة 78.6% عام 2004 إلى 10.5% عام 2008. كان للانفتاح الاقتصادي والتجاري[1] للبلد و اندماجه في الاقتصاد العالمي دور في هذا، فقد تنوعت صادراتها مما أتاح لها التوسع في الاستيراد وتحقيق تطور هيكلي الذي يعود إلى نوعية الواردات خاصة من السلع الإنتاجية الوسيطة كمتطلبات النمو. الشيء الايجابي الذي يزخر به الاقتصاد السعودي هو السوق المالية التي أدت دورا مهما في تمويل الاقتصاد وتقرير وجدت القطاع الخاص محفزة على استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، فكان لهذه السوق توسعا ملحوظا الذي تجلى في:

-تحديد القطاع عبر لوائح و تشريعات.

-دخول دول عربية وأجنبية السوق وإنشاء شركات ممارسة أعمال الأوراق المالية.

-المضاربة.

هذه المعطيات، تحققت في ظل تراجع النمو الاقتصادي العالمي عام 2009 وتراجع الناتج المحلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي و ظهور بوادر الأزمة لدى دول آسيوية مما أدى إلى تراجع في وتيرة

[1]- إنضمت المملكة لمنظمة التجارة العالمية ديسمبر 2005

الطلب العالمي فانخفضت أسعار البترول إلى ما دون 40 $/ب بعدما كانت 147 $/ب ما بين أوت وديسمبر 2008. تأثرت موازين مدفوعات الدول البترولية من منطقة المينا وتحسن حال السعودية نتيجة لمخطط المعتمد في ظل الظرف الاقتصاد الإقليمي والعالمي. تشير مؤشرات المملكة إلى ارتفاع نسبة الحسابات الخارجية في الناتج محققة معدلا قدره 14.9% عام 2010 دلالة على استقطابها للاستثمارات وهذه بعض الأرقام المعبرة عن الاقتصاد السعودي في سياق هذا التحليل:

الجدول رقم (IV-7):بعض المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية 2007-2010

البيان	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الخام	179.8	213.6	168.8	192.6
إجمالي الاستثمارات	20.5	22.8	25.2	22.9
العائد الحكومي	50.4	66	41	48.9
الحسابات الجارية	24.3	27.8	5.6	14.9
صادرات البترول	205.6	281.4	163.3	215.5

Source: IMF(2011),***World Economic Outlook***, September,

حسب معطيات سنة 2009 و2010 بلغ متوسط "سعر البترول 91.8 دولارا مقابل 74.5 دولارا في السنة السابقة"[1]، عملت المملكة على رفع إنتاج البترول ليرقى ذلك إلى 8.3 مليون ب/ي في النصف الثاني من عام 2010. تبرز بعض التقارير، أن البلد اكتسب تنافسية جيدة وله دور ريادي خاصة لدى الدول المينا حيث عرفت بأنها الأقل حساسية للتقلبات العالمية المفاجئة. دخل في تصنيف الدول المتقدمة بسبب المخطط المنتهج في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستفادة من الوفورات البترولية والاحتياطي البترولي والغاز. تعتبر من الدول الكبرى، والمهمة المحورية في منظمة (الأوبك)، فلقد حققت من خلال من هذا العام نموا قدر بـ 8.9 % في ناتجها المحلي الخام.اثر هذه المعطيات الرقمية فان المملكة حققت نموا لناتجها المعبر عليه في الشكل التالي :

الشكل(IV-4): اتجاهات نمو الناتج المحلي الخام في الاقتصاد السعودي 2002-2009

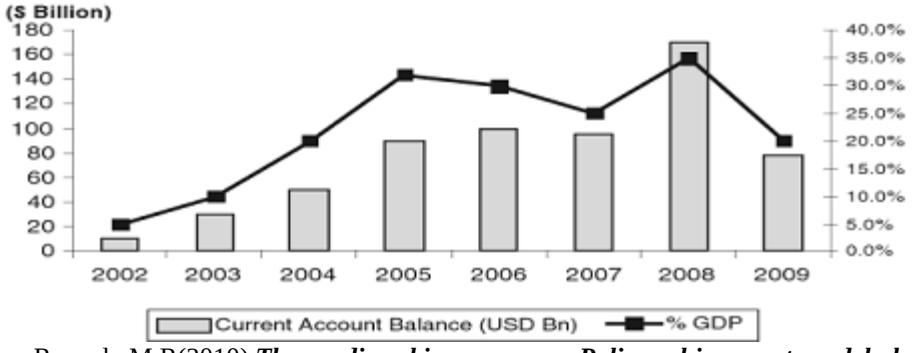

Source :Ramady.M.R(2010),***The saudi arabian economy :Policy achievements andchalenges***,Epringer Edition, p.21

[1]-Seroussi.G & Scansaroli.M.F(2011), ***La hausse du prix du pétrole amplifie l'inflation*** ; Revue problèmes économiques, N° 3024 du 20 juillet, pp.44-48

أشار تقرير صندوق النقد الدولي، إلى أن نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الخام ارتفع بنسبة عالية عن السنوات السابقة بسبب انتعاش الاقتصاد ومساهمة كافة القطاعات في الناتج. يبقى للقطاع البترول الحظ الأوفر في ذلك بمعدل 56.8% لهذا العام وتراجع نسبي للقطاعات الأخرى، إذ بلغت صادرتها البترولية 215534 مليون دولار حسب التقرير.

في هذا الوقت حقق ميزانها التجاري فائضا قدره 250.3 مليار دولار أي بمقدار 171.75 مليار دولار نظيرة 78.58 مليار دولار عام 2009 بزيادة قدرت نسبتها 217.4%. يعود هذا للصادرات البترولية وأكد التقرير تحسن بعض ملامح الاقتصاد اثر تسارع خطى تعافي الاقتصاد العالمي يقوده الأداء القوي للأسواق الصاعدة وعودة بعض الدول OCDE إلى الساحة الاقتصادية.

الشيء الجلي في الاقتصاد السعودي ودول المينا أنه إذا كان لديها تباطؤ اقتصادي، ربط بالاقتصاد العالمي. دعمت الفورة البترولية موضوع الإنفاق العام لديها، حيث راوحت الأسعار مجال 75$/ب إلى 90 $/ب مع بعض الانخفاض خلال سنة 2010 لظرف الاختلال الدوري في الأسواق المالية.كان النمو أحسن من السنة الماضية والضرر لم يكن بالثقيل على المملكة لسياساتها القوية في دعم النشاط الاقتصادي عامة. في ظل هذه المعطيات، دعت الحكومة إلى التقشف لأن التطلعات الاقتصادية المستقبلية متراوحة بين التفاؤل والتشاؤم في ظل عدم استواء التعافي الاقتصادي العالمي بالقياس المنتظر. يعود هذا إلى حالة الركود الذي عرفته اقتصاديات دول الأوبك والنمو لدى دولة منطقة الأورو، أما الدول الصاعدة فكان لها شأن آخر مغايرا لما سبق فسياساتها واستراتيجياتها الاقتصادية أعطتها تعافيا ملحوظا وساندت بذلك الدورة الاقتصادية لدى الدول العربية محاولة دعم تدفق رؤوس الأموال/رفع من نمو الناتج المحلي الخام وفروقات أسعار الفائدة وتحسين أداء أسعار الأصول وسعر الصرف الحقيقي الفعلي. حققت هذه الدول الصاعدة نموا في هذا العام قدر بـ 6.9% في الوقت الذي وصل فيه نمو الاقتصاد العالمي 4.6%. حسب تقارير،فان نجاح الدول العربية منها المملكة السعودية مقترن بالشكل الذي أخذه البترول كفئة من الأصول العادية وعليه تبنيه من قبل السوق الدولية ليس كفيلا بإبقاء أسعاره في المستوى المنقذ لإيرادات دول المينا، فالمخزونات مازالت هشة وارتفاع إنتاجه بدرجة عالية (07 ملايين ب/ي) ليس بالأمان المالي أو المستقبلي لها ولدول المنطقة.

IV-3-3– نمذجة اثر تقلبات أسعار البترول على نمو المملكة العربية السعودية:

IV-3-3-1- تحليل إحصائي لقيم الناتج المحلي الخام:

1- التحليل باستخدام المتوسطات:

أ– إذا من خلال تحليل قيم الناتج المحلي الخام بحساب واستخدام القيمة المتوسطة المتمثلة في الوسط الحسابي« $\overline{X}$ » الذي تساوي قيمته 161,24 دولارا، وهي قيمة متوسطة خلال الفترة (1971م/2010م) ، ويعود سبب ذلك إلى:

ب– وفق ما تم سرده في جزئية النمذجة عن الجزائر سيتم تحليل قيم الناتج المحلي الخام باستخدام مقياس الوسيط «Me» والذي تساوي قيمته 135,31 دولارا.ويمكن القول أن 50% من قيم الناتج المحلي الخام لا تتعدى القيمة 135,31 دولارا، أما 50% من القيم المتبقية تفوق هذه القيمة وأغلبها كانت في العقد الأول من القرن 21.

2 – دراسة التشتت:

دعما لإطار القراءة الإحصائية للبلد تم دراسة ما يلي:

أ– إن تحليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نصف المدى الربيعي «Le semi interquartile» «$\frac{IQ}{2}$» والذي يساوي 45,33 دولارا، يبين أن 50% من كميات الناتج المحلي الإجمالي تبعد في المتوسط من الوسيط بأقل من القيمة 45,33 دولارا.

ب– عند استخدام النسبة بين المدى الربيعي والمدى العام وجدنا أن: $R = 19,68\ \%$، أي أن المدى الربيعي للناتج المحلي الإجمالي الذي رمزه «IQ» يمثل نسبة 9,65% من المدى العام لها، وبما أن $R < 50\%$ فإن التوزيع هو ذو تشتت قوي بالنسبة إلى الكمية المركزية الممثلة في الوسيط التي تساوي قيمتها 135,31 دولارا.

ج– باستخدام مقياس الانحراف المعياري«s» لقياس تباين القيم وجدنا أن قيمته تساوي 113,01 دولارا، كما تم حساب معامل الاختلاف «CV» الذي كان يساوي 83,52%. وعليه نستدل على وجود تشتت قوي بين قيم الناتج المحلي الخام.

IV-2-3-2 - تحليل قياسي لقيم الناتج المحلي الخام:

يعبر نموذج انحدار خطي متعدد عن سلسلة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام « $\ddot{Y}_t$ » بدلالة متغيرات مستقلة وهي X_1(الدخل الوطني الخام)، X_2 (الأسعار الموجبة) و X_3 (الأسعار السالبة) حسب النموذج التالي كتذكير:

$$Y_t = f\left(X_1, X_2, X_3, \varepsilon_t \right) = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وفق المنهج السابق المعمول به في حالة الجزائر تم الحصول على:

$$Y_t = 124,321 + 9,794\ X_1 - 103,665\ X_2 + 841,042\ X_3 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\mathbf{t_c}\ (0,737)\ \ (12,626)\ \ (-0,278)\ (1,489)$$

$$\sigma\ \ (168,743)\ \ (0,776)\ \ (373,447)\ (564,989)$$

$$R^2 = 0,820 \quad ; \quad \sum \varepsilon_t^2 = 504,103 \ ; \ \overline{R} = 0,906$$

$$\mathbf{Fc} = 54,766\ (***)$$

النموذج إجمالا معنوي بدلالة إحصائية فيشر في حين انه لدينا نتغير واحد معنوي X_1 أما الباقي فهو غير معنوي إحصائيا.

أ– تفسير إحصائي :

أ–1– اختبار معنوية معالم النموذج :

تم اختبار نموذج الانحدار (02) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع « $\ddot{Y}_t$ » وذلك لإثبات وجودها. اعتمدت في عملية اختبار معنوية المعلمتين β_0 و β_1 و β_2 على إحصائية Student.

- **اختبار معنوية β_0:**

$$H_0 : \beta_0 = 0$$

$$H_1 : \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = 0,737$$

$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = \mathbf{1,644}$$

ويتبين أن قيمة « t_c » المحسوبة أعلاه تفوق القيمة المجدولة بمستوى خطر 05% و بدرجة حرية 37 مما يدل أن العلاقة عضوية وأننا نقبل فرضية العدم H_0، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 3,727 دولار حسب العلاقة (2) عبر معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05 %.

- **اختبار معنوية β_1:**

$$H_0 : \beta_1 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq 0$$

$$t_c = 12,626$$

$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = 1,644$$

وبما أن $t_c \prec t_{th}$ ترفض فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها(9,794) حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05%.

- **اختبار معنوية β_2:**

$$H_0 : \beta_2 = 0$$

$$H_1 : \beta_2 \neq 0$$

$$t_c = -0,278$$

$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = 1,644$$

وبما أن $|t_c| < t_{th}$ نقبل فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها(103,665-) حسب العلاقة(2) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05%.

- **اختبار معنوية β_3:**

$$H_0 : \beta_3 = 0$$
$$H_1 : \beta_3 \neq 0$$
$$t_c = 1{,}489$$
$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = \mathbf{1{,}644}$$

وبما أن $|t_c| < t_{th}$ تقبل فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_3 التي تساوي قيمتها(841,042) حسب العلاقة (2) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05%.

ب– تفسير اقتصادي:

- هناك ارتباط ايجابي بين قيم الناتج المحلي الخام « $\ddot{Y}_t$ » و«+P» ؛

حسب النموذج السابق، فإن زيادة وحدة واحدة من قيم +P يرافقها زيادة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام بمقدار 17,986 دولارا.

IV-4- دراسة تحليلية وقياسية للنمو لدى مصر:

تخرج معظم التقارير الاقتصادية والبحوث الأكاديمية المهتمة بالشأن المصري بملاحظات متميزة لهذا الاقتصاد من أهمها:

– اختلال بين الإنتاج والاستهلاك.

– اختلال بين الصادرات والواردات.

– اختلال بين الادخار والاستثمار.

– اختلال بين الإيرادات والنفقات.

IV-4-1– دراسات حول النمو في مصر:

أهم الدراسات والبحوث الأكاديمية التي كان لها نصيب في إثراء موضوع النمو لدى جمهورية مصر العربية في ظل تقلبات أسعار البترول أو من عدمه، أستدرجت بعض المحددات والعوامل المحققة لجوانب من تحسين نصيب الفرد المصري.

في إطار هذا السياق، عالج بحث صندوق النقد العربي موضوع النمو لدى مصر من جانب تأثره بالتطور المالي الحاصل لديها للفترة 1970-2002. فلقد عالج البحث[1] "علاقة الهيكل والتطور المالي بالنمو الاقتصادي وإنتاجية عوامل الإنتاج". من أهم العناصر المتطرق إليها الأسواق المالية، والإصلاحات المالية، والسياسة النقدية. أكد البحث أن مصر أصبحت عبر مجهوداتها الإصلاحية من الدول العربية الرائدة في المجال.

كما أستشهد بدراسات ربطت موضوع التمويل بالنمو(Hussein,1999 ;Alawad & 1997; Hussein &Moheildin ;Shourbagui,2003 ;Harb,2003). تم استنتاج أن هناك علاقة ايجابية في اتجاه واحد بين التطور المالي والنمو وبالأخص المصارف. تناول الموضوع إطلالة على الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة المذكورة سالفا بتحليل التطورات الاقتصادية الكلية المهمة، مع إعطاء تركيبة السوق المالي لينتهي العمل بتبيان العلاقة بين التطور المالي، النمو و TFP.

من خلال هذا الإثراء، تبين أن مصر انتهجت منذ 70 انفتاحا اقتصاديا لا يقارن بذلك الحاصل في الدول العربية مرتكزة على الدولارات البترولية، والتكنولوجيا، والرأسمال البشري المحلي والأجنبي منتبهة إلى عدم جدوى الاقتصاد الريعي(البترولي) نظرا لنتائج الأزمات وخاصة الصدمة البترولية العكسية 1986. هذه الأخيرة أدت إلى انخفاض في مداخليها فاتجهت نحو الإصلاحات سنة 1987 غير الناجحة لتزامن الاقتصاد المصري مع تطورات جيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

عرف الاقتصاد المصري في الفترة 1974-1984/2000-2002 معدلات نمو جيدة، رغم بعض الاختلالات الكلية. تمتاز مصر بسوق مال متميزة ، متطورة، منتهية إلى تطوير النظام البنكي. كانت سنة 1988 نقطة بداية العمل إذ أن نشاط سوق الرأسمال دفعها لاحتلال المرتبة الخامسة في أول سنواتها.

في موضوع دور التمويل في الاقتصاد المصري، فان أهم الدراسات عالجت علاقة التطور المالي بالنمو وبالأخص بالناتج المحلي الخام (الدخل الفردي). قدمت دراسة قياسية نموذجية المبينة أدناه:

$$GDP\ growth = a + b_1R + b_2T + b_3C + e$$

حيث GDP growth هو معدل النمو،R متغيرات مفسرة للنمو مثل الدخل الفردي الأولي، ورأسمال البشري، والاستثمار والتطور المالي، T متغيرات الدراسة المفسرة للنمو،C متغيرات مختارة تحكم في التقديرات مثل التضخم، الإنفاق الحكومي، والانفتاح وعدم توازن أسعار الصرف أما e عامل الخطأ.

في هذا الإطار تم استخدام دالة كوب دوقلاس كالآتي:

---

[1]- علي احمد البلبل وآخرون(2005)،***التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر: 1974-2002*** ، معهد السياسات الاقتصادية،صندوق النقد العربي،ص.ص:1-27.

$$Y = A\,(EF.FD)\,L^{\alpha}\,K^{\beta}$$

Y=GDP
A=TFP
EF العامل المساعد
FD التطور المالي
L العمالة أما α و β حصص العمالة ورأسمال على التوالي. بعد التفاضل اللوغاريتمي يتم الحصول على:

$$\hat{Y} = \hat{A}\,(EF.dFD + FD.\,dEF)/A + \alpha\hat{L} + \beta\hat{K}$$

ونسبة النمو يرمز لها من خلال المعادلة بـ $\hat{}$.

بعد الدراسة التقديرية والإحصائية لعناصر الموضوع، تم الحصول على نتائج بينت أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تمت في مصر دفعت اقتصادها إلى الأمام رغم بعض الاضطرابات لظروف أحاطت بها. من بين التوصيات المطروحة، العمل على إصلاح أكثر واستقلالية القطاع البنكي. تفيد كذلك الدراسة أن خلال 1980-2002 كان للتوسع المالي دور في النمو ونمو إنتاجية عوامل الإنتاج إلا أنه تبقى السوق المالي في مصر أقل تطورا من تلك المحققة في بلدان كبرى.

تضمنت ورقة بحثية[1] أخرى، موضوع النمو لدى مصر من إعداد (A.Dpbronogov & F.Iqbal,2005) تحت عنوان "Economic growth in Egypt :Constraints and Determinants". تضمن البحث قراءة أهم المحددات والقيود التي تمسك بزمام النمو لدى مصر. في بداية العمل، تم التذكير بأن لموضوع انهيار أسعار البترول دورا في التصحيحات الهيكلية التي قامت بها خاصة منذ منتصف الثمانينيات نحو منهج اقتصادي مغاير بشكل ملحوظ. أعتمد الأسلوب الإحصائي والقياسي لمفردات العنوان بالعودة إلى بعض المراجع الأكاديمية منها (Hausmann,Rodrick & Velasco,2004). قدمت الدراسة حوصلة عن النمو وأسبابه، وملامح الأداء الاقتصادي، والظروف المحيطة والإجراءات الإصلاحية لدى مصر في الفترة 1961 إلى 2003. تمحورت نتائج البحث عن أهم محددات النمو في مصر: الاستهلاك الحكومي، وإقراض القطاع الخاص، والمبادلات التجارية منذ 1986 وعدم فعالية الوساطة المالية وعوائد الاستثمارات الخاصة كأحد أهم العراقيل.

عالجت دراسة أخرى "البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية"[2] ،باعتبار أن البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها البلد وعلاقته بالنمو. تم الإشارة خلال الدراسة إلى موضوع البطالة وتكلفتها الاقتصادية وعلاقتها بالناتج المحلي الخام ونمو الإنتاجية. تم اختبار العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبين معدل نمو كل من دخل الفرد من الناتج ونمو الاستهلاك في وجود معدل البطالة . وتم استخدام معادلة الناتج على

[1] -Dpbronogov.A & Iqbal.F(2005), ***Economic growth in Egypt: Constraints and Determinants***, Working paper series N° 42, October, siteresources.worldbank.org, Consulté le 31/1/2011.

[2]- محمد ناجي حسن خليفة، ***البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية***،ورقة بحثية،جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، تم الإطلاع على الموقع : www.kantakji.com/fiqh/Files/**Economic**s/7826.doc بتاريخ 2011/1/31.

المستوي الكلي وبالتطبيق على اقتصاد مصر باستخدام بيانات الفترة من 1982 إلى 2004 وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير المعادلة وإعداد هيكل النموذج الديناميكي.

في إطار هذا السياق، تم دعم العمل بدراسة قياسية لأثر البطالة على النمو الاقتصادي من خلال النموذج المبين أدناه، تم تقديم النموذج في شكل المعادلة الموالية التي تم فيها ربط أنشطة قياس نمو الاقتصاد الوطني على المستوي الكلي في GDP إلي معدل النمو السنوي لدخل الفرد من الناتج وكذا الاستهلاك ومعدلات البطالة وهي متغيرات ذات علاقة بنمو الناتج الوطني كما هو مبين:

$$\Delta GDP = a_0 + a_1 \Delta GDP_{t-1} + a_2 \Delta(gdp/percapita) + a_3 \Delta(consumption) +$$
$$+ a_4 \Delta(unemployment) + \varepsilon$$
$$a_1 > 0, a_2 > 0, a_3 > 0, a_4 < 0$$

تم إعداد قائمة بالمتغيرات الموجودة بالنموذج، وللتعرف بما إذا كانت هذه المتغيرات ساكنة من عدمه تم استخدام اختبارPP.

من نتائج الدراسة، تبين أن هناك علاقة سالبة بين البطالة ونمو الناتج المحلي الخام والاستهلاك معا وعليه كان من التوصيات العمل على زيادة الإنتاجية والتوسع في الصناعات التحويلية، والزراعة والخدمات على السواء.

دراسة[1] أكاديمية أخرى عن النمو الاقتصادي في مصر، والتي عالجت " Economic growth before and after reform :The case of Egypt". نوقشت مصادر النمو المحقق لدى مصر ما قبل الإصلاحات وبعدها في الفترة الممتدة بين 1973-2002 من خلال تقدير وتقييم مخزون الرأسمال وتقييمه باستخدام تقنيات حساب النمو، ومركبات النمو المتجلية وفي التغير في تراكم رأسمال والإنتاجية.

في هذه الدراسة، تمت الإشارة إلى أهم رواد الفكر الاقتصادي الذين بحثوا في موضوع النمو بدءا بـ Solow مع التنويه بالعدد المحدود من البحوث التي اهتمت بالنمو لدى مصر أهمها لـ (Kheir El Din & Morsi, 2003). تميزت الدراسة بخصوصية البحث في اتجاهات النمو لدى هذه الدولة باستخدام الانحدارات ومساهمة مخزون الرأسمال، والعمل وTFP .انتهج الباحث على غرار من سبقوه في أمر مصر طريقة مغايرة في تبيان العلاقة بين مفردات موضوعه معتمدا في نموذجه على دالة الإنتاج لكوب دوقلاس من خلال تحويل مدخلات في الاقتصاد المصري إلى مخرجاته.

وبالاعتماد على نماذج ADF،VAR والتكامل المشترك لـ Johansen. استخدمت المتغيرات التالية في النموذج:الناتج الحقيقي ومخزون رأسمال. أشارت الدراسة إلى أن مخزون رأسمال هو أهم مصادر إلى جانب الاستثمار،كما تم التذكير بأن حالات الركود والانخفاض أضرت بالنمو خاصة في 80 ليعرف المعدل الأعلى 13.3% والأقل 4.3% في هذه الفترة. أكدت الدراسة أن لـ TFP دورا في النمو خاصة في بداية فترة الدراسة.

IV-2-4- نظرة تحليلية للنمو لدى مصر:

[1] -Mamaly.A(2006), ***Economic growth before and after reform: The case of Egypt***, International journal applied econometrics and quantitative studies review N° 3-2, pp: 21-52.

عرف الاقتصاد المصري قبل السبعينيات تبعية قوية للاقتصاديات المتطورة مثل دول أوروبا الغربية حيث لم يكن للقطاع الخاص مساهمة في الناتج المحلي الخام سوى بنسب ضعيفة. قضى الظرف الإنتاجي للبلد بانتهاج سياسات غير ناجعة مستثمرة في القطاع العمومي، والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية لكي تدعم النمو. شهدت الدورة الاقتصادية ركودا وكذا إنتاجية العمل رغم خطط الحكومة حول تنويع المخرجات والاستبيان إلى الحصول على أسواق أكثر لكن ذلك لم يكن.

نظرا إلى عدم تحسن أداء الاقتصاد المصري، قدمت الحكومة على الدخول في الإنتاج الاقتصادي منذ 1974 وتحرير النشاط الاقتصادي أمام الخواص، تحرير نظام التجارة وسعر الصرف. توافق هذا مع بدء تحقيق قناة السويس من مداخيل عالية نتيجة المرور المطرد للصادرات المحلية. بهذا عرف الاقتصاد المصري آنذاك توجها ايجابيا مطردا أحسن إلى نهاية 1985 .

عرفت مصر عدة إصلاحات وبرامج هيكلية بغرض الخروج من العقبات الاقتصادية المذكورة سالفا. حققت نموا في الناتج المحلي معدلا قدره 1.3%عام 2003/2002 ليصل إلى 4.3% عام 2004/2003 و 5% عام 2005/2004. من أبرز المشاكل التي عاناها هذا البلد البطالة والتضخم حيث تراوح معدل البطالة بين منذ عام 1976 المقدر 7.7 % ليصل 11.3 % عام 1994 في وقت تزايد إجمالي قوة العمل.

لوحظ بعض التقارب في وقت الإصلاحات المنتجة في مصر ونوعها مع ذلك المحقق في الجزائر خذ على ذلك موضوع الخوصصة(1996)، حيث قضت الحكومة المصرية ببيع القطاع العام تصحيحا للمسار الاقتصادي حسب تقريره لها بسبب تراكم الخسائر والديون.

جاء هذا في إطار دخولها اقتصاد السوق متبعة بذلك عدة خطط مالية، ونقدية واقتصادية. لم تختصر المشاكل الاقتصادية بل صنعت ظرفا آخر مرهقا للمستهلك مما أدى إلى ظهور الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستهلاك الكلي، زيادة البطالة وأزمة السيولة لم يسبق بها اقتصاد البلد.أشارت أرقام، إلى أن الاقتصاد المصري في 90 كان في حالة استثنائية بسبب انخفاض دخول ضروري للأموال الأجنبية وظهور فجوة هيكلية وسوق عمل غير مرنة. رغم استحسان الإنتاج والصادرات السلعية مقارنة بـ 70 فان بداية العشرية الموالية لـ 90 تحسنت مداخيل الدولة لكن لم يكفل لها الخروج من العجوزات الكبرى.

الشيء الايجابي في الاقتصاد المصري تحسن الإنتاجية ونوعية العمالة، إذ نمو الإنتاجية رفع من معدل نمو الناتج المحلي الخام. توافق هذا مع زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الادخار بعد الاستثمار. من العوامل التي اهتمت بها مصر دعم المؤسسات وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مدخلا ملائما لدعم النمو مقتدية ببعض الدول الأسيوية كالهند. قضت الحكومة المصرية آنذاك بدعم القطاع الصناعي، وتقوية القدرات التنافسية، وإنشاء بنية أساسية مالية وتشريعية قوية.

تبنت مصر برنامجا اقتصاديا تصحيحيا (برنامج التثبيت الهيكلي) الذي اهتم بموضوع الديون الخارجية المستخدمة لدعم المشاريع التنموية.تؤكد أرقام عام 1980، التي قاربت 14 مليار دولارا (الدين) ونظرا إلى عدم

مقدرة الاقتصاد المصري إلى خلق تراكم الرأسمال وتوفير العملة لدعم المشاريع أدى بالحكومة إلى البقاء في مسار المديونية ليبلغ ما يفوق "30 مليار دولار"[1] . في بداية 90، بقيت عند هذا الميل الأفقي وما السبق السياسي لمصر في دعم القرار الأمريكي بالتدخل لتحرير الكويت من الغزو العراقي إلا فرصة اقتصادية أتاحت لها التخفيض من المديونية. تحسن أداء النمو في هذا الظرف فانخفض من قيمتها ليتراوح خلال 2000 إلى 2005 في جوار 25 مليار دولار.

لقد هيمن القطاع العمومي على الاقتصاد المصري مدة عقود من الزمن وقد بدأت تحريره متوجهة إلى الخوصصة، إعطاء وجود اكبر للقطاع الخاص و الدخول في وضعية إصلاحية هيكلية انتقالية متسارعة منذ منتصف 80 بعد الصدمة العكسية البترولية لهذه العشرية، فعمدت الحكومة إلى بعض الإجراءات الهيكلية.

في هذه الحقبة، دخلت مصر في مسار وحلقة الإصلاحات الهيكلية بغرض دعم مساهمة القطاع الخاص ومضاعفته في الناتج المحلي الخام والاندماج أكثر في التجارة الخارجية بسلع وخدمات أكثر تنافسية. عرف النمو الاقتصادي انخفاضا بارزا في هذه العشرية وخاصة في النصف منها ليعاود الصعود والتحسن في العشرية الموالية 90 ثم لينخفض ما بين 1999 و 2003.

إذا ما تم الأخذ بدراسة (Solow,2000 ;Barro,1999) والقاضية بمعاينة النمو الاقتصادي الحاصل لدى الدول المتطورة والدول النامية، التي يخلص بعضها بانتقاد أداء النمو لدى الأخيرة نظرا إلى عدم تخطي معدلها ذلك الحاصل عند الأولى، فان النمو عرف تغيرا بداية 1970 إلى 2003 حسب قراءة لمنظمات عدة منها قسم البحوث المتخصصة لدى OCDE. في إطار التحليل يبرز النمو لدى مصر في شكله التالي من خلال هذا البيان:

الشكل(IV-5): نمو الناتج المحلي الخام لمصر 1970-2010

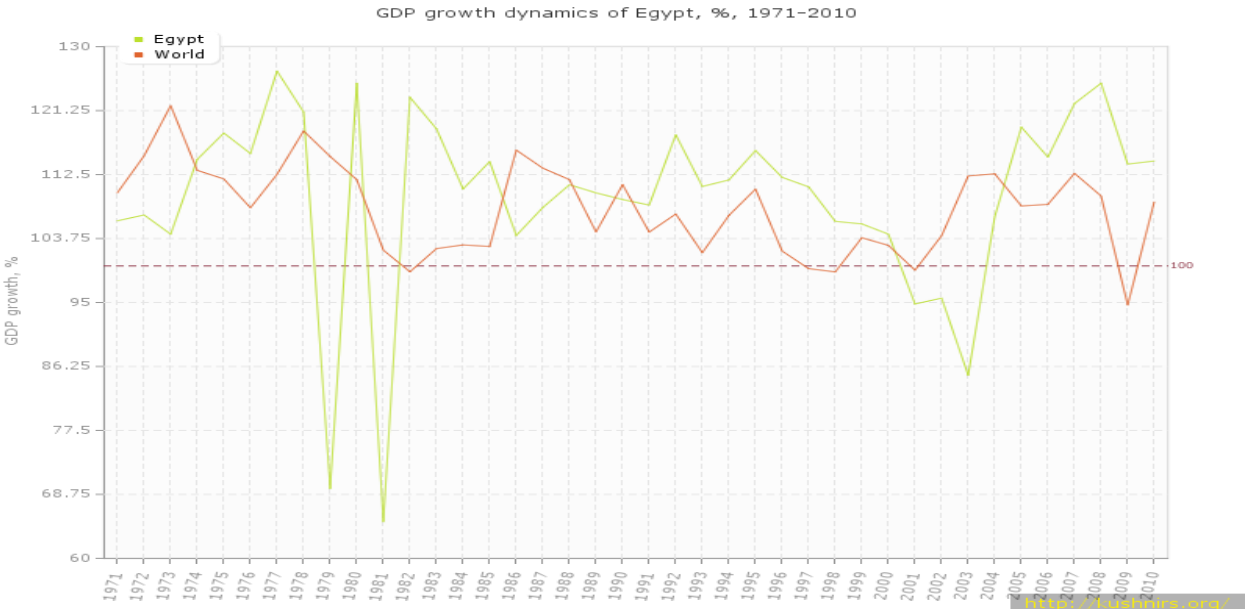

Source : Ivan Kushnir's Research Center, ***Gross Domestic Product (GDP) of Egypt, 1970-2011*** http://kushnirs.org/macroeconomics/gdp/gdp_egypt.html, Consulté le 20/02/2012

[1]- عن مركز الأهرام للدراسات الاستيراتيجية ، مصر

حول دور قطاعات أخرى، أدت سياسة الانفتاح دورا محوريا ومهما لحد الساعة. من أهم نتائج السياحة، نما هذا القطاع وتحسنت دخول العاملين فيه نتاج الوافدين،كل هذا لم يخفض من التضخم المرتفع والبطالة. الأزمة البترولية العكسية لـ 1985-1986،كان لها أثر بارز في اقتصاديات دول المينا، فمصر لم يكن لها منجى منها، دخلت في عجوزات كبرى إذ قدر العجز الحاصل في PIB بـ 05% مما أدى إلى توسع السياسة النقدية بغرض التحكم في معدلات التضخم التي وصلت إلى 20%. اتسمت هذه الفترة بركود الصادرات وعجز الحساب الجاري الذي قارب 10% من PIB في عام 1989. قضت الدولة بالاقتراض للوقوف عند التزاماتها الاقتصادية السياسية والاجتماعية. هذا الظرف، أدى بمصر إلى الدخول في إصلاحات الاقتصاد وتحريره. يخلص الباحثون إلى أن مصر اندمجت أحسن في الاقتصاد العالمي في نهاية هذه العشرية و دخلت في شراكات مدعومة مع الدول OCDE وهذا لا يعني أن الانفتاح لم يضع البلد في معزل عن الأزمات الخارجية. التحسن في اقتصاديات دول صناعية وبروز نمو أكثر لدى ناشئة جديدة أعطى توجها استثماريا لدى مصر خاصة خلال عشرية 90. هذه الأخيرة عرفت في بدايتها تدشين جهودا تقضي بدعم الاستقرار الاقتصادي لتحسين الناتج الخام لتخرج من العجز المرتفع متجاوزة الضغوط إلى حدود دنيا وانخفاض التضخم. حصلت مصر على ارتفاع محسوس في الاحتياطات من العملة الأجنبية بسبب التحسن إلى مخططات اقتصادية منها الخوصصة، ودعم سياسة الاقتصاد الكلي وتحرير سوق الصرف الخارجي وتسهيل حركة رؤوس الأموال، وتحسن أداء البورصة ودعم هذا التجارة الخارجية. بهذا تحكمت مصر في العجوزات الكبرى التي كانت متجذرة في الاقتصاد. دخلت في سياسة الإنفاق المتحكم فيها خاصة الاستثماري وعلى هذا الأثر كان لمصر نمو ملموس مقارنة بدول المنطقة رغم ضعفه فلم يعطي الفرصة لتقاربها مع دول يعرف بنموها الجيد(الدول الناشئة).

بما أن لمصر انفتاحا اقتصاديا واندماجا في الاقتصاديات الإقليمية والعالمية فقد كان للصدمات والأزمات المالية الحاصلة في بعض المواقع من العالم أثر في أدائها الاقتصادي. نخص بالذكر الأزمة الآسيوية (1997-1999)، هذا الأمر أدى إلى حصول نوع من التخوف لدى البلد فعمد إلى خفض دعم القطاع الخاص. لم تكن مصر ودول في المنطقة بمنأى من"الظروف الجيوسياسية"[1] السائدة في المنطقة و مواقع أخرى مما أدى بها إلى الدخول في سياسيات اقتصادية(مالية) توسعية. دخلت في عجوزات ظرفية إلى غاية 2003 داعمة بذلك الإقراض المحلي للقطاع الخاص. إن معدل النمو الاقتصادي لمصر في الفترة 1986-2003 كان رهين معدلات نمو الاستهلال الحكومي في نسبة إلى PIB التوسع في الإقراض الاستثماري للخواص.

عن التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام 2003، عرف أداء الاقتصاد المصري للعامين المتوالين 2003-2004 تحسنا ليعرف معدلا قدر بـ 4.4% بزيادة قدرها 1.1% عن السنة الماضية فقد تحسن أداء الاقتصاد و الإنتاج بسبب المخططات والسياسة المالية، والنقدية والهيكلية المعتمدة من أهمها:

[1]- أحداث 11 سبتمبر 2001، احتلال العراق 2003.

- الاعتماد على الاستثمارات العمومية والخاصة.
- استقرار سوق الصرف الأجنبي وتحسين فائض المعاملات الجارية.

إن ارتفاع أسعار البترول بداية 2002 ورغم تباطؤ طفيف في الأداء الاقتصادي العالمي فان حركة التجارة العالمية ازدهرت.إجمالا يلاحظ أن الاقتصاد العالمي تحسن مدعوما بتحسن معدل النمو العالمي المرافق لارتفاع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، واليابان، والصين، والهند ودول OCDE. تحسنت الوضعية الاقتصادية للدول الصاعدة الناشئة التي زادت وارداتها من المواد الأولية مما حسن موازين مدفوعات المنطقة مدعوما بزيادة أرباح الشركات ونمو استثماراتها متواكبا مع تصاعد صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة المتوجهة نحو الاقتصاديات الناشئة ودول المنطقة. يعود هذا لفضل تحسن المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية ونشاط منظمة الأوبك (تعديل سقف الإنتاج للمحافظة على أسعار البترول).

كما شهد القطاع الخاص في هذه الفترة نجاحا ملموسا في دعم الناتج المحلي الخام.حقق ناتج القطاع الخدمات رقما إجماليا قدره 7%. عمدت الحكومة إلى استهداف معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الخام و بهذا كان لها من السياسات الداعمة العمل على استقرار المستوى العام الأسعار و"تحسين وتيرة التشغيل"[1] . تم التخفيف من عبء الدين الخارجي وتحسن الأداء المالي للبترول والبورصة وزيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك خاصة للقطاع الخاص واستقرار نسبيا في صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي. تحسن أداء الميزان الخدمي وصافي التحويلات أثر في ميزان المدفوعات وأداء ميزان المعاملات الخارجية محققا نموا قدر بـ 2.4 مليار دولار عن المحقق في السنة الماضية والذي قدر بـ 4.9 مليار دولار وهكذا انخفض العجز التجاري لهذا العام عن سابقه.

في إطار الدين الخارجي، كانت خدمة الدين الخارجي عبئا ماليا قدر بـ 2.5 مليار دولار نتيجة لمجهودات الدولة في زيادة سدادها. تعرف مصر بحيازتها لسوق الأوراق المالية، عرف هذا القطاع نشاطا وتحسنا في السيولة كما تحسن الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي في ظل فائض متنامي محقق في سوق الصرف الأجنبي.

حسب تقرير البنك المركزي المصري لعام 2004/2003، التحسن الحاصل في أداء الاقتصاد المصري هو نتيجة لتحسن أداء الاقتصاد العالمي، وتحسن متغيرات كلية ومحددات النمو لدى البلد. الوضع هذا دفع بالحكومة إلى مواصلة تنفيذ سياسات تنموية مهمة منها زيادة الاستثمارات والاهتمام أكثر بسوق الصرف الأجنبي ومتابعة تحسين ميزان المدفوعات. حققت نموا قدر بـ 4.9% بزيادة قدرها 1% العام الماضي وإلى مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدماتية في الناتج المحلي الخام و هذا بحسب هذا الترتيب:

الجدول رقم (IV-6): مستوى مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام لمصر 2004/2003

الإنتاج	%50.4	الخدمات	%49.6

[1]- معدل البطالة كان 9.87 % مقابل 9.90 % ..... عن تقرير البنك المركزي المصري لـ 2004/2003

1	الصناعة التحولية	%18.5	1	تجارة الجملة و التجزئة	%11.7
2	الزراعة ، الري و الصيد	%16.6	2	الحكومة العامة	%9.8
3	التعدين و البترول	%8.1	3	النقل و الاتصالات و التخزين	%6.8
			4	الوساطة المالية و الأنشطة المساعدة	%5.8

وفي قراءة شاملة لمعطيات القطاعات الإنتاجية (كهرباء، ومياه، والتشييد، والبناء) والخدماتية الأخرى (الفنادق والمطاعم، خدمات قناة السويس والتعليم و الصحة)، فإن نموها تحسن عن العام السابق لـ 2003 و2004 .

هذا التوجه الانتعاشي في حركة الأسواق القطاعات وعجلة النمو الاقتصادي معدل قدر بـ 4.1% مؤثرا في نمو الاستهلاك النهائي (العام والخاص)، وتكوين رأسمال، والإنفاق المحلي السلعي والخدماتي وتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنوعيه المباشر و غير المباشر. تدفق هذا الأخير قدر بـ 1447.9 مليون دولار في حين الرقم 1398.7 مليون دولار السنة الماضية وهذا نحو الداخل أما الخارج فكان له حصته. رغم تطور سوق المال وخطة استكمال البنية التشريعية المرافقة لهذه السوق وحقوق المستثمرين في البورصة المصرية، فقد تراجعت ليصبح عددها 21 صندوقا نظرا إلى بروز بعض الاختلافات الاقتصادية والمالية في عامي 2003 و2005 منها :

- تزايد عجز الحساب الجاري الأمريكي والتصاعد المطرد في نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام في عدة دول متقدمة.
- تفاوت النمو الاقتصادي لهذه الدول والارتفاع الحاد في أسعار البترول.
- تذبذب نمو الإنفاق الاستثماري و تذبذب قوى الطلب الاستهلاكي.

لم تكن ظروف تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي بالشكل نفسه إلى الاقتصاد المصري. تحسن الأداء الاقتصادي خلال فترة جويلية 2004 إلى جويلية 2005 ليصل معدل النمو إلى 5.2 % مما دعم كافة القطاعات المعروفة في الاقتصاد وحسن دورها أدى إلى تحسين الناتج المحلي الخام، وزيادة الاستثمارات المقدرة بـ 16.2% مقارنة بالنسبة الماضية. ارتفع سعر الجنيه المصري بنسبة قدرت 7.17% أي 1 دولار مقابل 5.59 جنيه .حقق ميزان المدفوعات فائضا قدره 45 مليار دولار مقارنة بعجز أول 0.2 مليار دولار خلال سنوات أربع بالفترة 2005 ليحقق ميزان المعاملات التجارية زيادة 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي. لقد بلغ الميزان التجاري 10359.4 مليون دولار لفترة 2005/2004 في البلد.كان قد حقق في الفترة 2004/2003 ما قيمته 7833.8 بتراجع ملموس.كان نصيب البترول في الميزان التجاري صادرات 3910.3 مليون دولار حققه في عام 2005/2004 قيمة قدرها 2599 مليون دولار أما الصادرات غير البترولية حققت 8534.4 مليون دولار أي زيادة قدرها 30.5 % عن العام السابق.

نظرا إلى حالة الانتعاش التي شهدها الاقتصاد المصري خلال الفترة، بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي 4.9% محققا نموا في الاستهلاك النهائي والخاص، والتكوين الرأسمالي الإجمالي، وإجمالي الإنفاق المحلي، وزيادة الاستثمارات وتحسين الخدمات العمومية. في ظل هذا الوضع عمدت الحكومة إلى رفع مستوى معيشة

المواطن المصري مبرزة اهتمامها أكثر بذوي الدخول المحدودة، فحسنت من مستوى الخدمات مقدمة كذلك فرص عمل جديدة عن الاستثمارات و قروض.

كان للسوق المحلية احتياجات مما أدى ارتفاع الواردات السلعية بمعدل 24.2 مليار دولار من سلع استهلاكية وغير استهلاكية. تبعا لتوزيع جغرافي مزدوج يعلوه الاتحاد الأوروبي أولا وتأخذ الدول العربية المرتبة الخامسة من مجموع تسع مناطق عالمية لها منها حصيلة صادرات وواردات حسب تقرير لـ 2006 للبنك المركزي المصري، فان معدل النمو وصل إلى 6.9% خلال الفترة 2006/2005. ارتفع الناتج المحلي الخام بمعدل 6.7% عن الفترة السابقة حيث أظهرت التقارير أن معدل النمو تحسن كثيرا ليصبح أعلى من ذلك المحقق على مستوى العالم مقتربا إلى حد ما من المحقق لدى الاقتصاديات الناشئة.تولد هذا عن مساهمة فعلية لمختلف القطاعات الحاضرة والناشطة في الاقتصاد وكل بأهمية النسبية ليرتفع معدل النمو على مستوى قطاعات الإنتاج ككل بشكل ملحوظ محققا معدلا قدره 8.2%. تصاعد معدل النمو بصفة عامة وتحسنه هو في حد ذاته زاد من الطلب المحلي والصادرات معا. الوضع هذا انعكس على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي المتأنية من ميزان المعاملات التجارية وبدوره المحقق من فائض في ميزان الخدمات وصافي التحويلات إلا أنه كان حيال عجز تجاري قدر بـ 12 مليار دولار لزيادة الواردات السلعية مؤثرا في الاستثمار والنمو. وصلت الصادرات البترولية إلى 55.4% من إجمال للصادرات.ساهمت الطفرة الملموسة في الصادرات الغاز الطبيعي وحققت أثرا كبيرا في النمو مما فتح مجال الاستثمار في القطاعين عبر "بروتوكولات وامتيازات استثمارية"[1].

تراجعت الصادرات غير البترولية رغم جهود الحكومة في تحسين نوعية تلك الصادرات وتدعيم تنافسها في الأسواق العالمية بغرض رفع معدل النمو وتحقيق التنوع في الهيكل الإنتاجي القطاعي للاقتصاد البلد. هذا الوضع وجد في ظل ظرف إقليمي وعالمي غير مستقر (الاختلالات التجارية والمالية) حيث بلغ سعر البترول 80 $/ب خلال الربع الأخير من الفترة.كان لدول BRICS دور في تحسن أداء الاقتصاد العالمي وشهد فترة توجه نمو توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية بين بعض الدول الناشئة، ودول متقدمة أخرى لتجاوز بعض الخلافات الحاصلة مع الدول النامية حول موضوع تحرير التجارة، هذه الأوضاع الاقتصادية ساهمت في خلق أداء أحسن للوضع الاقتصادي المصري.

حسب التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2007/2006، أصبح الاقتصاد الصيني والهندي بمرتبة الاقتصاد الأمريكي في فترة 2010/2000 مؤثرا في اقتصاديات العالم بقوة محركة انتعاش أو ركود خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية. في الفترة المنحصرة ما بين 2007/2006 خاصة في آخر المدة هذه ظهرت أزمة الرهن العقاري مؤثرة بالسلب على أسواق المال وأسعار الصرف في الدول الصناعية دافعا البنوك المركزية إلى اتخاذ إجراءات احترازية. في هذا الوقت عرف الاقتصاد المصري استمرارية تحسن الأداء، حيث أن هذا الأمر ترافق مع ما

[1]- التقرير السنوي 2006/2005، البنك المركزي المصري، ص.ص:1-156.

سبق من خصائص انتعاش سوق الأوراق المالية، وزيادة الطلب المحلي، والصادرات غير البترولية واستقرار كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي ليكون بهذا نمو محقق في الناتج المحلي الخام قدره 6.9 %. عرفت عدة أنشطة انتعاشا مهما نتيجة للاستثمارات المحققة والنسبة الأكبر كانت في القطاع الخاص وهذا لتحسن مناخ الاستثمار وزيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل. تم الحد من الضغوط التضخمية المتعلقة بالآثار اللاحقة لصدمات العرض، في هذا الوقت عرف سعر صرف الجنيه المصري تحسنا نظير الدولار الأمريكي ليرتفع بهذا صافي الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي .

بالنسبة إلى المعاملات الخارجية فقد كان أداء ميزان المدفوعات متميزا إذ حقق فائضا كليا بلغ مقدار 5.3 مليار دولار ممثلا بذلك 4.1 % من الناتج المحلي الإجمالي ولكن هذا لم يكفل لمصر أن تتخلى عن سياسة الاقتراض الخارجي فلقد زادت بنسبة 0.3 مليار دولار في نهاية جويلية 2007. كما أن تحسن الأداء الاقتصادي ساهم في زيادة معدل الصادرات السلعية والخدمية ليرتفع حجم التجارة الخارجية إلى ما يقارب 60 مليار دولار،وهكذا انخفضت 46.8 % نسبة إجمالي قيمة التجارة الخارجية إلى الناتج ما يفسر زيادة الانفتاح على العالم الخارجي. توافق هذا كذلك مع زيادة الواردات من سلع استهلاكية واستثمارية. أما عن نسبة المبادلات التجارية مع الدول العربية (المينا) في العموم، بقيت أقل مقارنة بالدول الآسيوية، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.حققت مصر في هذا العام استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة عالية بإجمالي بلغ 24.2 مليار دولار و بخروج من هذا النوع بلغ 14.1 مليار دولار.

رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي في أدائه عام 2008/2007، فإن ذلك التميز في النمو الحاصل في الاقتصاد المصري تجاوز 07% متوجها بذلك إلى تحسين مستوى المعيشة وذلك التزايد السكاني مواجها كذلك الظرف السعري الحاصل في أسعار المواد الأولية عالميا خاصة الغذائية والبترولية. أدى هذا الوضع إلى دفع أكثر نحو استثمارات أحسن مختلفة في توجهاتها القطاعية أكثر من ناحية الخواص وقد اكتسى الاقتصاد المصري نموا ملحوظا و استقرارا في بعض المؤشرات الاقتصادية ككفاءة ومرونة سوق الصرف الأجنبي. في الوقت الذي ضربت العالم أزمة الرهن العقاري بقوة وانقياد دول مهمة مثل اليابان، دول اليورو، بريطانيا، كندا، وأخرى نحو التباطؤ في ظل تدهور سوق العقارات وحدوث أزمة الائتمان، لم يحول دولة مصر من الأخذ بسياسة مالية ونقدية تقضي باستقرار الأسعار وتجاوز الضغوط التضخمية ومسابقة شروط زيادة أسعار الفائدة الأساسية وظروفها على أسعار الفائدة في السوق.

نظرا إلى الاندماج الاقتصاد المصري في العالم و درجة انفتاحه العالية فإن أثر الأزمة المالية العالمية لحق بها ليبلغ نسبيا مؤشرا على النمو محققا 4.7%. رغم هذا الانحسار النسبي فلقد كان رقما مرغوبا وتأثرت عدة قطاعات منها السياحة، والصناعة التحويلية، والاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. نتيجة للفورة البترولية، بقي قطاع البترول والاستخراجات الأخرى في أحسن حال،أضف إليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. إن بعض القطاعات انحسر نموها لكنها بقيت درجة مساهمتها في الناتج المحلي الخام مهمة وقد تراجع

معدل التضخم الذي بلغ 11.1 % في الربع الثاني من سنة 2009 ليصل إلى 9.9% في نهاية هذا الربع. وهذا بيان يعطي نبذة عن التغيرات الحاصلة في المساهمات القطاعية الإنتاجية باختلافها في الناتج المحلي الخام لمصر خلال العشرية الأخيرة من حدود الدراسة:

الشكل(IV-7): بيان المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الخام لمصر

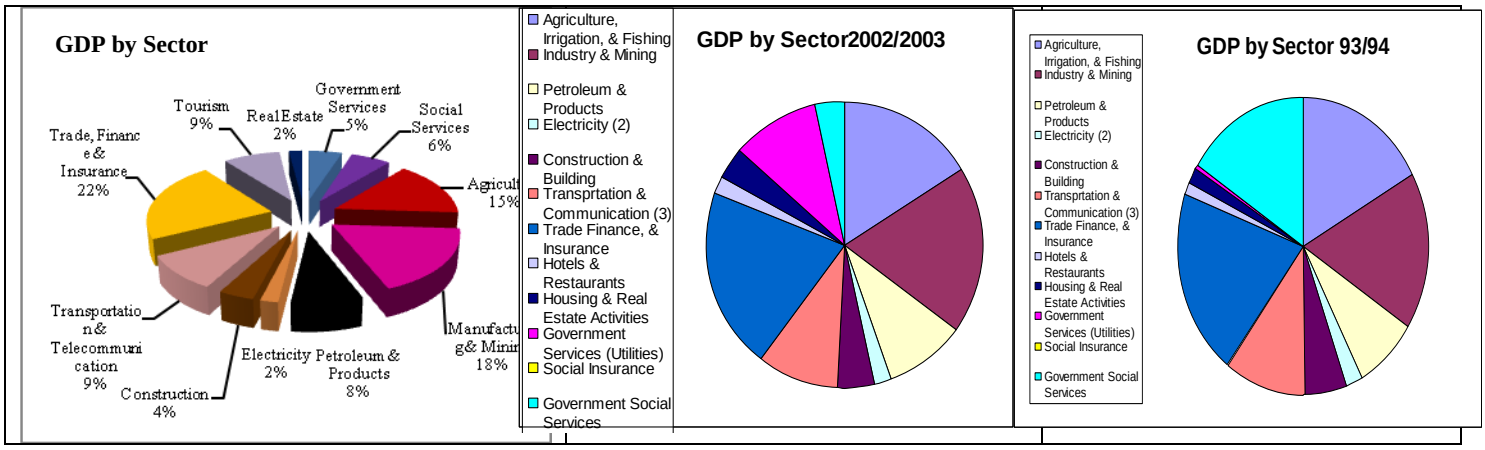

المصدر: تقارير وبيانات عن البنك المركزي المصري وأوراق بحثية مختلفة لسنوات مختلفة

اتخذت عدة إجراءات مهمة في الاقتصاد بغرض الاستثمار، مثل ما أتخذ على مستوى لجنة السياسة النقدية بتخفيضات على سعري عائد الإيداع و الإقراض،فقام البنك المركزي بخفض سعر الائتمان و الخصم.في هذا الوضع، ضمنت مصر آنذاك ما يغطي لها 7.5 أشهر من الواردات السلعية بحصولها على 31.3 مليار دولار في نهاية جوان 2009 مع نقص نسبي مقارنة بالسنة الماضية. حقق ميزان المدفوعات عجزا بلغ نحو 3.4 مليار دولار ممثلا بذلك 1.8% من الناتج. هذا عكس ذلك العجز الذي حدث في ميزان التجاري وتراجع فائض الميزان الخدمي وصافي التحويلات من 4.7% معدلا للنمو في الفترة 2009/2008 إلى 5.1% في الفترة 2010/2009. حصل تحسنا نسبيا لديها بسبب النمو المحقق لدى الاقتصاديات الناشئة ككل وذلك النهج من البرامج والإصلاحات التي اتبعت تجاوزت بذلك آثار الأزمة المالية العالمية حيث كان الدور الريادي للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ، في هذا الوقت بلغ معدل النمو العالمي 4%.

كما كان لشأن ارتفاع أسعار المواد الأولية وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي دور في التحسن الحاصل لدى مصر ودول المينا كافة. إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة ارتكز أساسا على القطاعات الأكثر ارتباطا بالطلب في السوق المحلي من صناعة تحويلية، والتشييد والبناء، والزراعة، والاتصالات أما المرتبط بالطلب الخارجي فكان حول عنصري الاستخراجات والسياحة.

لقد شهدت مصر تغيرا جذريا في الشكل السياسي المفاجئ والمعروف بثورة 25 يناير التي قضت بالبحث عن التغير السياسي، والاجتماعي والاقتصادي رغم ما كان محققا. هذا لا ينفي البطالة المرتفعة في الفترات السابقة و تردي مستويات المعيشة لدى طبقة عريضة من المجتمع. أعطى الوضع تأخرا في معدل النمو في

الفترة 2011/2010 لانحسار بعض النشاطات الاقتصادية المهمة في البلد كالسياحة، والاستثمار، والنقل والتجارة. لم تكن مصر وحدها تعيش في هذا الظرف بل بلدان الجوار عرفت هذا الشكل من الانتفاضة الربيعية ولم يتوقف الأثر في هذا الجانب فكذلك أزمة ديون منطقة اليورو واحتدامها وظروف أخرى توطنت في عدة مواقع من العالم كان لها من الأثر السلبي في اقتصاد مصر ليصل إلى معدل لم يتجاوز 2%.

تواكب هذا الوضع مع تراجع صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأساسية الأخرى وضعف ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي، الأسعار المرتفعة كالسلع الأولية بسبب نقص العرض وارتفاع أسعار البترول في منطقة الشرق الأوسط وبعض دول شمال إفريقيا لينشئ أثرا في:

- سعر الصرف الأجنبي (1 دولار = 9.96 جنيه).
- صافي الاحتياطات الدولية.
- عجز كلي لميزان المدفوعات.
- تأثر سوق الأوراق المالية (إغلاق بورصة مصر).
- تراجع أهم مؤثرات البورصة (EGX30).
- انخفاض الإيرادات و زيادة الإنفاق.
- تزايد الدين الخارجي (زيادة نحو 1.2 مليار دولار).

IV-4-3- نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو في مصر

IV-4-3-1 : تحليل إحصائي لقيم الناتج المحلي الخام

1 - التحليل باستخدام المتوسطات:

أ– تم حساب الوسط الحسابي« $\overline{X}$ » والذي كانت قيمته 59,30 دولارا، وهي قيمة متوسطة خلال الفترة (1971م/2010م)؛

ب– كما تم حساب الوسيط الذي رمزه «Me» الذي تساوي قيمته 41,18 دولارا وهذا لإبراز الدلالات السابقة الذكر –حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية–.

ويمكن القول إن 50% من قيم الناتج المحلي الخام لا تتعدى القيمة 41,18 دولارا، أما 50% من القيم المتبقية تفوق هذه القيمة في الفترة المعنية بالدراسة.

2 – دراسة التشتت:

في سياق هذا العنصر وبالنسبة إلى حالة الجمهورية العربية المصرية تم ما يلي كقراءة إحصائية:

أ– تم استخدام نصف المدى الربيعي «Le semi interquartile» « $\frac{IQ}{2}$ » والذي يساوي 29,65 دولارا، يبين أن 50% من كميات الناتج المحلي الإجمالي تبعد في المتوسط عن الوسيط بأقل من القيمة 29,65 دولارا.

ب– أما المدى الربيعي والمدى العام بين أن: 28,16% ، أي أن المدى الربيعي للناتج المحلي الإجمالي الذي رمزه «IQ» يمثل نسبة 28,16% من المدى العام لها، وبما أن R < 50% فإن التوزيع هو ذو تشتت قوي بالنسبة إلى الكمية المركزية الممثلة في الوسيط التي تساوي قيمتها 41,18 دولارا.

ج– عند حساب «s» وجدنا أن قيمته تساوي 50,072 دولار، وكذا «CV» الذي كان يساوي 82,24%. وعليه يستدل على وجود تشتت قوي بين قيم الناتج المحلي الخام.

IV-2-3-2 - تحليل قياسي لقيم الناتج المحلي الخام:

يعبر نموذج انحدار خطي متعدد عن سلسلة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام « $\ddot{Y}_t$ » بدلالة متغيرات مستقلة وهي X_1(الدخل الوطني الخام) X_2 (الأسعار الموجبة) و X_3 (الأسعار السالبة) حسب النموذج التالي:

$$Y_t = f\left(X_1, X_2, X_3, \varepsilon_t \right) = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج SPSS)، تم التوصل إلى الصيغة التقديرية الكاملة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والزمن.

$$Y_t = -77,176 + 67,460\ X_1 + -72,999\ X_2 + 10,753\ X_3 \text{.....(2)}$$

t_c (-1,108) (0,462) (-0,262) (12,266)

σ (69,662) (146,086) (278,255) (0,877)

$$R^2 = 0,811 \quad ; \quad \sum \varepsilon_t^2 = 235,231 \; ; \; \overline{R} = 0,901$$

Fc =51,566 (***)

النموذج إجمالا معنوي بدلالة إحصائية فيشر في حين انه لدينا نتغير واحد معنوي X_1 أما الباقي فهو غير معنوي إحصائيا.

أ– تفسير إحصائي :

أ–1– اختبار معنوية معالم النموذج :

سيتم اختبار في نموذج الانحدار (02) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع « $\ddot{Y}_t$ » وذلك لإثبات وجودها. ولهذا الغرض ستعتمد في عملية اختبار معنوية المعلمتين β_0 و β_1 و β_2 على إحصائية Student.

- **اختبار معنوية β_0:**

$$H_0 : \beta_0 = 0$$

$$H_1 : \beta_0 \neq 0$$

$$t_c = -1,108$$

$$t_{th[n-K\ ;\ \alpha\%]} = \mathbf{1,644}$$

ويتبين أن قيمة « t_c » المحسوبة أعلاه تفوق القيمة المجدولة بمستوى خطر 05% و بدرجة حرية 37 مما يدل على أن العلاقة عضوية وأنه تقبل فرضية العدم H_0، مما يعني أن المعلمة β_0 التي تساوي قيمتها 3,727 دولارا حسب العلاقة (2) عبر معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05 % .

- **اختبار معنوية β_1:**

$$H_0 : \beta_1 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq 0$$

$$t_c = 0{,}462$$

$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = 1{,}644$$

وبما أن $t_c \prec t_{th}$ ترفض فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها(67,460) حسب العلاقة (2) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05%.

- **اختبار معنوية β_2:**

$$H_0 : \beta_2 = 0$$

$$H_1 : \beta_2 \neq 0$$

$$t_c = -0{,}262$$

$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = 1{,}644$$

وبما أن $t_{th} \rangle \left|t_c\right|$ تقبل فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_1 التي تساوي قيمتها(72,999-) حسب العلاقة(2) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05%.

- **اختبار معنوية β_3:**

$$H_0 : \beta_3 = 0$$

$$H_1 : \beta_3 \neq 0$$

$$t_c = 12{,}266$$

$$t_{th[\,n-K\,;\,\alpha\%]} = 1{,}644$$

وبما أن $t_{th} \rangle \left|t_c\right|$ نقبل فرضية العدم، مما يعني أن المعلمة β_3 التي تساوي قيمتها(10,753) حسب العلاقة(2)ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 05%.

ب– تفسير اقتصادي:

- هناك ارتباط ايجابي بين قيم الناتج المحلي الخام « $\ddot{Y}_t$ » و«+P» ؛

حسب النموذج السابق، فإن زيادة وحدة واحدة من قيم +P يرافقها زيادة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام بمقدار 10,753 دولارا.

مما سبق من دراسة احصائية وقياسية نجمل بعض الانتائج المحققة عن النموذج في هذا الجدول الاجمالي للدول الثلاثة المكونة لعينة الدراسة كاالتالي: يتضمن هذا الجدول تلخيصا لذلك:

مصر			**المملكة العربية السعودية**			**الجزائر**		
V	C	S	V	C	S	V	C	S
Y			Y			Y		
Const	-77.176	0.275	Const	124.321	0.466	Const	-3.485	0.464
X_1	67.460	0.647	X_1	9.794	0.000	X_1	1.069	0.000
X_2	-72.999	0.795	X_2	-103.665	0.783	X_2	17.986	0.126
X_3	10.753	0.000	X_3	841.042	0.145	X_3	23.704	0.172

V: Variable; C: Coefficient; S: Significativit

خاتمة:

تبدي البيانات، والدراسات والأبحاث الاقتصادية أن دول المينا تتشابه في بعض أوجه الهيكل الاقتصادي المفسرة لمستوى أدائها وتختلف في أخرى كالمفارقة الحاصلة بين الدول المصدرة للبترول والمستوردة له ومستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام؛ أما الدول المستوردة له، فمنحنى نموها محصل عن ذلك التنوع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات كما هو الحال في المغرب، وتونس والأردن. يسيطر على اقتصادات دول المينا ومنها دول العينة القطاع العمومي رغم انتهاج مجمل دول المنطقة لإعادة هيكلة اقتصادها، والخوصصة والانفتاح التجاري فدرجة ذلك انخفضت من معدل 100% إلى 60% ما بين سنوات 70 ونهاية 80، فهذه الدول من غير تجارة البترول تعتبر شبه منغلقة، أما إذا تم التحدث عن مستوى التبادل بين دول المنطقة فهو محدود جدا ولا يرق إلى تمثيل في الميزان التجاري بنسب عالية من المبادلات الجارية لها وجهات معينة وبالأخص دول أوروبا،كما تبنت بعضها الاندماج في السوق المالية الدولية.

مقارنة بمساهمة القطاع الحكومي مع دول أوروبا، فان هذه الأخيرة تلبي حاجاتها المحلية بدرجة كبيرة بيد أن الدول العربية تستورد حاجاتها الغذائية من الخارج ما يقارب 70%. في سياق نشاط القطاع العمومي، فان علاقة الاستثمار الخاص بالحكومي يقدر معدله بـ 2% في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2000.

وفق القراءات الأكاديمية، لدول الـ MENAP تبعية للبترول قوية مما جعلها رهينة التقلبات الخارجية، فلتقلبات أسعار البترول أثرا مباشرا على مداخيلها. هذا الأمر تطور ليمس السلع الغذائية وسنة 2011-2012 كانت دليلا كافيا لما عرفته الأسواق العالمية من ازدهار أسعار السلع الأولية والغذائية. بينت الأبحاث غياب الاندماج الفعلي لاقتصاديات المنطقة في الأسواق العالمية خاصة الأسواق المالية حيث تغيب في بعض الدول كلية ولا يحضر منها إلا التشريع والهياكل الإدارية، فلقد أقرت البحوث بدور البورصات دعم النمو وتحسين أدائه وجلب

الاستثمارات الأجنبية ودعم المحلية كما هو الحال للمملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، وتونس التي تحوي ع أسواقا مالية قوية نسبة إلى باقي الدول العربية.

تخلص التقارير والدراسات الأكاديمية إلى أن هناك اختلافات جوهرية في شكل الموارد الطبيعية، ومضمونها وتوجيهها خاصة لدى دول العينة وكذا الهيكل الإنتاجي لكل بلد من دول المينا وهذا رغم التوافر الفعلي والأمثل للرأسمال البشري والمورد الطبيعي الداعم للخزينة وبالأخص البترول والغاز. وفي ختام هذه الجزئية فإن لإرتفاع أسعار البترول أثرا في النمو مما يرفع من مستوى الإيرادات البترولية فتحفيز للنمو إلى درجة الاستقرار النوعي غير المضمون إن حدث صدمات عكسية ، يقترن هذا بارتفاع أسعار سلع عدة التي تدعم بعضها استخدامات البترول إما لإنتاجها؛ أو نقلها في مجملها من الواردات هذه الدول مما يفسر عدم التحكم الرشيد في الوفرة المالية البترولية.

الخاتمة العامة:

أعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً تسعى جميع البلدان إلى تحقيقه، للرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد. ولأهمية موضوع تحديد العوامل المؤثرة فيه، عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة العديد من النماذج الاقتصادية وتحليها على المستوى النظري، والتطبيقي بغرض صياغة وتحديد الدوال المفسرة لطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى. في سياق هذا، يعتبر التنوع الإنتاجي الصادرات ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تزخر بها أدبيات الاقتصاد، ليظهر مع الوقت المورد الطبيعي عاملا أساسيا في تحقيق النمو، وكان البترول كأحد هذه الموارد الطبيعية ضمن الآلة الإنتاجية للبلدان، ليكون من أهم الصادرات لبعض الدول، والمحرك الأساسي لمسار نموها. تبين أن البلدان المنتجة رغم الرخاء المالي المحقق بسبب التقلبات إلا أن أداؤها الاقتصادي لم يرق إلى الهدف المنشود أما الدول المستهلكة التي ترتبط قطاعاتها الانتاجية المختلفة ارتباطا وثيقا بالبترول كسلعة أولية، ووسيطية في عمليات الإنتاج فنموها هو إيجابي عن الأولى. حققت الدول المتطورة والدول الناشئة معدلات نمو أحسن في ظل الصدمات البترولية وعرف مستوى دخول أفرادها من الناتج المحلي الخام تنوعا بالزيادة معتبرا في حين رغم الوفرة المالية المحققة عند الدول الغنية به والتي استفادت بقوة من التقلبات السعرية فإن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بقي رهين المستويات الدنيا. كما أن الدراسات الأكاديمية بينت عدم تقارب الدخول لدى هذه الأخيرة واللاتساوي فيها وزيادة درجة الفقر، وهذا هو الحال في بلدان عدة، وعليه إشكالية هامة مازالت مطروحة التي تتمثل في عدم أمثلية النمو الاقتصادي لديها.

إختبارات حول الموضوع وبالأخص عن وجود البترول وآثاره في البلدان، أو من عدمها وكيف تؤثر على النمو الاقتصادي؟. أدت إلى تبني فرضيات حيث تم اعتماد المنهج التحليلي والقياسي لتبرير ذلك وعليه كانت النتائج التالية:

-الفرضية الأولى والتي قضت ببيان علاقة بين تغيرات التركيب الهيكلي للناتج المحلي الخام والنمو الاقتصادي، حيث إن تنوع في تركيبة الناتج المحلي الخام تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وبالتالي تحقيق نمو في ظل تأثيرات الصدمات البترولية؛ فلقد تأكد بأن لاختلاف وحجم مساهمة القطاعات الإنتاجية لدول العينة دورا في توجيه النمو الاقتصادي نحو المرغوب فيه والمستهدف. كما كان هناك اختلاف في مساهمة كافة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الخام بحسب الآلة الإنتاجية المعتمدة عند كل بلد ومستوى مساهمة البترول بدرجة متفاوتة، إذ أن بيانات الاقتصاد السعودي أشارت إلى نجاح سياسات الاقتصادية لديها ليكون قطاع البترول مكملا للباقي؛ إلا أن مساهمته بدرجة اكبر تأتي لأهمية ومكانة هذه الدولة في المعادلة البترولية العالمية دون مستوى الجزائر ومصر. احتلت الجزائر المرتبة الأولى في مدى مساهمة القطاع البترولي في ناتجها دون القطاعات الأخيرة وبأقل درجة لدى مصر رغم ما تشير إليه آخر المعطيات إلى سعي هذه الأخيرة للاستثمار في قطاع الغاز بسبب تراجع أدائها الاقتصادي وتعثره نظرا للظروف الاستثنائية التي تعيشها.

-الفرضية الثانية قضت بوجود اتجاه في أثر تقلبات أسعار البترول على النمو أو العكس، حيث بين الدراسة المزدوجة بين التحليلية والقياسية إلى وجود فعلي لذلك الأثر باتجاهين يختلفان في موطن تحققه. وهذا أن الدول المنتجة للبترول يتغير نموها بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي يجلب لها إيرادات مالية كما هو ظاهر خلال الصدمات البترولية فيحصل نمو ويزداد لكنه لم يرق إلى المرغوب فيه بحسب التقديرات التي يتوقعها كل بلد منتج؛ في حين يؤثر النمو الاقتصادي في الاتجاه الثاني محدثا تغيرا في أسعار البترول نحو العلو أو العكس بسبب ما تحققه بعض الدول كما هو الحال بالنسبة للصين والهند فنموهما أدى بالتالي إلى الطلب المتزايد على البترول فارتفاع أسعاره فريع للطرف الآخر. أما انكماش الاقتصادي يؤدي إلى تواري أسعار البترول إلى الوراء بحسب مستوى التراجع وأهمية الأزمات الحاصلة حيث أن المؤشرات الاقتصادية العالمية الأخيرة تدل على ذلك.

-الفرضية الثالثة، النمو الاقتصادي لدول المينا رهين بتقلبات أسعار البترول فمن دون البترول لا يتم تحقيق أي نمو. لقد بينت الدراسة القياسية مدى أهمية البترول ومساهمة ارتفاع أسعاره في تحسين ونمو الناتج فتحقيق نمو اقتصادي لكن انفراد البترول بهذه الظاهرة منفي لتواجد القطاعات الأخرى ومساهمتها الفعلية رغم اختلاف نسب مساهمتها بحسب التركيبة الاقتصادية لكل بلد منتج من العينة والمنطقة على السواء. فالمملكة العربية السعودية لها مرتبة أولى في مساهمة القطاعين؛ أما مصر فمستوى مساهمة البترول لا ترتق إلى التعويل الكلي عليه لكن له نصيب في ذلك. بقي الحال بالنسبة للجزائر، إذ يرتفع مستوى مساهمته في النمو على حساب القطاعات الأخرى وصنع فعليا ركيزة لا يمكن الاستغناء عليها حاليا ومستقبلا باعتباره ثروة وطنية وقاعدة أساسية ورافعا أساسيا لمداخيلها وجزءا لا يمكن تجزئته من التجارة الخارجية. وعليه إتجه العديد من الاقتصاديين إلى قياس العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وموضوع توافرها كالبترول لتباين الرؤى باعتبار هذا الأخير نعمة في حين آخرون يرونه نقمة.

هذا الوضع زاد من معدل نمو صادرات البترول، مما أحدث ارتفاعا في الإيرادات، والتي أثرت على اقتصاديات البلدان، في حين أثقلت الأعباء، والنفقات دول أخرى بالمنطقة. هذا الوضع دعم سياسة الحكومات المالكة له – الجزائرية، والمملكة العربية السعودية، والعراقية...– في فض المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية .إن التتبع المتواصل لهذه الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، يبرز أن ارتفاع أسعار البترول يحسن حتما من موازين مدفوعات الدول المنتجة، ويزيد إيراداتها وبهذا تؤثر في النشاطات الاقتصادية المختلفة، ليستخدم قسط منه في إسيتراد السلع الرأسمالية، والاستهلاكية، وتمويل الصناعة وتوجيه المنتجات نحو الأسواق الخارجية.

الظرف الإقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي أعطى للبترول دعما ليكون من الركائز المهمة في النمو الإقتصادي على مستوى كافة الأقاليم في آن واحد. أصبح مصمما لمسار وطبيعة النمو منذ السبعينيات لدول MENAP ليصبح رهانا استراتيجيا قويا في دعم الأداء الاقتصادي. وهذا واقع في ظل ظروف تشكك في تعافي الاقتصادي العالمي وخاصة لدى الدول المتقدمة التي تعاني من اتساع فجوات الناتج لديها مما إستدعى تغييرات أساسية و إصلاحات منها ضبط السياسات الاقتصادية الكلية والسيطرة على ضغوط النشاط الاقتصادي الناتجة عن تقلبات أسعار الطاقة والسلع الأولية وتطبيق قواعد تنظيمية جديدة لتحقيق نمو على المدى القصير والمتوسط.

باستقراء الوضع الحالي للاقتصاديات دول المينا يتم الخروج ببعض الاستنتاجات، أهمها:

- تقلبات أسعار البترول العالمية تؤدي إلى انتعاش، أو تذبذب معدلات النمو الإقتصادي في كافة الدول المنتجة ولكن بنسب متفاوتة حسب مستوى تبعية هذا النمو، والإقتصاد لهذه السلعة وكذا الحال بالنسبة إلى الدول غير المنتجة في المنطقة.
- ترتبط سياساتها الإقتصادية، والاجتماعية، والإنمائية بالإيرادات البترولية التي تشكل ما يزيد عن 90% من الإيرادات العامة، والجزائر حالة تم مقارنتها بالدول المعنية بالدراسة.
- وجود فعلي لضآلة المنتجات غير البترولية نسبة إلى المنتجات البترولية والمنتجات الاستخراجية الأخرى مما يبرز حال دعائم النمو.
- تزايد اعتبار البترول سلعة مالية فاقت حدود المضاربة ليكون محور الاستثمارات طويلة الأجل.
- تتقلب أسعار البترول بسبب ظروف نمو الطلب العالمي عليه، وعرضه؛ وكذا بلوغ الطاقة الإنتاجية أقصاها لدى الدول خارج الأوبك بالدرجة الأولى، والاستكشافات المحدودة لدى طرفي المعادلة.
- بروز البدائل الطاقوية، والطاقة التكريرية العالمية المحدودة، وكفاءة استخدام الطاقة، ورواج نظرية ذروة الإنتاج والاحتياطي العالمي للبترول غير المتزايد مما يحد من مستوى الثقة في نموها.
- قرارات الأوبك، واستراتيجياتها، والأزمات والظروف الاستثنائية، والمؤشرات السياسية والأزمات الاقتصادية لها أدوار مهمة في العلاقة المبررة سابقا.
- علاقتها بالانتعاش الاقتصادي لدى دول المتقدمة والصاعدة على حد سواء (الصين والهند وبلدان أمريكا اللاتينية).

ومن خلال النتائج المتحصل عليها، فإن من التوصيات التي تم الخروج بها هي إيجاد استراتيجيات إدارة السياسات الكفيلة بتفادي حصول آثار جانبية، أو سلبية على النمو الاقتصادي التي مصدرها الموارد الطبيعية(البترول).

لم يبق هناك شك في أن النمو الاقتصادي المحلي، والإقليمي والعالمي يتأثر بتقلبات أسعار البترول مما يستوجب برنامج امتصاص التراكمات في حالة الرخاء، وامتصاص العجوزات في حالة العوز. تبقى العلاقة بين ارتفاع أسعار البترول، وتأثيرها في النمو الاقتصادي ثابتة إلا أن محاولة الجزم بمدى الكساد، أو الانتعاش الذي ينتج عن صدمات الأسعار أمرا صعبا. إن الاشارات حول صمود الاقتصاد العالمي تزايدت وكذا المخاطر التي تواجهه بسبب انخفاض معدلات النمو وعدم اليقين في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة بدرجة أولى، وتقلبات أسعار البترول رغم الاستقرار النسبي المقروء عليها الذي أحدث استقرار في حجم العوائد البترولية للدول المنتجة ومنها الدول العربية المالكة له ليدعم أفاقا استثمارية متنوعة وبالأخص في مشاريع تطوير القدرات الإنتاجية، وتأثيرها المحتمل، والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات الأمريكي، وما ينطوي عليه من خلل في التوازن العالمي.

إن النمو الاقتصادي الذي تحقق في أي دولة كجزء من التحولات الظرفية العالمية يشكل معيارا تتأثر وفقه الاقتصاديات بتقلبات الأسعار البترولية. إن الفرصة البترولية أتاحت للجزائر، والمملكة العربية السعودية ومصر أقل درجة لتتوجه هذه الأخيرة مؤخرا نحو قطاع المحروقات بدرجة أكبر دون أن يكون له مساهمة قوية على حسابات القطاعات الأخرى فرصة عظيمة في تخطي عقبة المسؤوليات الثقيلة الكبيرة التي على عاتقها، خاصة في ظل المستجدات التي لم تتوقف لديها لحد الساعة محدثة تراجعا في نمو ولجوئها إلى الاقتراض. بهذا أصبح للبترول دورا في تحقيق النمو الاقتصادي الذي نراه في مخططات الحكومات وبرامجها، كما أن العوز البترولي يشجع الدول غير المنتجة على دعم منتجات ذات تنافسية دولية.

أدى الظرف العالمي الراهن غير المستقر وغير الموثوق فيه إلى الاهتمام بترشيد الإنفاق من هذه العائدات واستخدامها بكفاءة إذ تأكد كم من مرة بأن البترول رأسمال ناضب غير متجدد مما يؤثر على التنمية المستدامة للبلد. لهذا يجب التمتع بالفرصة المتاحة من خلال تحمل المسؤوليات باعتبار تلك الدروس المستقاة من تجربة السنوات السابقة؛ فالجزائر، ودول الشرق الأوسط المنتجة لنفس السلعة تواجه تحديات مستقبلية مرتبطة بهيمنتها على البترول، وهيمنة البترول على الاقتصاد؛ وعليه وجب التوجه نحو البحث عن البدائل والمنتجات الاحلالية ذات الميزة التنافسية العابرة للحدود مكملة للبترول دون التخلي عنه قاضية بمواجهة الصدمات المفاجئة.

تقضي الظروف الحالية ما بعد 2010 بإتباع سياسيات مالية حريصة، وإدخار ما تحققه الإيرادات البترولية غير متوقعة حتى إذا ما انخفضت الأسعار تكون دول المينا في أحسن حال مع تعزيز قدرة الميزانية على الصمود أمام صدمات الإيرادات البترولية كتوسيع قاعدة الإيرادات، وتخفيض النفقات غير المجدية. على كل حال الواقع المالي لاتجاه الأسعار نحو الارتفاع يجب أن يأخذ اعتبارات مهمة في تحليليه، وتقييمه يذكر منها ما يلي:

- التعبير عن سعر البترول بالسعر الحقيقي، والسعر النهائي للمستهلك النهائي.

- توصيف صحيح عن توزيع الريع، واعتماد سلة الأوبك سعرا رسميا بتطور وفق سياسات حكيمة.

التحدي القادم لدول المينا يكمن في آلية التنبؤ بتقلبات أسعار البترول، وإيراداته، أضف إلى ذلك واقع النضوب. لهذا، نشاط الحكومات يجب أن يحمل تحديات رئيسية تركز في أساسها على الاستخدام الحالي لناتج بيع الخام والمرتقب الإنعاش الاقتصادي وفق آليات سليمة.

إن نصيب الفرد من الدخل قد تحسن، ولكن مقارنة بدول أخرى لا تزخر بما لديها من ثروات يشير إلى أن النمو المحقق غير مفيد، رغم انتهاج الدول سياسية إصلاحية، ودعم لعدة قطاعات منها التعليم و تحسين البنى التحتية. إن النمو المرغوب فيه لهذه البلدان يحتاج إلى حكومات منظمة تنظيما جيدا، تقضي بإبراز كافة الكفاءات الخاصة، والعامة، وتشجيع القطاعات، وتهديم ثقافة الفساد، دعم الإطار البحث والارتقاء بتحسين المستهلك لاستخدام التكنولوجيا، ووسائل الاتصال وغيرها من العوامل. كما يتطلب إدارة حكيمة للاقتصاد الكلي، وإصلاحات مهمة لمواجهة الصدمات غير المقروءة وتعزيز النمو. على الرغم من النجاح النسبي المحقق منذ عشرية على كافة الأصعدة فالمطلوب اقتصاديا هو أكبر من ذا الحاصل، ويجب التعلم من الدروس السابقة الحاصلة لديها، ولدى البلدان الأخرى، وما يجري في دول العالم من أزمات كساد، نقد، ونمو والحذر من الاتجاهات الدورية للنمو.

إن الاتجاه العام في بيانات مالية هذه الدول ليس بالشيء الدائم، والمستقر، والثابت، فالأزمات ما فتئت تحدث في مواطن عدة من العالم (أزمة الديون، والأورو واليونان). هذا الأمر يستحق العمل بمنظارين، وتخفيف من حدة الإنفاق الاستهلاكي وسياسة التقشف المقدور عليها. في العشرية القادمة سيقرأ تراجع في أرصدة الدول من عملة صعبة لأن الدول تأخرت في الاستثمار العمومي، وتحقيق مطالب مجتمعاتها التي أصبحت اليوم تطالب بها أكثر مما مضى عبر ضغوط لا سابق لهذه الدول بها؛ وعليه من منطلق عدم اليقين الذي يسود الظرف السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإن خطوط حمراء يجب أن تعتبر في سياسة الإنفاق العام بما يكفل تحصيل جودته وتحسينه بالقدر الذي تم في ظرف تخفيف الضغوط الناشئة عن ارتفاع أسعار البترول، وتحسين وضع العاطلين وهذا سيكون له نسبة في الناتج المحلي الخام.

على أي حال بدا من الواضح أن عوامل النمو استنفذت جدواها بفضل إيرادات البترول لدى دول الأوبك وخاصة دول المينا. وعليه من الضروري تنمية الطلب المحلي، وتوسيع النشاط الاستثماري، لأنه لدى دول MENAP من الإيرادات البترولية ما يكفي لتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتنمية صناعات تنافسية مطلوبة، وزراعات،تحقق لها ميزة نسبية. على الحكومات أن تدعم مؤشرات الأداء الاقتصادي الأساسية كرفع معدل نمو الناتج المحلي الخام، وخفض معدل التضخم وإيجاد سياسات رشيدة تكفل امتصاص التراكمات المالية المحققة، حتى تؤمن مناخا ملائما لتحقيق نمو اقتصادي مرغوب فيه.

بعد الدراسة النظرية التحليلية في مختلف فروع هذا العمل، في أول الأمر اتخذت فرضيات وضعت إشكالية رئيسية، و أخريات ثانوية، لتكون هناك توصيات مهمة تقضي بالإجابة المستقبلية عن تطلعات تحقيق نمو فعال لدى دول المنطقة منها:

- الشفافية، والإفصاح وحسن توجيه الاستثمارات.
- تفعيل الدور المؤسساتي بما يكفل دعم النمو الاقتصادي من منطلق نعمة المورد الطبيعي(البترولي) كما هو الحال الحاصل لدى مثل النرويج وقطر والإمارات العربية المتحدة(إمارة أبو ظبي وإمارة دبي على وجه الخصوص)
- العمل على إيجاد بدائل سلعية موجهة للتصدير خارج المحروقات.
- العمل على إيجاد بدائل طاقوية غير الموارد الأولية حماية للاقتصاد، والبيئة.
- الانفتاح أكثر نحو العالم، وخلق صناعات أكثر تنافسية، والعمل على اكتساب ميزة نسبية إنتاجية.
- دعم توسيع فرص ومجالات الاستثمار وتنويعها أمام القطاع الخاص في شتى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.
- تبني تشريعات داعمة للمستثمر الخاص بغرض زيادة قدراته التنموية والصمود في مواجهة المنافسة الدولية.
- السعي للحصول على الموضة التكنولوجية الحديثة.
- الاندماج والانفتاح التجاري والمالي على السواء.
- فتح الأسواق أمام القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، ونظم الحوافز، والإعفاءات للمستثمرين، ودعم القطاع الخاص، وتنويع النسيج الإنتاجي متأصلا من إيرادات البترولية المهمة.
- انتهاج استراتيجيات وقائية من الأزمات، والصدمات المالية؛ والنقدية؛ والبترولية والاقتصادية.
- الحكم الراشد للموارد المالية البترولية، والخروج من الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج.
- البحث العلمي ،وإشراك المخابر، والجامعات في النشاط الاقتصادي لبلدان المنطقة.
- انتهاج القطاع الخاص خطط تعديلات جذرية، وسريعة في الهياكل التنظيمية، والإنتاجية والتسويقية والتقنية والعمالية والتصديرية والاستيرادية من أجل التوافق مع التحديات المحلية، والعالمية.

يعتبر الإنتاج خارج المحروقات أمرا ضروريا و لا مفر منه من أجل التنويع الاقتصادي، والتخصيص في سلع، وخدمات تحقق نمو مستدام في ظل ما يقال حول البترول. يتم هذا بتحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وغير المباشر، الخاص، والعام وتوليد فرص العمل التي تعطي قيمة مضافة فعلية منطلقة من الفورة البترولية، والثروات المالية المحققة، بما يكفل دعم القطاع الاستخراجي في مساهمته ضمن الناتج المحلي الخام.

قائمـة المراجـع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إلمان محمد الشريف(2003)،***محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية*** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2؛
- دريان محمد ناصف وآخرون(2003)، ***النظرية الاقتصادية*** ،الناشر جامعة إسكندرية؛
- سالم توفيق النجفي(2000)، ***أساسيات علم الاقتصاد*** ، مطبعة جامعة الموصل العراق؛
- سالم توفيق النجفي(2000)، ***أساسيات علم الاقتصاد***، جامعة الموصل؛
- سمير صارم(2003)،***إنه النفط*** ،دار الفكر دمشق سوريا؛
- صديق محمد عفيفي(2003)، ***تسويق البترول***، مكتبة عين شمس مصر الطبعة9؛
- ضياء مجيد الموسوي(1998)، ***البورصات***، ديوان المطبوعات الجامعية؛
- عبد الخالق فاروق(2002)،***النفط والأموال العربية في الخارج***، طباعة حدائق المعادي،
- عبد الرحمن يسري أحمد(2003)،***تطور الفكر الاقتصادي*** ،الدار الجامعية الإسكندرية؛
- عبد الرزاق الفارس(2001)، ***الحكومة والفقراء والإنفاق العام***، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة 2،
- عبد القادر محمد عجمية(2000)، ***اتجاهات حديثة في التنمية***، الدار الجامعية للنشر؛
- كامل بكري وآخرون(2003)، ***مبادئ الاقتصاد الكلي***، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية مصر؛
- محمد أحمد الدوري(1983)،***محاضرات في الاقتصاد البترولي***،د م ج؛
- محمد بلقاسم حسن بهلول(1993)، ***الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية***، مطبعة حلب؛
- محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، ***سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر***، الجزء2، د.م.ج.، الجزائر؛
- محمد ناجي حسن خليفة(2001)، ***النمو الاقتصادي*** ،دار القاهرة مصر؛

الأوراق بحثية والملتقيات:

- بلقاسم العباس و وشاح رزاق(2011)، ***رأسمال البشري والنمو في الدول العربية***،ورقة بحثية منشورة على موقع المعهد الربي للتخطيط، العدد رقم 43، يوليو؛
- ثريا حسن صديق(2007) ، ***العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان***،مجلة الدراسات الاقتصادية،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية رقم 11؛
- جميل طاهر(1997)،***النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية الفرص والتحديات*** ،ورقة بحثية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت؛
- حتحات محمد رضا، ***دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر***، ورقة بحثية منشورة على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7f.doc
- حسين عبد الله(2005)، ***أسعار البترول التصحيح عبر آليات السوق***، مجلة كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد 154؛
- رجا بن مناحي المرزوقي السقمي(2009)، ***أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي:حالة الملكة العربية السعودية***،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،جامعة الإسكندرية رقم 01 يناير؛
- عبد الله بن محمد بن صالح المالكي(2003)، ***العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية المملكة العربية السعودية***، مجلة الدراسات الاقتصادية،السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية رقم 7؛
- علي احمد البلبل وآخرون(2005)،***التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر: 1974-2002*** ، معهد السياسات الاقتصادية،صندوق النقد العربي؛
- علي رجب(2011)، ***مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في الأوبك***، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37 الرقم 138
- علي عيساوي(2010)،***آفاق الاستثمار في قطاع الطاقة العربي في منظور متحول:تقييم أبيكورب***، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36 الرقم 134،
- فاضل الجبلي وعدنان الجنابي(1980)،**سياسات الإنتاج والتسعير المثلي**، الطاقة في الوطن العربي الجزء الثالث منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الكويت؛
- كريستوف آلسوب وفتوح بسام(2010)،***تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية***، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36 الرقم 135
- لانت بريتش(1996)،***فلننس مايقال عن التقارب:التفاوت قائم في الماضي والحاضر والمستقبل***، مجلة التمويل والتنمية جوان ، صندوق النقد الدولي؛
- محمد أحمد الدوري(1990)،***أوبك وظاهرة تدهور سعر البترول الخام في السوق الدولية*** ،مجلة دراسات عربية بيروت؛
- محمد ناجي حسن خليفة، ***البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية***،ورقة بحثية،جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، تم الإطلاع على الموقع : www.kantakji.com/fiqh/Files/**Economic**s/7826.doc
- مختاري فيصل، ***العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية***، ورقة بحثية منشورة على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7841.doc

- مولود حشمان و عائشة مسلم، ***اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1994-2000***، منشورة على الموقع: www.4shared.com، تم الاطلاع بتاريخ:2011/12/30؛
- وصاف سعيدي(2001) ، ***تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي***، ورقة بحثية منشورة مجلة الباحث رقم 2002/01 جامعة ورقلة؛

أطروحات دكتوراه:

- محمد يونس عبده عبد الحليم(1998)، ***فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية :الحالة المصرية***، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين جامعة الأزهر؛
- وصاف سعيدي(2004)،***أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية:الحوافز والعوائق***،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر؛

التقارير:

- الأوباك، ***تقرير الأمين العام الثاني و الثلاثون*** ، 2005؛
- الأوباك، ***تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون*** ،2010؛
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001،صندوق النقد العربي،
- الهيئة المصرية العامة للبترول(1983)،***المدخل إلى صناعة البترول*** ،فيفري؛
- تقارير البنك المركزي المصري أعداد مختلفة
- مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ***التقرير العربي الاستراتيجي 2004-2005؛***
-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010،صندوق النقد العربي
-مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،**سوق النفط**، التقرير العربي الموحد 2004-؛2005
-من تقرير الخطة الأولى إلى غاية تقرير الخطة التاسعة ،وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، الموقع الالكتروني: http://www.mep.gov.sa

المراجع باللغات الأجنبية

الكتب:

Livres :

-Amundsen.E.S(1992), ***Théorie des ressources épuisables et rente pétrolière***, Economica ;
-Angeletes.G.M(2003), ***Lecture notes :Economic growth***, MIT Department of economics, Spring;
-Antoine.A(1987), ***Pétrole : marché et stratégie économique***, Edition Economica
-Arrous.J(1999), ***Les théories de la croissance***, Edition du Seuil ;
-Ayoub.A(1999), ***Le Pétrole économie et politique***, Economica ;
-Begg.D & Autres(2002), ***Macroéconomie***, Edition Dunod ;
-Belmokadem.M(1994),***Efficience de l'appareil productif***, Tlemcen
-Benissad.M.H(1981), ***Eléments d'économie pétrolière***, OPU ;
-Bernier.B & Simon.Y(2006), ***Initiation à la macroéconomie***, Dunod, 8ème Edition ;
-Blanchard.O & Cohen.D(2004), ***Macroéconomie***, Edition Pearson Education 3ème Éd
-Bosserelle.E(2004)***, Dynamique économique***, Edition Gualino Paris ;
-Chapelle.J(1968), ***Géographie économique du pétrole***, Tome 1, Edition Technip Paris ;
-Combenale.P & Autres(2003), ***Sciences économiques et sociales***, ***Nouveau manuel***,Edition La Découverte ;
-Cyclope.P.C(2004)***, Les marchés mondiaux 2004***, Economica ;
-De Lestrange.C & Autres(2005),***Géographie du pétrole ,***Edition Technip Paris ;
-Deffeys.K.S(2001), ***Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage,*** Princeton University Press USA;
-Delles.J.P(2001), ***Economie Contemporaine***, Edition Ellipses ;
-Delorme.C.D.J & Ekelund.R.B.J(1998) , ***Macroeconomics***, Business publications, INC, Texas;
-Fercelle.J & Loroundj.B(1985)***, Energie modélisation et économétrie***, Economica Paris,
-Frois.G.A(2003), ***Connaissance, Innovations et Bulles Spéculatives***, Économica ;
-Gillis.M & Autres(2001), ***Economie du développement***, Edition De Boeck ;
-Graffe.X & Autres(1990) ***Encyclopédie Économique***, Economica ;
-Havrylyshyn.O & Autres(1999), ***Growth experience en Transition countries : 1940 – 1998***, IMF Edition ;

-Humpage.O.F & M.Shenk.M (2008)**, *Economic Trends***, The Federal Reserve Bank of Cleveland
-Kennedy.P.E(2000), ***Macroeconomics :Understanding Economics in news***, 2nd Edition, Library of Congress,
-Keynes.M(1936), ***Théorie générale du l'emploi de l'intérêt et de la monnaie***, Edition Petite Bibliothèque ;
-Kirchgässner.G & Wolters.J(2008), ***Introduction to modern time series analysis***, Springer Edition;
-Kohli.U(1999), ***Analyse macroéconomique***, Edition De Boeck ;
-Lagnas.L(1980), ***La croissance économique***, Paris ;
-Lancu.A(2001), ***Real convergence and integration***, National institute for Economic Research, Romania,;
-Malthus.T(1999), ***Essai sur le principe de la production***, Edition Seghers ;
-Nouschi.A(1999), ***Pétrole et relations internationales de 1945 à nos jours*** Edition Colin Paris,
-Ould Aoudia.J(2008), ***Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens***, Edition Karthala ;
-Prager.J.C(2002), ***La politique économique aujourd'hui***, Ellipses ;
-Ramady.M.R(2010),***The saudi arabian economy :Policy achievements andchalenges***,Epringer Edition
-Romer.D(2006),***Advanced macroeconomics***, 3rd Edition;
-Samuelson.P.A & Nordhaus.W.D(2000), ***Economie,*** Edition Economica 16ème Edition;
-Stiglitz.J.E(2000), ***Principes d'Economie moderne***, Edition Deboeck , 2ème Edition ;
-Todaro.M.P & Smith.S.C(2003)**, *Economic development***, Addison-Wesley Edition,
-Ukai.Y(2005),***Economic analysis of information systemen investment in banking industry***, Springer Hicom Japan;
-Vallone.A.A & Nicolas.F(2002), ***Théorie de croissance***, Document de travail de la CDC Edition groupe caisse des dépôts ;
-Xavier.G(1987), ***Politique économique–Programme–Instruments perspectives,*** Edition Economica ;

Articles :
-Abeysigh.T(2001), ***Estimation of direct and indirect impact of oil price on economic growth***, Economic letters review N° 73;
-Al- Ghannam.H.A, ***The relationship between Economic growth and Employment in Saudi private firms***, Economic studies review N° 5-6,KSA,
-Aloui.C & Sassi.H(2005), ***Régime de change et croissance économique :Une investigation empirique***, Revue Economie internationale N° 104-04/2005,
-Amable.B & Boyer.R(1992), ***The R&D-productivity relationship in the context of new growth theories : some recent applied research***, Revue CEPREMAP N° 9211 –Janvier 1992;
-Ames.E & Rothenberg.N(1963)**,*Changing Technology Leaderships and Industrial Growth***, Economic Journal,Vol.173;
-Amirat.A & Bouri.A(2008), ***Energy and economic growth: Algerian case***, ps2d.net/media/Amina%20Amirat.pdf,
-Appert.O(2001), ***Les évolutions mondiales du sectrur énergitique à l'horizon 2020***, Revue Problèmes économiques N° 2724 du 15 Août ;
Arnaud Parienty(2004), ***Croissance et investissement***, revue Alternatives économiques N° 225 – Mai 2004 ;

-Arzelier.M.P(1999), ***Exportation de ressources naturelles et évolution industrielle : Une modélisation dynamique par la théorie du contrôle optimale***, Revue Région et Développement N° 9 ;
-Auty.R.M(2000), ***How natural resources effect economic development***, Development policy review N°18;
-Baier.S & others (2006), ***How are important capital and total factor productivity for economic growth ?,*** Economc inquiry review,Vol 44 N° 1-January;
-Banks.F.E ,***Does economic theory permit anticipating the evolution of the energy market?***, Economica;
-Barret.P(1983)**,** ***La théorie des prix de l'énergie dans la pensée économique***, Cahiers de l'ISMEA N° 12 série EN N° 1,
-Bendiabdellah.A & Autres, ***Le pétrole et activité économique en afrique:Une nalyse économétrique***, *www. fseg.univ-tlemcen.dz / ;*
-Benbouziane.M & Benhabib.A(2011), ***Poverty and macroeconomic development in Algeria : What is the contribution of oil revenues ?***, Working paper, 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, *Faculty of Islamic Studies, Doha Qatar,* 19-21 December, conference.qfis.edu.qa/app/media/304, Consulté le 29/03/2012

-Benzoni.L(1988), ***Notes et memoranda sur la portée de la théorie hotellienne des ressources épuisables***, Revue d'économie politique 98ème année N° 1 ;
-Bhattacharyya.S.C & Blake.A(2010**),***Analysis of oil export dependency of MENA countries: Drivers, trends and prospects*, Energy PolicyVolume 38, Issue 2**,** February
-Bourguignon.F(1997), ***Pour une approche individuelle de la convergence***, Revue économie internationale N° 71-3eme trimestre 1997,
-Briones.I, ***Théorie de la croissance et taux de cange réel : Une approche néoclassique***, Revue économie internationale,
-Burlet.M & Crusson.L(2007), ***Quel impact des variations du prix du pétrole sur la croissance française ?***, Document de travail N° G 2007/04, Mars, www.insee.fr;
-Campan.E & Grimaud.A(1989), ***Le syndrome Hollandais,*** Revue d'économie politique N° 6
-Chatelus.M(1999), ***Nouvelles orientations de la politique pétrolière algérienne***, Revue Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 166, Octobre – Décembre ;
-Cherfi.S(2011), ***Croissance économique et consommation énergitique en Algérie : Une analyse en termes de causalité,*** Revue de l'Energie N° 602, Juillet-Aout ;
-Clerc.D(2004), ***De l'état stationnaire à la décroissance***, Revue de l'économie politique N° 22-Avril. Mai. Juin.2004,
-Cohen.D, ***Tests of the convergence hypothesis : A critical note***, Revue CEPREMAP N° 9208,
-Combemal.P & Autres(2003) , ***Sciences économiques et sociales : Nouveau manuel***,Edition La Découverte,
-Coussy.J(1991), ***Formes spécifiques du Dutch Disease en Afrique de l'Ouest : le cas de Nigeria et du Cameroun***, Revue Tiers Monde N° 125 Janvier – Mars,
-Dabbagh.M(1988), ***Fact and Folklore about the current oil and their stability***, OPEC Bulletin N° 4 May;
-Daniel.J(1984), ***le modèle algérien du développement et les grandes étapes de sa mise en œuvre***, Revue problèmes économiques N° 1727 du 10 juin ;
-De Boissieu.C(2010)**,** ***La croissance : ruptures ou continuité***, Revue Problèmes économiques N° 3006- 10 novembre 2010,
-Demazière.D, ***Développement, croissance et environnement trois notions aux relations complexes : Un tour d'horizon des controverses***, Revue Cahiers français (développement et environnement) N° 337,

-Doroodian.K & Boyd.R(2003) ; ***The linkage between oil price schoks and economic growth with inflation in the presence of technological advances :ACGE model***, Energy Policy Volume 31, Issue 10, August;
-Dostaler.G(2006), ***Roy Harrord, créateur de la théorie de la croissance***, Revue Alternatives économiques N° 248-juin 2006,
-Dpbronogov.A & Iqbal.F(2005), ***Economic growth in Egypt: Constraints and Determinants***, Working paper series N° 42, October, siteresources.worldbank.org;
-Duval.G(2002), ***Innovation et croissance***, Revue Alternatives économiques N° 35- Hors série, 3ème trimestre 2002,
-Elsenhans.H(2000), ***La théorie de la croissance endogène modifie-t-elle radicalement la théorie de développement ?,*** Revue Tiers Monde XLI N° 164- Octobre/Novembre 2000,
-Fabre.A(2001), ***Education, croissance et convergence : Analyse au sein d'un modèle à générations imbriquées***, Revue économie politique N° 111- Sept/Oct 2001,
-Faizanegan.M.R & Markwodt.G(2007), ***The effects of oil price shocks on Iranian economy***, Working paper, August 17,www.ecomod.org/files/papers/600.pdf;
-Ferrara.L, ***Les variables financières sont elles utiles pour anticiper la croissance économique ?: Quelques évidences économétriques***, Revue économique,
-Fontagné.L & Guérin.J.L(1997), ***L'ouverture, catalyseur de la croissance***, ---Revue économie internationale N° 71-3eme trimestre 1997,
-Fontanel.J(2012), ***L'impact des prix de pétrole sur l'économie mondiale***, Revue Questions internationales N° 57/ Septembre-Octobre ;
-Forecht.R(1985), ***Le marché pétrolier international***, Revue Notes et Etudes Documentaires du 1/8 ;
-Ghalayini.L(2011), ***The interaction between oil price and economic growth***, Middle Eastern Finance & Economics Review N° 13
-Ghosh.S & Abosedra.S(2006), ***Oil futures prices, Economic growth and causality in Jordan, Tunisia and Turkey***, Conference paper,13th Annual conference "Oil: Its impact on the global economy" ERF, Kuwait ,16-18 December , www.erf.org;
-Grosse.F(2011), ***Est-il possible de découpler le lien croissance/matières premières ?*** Revue problèmes économiques N° 3019 du 11 Mai ;
-Hanabusa.K(2009), ***Causality relationship between the price of oil and economic growth in Japan***, Energy policy review N°37;
-Hassane.R.B & Tahalite.F(2007), ***Labour market and economic growth in Algeria,*** Working paper ,Eight meditterranean social and political research meeting, Florence 21-25 March;
-Huntington.H.G, ***Oil shocks and real US income***, working paper, mf.stanford.edu/files/pubs/22454/op60.pdf;
-Iftekhari.N(1998), ***La Norvège et Le mal Hollandai,*** Revue Peuples Méditerranéens N°26 Janvier –Mars ;
-Jayaraman.T.K & Chong.C.K(2009), ***Growth and oil price: A study of causal relationships in small pacific island countries***, Energy policy review N°37;
-Jim.J.C & Others(2009), ***Energy prices, energy conservation and economic growth: Evidence from the postwar United States,*** International review of economics and finance N° 18;
-Johnson.D(2006), ***Exportations et croissance économique : une analyse empirique sur le Togo***, Revue du CAMES Vol 7 N° 2-2006,
-Khan.S.U(2006), ***Macro Determinants of Total Factor Productivity in Pakistan***, SBP Research Bulletin Vol.2, Number 2;
-Kiani.A(2009), ***Impact of high oil prices on Pakistan's economic growth,*** *International journal for business and social science*, N° 17, Vol 02;

-Kouamé.A(2009), ***La rente pétrolière au secours du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord ?,*** Revue problèmes économiques N° 2978 du 16 septembre ;
-Kumar.S(2009), ***The macroeconomic effect of oil price shocks :Empirical evidence for India***,Economics Bulletin N°1/29;
-Le Bas.C & Tunzelmann.N.V(2004), ***Croissance industrielle, demande et activités technologiques***, Revue d'économie industrielle N° 105- 1er Trimestre 2004 ;
-Le Bas.C(2004), ***Demand growth as determinant of R&D expenditures :An empirical model in the schmooklerian tradition***, Revue d'économie industrielle N° 105- 1er Trimestre 2004,
-Levine.R(1997), ***Financial developement and economic growth***, Journal of Economic literature,Vol XXXV,June 1997
-Lewer.J.J & Van Den Berg.H(2003), ***How large is international trade's effect on econimic growth ?***, Journal of economic surveys Vol. 17, No. 3, 2003;
-Lipsey.R.G & Carlaw.K(2001), ***What does Total Factor Productivity measure ?***, Simon Fraser University at Harbour Centre Canada, Working paper N° 2- January 18;
-Mamaly.A(2006), ***Economic growth before and after reform: The case of Egypt***, International journal applied econometrics and quantitative studies review N° 3-2;
-Mehrana.M & Osko.K.N(2007), ***The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study***, Economic Modelling review N°24,
-Mignon.V & Lescaroux.F(2008), ***On the influence of oil prices on economic growth and other macroeconomics and financial variables***,Revue de la CEPPI N° 2008-05 Avril, www.cepii.fr/anglaisgraph/.../pdf/.../wp2008-05;
-Minea.A & Villieu.P(2009), ***Impôt, déficit et croissance économique : un réexamen de la courbe de laffer,*** Revue Economie politique N° 119-Juillet/Aout 2009,
-Moatti.S(2004), ***Algérie : l'économie confisquée***, Revue Alternatives économiques N°224 /avril ;
-Moshiri.S & Banihashem.A (2011), ***Asymmetric effects of oil price shocks on economic growth of oil exporting countries***, Conference paper, 34th IAEE International conference, Stockholm June, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2006763
-Nkomo.J.C(2006), ***The impact of higher oil prices on Southern African countries***, Journal energy in Southern Afica N°01 Vol 17, February;
-Nonjon.A(2003), ***Concept et mécanismes de géographie économique***, Edition Ellipses
-Noyen.C(2005), ***Baisse du Dollar et forte hausse des cours du pétrole,*** Revue Problèmes économiques N° 2886 du 9 Novembre ;
-Parienty.A(2004), ***Pourquoi certains pays se développent-ils et d'autres pas ?***, Revue Alternatives économiuqes N°230/Novembre ;
-Parienty.A(2004), ***Progrèss technique, flexibilité et croissance***, Revue Alternatives économiques N° 221- Janvier 2004,
-Percebois.J(2001), ***L'apport de la théorie économique aux débats énergétiques,*** Revue Economie politique N° 111 Nov-Déc ;
-Petrakos.G & Others(2000)***, Determinants of economic growth : The experts view***, -DYNAREG Research project working paper N° 20/2000,
-Porcher.T(2012), ***Comment évoluent les cours de pétrole ?***; Revue problèmes économiques N°3038 du 29 Février ;
-Quinet.E(2010), ***Mesurer la croissance : au-delà du PIB***, Revue problèmes économiques N° 3006- 10 Novembre 2010 ;
-Radanne.P(2004), ***Une chronique de l'économie de pétrole sur un siècle 1960-2060,*** Problèmes économiques N° 2847 du 17 Mars ;
-Rafiq.S, Salim.S & Block.H(2009), ***Impact of crude oil price volatility on economic activities : An empirical investigation in the Thai economy***, Resources policy review N°34

-Revue « Problèmes économiques N° 2432, 1995, ***Les évolutions de la théorie croissance,*** Edition la documentation française ;
-Romer.P.M(1994), ***The origins of endogenous growth***, Journal of economic perspectives N° 8- 1994,
-Saint Paul.G(1996), ***Les nouvelles théories de la croissance économique et leur implications pour la politique économique et l'analyse de la concurrence internationale***, -- Revue française d'économie Vol 11 N° 3- 1996,
-Salama.P(2007), ***Comprendre la croissance volatile en Amérique latine Grace à l'Histoire,*** Revue Problèmes économiques N° 2917 du 14 février 2007,
- Salim.R & Rafiq.S(2011), ***The impact of crude oil price volatility on selected Asian emerging economies***, Working paper, Global Business and Social Science Research Conference, Beijing, China: World Business Institute Australia, June, www.wbiconpro.com/220-Salim.pdf

-Sarkis.N(1998), ***Prévoir l'évolution du prix du pétrole un exercice délicat***, La revue Problèmes économiques N° 2586 du 14 Octobre ;
-Seroussi.G & Scansaroli.M.F(2011), ***La hausse du prix du pétrole amplifie l'inflation*** ; Revue problèmes économiques, N° 3024 du 20 juillet ;
-Sid Ahmed.A(1987)***, Du Dutch Disease à l'OPEP Disease***, Revue Tiers Monde N° 112 Octobre – Décembre ;
-Snachez.M & Rodriguez.R.J(2004), ***Oil price shocks and real gdp: Empirical evidence for some OECD countries***, Working paper series N° 362/May 2004,European central bank, www.ecb.int/pub/pdf/scpwps/ecbwp362.pdf;
-Spalding.P.H(2011), ***Review into the use of total factor productivity for the determination of prices and revenues,*** Australian Energy Market Commission, Final Report, 30 June, Sydney;
-Van Der Eng.P(2009), ***Total factor productivity and economic growth in Indonesia***, The Australian National University,Working paper N° 1-January;
-Warner.A.M & J.D.Sachs(1995), ***Natural resource abundance and economic growth***, NBER Working Paper Series N°5398,December ,pp: 1-54, www.nber.org ,
-Yaici.F(2000), ***A propos des prix des hydrocarbures entrant que ressource naturelles non renouvelables,*** Revue Les Cahiers du CREAD N° 52 ;
-Yergin.D(2004), ***Pétrole pourquoi les prix n'arrêtent pas de flamber*** Revue Courrier international n° 704 du 29 Avril au 05 Mai 2004 ;
-Zagha.R & Autres (2006), ***Repenser la croissance***, Revue Finances et Développement N° Mars, Edition FMI ;
-Zhang.D(2008),***Oil shock and economic growth in Japan: A nonlinear approach***, Energy economics review N°30.

Thèses de doctorat:

- Merhoun.M(2010), ***La croissance économique et la problématique de l'endettement extérieur de l'Algérie : Etats des lieux et perspectives, Thèse*** de doctorat en sciences de gestion, ESC Alger ;
- Raad.A(2006), ***What Explains the Algerian Economic Growth Record ? A cross-country approach over the period 1970-00***, Doctoral thesis in economics, Algier University;
-Aoun.M.C(2008), ***La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs***, thèse de doctorat, Université de Paris Dauphine ;
-Djoufeltit.H.C(2003), ***Booms de ressources exogènes et développement manufacturier en Egypte : L'illusion du syndrome Hollandais,*** Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne Clermont Ferrand I France ;

Rapports:
- FMI**, Algeria :Selected issues and statistical appendix**(2003),FMI Algeria report N° 03/69,March , www.imf.org, Consulté le 13/03/2011
-AIE (2006), ***International Energy Outlook 2006***, June;
-British Petroleum(2005)**, *Rapport annuel*,** juillet ;
-CNES(2005), ***Rapport Eléments de débat pour un pacte de croissance*,** Commission perspectives de développement économique et social, Alger,
-De Sosa.L(2011)**, *OPEC quotas and crude oil production***, http://www.theoildrum.com/node/7363
-Golar & Moav (2002), ***Natural Selection & the Origin of the Economic Growth*,** World - Bank April 2002;
-IMF(2011),***World Economic Outlook***, September
-IMF(2011),***World Economic Outlook***, September;
-Ministère des finances, Direction générale des études et de la prévision, ***La situation économique en 2000 ;***
-OCDE, Rapport ***annuel 2005 ;***
-UN ; Development Policy and Analysis Division, ***World development indicators 2005 database***, www.un.org/esa/policy/wess/.../chap4.pdf;

Sites web :
- Ivan Kushnir's Research Center, ***Gross Domestic Product (GDP) of Egypt, 1970-2011*** http://kushnirs.org/macroeconomics/gdp/gdp_egypt.html,
- www.api-arab.kw
- www.imf.org
- www.oapec.com
- www.opec.org
- www.ons.dz

الملحق رقم 01 : نتائج اختبار متغيرات النموذج باستخدام برنامج **SPSS** – الجزائر

Variables introduites/éliminées

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X3, X1, X2	,	Introduire

a Toutes variables requises introduites
b Variable dépendante : Y

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,938	,880	,870	14,8302

a Valeurs prédites : (constantes), X3, X1, X2

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	57835,965	3	19278,655	87,656	,000
	Résidu	7917,697	36	219,936		
	Total	65753,662	39			

a Valeurs prédites : (constantes), X3, X1, X2
b Variable dépendante : Y

Coefficients

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification

Modèle		B	Erreur standard	Bêta		
1	(constante)	-3,485	4,711		-,740	,464
	X1	1,069	,067	,955	15,994	,000
	X2	17,986	11,484	,096	1,566	,126
	X3	23,704	17,005	,088	1,394	,172

a Variable dépendante : Y

الملحق رقم 02 : نتائج اختبار متغيرات النموذج باستخدام برنامج SPSS – المملكة العربية السعودية

Variables introduites/éliminées

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X3, X1, X2	,	Introduire

a Toutes variables requises introduites

b Variable dépendante : Y

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,906	,820	,805	504,103146

a Valeurs prédites : (constantes), X3, X1, X2

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
	Régression	41751089,887	3	13917029,962	54,766	,000
	Résidu	9148319,338	36	254119,982		
	Total	50899409,225	39			

a Valeurs prédites : (constantes), X3, X1, X2

b Variable dépendante : Y

Coefficients

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification

Modèle		B	Erreur standard	Bêta		
1	(constante)	124,321	168,743		,737	,466
	X1	9,794	,776	,914	12,626	,000
	X2	-103,665	373,447	-,021	-,278	,783
	X3	841,042	564,989	,113	1,489	,145

a Variable dépendante : Y

الملحق رقم 03 : **نتائج اختبار متغيرات النموذج باستخدام برنامج SPSS – مصر**

Variables introduites/éliminées

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X1, X2, X3	,	Introduire

a Toutes variables requises introduites
b Variable dépendante : Y

Récapitulatif du modèle

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,901	,811	,795	235,2318

a Valeurs prédites : (constantes), X1, X2, X3

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Signification
1	Régression	8560098,393	3	2853366,131	51,566	,000
	Résidu	1992023,333	36	55333,981		
	Total	10552121,726	39			

a Valeurs prédites : (constantes), X1, X2, X3
b Variable dépendante : Y

Coefficients

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Signification

Modèle		B	Erreur standard	Bêta		
1	(constante)	-77,176	69,662		-1,108	,275
	X2	67,460	146,086	,035	,462	,647
	X3	-72,999	278,255	-,020	-,262	,795
	X1	10,753	,877	,900	12,266	,000

a Variable dépendante : Y

الملخص:

هذا العمل يهدف إلى دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . عرفت دول MENA تحديات اقتصادية وتباطؤ النمو رغم توافر الموارد لديها .

تشير الدراسة إلى أن الزيادات في أسعار البترول لها تأثير ذات دلالة إحصائية وإيجابية على الناتج المحلي الخام لبلدان المنطقة المختارة (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر) بمعدلات مختلفة. وقد أدى هذا الاعتماد على سلعة واحدة (البترول الخام) إلى ارتفاع معدل التذبذب كسمة بارزة للنمو لدى بلدان من منطقة MENA بالمقارنة مع بلدان من المنطقة نفسها وأخرى.

تشير النتائج إلى تركيز عال لبلدان MENAP على قطاع البترول أكثر من القطاعات الأخرى، وقلة التنوع الإنتاجي مما جعلها رهينة الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاح: النمو الاقتصادي، تقلبات أسعار البترول، الناتج المحلي الخام، الصدمات الخارجية، دول المينا.

Résumé :

Ce travail a pour visée d'étudier les influences des prix du pétrole sur la croissance économique des pays du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord.

Les pays de MENA évidemment ont connu des défis économiques et ralentissement de la croissance malgré qu'il y a la disponibilité remarquable des ressources.

Cette étude montre que les hausses des prix du pétrole ont connu récemment un impact positivement significatif sur le PIB des pays sélectionnés (Algérie ; Arabie Saoudite et l'Égypte) avec des taux différents. Cet état de fait a abouti à partir des produits (Pétrole brut) à l'augmentation du taux de fluctuation en tant qu'un signe de croissance parmi des pays du MENA.

En effet, les résultats indiquent que les pays MENAP sont concentrés sur le domaine du pétrole beaucoup plus que sur les autres secteurs. A cet égard, le manque de la diversité de production a fini par les faire rencontrer à certains chocs économiques.

Mots clés : Croissance économique, Vulnérabilité des prix de pétrole, PIB, Chocs extérieurs, Pays de MENA.

Abstratct :

This work examines growth of MENA region within oil prices vulnerability. The MENA countries have known an economic challenges and slower growth in spite the resources disponibility.

The study suggest that oil price increases have a statistically significant and positive effect on the GDP of selected MENA countries (Algeria, Saudi Arabia and Egypt) in different rates. This dependence on one commodity(Crude oil) has led to high volatility being a salient characteristic of growth in MENA compared to other countries in the same region and others.

The results show also that the MENA countries are highly concentrated in oil sector more than the others sectors and lack of diversification have making them hostage to external shocks.

Keywords : Economic growth, Oil prices vulnerability, GDP, external shocks, MENA countries.